

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

مخبر التّوّطين: مخبر الخطاب الحّاجي أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر



الأشكال البلاغية في الخطاب التداولي

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه الطّور الثالث تخصّص: التّداولية وتحليل الخطاب

إشراف: د. قوتال فضيلة

إعداد الطالب: شدّاد محمّد

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصّفة	الجامعة
1	مكيكة محمّد جواد	أ.ت. العالي	رئيساً	جامعة تيارت
2	قوتال فضيلة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً ومقرراً	جامعة تيارت
3	كراش بن خولة	أ.ت. العالي	مناقشاً	جامعة تيارت
4	غروسي قادة	أ.ت. العالي	مناقشاً	ج. سيدي بلعباس
5	نادية لقجع جلول سايح	أ.ت. العالي	مناقشاً	ج. سيدي بلعباس
6	بلعجين سفيان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشاً	جامعة تيارت

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر:

أتقدّم بفائق الشُّكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة: د. فوتال فضيلة، على جميل ما قدّمته لي من نصح وإرشاد وتوجيه، توجّج بهذا العمل المتواضع.

كما أشكر كلّ من مدّ لي يد العون من قريب أو من بعيد وأناز دربي، بنصيحة أو بكتاب أو بدعاء..

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على إنفاقهم من وقتهم وجهدهم في قراءة بحثي ومناقشته.

وأخيرا وليس آخرا أدعو الله العليّ القدير أن يتقبّل منّي ومنكم هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

شهاد محمّد

إهداء:

إلى العمالقة الذين ألبسوا العربية ثوب الخلود...

إلى القلوب التي هامت بحبّ لغة الضاد...

إلى عمّة كيانني...

إلى أبي وأمي..

إلى رفقاء دربي...

إخوتي، زوجتي، أبنائي...

إليهم جميعاً هذا الجهد...

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد:

تعدّ التداوليات حقلاً فلسفياً ولسانياً جديداً امتاز بتعامله الخاص مع مختلف الظواهر اللغوية، فبعد أن كان ينظر إلى اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها، أصبح ينظر إليها في الاستعمال، وبعد أن كان ينظر إليها على أنّها مجرد تلفظ، أصبح ينظر إليها على أنّها فعل، يحمل إلى جانب خصائصه الصوتية والتركيبيّة خاصيّة إنجازيّة تأثيريّة، ولعلّ التداوليات هي من حملت هذه الرؤية الجديدة إلى اللغة، ففتحت بذلك أمام دارس اللغة آفاقاً جديدة وحرّرتّه من قيود النسق المغلق الذي ظلّ مهيمناً على الدرس اللساني ردحا من الزمن.

غير أنّ الحقيقة التي يجب أن نقرّ بها في هذا السياق، هي تلك الصّفة التراكميّة التي قامت على أساسها مختلف المناهج والنظريات التي اعتنت بدراسة اللغة، فالمناهج التسقيية ابتداءً من بنويّة "سوسور" مروراً بتوليديّة "تشومسكي" وغيرها من المناهج التسقيية، احتوت على بعض الإشارات التي شكّلت فيما بعد لبنة أولى لقيام الدرس التداولي الحديث، إلّا أنّ هذه المناهج التسقيية حصرت اهتمامها في حدود اللغة واستنفذت كلّ آلياتها وإجراءاتها في دراسة اللغة، ما عجلّ بظهور اتجاه جديد في دراسة اللغة حمل على عاتقه دراسة المنجز التلفظي في إطاره التواصلي مع مراعاة مختلف العناصر الخارج لغويّة Extra linguistique التي تحفّ عمليّة إنتاج الخطاب واستعماله.

وإذا كان مفهوم استعمال اللغة، يشكّل أحد العناصر المهمّة في بناء مفهوم التداوليات، فإنّ هذا المفهوم من وجهة نظرنا مفهوم واسع يشمل جميع الأشكال التواصليّة والخطابات الإنسانيّة، ويضع هذه الخطابات في قلب الوجود الاجتماعيّ، ثمّ إنّ تعدّد هذه الأشكال والخطابات لا يشوّه بساطة هذا المفهوم، بل يؤكّد على فاعليّته وأهمّيّته ويسرّع حركة تقدّمه في سبيل تطوير تفسير متماسك للغة بوصفها فعلاً إنسانياً يمزج بين الكفاية والأداء في آن واحد.

ومن جملة القضايا والمواضيع التي تدرج ضمن دراسة اللغة أثناء الاستعمال، دراسة النص أو الخطاب الأدبي في علاقته بالسياق التواصلية، والتركيز على أفعال الكلام، واستكشاف العلامات المنطقية الحجاجية، والاهتمام بالسياق التواصلية والتلفظي وكذا المقصدية والوظيفية في الخطاب، وطبيعة العلاقة بين أطراف التخاطب ضمن سياق معين.. الخ فتكون التداوليات بذلك قد تجاوزت مفهوم النسق والدلالة إلى مفهوم السياق والوظيفة والإنجاز والتأثير. فتغيّرت بذلك نظرة الدارسين إليها بعد أن كانت السلة التي ترمى فيها الأفكار التي لا يمكن معالجتها وتوصيفها بالأدوات اللسانية التقليدية.

ووفق هذا النحو نشأت البلاغة العربية، حيث انبنت دعائمها وقامت أركانها على أساس المنفعة والإفادة التي تنبثق من مختلف أشكالها، فبعد الاطلاع على جزء من الدّخر الذي يزخر به تراثنا البلاغي، تبين أنّ لهذا التوجه التداولي الحديث جذورا فيه، حيث نلقي كثيرا من القضايا والمفاهيم التداولية الحديثة تتقاطع مع نظيراتها في التراث البلاغي العربي، فمفهوم الأفعال الكلامية الذي يعدّ من أبرز مفاهيم الدرس التداولي، يتقابل مع مفهوم الخبر والإنشاء في الدرس البلاغي القديم، وكذلك مبدأ مراعاة السياق يتماهى مع مبدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو مبدأ لكلّ مقام مقال الذي شكّل قاعدة لنظرية المقام عند "الجرجاني" ومن تلاه من الدارسين الذين تناولوا هذا المفهوم مع اختلاف توجهاتهم وتنوع مسالك دراساتهم. حيث تقاطعت مجالات معرفية كالبلاغة والنحو وأصول الفقه والفلسفة.. الخ في حقل هذا المفهوم. وإذا شكّل الإنجاز والتأثير أهمّ الخصائص التي قامت عليها تصنيفات "أوستين" و"سيرل" رائدا هذه النظرية، فإنّ هذه الخصائص ظلّت حاضرة في مختلف الأشكال البلاغية العربية في إطار مفهوم الحجاج.

ومن هذا المنطلق وأمام هذا الانسجام المعرفي، جاءت الدراسة موسومة بالعنوان: "الأشكال البلاغية في الخطاب التداولي" وفي ضوء هذا العنوان توخّيت تقصّي الأبعاد التداولية في تراثنا البلاغي، محاولا الإجابة على جملة من الإشكالات لعلّ من أبرزها:

- إذا كان تراثنا البلاغي العرب يشتمل على كثير من مظاهر الدرس التداولي الحديث، ففيم تتمثل هذه المظاهر التداولية؟

- كيف يمكننا قراءة موروثنا البلاغي في ضوء ما انتهت إليه التداوليات من آليات ومفاهيم وإجراءات؟

يجدر بي في سياق معالجة هذه الإشكالية، الإشادة ببعض الدراسات السابقة التي حاولت تقصي الأبعاد التداولية في تراثنا البلاغي، منها دراسة مسعود صحراوي المعنونة بالتداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، وكذلك دراسة خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ودراسة الباحث المغربي المتوكل المعنونة بالوظائف التداولية، إضافة إلى الجهد الذي قدمه طه عبد الرحمن في هذا المجال، كمحاولة تأصيلية للمباحث والقضايا التداولية في تراثنا البلاغي.

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع، فهي متعددة، من ضمنها: الرغبة في الاطلاع على آخر ما جدت به التداوليات من مفاهيم وآليات وإجراءات ورؤى في حقل تعاطيها مع مختلف أشكال الخطاب، خاصة وأن هذا المنهج وإن عرف انتشارا كبيرا في الغرب، لا يزال في بداياته الأولى عند العرب، وإن كانت له جذور في التراث العربي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة في العودة إلى تراثنا البلاغي ودراسته في ضوء المنهج التداولي الحديث. تبعا لهذا فقد كان الهدف من الدراسة هو تقصي الأبعاد التداولية التي انطوى عليها تراثنا البلاغي، وذلك من خلال مقارنة الأشكال البلاغية في ضوء النظرية التداولية، وقد ارتأيت في سياق هذه المقاربة التنويع في المدونة من التراث، ما ساعد على توسيع مجال هذه المقاربة وتقريب آفاق التقابل بين الرؤى والمفاهيم.

ولتحقيق هذا الهدف، قسّمت البحث إلى مدخل وثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتلونها خاتمة. فأما المدخل فقد وسمته بالعنوان: **التداوليات** وهو عبارة عن مدخل نظري للدرس التداولي، تناولت فيه قراءة في مصطلح التداوليات من حيث المفهوم والنشأة، عند الغرب ثمّ العرب، من خلال استعراض

جملة من التعريفات التي تصبّ في محاولة تحديد هذا المفهوم، مشيراً في دبر هذه التعريفات إلى الصعوبة التي حالت دون الخلاص إلى وحدة المفهوم والمنهج والأهداف، الأمر الذي استدعى استعمال مصطلح تداوليات بالجمع دون المفرد. ثم تطرقت بعد ذلك إلى أصول التداوليات انطلاقاً من الفلسفة التحليلية التي شكّلت المنبع الرئيس لهذا المفهوم. ثم انتقلت إلى تبيان أهمية التداوليات والمنزلة التي أصبحت تنبؤاً في حقل الدراسات اللسانية مشيراً في السياق ذاته إلى المهام التي اضطلعت بها في تعاملها مع مختلف أشكال الخطاب. ثم عرجت بعد ذلك إلى توضيح الجانب العلائقي للتداولية مع مجالات معرفية أخرى تتقاطع معها في جوانب معينة، ثم خلصت إلى سرد أبرز القضايا والمباحث التي تدرج ضمن التداوليات.

وأما الفصل الأول فقد وسمته بالعنوان: **الأفعال الكلامية بين الدرس التداولي الحديث والدرس البلاغي العربي القديم**. والذي انقسم بدوره إلى مبحثين، تحدّث في المبحث الأول عن نظرية الأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، انطلاقاً من مفهوم الفعل الكلامي ومن منطلقاته التأسيسية وخلفيته الفلسفية، وصولاً إلى مرحلة تطوره واستقراره كمفهوم أو كمنظية على يد كل من "أوستين" و"سيرل" الذين عدّتا أفكارهما القاعدة التي انبنى عليها صرح هذه النظرية، من خلال إبراز الوظيفة الحقيقية للغة المتمثلة في الإنجاز ومن ثمّ التأثير، مخالفين بذلك الاعتقاد الفلسفي الذي كان سائداً قبل هذه الرؤية الجديدة، والذي كان يعتبر اللغة مجرد أداة للتفكير والوصف.

ثم تحدّث في المبحث الثاني عن الأفعال الكلامية في التراث البلاغي العربي، التي تدرج ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء وما تنطوي عليه من أبعاد تداولية، انطلاقاً من تقسيمات العرب للكلام إلى ثنائية الخبر والإنشاء، وقد ارتأيت في هذا المقام دراسة أقسام الكلام عند العرب القدامى، بشيء من التفصيل والتوضيح، بغية اكتشاف الأسس التي أقاموا عليها تقسيمهم للكلام والمعايير التي اعتمدها في تصنيفه، ومن ثمّ مقابلتها بنظيرتها في الدرس التداولي الحديث، كلّ ذلك في إطار استخلاص الأبعاد التداولية التي انطوت عليها الأشكال البلاغية في التراث العربي. وزيادة على

قضية الخبر والإنشاء والنائية الأوستينية: الوصف والإنجاز، فقد خلصت بعد ذلك إلى دراسة قضايا ومباحث أخرى يتقابل فيها الدرسان: الدرس التداولي الحديث والدرس البلاغي العربي القديم.

أما الفصل الثاني فقد سُمته بالعنوان: **السياق التداولي والمقام البلاغي**. وقسمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول قراءة في السياق من حيث الاصطلاح والمفهوم والتنوع والأهمية، ثم تطرقت في المبحث الثاني إلى بيان منزلة السياق في حقل النظرية التداولية الحديثة انطلاقاً من بدايات السياق عند الغربيين مروراً بمرحلة السياق عند "فيرث" التي اكتسبت فيها نظرية السياق أبعاداً جديدة، وصولاً إلى مرحلة السياق بعد "فيرث" وما اتّسمت به من خصائص ومميزات. وفيما يتعلّق بالمبحث الثالث فقد خصّصته لدراسة المقام في التراث البلاغي العربي في ضوء ما جدّت به نظرية السياق عند الغرب، وذلك عبر ثلاث محطات بارزة في ساحة الدرس البلاغي القديم، (الجرجاني - السكاكي - الجاحظ) وما جادت به أفكارهم في قلب هذا المفهوم.

أما الفصل الثالث فقد سُمته بالعنوان: **الحجاج بين الدرس التداولي الحديث والدرس البلاغي العربي القديم** وقد اشتمل هذا الفصل بدوره تمهيد ميّزت فيه بين أنواع التحليل الحجاجي، ونوّهت إلى أنّ اهتمامنا مرتكز على التحليل الحجاجي التداولي، ثم تلت هذا التمهيد ثلاثة مباحث، درست في أوّلها العلاقة بين الحجاج والإقناع والعلاقة بين الحجاج والإبلاغ والعلاقة بين الحجاج والإمتاع، أما في المبحث الثاني فقد درست السّلام الحجاجية ووجه العلاقة بين الحجاجية والاقتضائية ثمّ عكفت على بيان الطّاقة الحجاجية في بلاغة السّؤال مستدلّاً في ذلك بما اشتمل عليه تراثنا البلاغي من نصوص تصبّ في هذا السياق. أما في المبحث الثالث فقد درست العلاقة بين الحجاج والاستدلال البلاغي وقضية المواضع الحجاجية انتهاءً بالروابط والعوامل الحجاجية.

وأخيراً ذيلت البحث بخاتمة جمعت فيها خلاصة ما توصلت إليه من نتائج أسفرت عنها هذه الدراسة. وتجدد الإشارة إلى أنّي اعتمدت في نسج خيوط هذا البحث على المنهج الوصفيّ المقارن الذي تلائم مع طبيعة الموضوع، بحكم انطلاقنا من وصف تنظيري لمعطيات الدرس التداولي الحديث انعطافاً

بعد ذلك إلى مقارنتها ومقاربتها مع مختلف القضايا والأفكار التي تتقاطع معها في التراث البلاغي العربي. غير أنّ ما ينبغي لفت الانتباه إليه في هذا المقام أنّه يخيّل إلى قارئ الموضوع من الوهلة الأولى أنّه سهل التناول، لكنّ الحقيقة الساطعة هي عكس ذلك، خاصّة في الشقّ التطبيقي، وما رافقه من صعوبة في اختيار المدوّنة، ومن الصّعوبات التي واجهتنا أيضا، هي أنّ العديد من المراجع التي يجب أن يشتمل عليها بحثنا باللّغات الأجنبية، غير متوفّرة وإن توفّر بعضها استوفى منا حيّزا زمنيّا كبيرا لترجمة بعض النّصوص منها، ومن الصّعوبات أيضا ارتباط البحث باتجاه لسانيّ جديد لا يزال يخضع في الوقت الرّاهن لبعض الممارسات والمقاربات المعرفيّة.

كما حرصت حرصا شديدا على انتقاء المصادر والمراجع المتخصّصة والتي تصبّ مباشرة في قلب الفكرة أو الموضوع، فمن أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدها في الدّرس التّداولي الغربي الحديث: المقاربة التّداولية لفرانسواز أرمينكو، التّداولية من أوستين إلى غوفمان لفيليب بلانشيه، التّداولية اليوم علم جديد في التّواصل لأن ريبول وجاك موشلار، التّداوليات علم استعمال اللّغة لحافظ إسماعيلي علوي، نظرية الأفعال الكلاميّة من سوسور إلى فلسفة اللّغة لأوزفالد دوكرو، القاموس الموسوعي للتّداولية لأن ريبول وجاك موشلر. الخ أمّا فيما تعلق بجانب التراث البلاغي واستشراف أبعاده التّداولية، فقد استأنست بمجموعة من المصادر والمراجع لعلّ أبرزها التّداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، الأفق التّداولي، نظرية المعنى والسيّاق لإدريس مقبول، البلاغة العربيّة بين التّحليل والتّداول لمحمد العمري، نظرية الأفعال الكلامية بين الغرب والعرب لطالب سيّد هاشم الطّبطبائي، بالإضافة إلى مصادر من التراث البلاغيّ العربيّ نحو: مفتاح العلوم للسكّاكي ودلائل الإعجاز، أسرار البلاغة للجرجاني، البيان والتبيين للجاحظ. وغير هذه المصادر والمراجع كثير لا يسعنا المقام لذكرها قاطبة.

وفي الختام يطيب لي أن أتقدّم بالشّكر الجزيل والثناء الجميل إلى الأستاذة المشرفة الدّكتورة قوتال فضيلة، التي لم تدخر جهدا أو وقتا في مساعدتي ومرافقتي طيلة مدّة البحث، وما فتئت تقدّم لي

النصائح والتوجيهات التي أنارت دربي وسدّدت خطاي، ومازالت تمدّني بما أحتاجه من مراجع ومصادر حتّى إنهاء الرّسالة، كما أتقدّم بالشّكر مسبقاً إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، الذي أرجو أن يكون في مستوى تطلّعاتهم وأمانيتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد الأنام وأشرف المرسلين، سيّدنا محمّد عليه أفضل الصّلوات والتّسليم. الطالب: شداد محمّد تيارت يوم: 2019/10/12م

مدخل:

التّداوليات

إذا كانت التداوليات تعني في مفهومها العام ذلك الحقل اللساني الذي يُعنى بدراسة اللّغة أثناء استعمالها في مقامات مختلفة، فإنّ هذا الحقل لم يكتمل نضجه بعد، إذ تجري فيه العديد من المباحث والدّراسات التي تهدف إلى تطويره وإثرائه كي يصبح مبحثاً قائماً بذاته له معالم بارزة وآليات دقيقة واستراتيجيات خاصّة وموضوعاته مستقلّة، إلّا أنّ القول بهذا لا يزال بعيداً، والدليل على ذلك استخدامنا لمصطلح التداوليات بدل التداوليّة، وهو ما تفرضه طبيعة الموضوعات التي تدرسها وتهتمّ بها، سواء ما تعلّق منها بمستعملي اللّغة، أو ما تعلّق باللّغة ذاتها وطبيعة كلّ نشاط متعلّق بها أو ما تعلّق بالبعد العملي الإنجازي في اللّغة، بالإضافة إلى موضوعات أخرى كالخجاج والسياق والمجاز والأفعال الكلاميّة وغيرها، «في أسسها النّظرية والمنهجية، وحتى في تحديد وضعيتها الاختصاصيّة، بل إنّنا نتساءل عن وجود تداوليّة بصيغة المفرد، إذ فضلّ اعتبارها تداوليات - Des pragmatiques وصيغة الجمع هذه، ذات دلالة تحقيريّة - Péjoratif كما لا يخفى، وبشكل أدق، فإنّ التداوليّة تتموقع، بالأحرى، في الحقل الفلسفي - وهو حقل فسيح بدوره - عادة»¹ فلا غرابة إذاً ألا ندرك كما ينبغي وحدة التداوليّة ولا مناهجها ولا أهدافها، غير أنّ ما ينبغي التأكيد عليه، أنّ هذا الاهتمام في حدّ ذاته ليس منسجماً وموحّداً، لأنّه يتوزّع بين مجالات تداوليّة مختلفة ميّزت فيها "أورشيوني" بين ثلاث تداوليات أساسية متجاوزة هي:²

1- التداوليّة التلقّظية La pragmatique énonciative :

أو لسانيات التلقّظ مع "شارل موريس" التي تهتمّ بوصف العلاقات الموجودة بين بعض المعطيات الداخليّة للملفوظ وبعض خصائص الجهاز التلقّظي - Dispositif énonciatif (مرسل - متلقي - وضعيّة التلقّظ) التي يندرج ضمنها الملفوظ.

¹ - فيليب بلانشيه، التداوليّة من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2007م، ص: 18.

² - إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظريّة المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 1432هـ - 2011م، ص: 09.

2-التداولية التخاطبية La pragmatique illocutoire:

أو نظرية أفعال اللغة مع "أوستين وسيرل"، التي تخصص لدراسة القيم التخاطبية داخل الملفوظ والتي تسمح له بالاشتغال كفعل لغوي خاص.

3-التداولية التحوارية - La pragmatique conversationnelle:

التي نتج تطورها الحديث جداً عن استيراد الحقل اللساني للأفكار المؤسسة أصلاً من لدن الأثنولوجيين وإثنوميتودولوجيا التواصل، وهي تهتم بدراسة اشتغال هذا النمط من التفاعلات التواصلية (الحوارات) باعتبارها تبادلات كلامية تقتضي خصوصيتها أن تنجز بمساعدة دوال تلفظية - Signifiants verbaux، ولفظية موازية - Para-verbaux.

ولعل ما يفسر هذا التعدد والتنوع في موضوعات التداوليات أنّها حقل تتداخل فيه الكثير من الباحث والدراسات التي تمت إلى اللغة بصلة داخلية أو خارجية من تركيب ومقام وعوامل نفسية واجتماعية وثقافية وغيرها، ما جعل التداوليات أكثر الباحث اللسانية رحابة واتساعاً واثراً يصعب رسم حدود أو معالم واضحة لها، وعليه فإنّ جهدنا في هذا المدخل سينصبّ حول قراءة هذا المفهوم والمصطلح (التداوليات)، خاصة في ظلّ ما جدت به أفكار الدارسين الرّواد وعلى رأسهم (أوستين وسيرل) ثمّ بيان ما لهذا المفهوم من تواجح وتداخل مع فروع معرفية أخرى وتعليل هذا التداخل وتفسيره ومناقشته، خاصة ما تعلق بالدرس البلاغي القديم الذي نسعى من خلاله - في الفصول القادمة - إلى رصد أبرز أشكاله البلاغية ودراستها في ضوء الدرس التداولي الحديث، ثمّ نفضي في هذا المدخل إلى تحديد أبرز القضايا والموضوعات التي يشتغل عليها الدرس التداولي الحديث، وإن جاء عرضها موجزاً فسيأتي التفصيل فيها مع الفصول أين سيتمّد صداها إلى تراثنا البلاغي.

1- التداوليات: قراءة في المصطلح والمفهوم والإجراء:

إنّ تقديم تعريف جامع مانع للتداوليات يلمّ بجميع جوانبها ويشملها أمر من الصّعوبة بمكان، ذلك أنّها مبحث لساني تشترك وتتداخل في حقله العديد من التيارات المعرفية لدرجة أنّ كلّ مبدأ من مبادئها انبثق عن مجال معرفيّ معيّن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد أنّ التداوليّة نظريّة لم يكتمل بناؤها بعد، ولعلّ هذا من الأسباب التي دفعت كلّ باحث إلى النّظر إليها من زاوية تخصّصه ومجاله المعرفي، وفيما يلي إيراد لأهمّ ما جاء في تعريفها تبعاً للاستعمالات التي ورد فيها هذا المفهوم أو استخدمت فيها هذه اللفظة (تداوليّة - La pragmatique).

كما أنّ وضع تعريف للتداوليات وتحديد مفهومها يستوجب مراعاة مجموعة من المعايير، منها معيار البحث في صلة هذا المجال المعرفيّ بغيره من الحقول المعرفيّة الأخرى التي يشترك معها في الأسس المعرفيّة، وكذلك معيار النّظر في استعمالها، ومن ثمّ نرى أنّّه من الواجب التّساؤل عن المعيار الذي يكون أساساً في تحديد مفهوم التداوليّة، «هل نقارب هذا المفهوم من حيث بناؤه اللّغوي ومستوياتها المتعدّدة فقط؟ أم نقاربه من حيث استعماله اللّغوي وحده؟ أم هل نقاربه من منطلق أنّ المفهوم شكل واستعمال؟»¹ إنّ الاعتماد على المعيار الأوّل يجعل التداوليات مساوية للسانيات البنيويّة، والقول بالمعيار الثّاني، يفقد الاستعمال اللّغوي صلته بالبنية اللّغوية وهذا ما نفتته الأبحاث التداوليّة المعاصرة، أمّا القول بالمعيار الأخير، فيبدو مبرراً، شريطة ألا يغفل «بعض الصّلات الرابطة بين العلوم المتشابهة والمتكاملة مفاهيمياً، خاصّة مجالات: الفلسفة والتداوليات اللّغوية وعلم النّفس المعرفي وعلم الاتصال»² أي أنّ العلاقة بين البنية اللّغوية ومجال استعمالها تستدعي استحضار أفكار ومعارف من مجالات معرفيّة أخرى ذات صلة تساهم في بناء هذه العلاقة.

¹ - ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص: 15 - 16.

² - المرجع نفسه، ص: 16.

1-1- عند الغرب:

تعود جذور مصطلح التداولية - La pragmatique «إلى الأصل اليوناني pragma الذي يعني العمل Action ومنه اشتقت الصفة اليونانية pragmatikos التي تحيل على كل ما يتعلق بمعاني العمل، وقد استعمل المصطلح بعد ذلك لأول مرة في القرون الوسطى في فرنسا في مجال الدراسات القانونية في عبارات مثل: pragmatique sanctio - pragmaticasancio وفي القرن 17م انتقل الاستعمال إلى الميدان العلمي فصارت: pragmatique تعني كل بحث أو اكتشاف من شأنه أن يفضي إلى تطبيقات ذات ثمار علمية»¹ ثم تطوّر استعمال هذا المصطلح في العصر الحديث بسبب تأثير العقيدة الفلسفية الأمريكية البراغماتية إذ ساعدت التأويلات التداولية للسيميائية ودراسة الاتصال اللفظي في كتاب: أسس نظرية العلامات لـ "تشارلز موريس - Charles Morris" عام 1938م في التقريب بين السيمياء واللسانيات، و«قد أخذ "موريس" هذا الاصطلاح عن الفيلسوف الفرنسي "كانط - Kant"، واستفاد منه في بناء نظرية عامة للعلامات»² إذ قسم "موريس" السيميائية إلى ثلاثة فروع:³

التركيب: وبالإجمال النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات، و**علم الدلالة:** الذي يدور على الدلالة التي تتحدّد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدلّ عليه، وأخيراً **التداولية:** التي تُعنى في رأي "موريس" بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها، وبهذا فقد جعل "موريس" التداولية جزءاً من السيميائية، فالتداولية حسب هذا التعريف، تهتمّ بكيفية توظيف العلامات وأثرها في المتلقي وكيفية تفسيره لها في ضوء ما تحيل إليه في العالم الخارجي، يعني هذا أنّ

¹ - حامد خليل، المنطق البراغماتي عند بيرس، مؤسس الحركة البراغماتية، دار الينايع، مصر، 1996م، ص: 196.

² - المرجع نفسه، ص: 197.

³ - آن رويول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مر: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص: 29.

التداولية في هذه المرحلة ظلّت محصورة في نطاق الإشارات، أي ضمن قائمة محدودة من المصطلحات كالضمائر وظروف الزمان والمكان.

بيرس - Peirse والنظرية التداولية: يعود الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي "تشارلز ساندرس بيرس - Ch.s. peirse" حينما نشر مقالين في مجلة (ميتافيزيقا)، سنتي: 1878 و 1879م، بعنوان: كيف يمكن أن تثبت الاعتقاد؟ ومنطق العلم: كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ «حيث أكد أنّ الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنّه مقرون بقيمتين: متى يتمّ الفعل؟ وكيف يتمّ؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى، وفي الحالة الثانية يؤديّ الفعل إلى نتيجة ملموسة ليصل إلى أنّ الممارسة والتطبيق والفعل هي التي تشكّل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار»¹ وفي هذا إشارة إلى العلاقة القائمة بين الصورية والاستعمال/الوظيفية. وعلى أساس الاستعمال أو الواقع الفعليّ الملموس للأفكار المجردة انبنت الكثير من المشاريع الاقتصادية والأنظمة السياسية واتّسع هذا الأساس فيما بعد إلى حقل الدراسات اللغوية والتّقديّة.

والتداولية «ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي Pragmatics بمعنى هذا المذهب اللغوي التّواصلية الجديد، والمصطلح الفرنسي La pragmatique بالمعنى نفسه، وليس ترجمة لمصطلح Le pragmatisme الفرنسي الذي يعني الفلسفة التّفعية الذرائعية التي ظهرت في القرن التاسع عشر في الولايات المتّحدة الأمريكيّة نتيجة لمدرسة فلسفيّة قادها كلّ من "ديوي وويليام جيمس" من مبادئها، أنّ الحقيقة لا توجد إلّا في ثوب المنفعة والمصلحة، وكلّ ما لا يجلب مصلحة أو نفعاً للإنسان فهو مزيف مرفوض»²، ولهذا انتقد الدارسون العرب عندما ترجموا مصطلح La pragmatique/Pragmatics "بالذريعية" أو "الذرائعية" وآثروا مقابلة المصطلح الأجنبي بلفظة "التداولية".

¹ - الزاوي بغورة، العلامة والزّمر في الفلسفة المعاصرة (التأسيس والتّجديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج: 35، ع: 03، مارس 2007م، ص: 199.

² - جورج يول، التداولية، تر: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1431هـ - 2010م، ص: 15.

وفي هذا المعنى اعتبرت "فرانسواز أرمينكو - Fransois arminco" «أن كلمة التداولية عند بعضهم تعني البراكسيس، إذ على التداولية أن تعين مهمتها في إدماج السلوك اللغوي داخل نظرية الفعل، ويدركها البعض الآخر كمهتمة أساسا بالتواصل، بل وبكل أنواع التفاعل بين الأعضاء الحية، بينما يرى آخرون أنها تعالج استعمال العلامات أساسا، أمّا الفريق الأخير فيعدّ التداولية علم الاستعمال اللساني ضمن السياق»¹ وفيما يلي بعض أوجه التعريف التي جمعها الباحث "ليفنسون - Levinson" في كتابه: La pragmatique نأخذ منها:²

- أ- التعريف الأول: التداولية دراسة الاستعمال اللغوي L'usage linguistique الذي يقوم به أشخاص لهم معارف خاصة، ووضعية اجتماعية معينة.
- ب- التعريف الثاني: التداولية دراسة للمبادئ التي تمكّننا من إدراك غرابة بعض الجمل، أو عدم مقبوليتها أو لحنها أو عدم ورودها في لغة المتكلم.
- ت- التعريف الثالث: دراسة اللغة في إطارها الوظيفي، أي فهم بنيات اللغة بالاعتماد على العلل والاستدلالات غير اللغوية.
- ث- التعريف الرابع: التداولية دراسة للعلاقات بين اللغة والسياق، أو هي دراسة كفاية مستعملي اللغة في ربطهم لها بسياقاتها الخاصة.
- ج- التعريف الخامس: التداولية دراسة لظواهر بنية الخطاب اللغوي من تضمينات واقتضاءات أو ما يسمّى بأفعال اللغة.

لذلك اختلفت تعريفات التداولية حسب التربة التي نشأت فيها، فكل باحث يحاول أن يعرفها وفق الجانب المعرفي الذي يعتمده في بحثه، فتعريف اللغوي يختلف عن تعريف الاجتماعي، وتعريف الاجتماعي يختلف عن تعريف النفساني وهكذا، غير أنّ السمة الغالبة التي تجمعهم جميعاً تهتم

¹ - إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، مرجع سابق، ص: 08.

² - إدريس مقبول، الأسس الاستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سبويه، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م، ص: 263 - 264.

بالتواصل والاستعمال الحقيقي للغة، فهي إذن تعاريف غير متضاربة بقدر ما هي متفاوتة من حيث العموم والخصوص.

أما "أوستين" فقد ألقى عام 1955م محاضرات "وليم جيمس" ولم يكن ينوي حينها أن يؤسس فرعاً جديداً للدراسة اللسانية وإنما كان يهدف إلى تأسيس تيار فكري معرفي هو فلسفة اللغة والذي أفرز بدوره الفلسفة التحليلية التي غيرت نظرنا للأشياء، حيث تم تجاوز النظر الميتافيزيقية المثالية وأصبح التحليل السمة المميزة، ثم تفرعت هذه الفلسفة إلى اتجاهات ثلاثة:¹ الاتجاه الأول ممثل في الوضعانية المنطقية - Le positivisme logique والاتجاه الثاني ممثل في الظاهراتية اللغوية La phénoménologie du langage والاتجاه الثالث والذي أحصه بالذكر هنا إذ يعد من صميم البحث التداولي، هو فلسفة اللغة العادية - La philosophie du langage ordinaire التي تأسست على ضرورة العناية باللغة الطبيعية العادية وهي لغة الاستعمال اليومي باعتبارها السبيل الأهم لفهم القضايا التي يطرحها هذا الحقل، وينسب هذا الاتجاه الأخير إلى "لودفيغ فيتجنشتاين" ثم طوره بعض فلاسفة أكسفورد على رأسهم "أوستين وسيرل" ولئن كان البحث في التداولية عند "موريس" لم «يتجاوز تحديد أهدافها الوصفية، فإن رواد الفلسفة التحليلية حدّوها كدراسة تهتمّ بالأفعال اللغوية مركّزين بذلك على الجانب الاستعمالي لإثبات خطابية اللغة»² مستدركين بذلك التفائض التي خلفتها الدراسات الشكلية في تعاطيها مع مختلف أشكال الخطاب.

وبناء على ما سبق يتضح أنّ التداولية اللسانية اتّجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حلّ لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتمّ بها نحو: الفونولوجيا والتركيب والدلالة لذلك يعترف "كارناب - Karnap" «أنّ التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا إلى

¹ - عمر بوقمرة، التداولية: الجذور والتوافد (قراءة كرونولوجية)، م.ج. تمنغست، مجلّة آفاق علمية، ع: 13، أبريل 2017، ص: 216.

² - حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011م، ص: 20.

اعتبارها قاعدة اللسانيات»¹ بعد أن كانت تلقب بسلة مهملات، وكلما حاولنا أن نحصر مجال اشتغال التداولية كلما اتسع نظراً للثراء الفكري الذي يميّزها ونظراً للتقاطعات الكثيرة بينها وبين المجالات المعرفية الأخرى.

1-2- عند العرب:

ورد في لسان العرب "لابن منظور" في الجذر اللغوي (د، و، ل): «والدولة بالضم في المال يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولات ودول. وقال أبو عبيد: الدولة، بالضم، اسم للشيء الذي يُتداول به بعينه، والدولة، بالفتح، الفعل. وفي حديث أشراط الساعة: إذا كان المغنم دولاً، جمع دولة بالضم، وهو ما يُتداول من المال، فيكون لقوم دون قوم. الأزهري: قال الفراء في قوله تعالى: ﴿كَفَى لَآ يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾² قرأها الناس برفع الدال إلا السلمي، فيما أعلم، فإنه قرأها بنصب الدال، قال: وليس هذا للدولة بموضع، إنما الدولة للجيشين يهزم هذا هذا ثم يهزم الهازم»³ فتفيد معنى التقلب والتحول.

أما في مقاييس اللغة فنجد «أن: دَوْل: الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدلّ على تحوّل شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء. فأما الأول: قال أهل اللغة: الدال القوم إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء إذا صار من بعضهم إلى بعضهم. يقال: الدولة في المال والدولة في الحرب وسمي بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يداولونه فيحوّل من

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م، ص: 23.

² - سورة الحشر، الآية: 07.

³ - ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، الجزء: 17، مادة (دول)، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1401هـ - 1981م، ص: 1455.

هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا»¹ فالمتعمّن في هذه التعاريف يجد أنّ اللفظ ورد تقريباً بمعنى واحد، وهو الدوران والتعاقب، وانتقاله من شخص لآخر أو من مكان لآخر، وكذلك التحوّل والانتقال وهذا الذي يعنينا في هذا المقام.

وكذلك وردت اللفظة بمعناها اللغوي في قوله تعالى: ﴿مَّا أَبَاءَ اللَّهُ عَلَي رَسُولِهِ مِن آهْلِ الْفُرَيْدِ قَبْلِهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْفُرْبِيِّ وَالْيَتْمَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَمَا لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَاتِيَكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾² أي لا يحقّ لذوي الرئاسة والقوّة أن يتداولوا الفيء بينهم ويقطعوه عن أصحابه وهو التفسير الذي قدّمه "ابن كثير" حين أشار: «أي جعلنا هذه المصارف لمال الفيء لئلا يبقى مأكلة يتغلب عليها الأغنياء ويتصرفون فيها، بمحض الشهوات والآراء، ولا يصرفون منه شيئاً إلى الفقراء»³ فالتناقل هو المعنى المستخلص من لفظ التداول هنا.

وقال عزّ وجلّ أيضاً: ﴿إِن يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ بَعْدَ مَسِّ الْقَوْمِ فَرِحْ مِثْلَهُ ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ۝﴾⁴ ففي الآية معنى الانتقال أيضاً إذ لا يستقرّ حال أمة على الدوام وإنما ينتقل ويتبدّل «أي ندبل عليكم الأعداء تارة، وإن كانت العاقبة لكم لما لنا في ذلك من الحكم»⁵ وفي هذا من عظيم قدرة الخالق وبديع خلقه إذ لا يستقر حال من أحوال مخلوقاته إلّا ويتبدّل أو ينتقل إلى حال مغاير.

¹ - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: 02، مادة (دَوَل)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1399هـ - 1979م، ص: 314.

² - سورة الحشر، الآية: 07.

³ - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج: 08، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1418هـ - 1997م، ط2، 1430هـ - 1999م، ص: 67.

⁴ - سورة آل عمران، الآية: 140.

⁵ - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، مصدر سابق، ص: 127.

ذكرنا سابقاً أنّ الدارسين العرب اختاروا مصطلح التداولية كمقابل للمصطلح الغربي La pragmatique والذي كان لـ"طه عبد الرحمن" الفضل في وضعه سنوات السبعينات من القرن الماضي، ولفظة التداول كما يرى مقترحها تفيد في العلم الحديث الممارسة المعبر عنها بـ la praxis وتفيد أيضاً التفاعل زيادة على أنّها من نفس مادّة الدلالة التي تتقاطع معها، والتداوليات عن "طه عبد الرحمن" أحد فروع الدراسات اللسانية إلى جانب الداليات والدلاليات، «فالداليات: يقصد بها الدراسات التي تختصّ بوصف - إن أمكن بتفسير - الدال الطبيعي في نطقه وصوره وعلاقاته، وبهذا تكون الداليات شاملة للأقسام الثلاثة المشهورة: الصوتيات والصرفيات والتراكيبات. والدلاليات: يقصد بها الدراسات التي تختصّ بوصف - وإن أمكن بتفسير - العلاقات بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها سواء اعتبرت تصوّرات في الذهن أو أعياناً في الخارج. والتداوليات: ويقصد بها الدراسات التي تختصّ بوصف - وإن أمكن بتفسير - العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها وبين الدالين عليها»¹ وهو ما يؤكّد اقتراب المجالين واشتراكهما في التوجّه.

أمّا "أحمد المتوكّل" فيستعمل في كتابه: اللسانيات الوظيفية، الوظيفة والتداولية بمفهوم واحد، في حين يستخدم "سعد البازعي وميجان الرويلي" مصطلح الدرائعية كما في كتابهما: دليل الناقد الفني. وإذا انتقلنا إلى "محمد محمد يونس علي" فإنّه يفضّل استعمال مصطلح علم التخاطب وفي هذا الصدد، يرى الباحث أنّه «من الأفضل ترجمة مصطلح Pragmatique بعلم التخاطب، وليس بالتداولية أو النفعية أو الدرائعية كما يفعل عدد من اللسانيين العرب توهماً منهم بأنّ La pragmatique و Le pragmatisme شيء واحد»² والحقيقة عكس ذلك تماماً لأنّ الأوّل كما أشرنا سابقاً مبحث لسانيّ يُعنى بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال، في حين يعدّ الثاني مذهباً فلسفياً نفعياً شاع في كثير من الأنظمة السياسية والاقتصادية والذي يعزى إلى "ويليام جيمس وجون ديوي".

¹ - إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، مرجع سابق، ص: 07.

² - ينظر: جميل حمدوي، التداوليات وتحليل الخطاب، الألوكة، ط1، 2015م، ص: 06.

ومهما يكن من أمر، فإنّ العمل بأحد المصطلحين: التداوليّة أو علم التّخاطب أفضل بكثير من مصطلح الذرائعيّة الذي يرتبط بفلسفة نفعيّة أكثر من ارتباطه بقضايا اللّغة. أمّا "صلاح فضل" فظلاً يعرفها على أنّها: «أحدث فروع العلوم اللّغوية وهي التي تعنى بتحليل عمليات الكلام والكتابة ووصف وظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها خلال إجراء التّواصل بشكل عام، ممّا يجعلها ذات صبغة تنفيذيّة عمليّة»¹ وهنا تأكيد على أنّ التداوليّة مبحث لساني يغلب عليه الجانب العمليّ والوظيفيّ في تعاطيه مع مختلف أشكال الخطاب.

ومن التّعريفات العربيّة التي سبقت للتداوليّة تعريف "محمد محمد يونس علي" عندما أشار إلى أنّ «علم التّخاطب دراسة كيف يكون للمقولات معان في المقامات الخطائيّة»² وقد عرض "محمود أحمد نحلة" مجموعة من التّعريف منتقداً بعض جوانبها، ثمّ خلص إلى أوجز تعريف وأقربها إلى القبول، هو أنّ التداوليّة «دراسة اللّغة في الاستعمال أو في التّواصل، لأنّه يشير إلى المعنى ليس متأسّلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السّامع وحده، فصناعة المعنى هي تداول اللّغة بين المتكلم والسّامع في سياق محدّد (مادّي واجتماعي ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما»³ إلّا أنّه ومهما اختلفت الاصطلاحات إلّا أنّ هناك اتّفاق على أنّ هذا المبحث اللّساني يهتمّ بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال، أو خلال التّواصل، لأنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متأسّلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السّامع وحده، وإمّا يتمثّل في تداول اللّغة بين المتكلم والسّامع في سياق محدّد، وصولاً إلى المعنى الكامن في خطاب ما.

¹ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992م، ص: 20.

² - محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتب الجديدة المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص: 22.

³ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص: 13 -

2- أصول التداوليات:

إنّ التداوليّة اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير، بدأت على يد "سقراط" ثم تبعه "أرسطو" والرواقيون من بعده، بيد أنّها لم تظهر إلى الوجود، باعتبارها نظريّة للفلسفة إلّا على يد "باركلي" تغذّيها طائفة من العلوم على رأسها «الفلسفة واللّسانيات والأثنوبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع»¹ لكن لا أحد من الدارسين ينكر أنّ "موريس" هو أول من اهتمّ بالتداوليّة عندما اعتبرها فرعاً من السيميائية يعنى بدراسة العلاقات بين العلامات ومستعملها، ثمّ ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اتجاهات فكرية علمية كانت تحركها العلوم الرياضية، وقد كان لهذه الاتجاهات الفكرية الجديدة تأثيرها على الاتجاهات الفلسفية السائدة آنذاك التي كانت تغلب عليها النزعات المثالية والميتافيزيقية، ففتحت بذلك آفاقاً جديدة وأصبح التفكير الواقعي العملي هو السائد وهو التفكير الذي تغلب عليه سمة مميّزة هي التحليل.

هذا وتعتبر الفلسفة التحليلية المعين الأول والركيزة الأساسية للتداوليات، ومنها استوحت بعض مفاهيمها كأفعال الكلام، كما استوحت مفاهيم أخرى من فروع معرفية أخرى، إذ نجد أنّ مفهوم نظرية المحادثة مستوحى من فلسفة "بول غرايس - Paul Grice" أمّا مفهوم نظرية الملاءمة فقد استخلص من علم النفس المعرفي. ولما كانت الفلسفة التحليلية هي المنطلق المعرفي الأول للتداوليّة فسأخصّها بعرض أوضح فيه قضاياها وعلاقتها بالتداوليات.

2-1- الفلسفة التحليلية:

على الرّغم من اعتقاد بعض الدارسين أنّ الفلسفة التحليلية لم تنشأ إلّا مع فلاسفة المدرسة الإنجليزيّة الحديثة أمثال: برتراند راسل، فيتجنشتاين، كارناب.. الخ في أواسط القرن العشرين، إلّا أنّ التحليل كإجراء عمليّ يعود إلى عصر أفلاطون، لكنّه كمنهج علميّ للبحث الفلسفي ظهر خلال

¹ - نعمان بوقرة، اللّسانيات العامّة اتجاهاتها وقضاياها الرّاهنة، علم المكتبة الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ - 2009م، ص: 163.

القرن العشرين، بفضل نشاط علماء قدّموا تصوّرات دقيقة ومتطورة تجاوزوا من خلالها الأفكار الموروثة مقترحين طرقا وكيفيات جديدة في البحث الفلسفي ككلّ، «فلا غرابة إذا وجدنا الفلسفة في القرن العشرين قد توجّهت نحو اللّغة، حيث احتلّت اللّغة مكانة كبيرة في الفلسفة وتربّعت على عرشها بتيّاراتها المختلفة، وخاصّة التّيّار التحليلي»¹ لكنّ التّساؤل الملفت للانتباه هنا، لماذا هذا التوجّه القويّ نحو الاختصار على التأمّل في اللّغة كموضوع واحد ووحيد؟ يرجع "آدم شاف" في كتابه: اللّغة والمعرفة، إلى أنّ تزايد الاهتمام الفلسفي باللّغة الذي تمّ في القرن العشرين يرجع إلى عدّة أسباب من بينها:² النّقائص المنطقيّة والمفارقات الدّلائليّة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ما أدّى إلى حدوث أزمة في المنطق، ويضاف إلى هذه الأسباب الثّورة الفكريّة في العلوم الفكريّة، العلوم الطّبيعية وتقدّم العلوم الاجتماعية.

والفلسفة التحليلية بمفهومها العلميّ الصّارم، نشأت في العقد الثّاني من القرن العشرين في فيينا بالنّمساء، على يد الفيلسوف الألمانيّ "غوتلوب فريجه - Gottlob Frege" في كتابه: أسس علم الحساب في إطار الدّروس التي كان يقدّمها لطلّبه في الفلسفة والمنطق. وقد نشأت فلسفة التّحليل كردّ فعل على الاتّجاهات الفلسفيّة الكلاسيكيّة وخاصة المذاهب المثالية بصورة عامة، كما أسلفنا بالذّكر، والهغلية نسبة إلى "هيجل - Hegel" بصورة خاصّة، وجوهر الفلسفة التحليلية هو التّحليل اللّغوي، «وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح التّحليل نقصد به هنا تحليل الإطارات التي تصف فيها المعرفة الإنسانيّة أي اللّغة»³ فمن التّحليلات اللّغوية التي قام بها "فريجه" «هي تمييزه بين اسم العلم والاسم المحمول وهما أساسا القضيّة الحملية حيث حدّد ميزة كلّ منهما: فاسم العلم هو ما يشير إلى

¹ - بوعلوي مبارك، مسألة المعنى في فلسفة فيتجنشتاين من التّصوّر الصّوري إلى الطّرح البراغماتي، مجلة سياقات، مج:02، ع: 06، أغسطس 2017م، ص: 175.

² - محمد سيّلا، مدارات الحداثّة، الشّبكة العربيّة للأبحاث والتّشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص: 44.

³ - بوعلوي مبارك، مسألة المعنى في فلسفة فيتجنشتاين من التّصوّر الصّوري إلى الطّرح البراغماتي، مرجع سابق، ص: 03.

فرد أو شيء معين، أما الاسم المحمول فهو التصوّر أو الوصف المتعلق باسم العلم»¹ ولا شك أنّ هذا التمييز من اكتشافات المنطق الحديث.

أما القيمة الفلسفيّة لما جاء به هذا الفيلسوف -من وجهة نظر بعض فلاسفة اللّغة- فهي ثمينة، بل لقد كان ما طرحه يمثل عندهم ثورة أو انقلاباً فلسفياً جديداً، فالجديد الذي جاء به هذا الفيلسوف - في نطاق البحث اللّغوي - «هو رؤيته الدّلالية، خصوصاً تمييزه بين اسم العلم والاسم المحمول، كما رأينا، وبين المعنى والمرجع، محدثاً قطيعة معرفيّة ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين، هما الإحالة والاقتضاء، ولا شكّ في أنّ ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهجاً فلسفياً جديداً»² ومن نتائجه أيضاً الفصل الواضح للّغة العلميّة عن اللّغة العادية، «فالأولى ضروريّة في البرهنة والحساب تتسم بالصرّاحة والمباشرة ولا تخلص إلّا إلى حقيقة مطلقة، أمّا اللّغة العاديّة فتتسم بتعددية المعنى كي تتمتع ببراء الممكنات التي تهيب لها تأدية وظائفها التّواصلية بالشكل الملائم»³ وبين "فريجه" و"أوستين" تتموقع أعمال "لودفيغ فيتجنشتاين" ومن هنا يلوح في الأفق الحبل الرّابط بين التّداوليّة والفلسفة التّحليلية إذ تعنى التّداوليّة فيما تعنى بدراسة قوانين الاستعمال اللّغوي في مقامات مختلفة فكان مما اصطّلع عليها: نظريّة الاستعمال اللّغوي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم التحليل شاع في حقل الفلسفة على نطاق واسع، ويوجز "عزمي إسلام" اتجاهات التحليل الفلسفي في ثلاثة وهي:⁴

- تحليل المفهوم أو الفكرة عن طريق تطبيقاتها الجزئية لمعرفة المبدأ الكامن وراءها كما هو واضح في المنهج الديالكتيكي عند سقراط وفي محاورات أفلاطون وأخلاق أرسطو. وهو ما يعرف بالوضعيّة

¹ - محمود زيدان، في فلسفة اللّغة، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص: 12.

² - مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 19.

³ - فيليب بلانشيه، التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان، مرجع سابق، ص: 30.

⁴ - سماح رافع محمد، المذاهب الفلسفيّة المعاصرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1973م، ص: 68.

المنطقية - Le positivisme logique بزعمامة "رودولف كارناب" تدرس اللغات الصورية المصطنعة، وتتخذ بديلاً عن اللغات الطبيعية، وهذا الاتجاه ليس من صميم البحث التداولي.

- تحليل المعرفة الإنسانية وردّها إلى مجموعة من البسائط والعناصر الأولية، وكذلك تحليل الوجود كما هو عند "ديكارت ولوك" وهو ما يعرف بالظاهراتية اللغوية - La phénoménologie du langage بزعمامة "إدموند هوسرل" التي تدرس اللغة في إطارها الوجودي، أعمّ منها الوجود السابق للغة، والوجود اللاحق لها وهذا الاتجاه أيضا يقع خارج نطاق الدراسة التداولية.

- تحليل الإطارات التي تصف فيها المعرفة الإنسانية (أي اللغة) كما هو الحال عند فلاسفة كامبدرج وراسل وفتجنشتاين وجماعة فينا وكارناب وهو ما يعرف بفلسفة اللغة العادية - La philosophie du langage ordinaire بزعمامة "فيتجنشتاين" تهتمّ باللغة في استعمالاتها العادية كاشفاً عن القدرات والمضامين والأبعاد التي تقتضيها العملية التواصلية، إذ تدرس طبيعة اللغة وطبيعة المعنى وتسلم إلى أن المعنى ليس ثابتاً ومحدداً وتنادي بضرورة تفادي البحث في المعنى المنطقي الصّارم، وهذا الاتجاه هو نواة البحث التداولي.

وقد اقتفى الفيلسوف النمساوي "فيتجنشتاين" أثر "غوتلوب فريجه" حيث جاءت أبحاثه ردّاً على فلاسفة الوضعانية المنطقية Le positivisme logique الذين حصروا مهمّة اللغة في إنتاج تراكيب خبرية تقبل الحكم عليها بالصدق إذا طابقت الواقع الخارجي وبالكذب إذا لم تطابقه، وأهملت الجمل غير الوصفية وأخرجتها من منهج دراستها لأنها لا تحمل معنى. وتبعاً لهذا فقد اعتبرت فلسفة اللغة العادية التيار الوحيد الذي كان ذا منهج تداولي في تعامله مع اللغة مؤكداً على الجانب الاستعمالي فيها، حيث يعتبر "فيتجنشتاين" في هذا الصدد «أنّ الاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها»¹ ويعتمد في دراسة اللغات الطبيعية على ثلاثة مفاهيم هي:¹

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 22.

أ- **الدلالة:** وقد ركّز هنا على فكرة التمييز بين ما يسمّى بالمعنى المحصّل Le sens والمعنى المقدر La signification لتجنّب الوقوع في الخلط بين مفهومين مختلفين هما: الجملة والقول، فالجملة معناها مقدر، أمّا الكلام فمعناه محصّل.

ب- **القاعدة:** الذي لا يعدو كونه لعبة من ألعاب اللّغة. ونظرا لعدم وجود قواعد معيّنة تلزم لاعب التنس بارتفاع معيّن لا يجب على الكرة تجاوزه، فإنّ هذا الأمر يصدق كذلك على من يشارك في لعبة اللّغة، حيث يمثّل للقواعد الأساسيّة، أي الاصطلاحات الاجتماعيّة، بيد أنّه لا يجب أن يجهل القواعد غير الأساسيّة، بعبارة أخرى القواعد الفرديّة. والحال أنّ هذه القواعد هي نماذج ومثّل صالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين. وهذه المثّل في الغالب نوع من السّلم المتدرّج، كما أنّ تطبيقها يزوّدنا بالقيمة الواجب إسنادها.

ت- **ألعاب اللّغة:** تمثّل ألعاب اللّغة فكرة أساسيّة في فلسفة "فيتجنشتاين" وتعني هذه الفكرة «أنّ المعنى يكمن في استعمالنا للّغة، وطالما أنّ للكلمة الواحدة طرقا عديدة للاستخدام، فإنّ للكلمة أيضا معاني عديدة»² أي أنّه لا توجد طريقة واحدة لاستعمال جملة ما، بل ثمة عدد لا حصر له من الطّرق: الأمر، التّرحيب، الشّكر، التّوبيخ، التّهنئة.. الخ وهذا المفهوم مع مفهومي القاعدة والدّلالة كيان متّصل ومتكامل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ فكرة ألعاب اللّغة لدى "فيتجنشتاين" جاءت كردّة فعل على الهيمنة المنطقيّة التي سيطرت على الفكر والدّراسة ردحا من الزّمن، لكنّ هذه الهيمنة سرعان ما تلاشت أمام الاتجاه إلى اللّغة الطّبيعية لغة الاستعمال اليوميّ العاديّ، وبدل أن تصبح اللّغة العادية موضوعا لنقد الفلسفة التّحليلية في ثوبها الجديد، أضحي الاهتمام مركّزا على الكيفيات التي تعمل بها هذه اللّغة،

¹ - ينظر: الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداوليّة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعيّة، السّاحة المركزيّة، بن عكنون، الجزائر، 1992م، ص: 18 - 19.

² - بوعلي مبارك، مسألة المعنى في فلسفة فيتجنشتاين، من التّصور الصّوري إلى الطّرح البراغماتي، مرجع سابق، ص: 182.

ولهذا، كان التركيز على أهم ما يميّز اللغات الطبيعيّة عن اللّغة المنطقيّة، وهو البعد التداولي لتلك اللّغات.

وإذا كان من عيوب الفلسفة التحليلية في ثوبها القديم - غلبة البعد المنطقيّ - هو تصنيف الجمل ضمن الثنائية صحيح/خاطيء، فإنّ الفلسفة التحليلية في ثوبها الجديد - تجاوزت النزعة المنطقيّة والاتجاه إلى دراسة اللّغة الطبيعيّة - أعطت لهذا الصّنف من الجمل مشروعيتها، وتمّ التمرد على المنطق الصّوري من طرف أنصار اللّغة العادية أمثال "مور وفيتجنشتاين" «حيث أعيد لها الاعتبار بإعطائها قيمتها الحقيقيّة من خلال إبراز ما فيها من أفعال وألعاب»¹ ولئن اعتبر المناطق أنّ المنطق ينطبق على الجمل التقريرية وأنّ الصّورة المنطقيّة للجمل مستقلة عن السّياق التداولي الذي قيلت فيه، ما يعني أنّه يمكن تفسيرها بعيدا عن مقاصد المتكلّم وبعيدا عن السّياق الذي أنتجت فيه، فإنّ فلاسفة اللّغة العادية اتكأوا على هذه النّقطة في تقديم للمنطق الصّوري حيث عارض "فيتجنشتاين" هذا التّصور معتبرا أنّ لكلّ نوع من الجمل (تقرير، استفهام، أمر...) استعمالا خاصا في سياق محدّد، ولقصد معيّن. هذا ويشتمل مفهوم ألعاب اللّغة على مبدأ أنّه لا توجد دلالات لغويّة ثابتة أو مثاليّة، كما لا توجد هنالك دلالة مستقلة عن الفعل اللّغوي المرتبط بسياق ما، فالدلالة تتحدّد باعتبارها نشاطا إنسانيا.

وبالعودة إلى مفهوم ألعاب اللّغة يتبادر إلى الذّهن السّؤال: هل مفهوم ألعاب اللّغة ينفلت من سلطة القواعد وضبطيتها؟ الإجابة هي أنّه على الرّغم من أنّ هذا المفهوم من أهمّ المفاهيم التي بلورها "فيتجنشتاين" للتعبير عن نظريته للّغة، فقد شبّه اللّغة من حيث «هي كلمات وعبارات منتظمة في سياق محدّد بلعبة فهناك تماثل بين اللّغة واللّعبة، كلعبة الشّطرنج وألعاب الكرات، والورق والألعاب الأولمبيّة وإذا كان الفرد يتقيّد بقواعد هذه الألعاب إن أراد أن يلعبها، فإنّ عليه التقيّد

¹ - محمد عبد العزيز عبد الدائم، عرفات فيصل المتاع، نظريّة السّياق بين التّوصيف والتأصيل والإجراء، منشورات الاختلاف، مؤسسة السيّاب (لندن) - منشورات الاختلاف (الجزائر) - مكتبة ودار البصائر، بيروت، ط1، 2015م، ص: 42 - 43.

بقواعد اللّغة إن أراد أن يكون لكلماته معنى»¹ وإذا خالفنا هذه القواعد فإنّ اللّغة تفسد وتفقد معناها.

ومن رحم فلسفة اللّغة العاديّة ولدت أفكار كلّ من "أوستين وسيرل وغرايس" حيث «اقتصرت الدّراسة في البداية على ما يعرف بنظريّة أفعال الكلام، ثمّ بدأ الاهتمام يتمحور بالدرجة الأولى في تحليل المحادثة والتركيز على الاستعمال اللّغوي»² ومآل تصوّر "فيتجنشتاين" وفلاسفة أوكسفورد هو أنّ التعابير لا معنى لها إلا في سياق محدّد، أي أنّ اللفظ يكتسب معناه تبعاً للمناسبة التي يرد فيها.

إذاً فهذه النظريّة لم تولد من العدم، وإمّا انطلقت من الهفوات وتسربت من الثّغرات التي خلّفها الدّراسات النّقديّة التقليديّة في مجال اللّغة، فقد ربط "أوستين" اللّغة بالاستعمال أو الإنجاز مهتمّاً في ذلك بالكلام الذي أهمله "سوسير"، كما ذهب إلى أنّ هناك منطوقات لا تصف شيئاً في الواقع، ولا تقرّر أمراً، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصّدق والكذب ولكنّها تنجز أعمالاً (كالوعد، التّحذير، الأمر، الدّعاء.. الخ) والحكم عليها مرهون بنجاحها أو فشلها، «وأطلق عليها ألعاب اللّغة - Les jeux de la langue، وأسمى كلّ استعمال منها لعبة، لأنّ له قواعد يتّفق عليها مستعملو اللّغة كما يتّفق اللاعبون على قواعد اللعبة»³ فيكون بذلك قد قدّم رؤية جديدة حول اللّغة سنوضّح بعض مظاهرها بشيء من التّفصيل في معرض هذه الدّراسة.

3- أهمية التداوليات:

لقد تغيّرت نظرة الدّارسين إلى التداوليّة بحكم المكانة الهامّة التي أصبحت تتبوّأها في حقل الدّراسات اللّسانية ونظراً لأهميّة القضايا والأفكار التي أصبحت تثيرها، فتمّ بذلك تجاوز اعتبارها سلّة للمهمات التي ترمى فيها القضايا اللّسانية المربكة، وقد جلب هذا المبحث اللّساني اهتمام الدّارسين

¹ - بوعلبي مبارك، مسألة المعنى في فلسفة فيتجنشتاين، من التّصور الصوري إلى الطّرح البراغماتي، مرجع سابق، ص: 182.

² - محمد محمد يونس علي، مقدّمة في علمي الدّلالة والتخاطب، مرجع سابق، ص: 13 - 15.

³ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 66.

وبرزت أهميته لما أصبح «يتيح من رؤى متعدّدة وآليات جديدة أفرزها قصور الدّراسات الشّكلية وإهمالها لمقاربة اللّغة في تجلّيتها الحقيقي، أي في الاستعمال التّواصلية بين النّاس، ولذلك يرى "ليفنسون" أنّ الأساس الأوّل في نشوء المنهج التّداولي كان بمثابة ردّة فعل على معالجة "تشومسكي" للّغة بوصفها شيئاً تجرّدياً، أو قصرها على كونها قدرة ذهنيّة بحتة، غفلا من اعتبار استعمالها ومستعملها ووظائفها»¹ وبالتالي فإنّ الملكة التي يحتاجها مستعمل اللّغة لا تتكوّن من قواعد مجردة بحتة، وإمّا تتشكّل من عناصر عديدة لغويّة وغير لغويّة، ولعلّ هذه النّظرة الأخيرة هي ما عزّز أهميّة ومكانة التّداوليّة. ومهما يكن فإنّنا سنجانب الصواب إذا اعتبرنا التّداوليّة بناء قام على أنقاض النّظريات النّسقية، بل قائم على أساس تلك العناصر أو الأجزاء التي أهملتها تلك النّظريات أثناء دراستها لمختلف أشكال الخطاب.

وما زاد التّداوليّة أهميّة وثراء «انفتاحها على روافد معرفيّة مختلفة فلسفيّة ولسانيّة وأنثروبولوجيّة ونفسيّة»² في مقدّماتها الاتجاه الوظيفي الذي يقوم على تحليل اللّغة في ضوء الموقف الكلامي من حيث علاقته بالمتغيّرات في العالم الخارجي، وقد جاء هذا الاتجاه ردّاً على الاتجاه النّسقي التّجريدي الذي أصرّ على أن يكون درسه موجّها للّغة في ذاتها ولذاتها، وقد استغرق هذا الاتجاه في الوصف اللّغوي حتّى استهلك كل آلياته وانتهى إلى معادلات رياضيّة جعلته يبتعد عن كثير من الظواهر التي تتّصل بالإنسان كالاكتساب اللّغوي، ودور اللّغة في المجتمع، إلى درجة أنّ بعض الباحثين نادى بضرورة وجود علم يكون أكثر إنسانيّة.

هذا وتّضح أهميّة التّداوليّة بشكل عام من حيث «إنّها مشروع شاسع في اللسانيات النّصيّة، تهتمّ بالخطاب، ومناحي النّصيّة فيه، نحو: المحادثة، المحاججة، التّضمين.. الخ»³ وكذلك دراسة التّواصل بشكل عام، انطلاقاً من زمن إنتاج الخطاب إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلاميّة قصد

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداوليّة، مرجع سابق، ص: 21.

² - جواد ختام، التّداوليّة أصولها واتجاهاتها، دار كنوز، عمان، ط1، 1437هـ - 2016م، ص: 23.

³ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التّداوليّة، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 135.

محدّد، إلى ما تتركه من تأثير في المتلقّي، كما تظهر أهمّيّتها من حيث إنّها «تهتمّ بالأسئلة الهامّة، والإشكاليات الجوهرية في النصّ الأدبي المعاصر، لأنّها تحاول الإحاطة بعدد من الأسئلة، من قبيل: من يتكلّم وإلى من يتكلّم؟ ماذا نقول بالضبط عندما نتكلّم؟ ما هو مصدر التشويش والإيضاح، كيف نتكلّم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟»¹ وعلى الرّغم من هذه الأهميّة والقيمة الكبيرتين، إلّا أنّ هذا المبحث اللّساني الجديد لم يسلم من الانتقاد حيث أثّرت حوله مجموعة من التّساؤلات من قبيل:² هل التّداوليّة اتجاه أم نظريّة أم فلسفة أم كل هذا معا؟ وفي الوقت عينه، هل هي اتجاه فلسفي أم لساني؟ أم هما معا؟ هل هي تداوليّة بصيغة المفرد أم تداوليّة بصيغة الجمع؟ ما هي حدودها؟ وما فرضياتها؟

4- مهامّ التداوليات:

يمكن تحديد مهامّ التداوليات في النقاط الآتية:

- دراسة اللّغة أثناء التلقّظ في سياقات ومقامات مختلفة «فالتلقّظ هو النشاط الرئيسي الذي يُمح استعمال اللّغة طابعها التّداولي، بوصفه نقطة التحوّل بالممارسة الفعلية لها»³ أي أنّ التّداوليّة تهتمّ بدراسة المنجز اللّغوي أثناء التّواصل، إذن تدرس اللّغة لا بعدّها بنية لغويّة مجردة، بل بعدّها «كلاما محدّدا صادرا عن متكلّم محدّد، وموجّها إلى مخاطب محدّد، بلفظ محدّد في مقام تواصل محدد، لتحقيق غرض تواصليّ محدّد»⁴ وفي هذا تأكيد على عنايتها الكبيرة بمختلف أطراف العمليّة التّواصلية، مرسل، مستقبل، خطاب، مقام.. الخ.

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986م، ص: 04.

² - جواد ختام، التّداوليّة أصولها واتجاهاتها، مرجع سابق، ص: 24.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 27.

⁴ - مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 26.

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات إذ «تتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية، ولذلك قد تكون نسبية، فمثلا في الملفوظين الآتين: هل تريد فنجانا من القهوة؟ / إنهما تحول بيني وبين النوم. كيف عرف السائل أنّ محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أنّ القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تمّ الاتفاق والتواطؤ بينهما من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات ومعلومات مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي وتوضع من أفراد المجموعات اللغوية المتواطئة على ذلك. وعليه فإنّ هذه النظرية يعول عليها كثيرا في تفسير عملية الاستدلالات الكلامية أثناء عملية التواصل واقترح نموذج التواصل الأمثل وشرح العلاقة بين بعض الفروع العلمية: علم اللغة، علم النفس المعرفي، علم التواصل المشتغلة بالأنشطة الإنسانية: اللغة، التواصل، الإدراك.

- ويرى "فان دايك" «أنّ أحد مهام التداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاز إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر، وبهذا الاعتبار فإنّ المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمة الثالثة: أنّه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصلي مع بنية الخطاب وتأويله»¹ فالتداولية عند "فان دايك" تقوم بمهمة دراسة الشروط التي تضمن النجاح والفعالية والمناسبة لكل استخدام لغوي، وفقا لما يقتضيه ويتطلبه كل موقف تواصلي مما يتيح للمتكلّم ويضمن له نجاح إنجاز العبارات اللغوية، حيث تعالج أسباب فشل الدراسات البنيوية الصّرف للملفوظات، بمراعاة سياقات ورود العبارات اللغوية واستعمالها، والانفتاح على كل ما يحيط بها ومراعاته.

¹ - فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2000م، ص: 292.

كما تتجاوز ذلك لدراسة كيفية إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أنّ إنجاز الفعل تتداخل فيه جهات مخصوصة وعديدة (اجتماعية، نفسية، ثقافية، سياسية.. الخ) كما تهتمّ التداولية بشروط ملاءمة الفعل اللغوي ومناسبته لتراكيب الكلام المنجز وسياقاته، ومدى مطابقتها كل ذلك لبنية الخطاب العامة. كما تسعى التداولية كذلك «إلى بيان كيف يمكن للتواصل الضمني، غير الحرفي أن يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر»¹ ووصف شروط نجاحه.

وتهدف التداولية في محصلها العام، للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوة، من هذه الأسئلة: «ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم وإلى من يتكلم؟ ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟»² وهي الأسئلة والإشكالات التي لم تستطع أن تجيب عنها الكثير من المناهج والنظريات السابقة في دراستها للغة.

5- الجانب العلائقي للتداولية:

سبق وأن أشرنا إلى أنّ التداولية ليست تداولية واحدة وإنما هي تداوليات عديدة فهناك «تداولية البلاغيين الجدد وتداولية السيكو- سوسيو - لوجيين وتداولية اللسانيين وتداولية المناطقة والفلاسفة»³ ولعلّ هذا التنوع هو ما جعل أمر حصر قضاياها وموضوعاتها مستحيلا.

5-1- التداولية والفلسفة:

إنّ المتبّع للمسار التاريخي للنظريات الفلسفية والنظريات اللغوية يلفي أنّ التداولية اعتمدت منذ القدم في قيامها على مبادئ مستقاة من الفلسفة والمنطق، وخير دليل على ذلك رحلة مصطلح التداولية نفسه مع الفيلسوف "بيرس"، فعنده أنّ استخدام مصطلح التداولية «يدل على الفعل /

¹ - ينظر: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد للتواصل، مرجع سابق، ص: 71.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص: 11.

³ - المرجع نفسه، ص: 08.

كلمة جديدة لا غموض فيها / يتميز بالقبح والغلظة حتى لا ينسى»¹ وقد جاء في قاموس المؤلفين والموضوعات الخاصة بالفلسفة «أن كلمة البراجماتية أو التداولية استحدثها الفيلسوف الأمريكي "تشارل ساندرز بيرس" ليعني بها نظرية دلالية وضع معالمها بصفة خاصة في مقالين: الأول نشره سنة 1878م بعنوان كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ والثاني نشره سنة 1905م بعنوان: ما هي البراجماتية؟»² فقد شكّلت الفلسفة وبخاصة الفلسفة التحليلية المعين الأكبر لهذا المبحث اللسانيّ.

وقد وُصف هذا الاتجاه بالذرائعية، ومردّ ذلك إلى كونه امتدادا لفلسفة معروفة بهذا الاسم أسّسها "بيرس" غير أنّه صاغ المصطلح برسم مختلف "براجماتية" «وفي إمكاننا القول إنّ هذا المصطلح يعني عنده وصفا من وجهة نظر عملية إلى الحدّ الذي تنتهي فيه عن نقل ما هو فعليّ، أو الوصف الذي يجعل أثر الأشياء عملية في تصوّراتها وقد جاءته فكرة صياغة المصطلح من تمييز "كانط" بين كلمتين هما: Practical و Pragmatic، حيث أشار إلى أنّ الفرق بينهما مثل الفرق بين القطبين، إذ تشير الأولى إلى بحث في قواعد الفنّ الذي يشتق منه التجربة، بينما تشير الثانية إلى القوانين الخلقية ذات الأساس القبلي»³ ونجد أنّ ما ذكره "بيرس" قد تحقق بعده، فقد ذاع مصطلح التداولية - La pragmatique في الدراسات اللغوية الحديثة.

ثمّ عدّل "الذرائعية" وأداعها الفيلسوف "وليم جيمس" وقوامها «أنّ قيمة الأفكار المجردة، تقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عملياً»⁴ ومن هنا أمكن تسمية هذه الفلسفة التي أصبحت سمة على الثقافة الأمريكية، الفلسفة العملية، وبناء على هذا التوجّه العملي تمّ رفض المثالية التي فرضتها الفلسفات العقلانية والمثالية الميتالية إلى التّنظير بعيدا عن الواقع.

¹ - محمود ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص: 173 - 174.

² - معمر حجيح، التداولية بين اللسانيات والدراسات الأدبية، الأثر، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، ع: 02، ماي 2003م، ص: 243.

³ - محمود ياقوت، منهج البحث اللغوي، مرجع سابق، ص: 137.

⁴ - حفناوي رشيد بعلي، مسارات التّقد ومدارات ما بعد الحدّثة، في ترويض النّص وتقويض الخطاب، دروب، ط1، 2011م، ص: 67.

ولقد أفرز هذا التصور الفلسفي مدرسة فلسفية جديدة عُرفت بفلسفة اللغة الطبيعية La philosophie de la langue naturel في مقابل مدرسة اللغة الشكلية - La langue formelle، وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة، إلى مستقبل يفترها، فعدّ عملهم من صميم البحث التداولي، ومن رحم هذه الفلسفة ولدت الفلسفة التحليلية التي اتخذت التحليل منهجها في دراستها للغة ولعلّ مبادئ التداولية نابعة أساسا من صلب هذه الفلسفة التي كانت بمثابة الثورة التي جاءت لتطوير الأفكار السائدة «حيث أعطت الفلسفة التحليلية لموضوع اللغة مكانة كبيرة بإقرارها أنّ الوظيفة المثلى للفلسفة مرتبطة بتحليل اللغة»¹ وهي الفلسفة التي تبنّاها بعض الفلاسفة من أمثال "أوستين - سيرل" الذين عدّت أفكارها الانطلاقة الحقيقية لهذه النظرية. وسيأتي التفصيل في متوجهما الفكري في ضوء دراستنا لنظرية الأفعال الكلامية في الفصل الموالي.

5-2- التداولية واللّسانيات:

هناك إشكالية في تحديد العلاقة بين التداولية واللّسانيات مفادها، هل هما طرفا تقابل وتواز أم طرفا احتواء وانتماء؟

تعزى بصفة عامّة قضية تحديد التداولية بكونها حقلا نوعيا لدراسة اللغة، إلى "شارل موريس" في بحثه: تأصيل نظرية العلامات ويكفيه فضلا أنّه حدّد موقع التداولية بالنسبة للمكونات الأساسية للغة التي أصبحت عنده تضمّ ثلاثة أقسام هي:² علم التّركيب وعلم الدّلالة وعلم التّخاطب أو التداولية، وقد حدّد التداولية بأنّها دراسة علاقة العلامات بمفتربيها، ثمّ عمّم هذا التعريف ليصبح علاقة العلامات بمستخدميها.

¹ - بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة، قراءة في التصور التحليلي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431هـ - 2010م، ص: 59.

² - معمر حجيج، التداولية بين اللّسانيات والدراسات الأدبية، مرجع سابق، ص: 246.

ثمّ جاء "كارناب - Carnap" وأمن «الانتقال إلى اللسانيات التداولية لما رفع شعاره المعروف التداولية هي قاعدة اللسانيات، مؤكداً أنّ أيّ لسانيات هي بالضرورة تداولية مادامت تحيل على المتكلم وحتى على مفهوم القاعدة، بما أنّ كل قاعدة يوجد لها استعمال»¹ فحسب "كارناب" تسجّل التداولية حضورها في كلّ تحليل لغويّ، وتشارك مع اللسانيات في الاشتغال على اللغة وهذا يشكّل تداخلاً وتلاقياً جوهرياً بينهما، وهو ما تؤكّده نظرتا "آن روبول" و "جاك موشلار" عندما اعتبرا أنّ «التداولية تطوّرت في أوروبا القارية وبالأخص في فرنسا إثر أعمال أوستين وسيرل، وكان ذلك بفضل اللسانيين، فهي تداولية تسعى إلى أن تكون مندجحة في اللسانيات لا كتكملة لها، بل كجزء لا يتجزأ منها»² ما يجعل التمييز بين اللسانيات والتداولية أمراً صعباً وهذا ما أقرّ به "فرانسوا لاترافارس" في كتابه: البراغماتية، تاريخ ونقد، وأول مظاهر تلك الصعوبة - في نظره - « أنّ اللسانيات علم يشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة، بما في ذلك التداولية، فنظرية التركيب مثلاً يمكن أن تعرّف إلى جانب بعدها التركيبي، ببعدها التداولي، اعتداداً بمعطيات اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية»³ وكذلك بالنسبة إلى المجالات الأخرى.

5-3- التداولية واللسانيات البنيوية:

تعنى البنيوية في معناها العام «بدراسة ظواهر مختلفة كالمجموعات والعقول واللغات والآداب والأساطير، فتتنظر إلى كلّ ظاهرة من هذه الظواهر بوصفها نظاماً تاماً أو كلاً مترابطاً، أي بوصفها بنية، فتدرسها من حيث نسق ترابطها الداخلي»⁴ دون العناية بما يقع خارجه من نوايا المتكلم وسياق التلقظ وغيرها من القضايا التي أولتها التداولية عناية بالغة فيما بعد وتطوّرت في كنفها، ممّا ساق البعض إلى عدّ التداولية لسانيات كلام، مقابل لسانيات اللغة التي وضعها "سوسير"، مع أنّ مفهوم

¹ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، مرجع سابق، ص: 33.

² - آن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص: 47.

³ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مرجع سابق، ص: 124.

⁴ - ليونارد جاكسون، بؤس البنيوية، تر: ثائر ديب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2014م، ص: 49.

لسانيات الكلام قد يحصر حدود التداولية ويقوّض كثيرا من امتداداتها لأنّ الكلام ليس معزولا عن اللغة إلا افتراضا، فاللغة لا تتحقّق إلا في مستوى الكلام والكلام هو الأداء الفعليّ للغة.

إذا فاللسانيات البنيوية أغرقت في الشكل والنسق والصورية، إذ تدرس اللغة في ذاتها ولذاتها ولا تفسرها وفقا لمرجعياتها ووفقا لاستعمالاتها في مقامات تواصلية/سياقية معيّنة، في حين انتهت التداوليات على أنّ الوحدات الكلامية للغة الطبيعية ليست مجرد سلسلة أو خيوطا من صنع اللغة فحسب، بل هناك مكّونات أو عناصر غير لغوية تشارك العناصر اللغوية عملية تجلية المعنى أو الدلالة ومن دونها تنتفي الإفادة المرجوة «فإذا كان التحليل النحوي يحدّد استقامة الشكل القضوي - La forme propositionnelle للجملة أو الملفوظ فإنّ التحليل التداولي يتدخّل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدأ الإفادة مثلا، فينظر في كلّ لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي: إزالة الغموض وإسناد المراجع وإلغاء الكلمات المبهمة»¹ فاعتبر بذلك التحليل التداولي أكثر اتساعا وشمولا مقارنة بالتحليل النسقي.

يتبيّن ممّا سبق أنّ التداولية واللسانيات البنيوية يختلفان في المنهج والغاية فإذا كانت اللسانيات البنيوية تهتمّ بالجمل فإنّ التداولية تهتمّ بالملفوظات بالدّرجة الأولى، وتبحث في الوسيلة التي تنفذ بها اللغة في مختلف المقامات الحوارية وإذا «كانت اللسانيات البنيوية تهتمّ بالإنتاجية اللغوية في مستواها البنيوي أي تفكيك الآلية الإبداعية في كفاية المتكلمين ومحاولة التعرّف على البرنامج اللغوي من الدّاخل، فإنّ التداولية تهتمّ بمختلف الإسقاطات التأويلية التي يفرزها الأداء اللغوي»² وإذا كانت البنيوية تهتمّ بالأدوات التي تنتج الخبر الثابت فإنّ التداولية تهتمّ بالأدوات التي تنتج القصد.

¹ - صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النّحو إلى التداولية، دار صفحات، دمشق، سورية، ط1، 2011م، ص: 25.

² - نادية رمضان النّجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدّرس اللغوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 1434هـ -

2012م، ص: 16.

هكذا إذن سيكون مجال اللسانيات البنيوية البحث في الكفاية اللغوية بينما يكون مجال التداولية البحث في الكفاية التواصلية ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكننا أن ننكر التداخل بين الحقلين المعرفيين هذا الأمر الذي دفع الكثير من الدارسين إلى اعتبار التداولية كمملا للبنيوية وليس نقيضا لها وهو ما يؤكده الترابط والتكامل بين النظريات اللسانية جميعها بما فيها النظريات التداولية.

5-4- التداولية والنقد الأدبي:

إذا كانت التداولية ترتبط بتحليل اللغة العادية المتعلقة بالمجال المنطقي والعقلي للحياة اليومية، في المقابل، يستخدم الأدب، خطابا تخياليا يرجع إلى مجال اللامعقول ومجال الحياة المتخيلة، فما وجه التداخل بينهما؟ وما هي منزلة التداولية في حقل نظريات النقد الأدبي؟ وهل يمكن تطبيق مقولات التداولية وإجراءاتها على الأدب؟

على الرغم من هذا الاختلاف الجدلي بينهما إلا أنه يوجد رابط مشترك بينهما «إنه استعمال العلامة واللغة بوصفهما وسيطا للتواصل والتفاعل»¹ فاللغة هي المجال المشترك بينهما، وهي الموضوع الذي يشتغل عليه كلا الجانبين. ثم إن المتبّع لمسار النقد الأدبي في علاقته بالمنهج يستنتج أنه في مرحلته الأولى ظلت المناهج التي اشتغلت بتحليل الأدب لا تغادر شكله الداخلي (النسق) وفي مرحلته الثانية أفرز النقد الأدبي مجموعة من المناهج التي حطمت هذه الأسوار ودعت إلى الانفتاح التداولي للتحليل الأدبي، فاكتمت بذلك الأدب أبعادا جديدة.

ومن هذه الأبعاد نجد البعد الخطابي، فإذا كانت المناهج والنظريات اللسانية القديمة تحصر جهودها أساسا في الجملة ولا تتجاوزها، فإن المناهج الجديدة خاصة في مرحلة ما بعد الحداثة ممثلة في لسانيات النص واللسانيات الوظيفية كما عند "فان ديك" في كتابه: النص والسياق و"هاليداي ورقية حسن" في كتابهما: الاتساق في اللغة الإنجليزية واللسانيات التداولية.. حيث تتعامل هذه المناهج مع

¹ - إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، تر: محمد تنفو، ليلي أحمياني، مر: سعيد جبار، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018م، ص: 20.

«النص الأدبي باعتباره خطاباً وملفوظاً لغوياً ذا كلفة عضوية، سواء أكان ذلك الخطاب شفويّاً أم كتابيّاً، حيث تربط ملفوظاته بالوظيفة، والسّياق المقامي، والأداء الإنجازي، وندرس مكوّناته التلقّضية السّياقية، وروابطه الحجاجية المنطقية وغير المنطقية، ونربطه أيضاً بالحوارية، والمقصديّة، والإحالة، والتّفاعل، والتّخاطب التّداولي.. الخ»¹ وأصبح الأدب بدوره يراعي هذه العناصر والعوامل التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تركيبته.

وعليه فإنّ العملية التّخاطبية تتمّ في ضوء تفاعل هذه الأطراف. «هذا، وينبني التّخاطب بين أطراف التّكلم على مجموعة من مبادئ المحادثة والتّخاطب، وقد جمعها فيلسوف اللّغة الأمريكي "بول كرايس هربرت - Paul Grice Herber" في قاعدة التّعاون الذي يقتضي أنّ المتكلّمين متعاونون في تسهيل عملية التّكلم والتّخاطب. وتتفرّع قاعدة التّعاون إلى مجموعة من المبادئ: مبدأ الكم، مبدأ الكيف، مبدأ الأسلوب، مبدأ المناسبة»² ستنفصل فيها - إن شاء الله - في خضمّ الفصل الموالي المخصّص لنظرية أفعال الكلام بين الدّرس البلاغي القديم والدّرس التّداولي الحديث.

هذا ويمكن تحديد الارتباط بين التداوليات والنّص الأدبي بشكل أدقّ في مسألة التّواصل - La communication وما ينضوي تحتها من قضايا، كالتمثيل والتّعبير التي هي من صلب الأدب، إلّا أنّها من اهتمامات التداوليات.

5-5- التّداولية والبلاغة:

غايتنا من دراسة العلاقة بين التّداولية والبلاغة، هي تحديد ما إذا كان هذان الحقلان المعرفيّان طرفي تداخل واتّفاق أم تنافر واختلاف؟ ولما نقشة هذه الإشكالية لا بدّ من الاستعانة بمجموعة من المعينات كالنّص، المعنى، قصديّة المتكلّم، الأثر في المتلقّي، الحجج، الدّراسة الأدبية.. الخ وإنّ من جملة ما يقال

¹ - جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مرجع سابق، ص: 09-10.

² - فيليب بلانشيه، التّداولية من أوستين إلى غوفمان، مصدر سابق، ص: 81 - 82.

عن البلاغة: إنّها فنّ الخطاب الجيّد الذي يتوجّه إلى المتلقّي بغية التأثير فيه، ومن صفوة ما يقال عن التداوليّة: إنّها العلم الذي يدرس اللغة أثناء الاستعمال، فما وجه العلاقة بينهما؟

إنّ العلاقة بين البلاغة والتداوليّة «تتمثّل في رصد كفاءات إيصال المعنى إلى المتلقّي، لأنّه هو الذي يعيد إنتاج الرّسالة من خلال فعل القراءة، ولا بدّ من أن يتمكّن من فكّ شفرة هذه الرّسالة ولا يكون ذلك إلّا بإعادة تحليلها وفق الفهم، كما أنّ إمكانيّة إقصاء أحد العلمين إمّا البلاغة وإمّا التداوليّة ليست واردة هنا، ذلك أنّ فهم البلاغة يعني فهم التداوليّة، فهما علمان متداخلان وقد تطوّر هذا التداخل فيما بعد إلى أن أصبحت التداوليّة تهتمّ بالسياق وأنواعه ونظريات أفعال الكلام وهذا كلّ موجود في الدّراسة البلاغيّة للأدب»¹ أي أنّ الاهتمام بالخطاب واستعمال وما يتمخّض عن ذلك من معاني ودلالات هو النّقطة المشتركة بين العلمين والذي لا يتمّ إلّا في سياق معيّن، ثمّ «إنّ علماء التداوليّة اجترحوا مسائل المعنى في إطار السياق، ففسّروا الإشارات التي تربط النصّ بالمقام، واستنبطوا القصدية لأهميّة المتكلم في إنتاج النصّ، كما وقفوا على الأثر من خلال الأفعال الكلامية والحجاج، واستنبطوا الخلفيّة المعرفيّة بين طرفي التّواصل التي توجّه الاستلزام الحواري، فكانت سابقة نوعيّة في ربط اللغة بوظيفتها ذكّرت الدّارسين بوظيفة البلاغة، وأثارت فيهم نزعة موازنة ومقارنة بين عدّة مقولات بلاغيّة وقضايا تداوليّة»² فأليات الدّرس التداولي وقضاياها لا تناقض آليات ومعطيات الدّرس البلاغيّ العربي القديم.

وما أكّد أكثر ذلك التداخل الكبير بين الحقلين المعرفيين هي مسألة النّظر إلى اللغة على أنّها فعل، فالكلام «بعد وقوع التّواضع يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها،

¹ - سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداوليّة والأسلوبية وعلم النصّ، مجلّة الواحات للبحوث والدّراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة غرداية، ع: 17، 2012م، ص: 46.

² - إبراهيم بشار، الأبعاد النصّية والتداوليّة في التراث البلاغيّ العربي، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015م، ص: 92.

وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثّر في كونه أمراً به، فالمواضعة تجري مجرى شحد السكّين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد¹ ومنه يتّضح «أنّ البلاغة تداوليّة في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع بحيث يجلّان إشكاليّة علاقتهما، مستخدمين وسائل محدّدة التأثير على بعضهما»² وبناء على ذلك نستطيع أن نعتبر البلاغة قاعدة للتداوليّة مثلما اعتبرنا التداوليّة قاعدة للسانيات.

أمّا عن علاقتهما بعلم الاتّصال فتظهر من خلال اهتمامه هو الآخر بالعناصر التي تسهم في الإنجاز اللّغوي أيضاً، وتبيّن العلاقة بدقّة بين مكوّنات البلاغة والتداوليّة من جهة وعناصر الاتّصال من جهة أخرى، فالبلاغة هي من عمل بليغ يسعى إلى إيصال معنى إلى السّامع في مقام معيّن، ولكنّها تضيف أيضاً السّامع في إدراك المعنى المقصود كما أوضح ذلك "أبو هلال العسكري" على لسان "ابن المقفّع" «ربّما كانت البلاغة في الاستماع الحسن»³ وفي هذا أيضاً الإشادة بدور المتلقّي/السّامع في بناء الصّورة الكاملة للمعنى، ولعلّ هذا الاهتمام شكّل نقطة مشتركة بين هذه المجالات المعرفيّة.

5-6- التداوليّة والسّمائية:

لقد ركّزت الأعمال الفلسفيّة الكبرى اهتمامها على دراسة العلامة «باعتبارها الأداة الأولى التي قادت الإنسان إلى الانفصال عن طبيعة موحشة ليلج عالماً ثقافيّاً حيث سيتأنسن ويكتشف طاقاته

¹ - ينظر: ابن سناء الخفّاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1402هـ - 1982م، ص: 42-43.

² - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، مرجع سابق، ص: 97.

³ - أبو هلال العسكري، الصّناعتين، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1371هـ - 1952م، ص: 16.

التعبيرية الجديدة»¹ بل إن فلسفة اللغة انطلقا من "أوغستين" إلى "فيتجنشتين" لم تكف عن مساءلة أنساق العلامات، وهذا ما يؤكد انتماء بعض التيارات السيميائية إلى تصورات فلسفية بعينها.

وينظر إلى السيميائية غالبا على أنها عبارة عن «تساؤلات تخص الطريقة التي ينتج بها الإنسان سلوكياته ومعانيه، وهي الطريقة التي يستهلك بها هذه المعاني»²، ولهذا نراها مرتبطة بنماذج عدة، كاللسانيات والفلسفة والمنطق والأنثروبولوجيا، كما ينظر إليها على أنها أداة لقراءة كل مظاهر السلوك الإنساني بدءاً من الانفعالات البسيطة، ومرورا بالطقوس الاجتماعية، وانتهاء بالأنساق الإيديولوجية الكبرى، ولذا تدرس السيميائية كل ما يصدر عن الإنسان ليس بصورة أحادية منعزلة عن الغير لكن ضمن تسنين ثقافي هو حصيلة لوجود مجتمع.

هذا ويعدّ المنهج السيميائي الزراعي الرسمي لولادة التداولية لما «تضمّنته من رؤى مفصليّة مهمّة حدّدت بموجبها المفاهيم وازداد بذلك سقف المطالبة بالإمكانات اللازمة التي تدفع نحو زيادة الاهتمام بالواقع واحترامه عن طريق معرفة ما تؤدّيه الوظائف اللغوية من تأثيرات في المتلقي»³ أي الانطلاق من البؤرة اللغوية القابعة في نصّ ما إلى الواقع الاجتماعي وذلك بفضل العلامات المتولّدة من اللغة، وعليه فقد اتكأت التداولية على السيميائية اتكاء كبيرا حتى قيل عنها بأنها الوريث الشرعي للسيميائية، ولكي نبرهن هذه الوراثة نعود إلى المؤسّسين الأوائل للسيميائية من أمثال "موريس، بيرس، ديوي. الخ" الذين تعود إليهم أصل تسمية التداولية بهذه التسمية ما يدعوننا إلى اعتبار السيميائية النواة الأولى لتشكّل التداولية، «لأنّ التداولية أفادت من السيميائية تجاوزها لحدود النصّ وما تعنيه التوظيفات اللغوية خارجه»⁴ وتعدّ إسهامات "موريس" في هذا المجال مهمّة في وصول التداولية

¹ - سعيد بن كراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار، سوريا، ط3، 2012م، ص: 27.

² - المرجع نفسه، ص: 12.

³ - بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والتقدي، مؤسّسة السيّاب، لندن، ط1، 2012م، ص: 73.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 74.

بمفاهيمها نحو مرحلة التأسيس الفعلي، فقد استخدم مصطلح التداولية أول مرة عام 1938م بوصفه فرعاً من ثلاثة فروع رئيسة في علم العلامات السيميائي، وهذه الفروع هي:¹

- علم التراكيب: وهو يعني بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.
- علم الدلالة: وهو يعني بدراسة العلاقات بالأشياء فضلاً عن التي تدلّ عليها.
- التداولية: وتعني بدراسة علاقة العلامات بمستعملها.

ومن القضايا التي تعدّ من صلب الجهاز المفاهيمي للسيميائية وأفاد منها الدرس التداولي، العلامة وما تؤدّيه من تأثير، وهذا ما راحت تلهث خلفه التداولية، إلا أنّ العلامة مع "بيرس" أخذت بعداً آخر وأدخلت عنصراً ثالثاً يزيد على ثنائية "سوسير" (الدال والمدلول) هو (المؤوّل) وعليه، فإنّ العلامة الدلالية عن "بيرس" ثلاثية الأبعاد «فتوليد الدلالة ثلاثي (مرجع/مدلول/دال) لكنّ «أقطاب الثالوث عند "بيرس" هي: المادة الدالة المكونة من حامل ومحمول والمدلول الذي يمثله الدال والمؤوّل، والمؤوّل هو القطب الأساس في المعادلة التداولية مع الاحتفاظ بقيمة الدال والمدلول»² وفي خضمّ مجهودات "بيرس" دائماً التي عدّت منطلقاً حاسماً في تطوير السيميائية نجده يقسّم العلامة إلى ثلاثة أبعاد:³

- بعد نحوي نمطي: يمثله التقسيم الثلاثي الأول (ع. نوعية، ع. متفرّدة، ع. عرفية)
- بعد أونطولوجي دلالي: يمثله التقسيم الثلاثي الثاني (أيقونة، مؤشّر، رمز)
- بعد منطقي تداولي: يمثله التقسيم الثلاثي الثالث (تصوّر، تصديق، حجة).

¹ - محمّد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 1992م، ص: 138.

² - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، مصدر سابق، ص: 41.

³ - مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر: حميد حمداني، محمد العمري، عبد الرحمن طنكول، محمد الولي، مبارك حنون، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1987م، ص: 05.

يبد أن السيميائية بهذا المفهوم تغدو حقلا ينكبّ على البحث في أنساق العلامات، وذلك على مستويين اثنين:¹ أولهما أونطولوجي يعنى بماهية العلامة، أي بوجودها وطبيعتها وعلاقتها بالموجودات الأخرى ائتلافا واختلافا، والثاني تداولي يعنى بفاعلية العلامة وتوظيفها في الحياة العملية. فالمعطى التداولي عند "بيرس" يقوم على مقولة الفعل الإنجازي وهو مجال اهتمام التداولية. كما أن المعطى التداولي لمشروع "بيرس" السيميائي يقوم أساسا على مقولة الفعل Acte حيث إن الحكمة التداولية لـ "بيرس" تقتضي بأن الإنتاج الثلاثي للدلالة (الممثل - الموضوع - المؤول) يتوجّه نحو الفعل.

ومن أوجه التعلق أيضا بين الحقلين المعرفيين يظهر في ذلك التفاعل بين (المرسل - النص - المتلقي - السياق) والذي أصبح يراعيه وينشده الجانبان كلاهما، "فأمبرطو إيكو" نفسه عاد فطور في مؤلف آخر هو (القارئ في الحكاية) ما أصبح يسمى بسيميائية القراءة، وهي منهجية في القراءة تعتمد على المتلقي الذي لم يعد يكفي بموقفه السلبي اتجاه العمل الأدبي، وتعتمد في أطروحاتها النقدية على ما يسمى بتداولية النص. ومنذ الوهلة الأولى، يتبين لنا أنّ منهج "إيكو" النقدي السيميائي يعتمد على فاعلية القارئ التي يعتبرها في البداية من طبيعة استدلالية، فأن نقراً معناه أن نستنبط، وأن نحمن وأن نستنتج - انطلاقا من النص - سياقاً ممكناً.

5-7- التداولية والتأويل:

يعني التأويل في مفهومه العام، الشرح والتفسير والفهم واقتحام أسوار النصوص والخطابات بغية سبر أغوارها والظفر بما تزخر به من معاني ودلالات، في علاقاتها بالمبدع والسياق والمرجع والإحالة والمقصدية، فالقضية الأساسية التي تتناولها الهرمنيوطيقا بالدرس «هي معضلة تفسير النص بشكل عام، مهما اختلفت طبيعة هذا النص، وتتوخى الإجابة عن أسئلة كثيرة أهمها علاقة المفسر أو الناقد

¹ - سيزا قاسم، السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار إيلاس العصرية، القاهرة، 1986م، ص: 19.

في حالة النص الأدبي بالنص»¹ وهي القضية التي ظلّت مهمة في الدراسات النقدية منذ أفلاطون حتى العصر الحديث، وعلاقة المفسّر بالنص تستلزم بالضرورة استحضر عناصر أخرى من داخل النص وخارجه كالسياق الذي أنتج فيه النص، والقارئ وعلاقته بالنص ومختلف الظروف والملابسات.. الخ وهو ما يظهر من كلام "فوكو" أنّ القراءة التأويلية للنص، «هي تلك التي تحترم ضوابطه، وهي قراءة تتقيّد بمعطيات النص وبنياته اللغوية، وانتقاءاته السياقية»² وما يظهر أيضا من خلال طرح "إيكو" أنّ «النص ما هو إلا نتاج حيلة نحوية - تركيبية - دلالية - تداولية، والتي يشكّل تأولها المحتمل جزءاً من مشروعها التكويني الخاص»³ حتى تكتمل صورة هذا التفسير على أتم وجه، وبناء على هذا فإنّ معطيات التأويل ومقتضياته لا تختلف عن مقتضيات الدرس التداولي.

وتتضح العلاقة بين التأويل والتداولية من خلال العلاقة بين العناصر التخاطبية (المتكلم - الخطاب - المتلقي) فإذا لم يكن قصد المتكلم من خطابه واضحا يلجأ المخاطب إلى التأويل التداولي *Interprétation pragmatique* مستعينا بالسياق بشقيه (اللغوي وغير اللغوي)، هذا ويتحقّق التأويل التداولي بمجموعة من الوسائل، منها:⁴

- التكميل *Complétion*: بمعلومات مفهومة من السياق بشقيه المقالي أو المقامي.
- التوسيع *Expansion*: عن طريق المعرفة المسبقة أو الافتراض المسبق، أو عن طريق معلومات مفهومة من السياق المقامي.

¹ - ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط7، 2005م، ص: 13.

² - هانس جورج غادامير وبول ريكور، السيورة التأويلية في هرمينوسيا، تر: عبد الله بريمي، إصدارات دار الثقافة والإعلام، الشارقة، ط1، 2010م، ص: 69.

³ - أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، التعاوض التأويلي في النصوص الحكائية، تر: أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ط1، 1996م، ص: 85.

⁴ - محروس السيد بُرّيّك، التأويل التداولي في كتاب سبويه، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف، سبويه إمام العربية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ج2، 2010م، ص: 1045.

- التضمين التقليدي Implication conversationnel: يراد به أن يعني المتكلم شيئا فيما وراء معنى الجملة، دون لجوء إلى تقدير محذوف بعينه، ودون لجوء إلى التعبيرات المجازية، فعندما تكون المعاني مستنتجة من المعلومات الصريحة المنطوقة، فنحن نتحدث عما هو مضمّر أو ضمني أكثر مما نتحدث عما هو غير مكتمل.

- التّأويل المجازي Interprétation métaphorique: يلجأ المتكلم إلى التّأويل المجازي لفهم مراد المتكلم، معتمدا - في أغلب الأحيان - على السياق المقامي.

كما للأبعاد التداولية دور في تفعيل آليات التّأويل، حيث تجعل المؤول ينتقل من المعنى الحرفي إلى المعنى المضمّر، والهدف من ذلك تسهيل عملية التّواصل بين المتخاطبين، فلقد أثبتت الدراسات أننا نتواصل بالأفعال الإنجازية غير المباشرة أكثر من تواصلنا بالأفعال الإنجازية المباشرة ويتم الانتقال من الفعل المباشر إلى الفعل غير المباشر -حسب سيرل- عبر سلسلة من الاستدلالات، ولا يتحقّق التّواصل بين المتكلم والمخاطب إلا من خلال الأسس التالية:¹

- المعلومات المشتركة بين المتخاطبين، سواء أكانت هذه المعلومات لسانية أم غير لسانية.
- القدرات العقلية والاستدلالية العامة للمخاطب، واعتماد بعض المبادئ الحوارية، ولتأويل المعنى المضمّر يستلزم على المؤول أن يكون على دراية بالقواعد التي من شأنها أن ينتظم بها الكلام.

5-8- التداولية وعلم الأسلوب:

إذا كان البحث في المعنى هو الغاية المنشودة لكل من الأسلوبية والتداولية على الرغم من اختلاف آلياتهما وإجراءاتهما في التحليل اللغوي، فما وجه العلاقة بينهما؟

إلى وقت غير بعيد كان الظن بأنّ الأسلوبية سرعان ما يكتمل بناؤها وتصبح علما قائما بذاته ومستقل عن اللسانيات «ذلك لأنّ هذه تعنى أساسا بالجملة، والأسلوبية بالإنتاج الكلي للكلام، وأنّ

¹ - حورية رزقي، البعد التداولي في تأويل المعنى المضمّر، حوليات المخبر، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 03 - 04، ديسمبر، 2015م، ص: 83.

اللسانيات تعنى بالتنظير إلى اللغة كشكل من أشكال الحدوث المفترضة، وأنّ الأسلوبية تتجه إلى المحدث فعلا، وأنّ اللسانيات تعنى باللغة من حيث هي مدرك مجرد تمثله قوانينها، وأنّ الأسلوبية تعنى باللغة من حيث الأثر الذي تتركه في نفس المتلقي مباشرة»¹ لكن مع تطوّر الدرس اللساني وإدراجه لعناصر أخرى في معترك الدراسة من فلسفة وعوامل اجتماعية ونفسية وأنتروبولوجية. الخ التحم الحقلان المعرفيان وعرفت الأسلوبية هي الأخرى تطورا ملازما للتطور الذي عرفته اللسانيات.

ومن المحاولات التي تتوخى إقامة علاقة تواصل متين بين الأسلوبية والتداولية محاولة "مولينييه" التي رأت أنّ الأولى موجهة للثانية وليس العكس، حيث ينطلق صاحب كتاب: الأسلوبية، من أنّ التداولية تدرس نظرية الأعمال اللغوية كما ظهرت مع "أوستين وسيرل" فهي تنظر إلى الأقوال وفق ثلاثة مستويات من العمل اللغوي: العمل اللغوي، العمل المتضمن في اللغة، عمل أثر القول. ويرى "مولينييه" أنّ قيمة العمل الفني هي شيء إضافي، فهي «لا توجد في أي مكون من مكوناته وهي مع ذلك تنتمي إلى طبيعة لغوية - وهذا هو واقعها المادي - وتنتمي في الوقت نفسه إلى طبيعة الحدث غير اللغوي بقدر ما يصبح الفعل اللغوي نفسه حدثا في العالم، تماما مثل اللوحة الفنية أو السيمفونية أو المنحوتة في عالم الأشكال الجمالية، ومثل الطاولة أو المحرك في العالم الاجتماعي»² هذه القيمة علامة الزهان البراجماتي للفظ الكلامي، وهي هدفه ونتيجة له.

إنّ الفعل الكلامي الذي يتسم بكونه أدبيا هو تأثيري أو لا يكون، «فالأدبية هي إنجازية Performativité مطلقة للغة، إذ تتحوّل إلى وظيفة شعرية، أي إنّ الفعل الخلاق لشيء لغوي يكون هو نفسه مرجع هذا الشيء»³ لكن إمكانية تلاقي هذين المنهجين على صعيد واحد محكومة بمدى مصادقة الأسلوبيين والتداوليين على تصوّر موحد في نظرية المعنى، فإذا اقتصر التداوليون على المعنى

¹ - منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 2002م، ص: 09.

² - مومني بوزيد، الأسلوبية بين مجالي الأدب ونقده والدراسات اللغوية، مجلّة البحوث والدراسات الإنسانية، ع: 09، 2014م، ص: 87 - 88.

³ - المرجع نفسه، ص: 88.

المقامي واعتبروه عمدة التفسير، وانكبّ الأسلوبيون على المعنى اللغوي الحرفي فقط، فإنّ هذا الافتراق سيجهض أي محاولة التقاء بينهما.

وعودة على بدء، نشير إلى أنّ الأسلوبية تلغي عناصر السياق الخارجي غير اللغوية أثناء عملية التحليل اللغوي، وإن أقرت بوجود نواح اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية تؤثر في صناعة النص، في حين نجدها محور التحليل التداولي. وبتعبير آخر، فإنّ الأسلوبية تحلّل النصوص الأدبية وتصف أدبيتها وتبيّن الخواص الفنية الموجودة في الجماليات الكلامية ولا تقف عند أغراض القائل المقامية ولا تبين الاستراتيجيات الخطابية للنص بما هو قول، كما تفعل ذلك التداولية، وعليه «فالأسلوبية تدرس الجوانب الجمالية للغة والتداولية تدرس اللغة أثناء استعمالها»¹ وكلاهما يركّز على الاهتمام باللغة أثناء استعمالها.

5-9- التداولية وعلم الدلالة:

إذا كان علم الدلالة والتداولية يهتمان بالدلالة، فما هو الاختلاف بينهما؟

يعرّف علم الدلالة - La sémantique - بأنه «العلم الذي يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدلّ عليها، أو تحيل إليها، أو هو العلم الذي يدرس المعنى»² أي أنّ علم الدلالة هو العلم الذي يهتمّ بالمعاني الناجمة عن اتحاد التراكيب النحوية بعضها ببعض «والتي تولّد المعنى الحرفي الذي يتعد كلّ البعد عن كل ما هو خارج السياق»³ وهو المعنى الذي يجده المحلّل اللغوي لهذه الجملة في سياق الصّقر أو في سياق منعدم على حدّ تعبير "فرانسواز أرمينكو"، ففي المثال: ختم الله على قلوبهم. نلفي أنّ دلالة الفعل "ختم" في المثال تختلف عنها في المثال: ختم المحافظ المهرجان، وفي المثال: ختم

¹ - صابر حباشة، مقال الأسلوبية والتداولية، التّجاور والتداخل، مجلة آفاق الثقافية، 2004م، ص: 01.

² - أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 2015م، ص: 28.

³ - المرجع نفسه، ص: 28.

الرئيس البيان. وجاء هذا الاختلاف في المعنى نتيجة لعلاقة ترابطية داخل التركيب اللغوي، فرضت على العلامة اللغوية قيودا سياقية.

غير أنّ دلالات ومعاني التراكيب اللغوية التي يستشرفها المحلل اللغوي لا تشكّل غاية المرسل وهدفه في سياق ما، ولعلّ هذا ما يستدعي دور التحليل التداولي في استخراج المعنى في ضوء الملابس والظروف التي رافقت تلفظ المرسل ونمثل لما قيل بقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِعَالِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ﴾¹ حيث لم يكن «مقصد المتكلمين بهذا الكلام أنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، أي كان قصدهم أن يقرّ لهم إبراهيم بأنّه هو الفاعل لهذا الفعل، ولم يكن غرضهم من إبراهيم أن يخبرهم عن الفاعل ذاته، فالفاعل ظاهر موجود مشار إليه في الآية، ولهذا كان جواب إبراهيم لهم، ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾² لقد تضمّنت الآية قوّة إنجازية تمثّلت في الإقرار، وهي قوّة إنجازية مقامية غير استفهامية، أي غير القوّة الإنجازية المؤشّر لها بأداة الاستفهام والتّنعيم.

إذاً فالاختلاف بين التداولية وعلم الدلالة يظهر في «أنّ السيمانتيقا تتعامل مع الدلالة كعلاقة ثنائية.. في حين تعالج التداولية مسألة الدلالة كعلاقة ثلاثية.. ذلك أنّ الدلالة في التداولية تتحدّد بالنظر إلى المتكلم أو المستعمل للغة، في حين أنّ الدلالة في السيمانتيقا تتعرّف على نحو خالص كخاصية للعبارات في لغة معينة بغض النظر عن الموقف الخاص والمتكلمين أو المستمعين»⁴ أي أنّ مجال الدراسة في التداولية أوسع وأرحب، إذ يستحضر عناصر أخرى تقع خارج اللغة ما فتح أمام الدارسين آفاقا جديدة في عملية استشرف المعنى وسبر أغوار التّصوص وتحديد دلائل ومقاصد الخطاب.

¹ - سورة الأنبياء، الآية: 62.

² - سورة الأنبياء، الآية: 63.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرا وتع: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م، ص: 113.

⁴ - جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2013م، ص: 15.

وبناء على هذا فإنه يمكننا توضيح الفرق بين علم الدلالة والتداولية، من خلال اهتمام علم الدلالة بدراسة دلالات التراكيب النحوية بقطع النظر عن الظروف الخارجيّة المرافقة للحدث اللغوي، في حين تتجاوز التداولية حدود التركيب ودلالاته السطحية إلى استحضار العناصر السياقية المقاميّة التي تلعب دورا بارزا في توليد المعاني، إلا أنّ هذا الاختلاف لا يعني الانفصال، لأنّ المقولات التداولية تنبني على المقولات الدلالية كما أنّه لا يمكن أن نحصر علم الدلالة في دراسة المعنى بعيدا عن المقام، وفي ظلّ هذا تلوح في الأفق معالم التداخل بينهما حيث إنّ التداولية تبدأ من حيث تنتهي الدلالة، إذ «إنّ الدلالة تقوم بتفسير الملفوظات وتحديد المعاني الحرفيّة لها، مع الإشارة إلى أدنى مقاماتها، ثم تأتي التداولية فتربط مقاصد المتكلمين بالمقام المناسب معتمدة في ذلك على شروط نجاح وإخفاق العبارة الكلامية مع مراعاة السياق الذي وردت فيه»¹ ما يؤدي بنا إلى اعتبار العلاقة بين الدلالة والتداولية علاقة تكميليّة.

5-10- التداولية والنحو:

لا تخلوا التراكيب النحوية من أبعاد دلالية تداولية، وفي هذا الصدد يشير "فان دايك" إلى «أنّ صياغة القواعد التداولية في علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات الصحيحة بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداما مطابقا، وتسمّى القدرة الأخيرة الكفاءة التواصلية»² وبناء على هذا فإنّ البناء النظري للعبارات على المستويين الصوري والدلالي، ينبغي أن يكمل ويتمّ بالمستوى الثالث، أعني به المستوى التداولي، تبعا لذلك نميّز ثلاثة مستويات:³

¹ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، مرجع سابق، ص: 129 - 130.

² - فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص: 32.

³ - حاتم عبيد، في تحليل الخطاب، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص: 18.

علم التركيب: الذي يدرس ما ينعقد بين العلامة والعلامة من صلات، وعلم الدلالة: الذي يتناول العلامات من جهة علاقاتها بالواقع، والتداولية: التي تهتم بالجانب العملي في العلامات فتدرسها في علاقاتها بمستعملها، وتنظر فيها من جهة استخدامها وما تحدثه في متلقيها من آثار، وتبعاً لذلك فإن كل عبارة متلفظ بها ينبغي أن ينظر إليها كذلك من حيث إنجازيتها والتي تلعب دوراً في إنتاجيتها، فيكتسب النحو بذلك مسحة تداولية Pragmatisation ويخرج من مفهومه الضيق الذي ينحصر في علم التراكيب إلى المفهوم الواسع الذي يندرج فيه إضافة إلى المكونين التركيبي والدلالي المكون التداولي وأصبح تحقيق الكفاية التداولية للعبارة هي الغاية المنشودة، إلا أن تحقيق هذه الكفاية لا يتوقف عند القواعد والشروط التي تتضمن سلامة بناء الجملة أو التصوص فحسب، بل تعنى بالقدر نفسه برصد القواعد والشروط اللازمة لجعل تلك الجمل أو الأقوال مقبولة وملائمة للموقف التبليغي الذي تكون مسرحاً له.

5-11- التداولية والنحو الوظيفي:

لقد استلهمت النظرية التداولية كثيراً من مفاهيمها من النحو الوظيفي، فعدهم أهم رافد لها، لدرجة أن البعض عدّ التداولية امتداداً للوظيفية، وقد أرسى دعائم هذا النحو "سيمون ديك" من خلال مؤلفه: النحو الوظيفي - La grammaire fonctionnelle - ثم جاءت أبحاث "أحمد المتوكل" في هذا المجال استكمالاً لأبحاث "سيمون ديك"، حيث طوره بالشرح والتفسير يجمع بين المقولات النحوية وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام، وعلى العموم فإن تتبع مسار نظرية النحو الوظيفي يسفر عن ثلاثة نماذج سبب في ضوئها وجه التداخل بين الحقلين المعرفيين:¹

¹ - يحيى يعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2005 - 2006م، ص: 79 - 79.

أ- نموذج النحو الوظيفي النواة، أو نموذج ما قبل المعيار - Le modèle pré-standard: وشمل بصفة عامة، كلّ الدراسات التي مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتّركيب، في إطار الكلمة المفردة والمركّب والجملة البسيطة والمركّبة مع التّركيز أساساً على الجملة البسيطة.

ب- نموذج النحو الوظيفي المعيار - Le modèle standard: وشملت جملة من الدراسات التي مسّت بعض القضايا المعجميّة والتّركيبية والتّداوليّة في إطار الجملة المفردة والمعقّدة، حيث أعادت فيها النّظر ومحصّتها وعمّقتها ووسّعتها بإجراء بعض التّعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب.

ت- نموذج النّحوي الوظيفي ما بعد المعيار - Le modèle poste-standard: وهو النموذج الذي لا يزال في طور النّشأة والتّعديل والتّحسين، وبجاجة إلى بحوث مكثّفة تمحّص وتعني فرضيّته الأساسيّة القائمة على أطروحة التّمائل البنيوي الوظيفي للخطاب، ومفادها أنّ بنية الخطاب الطّبيعيّ بنية واحدة، تنعكس بكيفيّة واحدة، في نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعية.

وتقوم نظريّة النحو الوظيفي على «الاهتمام بالوظيفة الأساسيّة للغة الطّبيعية وهي التّبليغ والتّواصل إلى جانب رصد الخصائص البنيويّة للغة من صوت وصرف ونحو ومعجم وتركيب، بالإضافة إلى رصد خصائص التّداوليّة والعلاقة التي تربط بين هذه الخصائص»¹ وعليه فكلّ من النحو الوظيفي والتّداوليّة يشتركان في فكرة الاهتمام بوصف الكفاءة التّبليغية، ويذهب "سيمون ديك" أبعد من ذلك حين يقترح أن «يُدْرَج النحو الوظيفي ضمن نظريّة تداوليّة واسعة، أو نظريّة لغويّة شاملة، تجمع نظريات التّواصل اللّغوي المختلفة»² وبناء على هذا لا نشكّ في أنّ النحو الوظيفي شكّل لبنة أولى في بناء الدّرس التّداولي الحديث.

¹ - يحيى بعيطيش، نحو نظريّة وظيفية للنحو العربي، مرجع سابق، ص: 81.

² - خليفة بوجادي، في اللسانيات التّداوليّة، مرجع سابق، ص: 127.

5-12- التداولية وعلاقتها باللسانيات التعليمية:

قد يسأل سائل: ما الذي قدمته اللسانيات التداولية إلى حقل اللسانيات التعليمية؟ لكن قبل ذلك لا بد أن نشير إلى رأي اللغوي "تشومسكي" في هذا السياق «بأن اللسانيات لا تقدم أي شيء لتعليمية اللغات»¹ بيد أن المتجول في حقل التعليمية، يتصادف مع الكثير من القضايا والمبادئ المستوحاة أساساً من حقل اللسانيات عامة والتداوليات على وجه الخصوص، والدليل على ذلك أن اللسانيات التداولية قد أفادت الدرس اللغوي في المدرسة المعاصرة من جوانب شتى، أهمها:²

- تواصلية اللغة: لأنّ عملية التعليم في أجمع سبلها، هي تواصل ناجح بين الملقى (المعلم) والمتلقى (المتعلم)، ينهض على تكاتف جهود كلّ من الطرفين في خلق التشويق والإعجاب والإقناع والتأثير والتثقيف.

- أفعال الكلام: فلا بدّ للمعلم أن يمزّن متعلّميّه على التفريق بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية في الخطاب التعليمي، المتصل بقواعد التداولية الثلاث (الكمية، النوعية، الهيئية) بغية نجاح الفعل التعليمي التعليمي للدرس اللغوي.

وتظهر بصمات النظرية التداولية بوضوح في حقل التعليمية، من خلال التأكيد على تعليم المتعلم ما يحتاج إليه من أدوات ووسائل تساعد على التفاعل بنجاح في المواقف المختلفة، وفي هذا الصدد يرى "الجيلالي دلاش" أنّ «هناك شعار واحد يشغل أهل هذا الاختصاص، (الملكة والتبليغ) أي تزويد المتعلم أو المتعلمين بالأدوات التي تمكنهم من التحرك بواسطة الكلام تحركاً يلائم المقام والمقاصد المراد تحقيقها، إذ إنّ الأمر لم يعد يتعلّق بتلقين بنية نحوية معينة، بل إنّ يتعلّق بتوفير الوسائط اللسانية التي

¹ - أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2009م، ص: 134.

² - عبد الله بوقصة، اللغة العربية في ضوء اللسانيات التداولية، مجلّة الموروث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع: 03، 2014م، ص: 329 - 330.

تسمح للمتعلّم بإجراء اختيار بين مختلف الأقوال، وذلك بحسب المقام»¹ وهكذا يتّضح أنّ الأولوية في التعليم، هي التأكيد على مفهوم التبليغ وجعله محرّكا للعملية التعليمية التعلمية وليس اللغة في حدّ ذاتها، أي الاهتمام بالمتعلّم وجعله غاية واتخاذ اللغة وسيلة من وسائل تحقيق هذه الغاية المنشودة، الأمر الذي جعل جميع المؤلفين يلحّون على أنّ تحديد التعلّم يتمّ وفق هذين البعدين:²

- البعد المعرفي La dimension cognitive: توفير معلومات والتشجيع بقصد حمل المرء على التخاطب دون عوائق نفسية وتحرير السلوكات اللغوية في حدود الاحترام المتبادل.
- البعد التداولي La dimension pragmatique: تكوين الاستعدادات اللغوية وتطويرها بقصد التبليغ الأمثل والأحسن، ومن ثمّ الحصول على فعالية اجتماعية أكبر.

وفيما يتعلّق بمناهج التعليم، فقد أسهمت التداولية في مراجعتها وتعديل نماذج الدروس والاختبارات والتّمارين وفق الظروف السابقة حيث «انتقدت طرق تدريس اللغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين في مواقف مثالية.. بعيدا عن أيّ سياق اجتماعي»³ ممّا جعل الدّارسين للغات يعتقدون أنّها غاية في حدّ ذاتها، ونسوا أنّها في جوهرها ملكة استخدام اجتماعي، كما دعت التداولية إلى تغليب الجانب الاستعمالي التداولي في اللغة من خلال التأكيد على ما يتعارف عليه المجتمع في الحديث ودرء أنماط الترميز (الجانب التّعديدي المثالي الصّارم).

وبناء على هذا يتّضح أنّ اللسانيات التداولية أحدثت الأثر الكبير في التعليمية، سواء تعلّق الأمر بتعليمية اللغة الأم أو اللغات الأجنبية، وذلك باعتبار التداولية تبحث في كيفية تأويل الخطاب وكذا في علاقة الملقّي بالمتلقّي، وتنقّب عن العلائق التي تربط العلامات اللغوية بمستخدميها، أي الأفعال

¹ - الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، مرجع سابق، ص: 46.

² - المرجع نفسه، ص: 50.

³ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مرجع سابق، ص: 133 - 134.

الكلامية، التواصلية (المتكلم/السامع) وعملية التعليم تقوم على التواصل بين ملق (المعلم) ومتلق (المتعلم)، وتُستغلُّ المواقف الكلامية، مما يجعلنا نفيد من التداولية كمبحث لساني في تعليمية اللغة.

5-13- التداولية واللسانيات الاجتماعية:

إذا كان علم اللغة الاجتماعي بمعناه الواسع «يعنى بدراسة الواقع اللغوي في أشكاله المتنوعة باعتبارها صادرة عن معان اجتماعية وثقافية مألوفة وغير مألوفة، ويشمل أيضا كل ما يتعلق بالعلائق بين اللغة والمجتمع، مدخلا في الاعتبار كل الميادين التي نعر عليها مع علم الأعراف البشرية Ethnologie»¹ فما وجه العلاقة بينه وبين التداولية؟

نستهل بيان وجه التعالق بين التداولية واللسانيات الاجتماعية من خلال رؤية "ديوي وجيمس" اللذين انصبا اهتمامهما على الفلسفة العملية، كعلاقة تواصلية بالواقع ينتفي معها الطابع الماهوي والمتعالي، ففكرة البراغماتية حسبهما، مبنية على مبدأ «أنّ الكل رهين التحوّل والتبدّل في مقابل الثبات والاستقرار، الذي انبنت عليه الفلسفة الماهوية، ثمّ إنّ هذا التبدّل والتحوّل الذي تنشده التداولية مرتبط بعوامل الأشياء والمجتمع والموضوع القصد»² فجاءت بذلك الدراسة التداولية في مجملها مراعية لعنصر المجتمع بمختلف تركيباته الثقافية والعقدية والعادات والتقاليد.. الخ باعتبارها مكونات أساسية في بناء الخطاب وتجليه المعنى.

ومن ثمّ فإنّه على منوال هذه المكونات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة «يتمّ استنباط الأوامر والضوابط والنواهي والمعاني من العبارات اللغوية المتداولة على لسان الجماعة»³ وما هو جدير بالذكر أيضا أنّ من عوامل قيام النظرية التداولية هو استحضر المكوّن الاجتماعي في دراسة اللغة والذي

¹ - هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، ط1، 1988م، ص: 24.

² - ينظر: حفناوي رشيد بعلي، مسارات التقّد ومدارات ما بعد الحداثة، في ترويض النصّ وتقويض الخطاب، مرجع سابق، ص: 69.

³ - عبد الفتاح أحمد يوسف، لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، فلسفة المعنى بين نظام الخطاب وشروط الثقافة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م، ص: 47.

أبعده النظريات التّسقية من مجال اهتمامها. ومن خلال هذا الاشتراك يبدو أنّ للتداوليّة تداخلا كبيرا مع اللّسانيات الاجتماعيّة في بيان أثر العلاقات الاجتماعيّة في بيان المشاركين في الحديث، على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السّياق غير اللّغوي في اختيار التنوّعات اللّغوية البارزة في كلامهم. كما لا يمكننا فهم اللّغة وقوانين تطوّرها بمعزل عن حركة المجتمع النّاطق بها في الزّمان والمكان المعينين، لأنّ فيها من الإنسان فكره، وطرائقه الذهنية، وفيها من العالم الخارجي تنوّعه وألوانه.

5-14- التّداوليّة والمدرسة التّوليدية - التّحويلية:

يهتمّ المنهج التّوليدي بتفسير الظّاهرة اللّغوية في عمقها قبل الإنجاز، وبذلك «يحاول الانتقال بالدرس اللّساني من مجرد ملاحظة الظّواهر ووصفها إلى محاولة تفسيرها ووضع التّظرية ليعصم اللّغة من سكونها ويمنعها طابعها الإبداعي الخلاق»¹ فتكون المدرسة التّوليدية التّحويلية قد نقلت بذلك مفهوم اللّغة من الجمود إلى الدّيناميكية، والانتقال من إدراك الوقائع فقط على مقطوعات المورفيمات والفونيمات بافتراض مجموعة من قواعد التّحويل للانتقال من البنية العميقة إلى البنية السّطحية، وخاصّة بعد أن قام "تشومسكي" بتعديل وجهة نظره حول «المكون الدّلالي - Le composant sémantique ليقرّر في نموذجه مكانا لظواهر مثل: الافتراض المسبق، التّركيز، والإبراز*»² وبذلك أصبحت قواعد اللّغة عند "تشومسكي" تعني بالعلاقة بين الصّوت والمعنى، فتجاوزت الوصف إلى التّفسير باعتبار الوصف غير كاف، إذ ينبغي تعليل وتفسير تلك الظّواهر.

فمنهج التّظرية التّوليدية التّحويلية عقليّ همّه الوحيد من الدّراسة هو استكشاف تلك القدرة الكائنة وراء الحدث الفعلّي لحركيّة اللّسان، ثمّ السّعي إلى تعليله وتفسيره بدلا من وصفه وتقريره، إلّا

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 08.

* الإبراز: عملية لسانية تنطوي على تحويل مكوّن الجملة إلى موضوع بارز (مبتدأ) بحيث تصبح بقية الجملة تعليقا عليه (خبر) في عملية الإدماج أو الإدخال يقوم الإبراز بتحويل الركن الاسمي الفاعل إلى مبتدأ للجملة، لكن قد يكون هناك إبراز مكوّن آخر، كالرّكن الاسمي المفعول أو الركن الجاري فتحوله إلى ركن فعلي كما هو الحال في الجملة التّفخيمية: خالد، رأيت البارحة، كان الاحتفال.. (المترجم) جان سرفوني، الملفوظية، تر: خالد المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، المغرب، دط، 1998م، ص: 13.

² - المرجع نفسه، ص: 13.

أنّ مستواه النظري جعله يقتصر في دراسته للظواهر اللغوية دون ربطها بمجالات استعمالها ودون مراعاة الظروف الخارجية المحيطة بها (السياق) وهذا ما دفع التداولية عند اهتمامها بالملفوظ إلى تجنب التعامل معه على أساس أنّه موضوعات منزلة بل على أساس أنّه وسائل يستخدمها المتكلم تخضع لظروف وملابسات متنوّعة وتنشأ على أساس أطراف مختلفة (متكلم، متلقي، رسالة، سياق.. الخ) متجاوزة بذلك الكفاءة اللغوية الصّرفة التي يسعى الاتجاه التوليدي إلى تحقيقها.

أمّا عن التداخل بين التداولية والتحويلية فيلاحظ في نظرة كلّ منهما إلى مقدرة المتكلم، «فالتحويليون يرون أنّ مقدرة المتكلم تشمل قدرتين: قدرة نحويّة خالصة وقدرة تداولية، أمّا التداوليون فيرون أنّها قدرة واحدة لها جانبان: النحوي والتداولي وهما ممّا يكوّنان المقدرة اللغوية لدى المتكلم»¹ أمّا اتّفاقهما فنجد في أنّ التحويليين لم يكتفوا بوصف وتصنيف المقولات اللغوية، «بل سعوا إلى دراسة تفسير هذه المقولات بما تحويه من نسق المعارف اللغوية المكتسبة لدى المتكلم، وهو ما يعدّ ركيزة في التداولية»² لذلك يرى "ديل هاميز" أنّ القدرة التواصليّة جاءت نتيجة التقاء تيارين متميزين هما: «التحو التوليدي وفلسفة التواصل لاشتراكهما معا في البحث عن نوع وطبيعة الطّاقات التي يتوفّر عليها مستعملو اللّغة الطّبيعية»³ ولعلّ في هذا الطّرح عودة على بدء، إذ إنّنا أشرنا سابقا أنّه على الرّغم من أنّ التداوليات فتحت آفاقا جديدة أمام دارس اللّغة، مقارنة بالمناهج النّسقيّة، إلّا أنّها اعتمدت في قيامها على الكثير من مبادئ هذه الأخيرة وأفكارها.

5-15 - التداولية وتحليل الخطاب:

ليبان أوجه الصّلة بين التداولية وتحليل الخطاب لا بدّ أن نعرّج على المسار الذي عرفته الدّراسات اللّغوية في العصر الحديث أو المشتغلة على الخطاب عموما، فما هو معروف أنّ منطلق اللّسانيات ومنتهاها في المرحلة الأولى هو الشّكل، فلم تتجاوز بذلك حدود النّسق المغلق مُقصية من دائرة اهتمامها أيّ عنصر يقع خارج اللّغة فاعتبرت بذلك دراسة وصفية شكلية للّغة، إلّا أنّ هذه

¹ - نادية رمضان النّجار، الاتجاه التّداولي والوظيفي في الدّرس اللّغوي، مرجع سابق، ص: 19.

² - حافظ إسماعيل علوي، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، عالم الفكر، ع: 2، مج: 23، أكتوبر - ديسمبر، 2004، ص: 200.

³ - حافظ إسماعيل علوي، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص: 201.

الدراسات الوصفية التسمية سرعان ما استنفذت إجراءاتها واستهلكت كل آلياتها، فأصبح من اللازم كسر أسوار الشكل واستحضار عوامل خارجية ممثلة في السياق بمختلف أشكاله وتجلياته ومواقف المتلقي وردود أفعاله.. فمن أبرز سمات تحوّل الدرس اللغوي اهتمامه «بالتداولية متمثلة في تحديد أوجه الاتصال وشروطه وقواعده وخواصه وآثاره وأشكال التفاعل وعوامله ومظاهره وعلاقته بالنصية ومعاييرها ولاسيما الربط والتماسك والإبلاغية والمقصديّة»¹ أي أنّ تطوّرات الدرس اللساني توجّهت من نحو الجملة إلى نحو النصّ أو الخطاب ومن دراسة الخطاب بعدّه نصّاً إلى ربطه بالظروف المقاميّة والسياقية التي ورد فيها، وهذا من صميم البحث التداولي.

وتبعاً لهذا فقد تردّ التداولية وتحليل الخطاب في غير موضع بوصفهما مترادفين، أو مصطلحين مختلفين لمفهوم واتجاه واحد، وتردّ التداولية أحياناً بوصفها نوعاً من تحليل الخطاب «فهي بالفعل نوع من تحليل الخطاب يركّز على أفعال اللّغة وما يرتبك بها من تضمين وافتراس وقياسه وقواعد تعاونية ونوايا وطرائق تأويل لكنّها تفتقر إلى شمولية تحليل الخطاب وانشغاله بالنصوص لا الجمل»² فالخطاب يرتبط أكثر ما يرتبط بالاستعمال الفعليّ للّغة، أي وضع اللّغة موضع الفعل وتحليله يراعي هذه الخاصية والتداولية بدورها تدرس اللّغة أثناء الاستعمال وفي المجالات المختلفة وهو ما يؤكّده "فضل عاطف" عندما أشاد بهذه الخصائص مدرجاً إياها ضمن الصّفة الوظيفية للتداولية «وأما التداولية الوظيفية فهي التي تهتمّ بدراسة الفعل الكلامي في عدد من المجالات، أو هي المذهب اللساني الذي يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والتطبّقات المقاميّة المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من

¹ - سعيد بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النصّ، مجلّة علامات، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ج:03، مج: 10، 2000م، ص: 135.

² - بهاء الدين محمّد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م، ص: 86.

الخطاب رسالة تواصلية واضحة المعالم وناجحة»¹ ولعلّ هذا ما يمدّد خيوط التداخل بين الحقلين المعرفيين.

لكن من أوجه المفارقة التي أقامها بعض الدارسين بين المفهومين نجد أنّه «في الوقت الذي ينظر فيه تحليل الخطاب إلى الخطاب على أنّه ظاهرة لسانية، تنظر التداولية إلى الخطاب على أنّه ظاهرة تداولية، وفي حين يعتبر تحليل الخطاب أنّ الخطاب يستجيب لمجموع القواعد الخاصة، ترى التداولية أنّ الخطاب يمكن أن يحلّل وفقا لنفس المبادئ التداولية المطبقة على الملفوظ. فإذا كان تحليل الخطاب يرى بأنّ الخطاب مكوّن من وحدات لسانية هي الجمل، ترى التداولية بأنّ هذه المكوّنات هي وحدات تداولية تتمثّل في الملفوظات»² إلا أنّ هذه المفارقات تبقى شكلية مقارنة بنقاط الاشتراك خاصة ما تعلق بضرورة تجاوز الجملة إلى الخطاب أي دراسة الملفوظ في سياق إنتاجه ووفق ما تحيط به من عوامل وملابسات. تبعا لهذا عدّ الخطاب أبرز قضية عنيت بها الدراسة التداولية علاوة على قضايا أخرى نعدّها فيما يلي.

6- أبرز قضايا ونظريات التداوليات:

نظرا للتقاطع المعرفي الكبير بين النظرية التداولية وغيرها من الحقول المعرفية الأخرى، فقد أدّى ذلك إلى إثراء مادّتها وتنوع موضوعاتها، ولن يتسع المقام هنا لطرق كلّ موضوعاتها بالتفصيل والتدقيق الكافيين، فقد ارتأيت أن أقدم عرضا موجزا أبرز من خلاله أهم موضوعاتها بشكل عام وموجز، على اعتبار أن أحصّ أبرزها بالتفصيل في خضمّ الفصول القادمة.

¹ - فضل عاطف، الخطاب وعلم اللغة التداولي، مجمع اللغة العربيّة، الأردن، 2013م، ص: 208.

² - لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب، أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر) 2013م، ص: 55.

6-1 - أفعال الكلام Les acte de langage:

تعدّ الأفعال الكلامية مجالاً من مجالات البحث اللساني التداولي، إن لم تكن أهمّ هذه المجالات على الإطلاق، حيث إنّ بداية الحديث عن الأفعال الكلامية عند "أوستين وسيرل" هو بداية الحديث عن التداولية، ثمّ إنّ مفهوم الأفعال الكلامية «مفهوم تداوليّ منبثق من مناخ فلسفيّ عام هو تيار الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا»¹ وبالعودة إلى ما كتبه الفيلسوفان حول هذا المفهوم اللساني التداولي الجديد، يتّضح أنّ الفعل الكلامي يعني «التصرّف أو العمل الاجتماعي المؤسّساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام»² فاللغة أثناء استعمالها ترتبط بإنجازها الفعليّ في الواقع بغية التأثير في المتلقّي أو تغيير سلوكه أو تبليغه قصداً معيّناً، وتبعاً لذلك فإنّ الفعل الكلاميّ حسب تعريفه كلّ تلقّظ يتضمّن قوّة إنجازيّة غايته التأثير في المتلقّي، وليس مجرد فعل صوتي (تلقّظ) أو فعل خطابي (طريقة تأدية تلك الألفاظ).

ولعلّ هذا المفهوم هو ما اشتغل عليه ووسّعه كلّ من "أوستين - John Austin" في كتابه: كيف نصنع الأشياء بالكلمات - Quand dire c'est faire بحيث تعدّ محاضراته اللبنة الأولى التي أثرت هذا الحقل المعرفيّ وأدّت إلى تطويره ثم تلاه تلميذه "سيرل - Searle" الذي حاول تطوير الفلسفة اللسانية التداولية بما قدّمه من أفكار. وفي السّياق ذاته يرى "دومينيك مانغونو - Dominique Maingueneau" أنّ الفعل الكلامي «كلّ فعل لغويّ يندرج في إطار مؤسّساتي يحدّد مجموعة من الحقوق والواجبات بالنسبة للمشاركين في عمليّة التّخاطب، ويجب عليه أن يلبّي عدداً من شروط الاستعمال»³ وفي هذا تأكيد على الجانب الإنجازي في اللّغة المتزامن مع استعمالها من قبل

¹ - علي محمود حجّي الصّرف، الأفعال الإنجازيّة في العربيّة المعاصرة، دراسة دلالية في معجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1431هـ - 2010م، ص: 22.

² - المرجع نفسه، ص: 22.

³ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتين، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 1428هـ - 2008م، ص: 07.

المتخاطبين. وفيما يأتي عرض موجز لأهمّ ما جادت به أفكار "أوستين وسيرل" حول نظرية الأفعال الكلامية لأنّ التفصيل فيها سيؤجّل إلى الفصل الخاص بها.

6-1-1- الأفعال الكلامية عند "أوستين و سيرل":

يرى "أوستين" أنّه إذا كانت هناك ملفوظات تصف أشياء في الواقع ويمكن الحكم عليها بالنفي أو الإثبات/ بالصدق أو الكذب، فإنّه يرى في المقابل أنّ هناك ملفوظات لا تصف شيئاً في الخارج ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب إلّا أنّها تنجز أفعالاً (وعد، تحذير، دعاء، أمر.. الخ) ومعيار الحكم عليها هو النّجاح أو الفشل. ولعلّ الأساس الذي بنى عليه "أوستين" نظريته وتصنيفه للفعل الكلامي مستوحى أساساً من معارضته وانتقاده لموقفين اثنين:¹

- أ- **الموقف الفلسفيّ:** الذي يوصف بالتقليدي، حيث كان يقرّ بأنّ دور الجملة (أو الجمل) ينحصر فقط في وصف حالة الأشياء، أو إقرار حدث ما.
- ب- **الوصف النحوي التقليدي:** الذي يبدو أكفى من الوصف الفلسفيّ، لأنّه لا يقتصر على نمط واحد من الجمل، حيث أشار النّحاة على وجه مطّرد أنّه ليست جميع الجمل بالضرورة تفيد فائدة خبريّة أو تنتج أحكاماً، إذ بالإضافة إلى الأحكام على اصطلاح النّحاة، هناك من الجمل ما يفيد في العادة الاستفهام ومنها ما يفيد التعجّب والأمر والتّمني، ومنها ما يفيد التّعارض على وجه ما.

أمّا "سيرل" في كتابه: الأفعال اللّغوية الذي صدر عام 1969م بالإنجليزية، وترجم إلى الفرنسية عام 1972م، فقد تبوّأ فيه اقتراحات أستاذه في هذا المجال، مشدّداً على أنّ فعل القول لا يمكن أن تحقّقه من دون قوّة إنجازيّة، كما أجرى تعديلات على تصنيف "أوستين" للأفعال اللّغوية، فضلاً عن الاهتمام الخاص الذي أعطاه للمعنى والمحتوى القضوي. هذه المعايير وأخرى هي التي بنى عليها

¹ - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قتيبي، أفريقيا الشرق، المغرب، 1991م، ص: 13.

"سيرل" تصوّره لأصناف الأفعال الكلامية. وسيأتي لاحقاً تفصيل لأهم أفكارهما في الفصل المخصّص لنظرية الأفعال الكلامية.

6-2-2- التّضمين L'implicite:

تشكّل متضمّنات القول مفهوماً إجرائياً تداولياً يهتمّ برصد الجوانب الضمنية والخفية من الخطابات، تحكمها ظروف الخطاب العامة، إذ «إنّ المتكلمين يفترضون أنّ مستمعهم عارفون ببعض المعلومات»¹ ذلك أن المتلقّظ بالخطاب كثيراً ما يعمد إلى إخفاء بعض الجوانب في كلامه ويكتفي بالتلميح إليها، «فالكثير من الكلام يصاغ على هذه الشاكلة ممّا يجعل الكلام يتّسم بعدم التأكيد والغموض في بعض الأحيان إلى حدّ أنّه يفسح المجال لسوء الفهم والتّحريف»² وقد شكّل هذا الجانب الضمني والخفي من الخطاب مفهوماً تداولياً عرف بمتضمّنات القول - Les implicites، أفحم مفهوم التّضمين خلال السّنوات الأخيرة في فلسفة اللّغة، العادية منها على وجه الخصوص، ثمّ في علم اللّغة وذلك «للربط بين المفاهيم المنطقية للاستدلال ومفهومه العادي حيث قسّم "جرايس" التّضمين إلى نوعين: التّضمين التقليدي وتضمين الحوار»³ ويندرج تحت هذا المفهوم:

6-2-1- الافتراض المسبق La presupposition:

يعدّ الافتراض المسبق من بين أهمّ الوسائل التي تعالج تفسير الظواهر اللّغوية، وهو الموضوع الذي حظي وما زال يحظى بقسط وافر من الدّراسات التي تهتمّ بموضوعات الدّلالة والتّداول، وذلك يعود إلى كونه من المحاور الرئيسية للّسانيات التداولية، كان موضع اهتمام المناطقة وفلاسفة اللّغة منذ مطلع

¹ - جورج يول، التداولية، مرجع سابق، ص: 51.

² - حمّو الحاج ذهبية، إشكالية النصّ في اللّسانيات التداولية، مجلة سمات 03، ع: 01، جانفي، 2015م، ص: 43.

³ - المرجع نفسه، ص: 43.

* الفرق بين التّضمين التقليدي وتضمين الحوار يكمن في اعتماد التّضمين التقليدي على شيء مختلف عن شروط الصّدق في التّوظيف التقليدي لصيغ وتعايير معينة، بينما ينشأ تضمين الحوار عن مجموعة من القوانين الأكثر ملاءمة تقوم بتنظيم مسار الحوار، وهذا حسب ما جاء به "جرايس" في 1975 من خلال محاضراته عن ويليم جيمس لعام 1967 - 1968.

القرن العشرين، وتوضّح الباحثة "أوريكيوني - Orecchione" الافتراض المسبق من خلال اعتبارها أننا «نصنّف في خانة الافتراضات كل المعلومات التي، وإن لم تكن مقرّرة جهرًا أي تلك التي لا تشكّل مبدئيًا موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله، إلا أنّها تنتج تلقائيًا من صياغة القول التي تكون مدوّنة فيه بشكل جوهريّ، بغض النظر عن خصوصيّة النطاق التعبيري الأدائي»¹ وتضيف موضّحة في موضع آخر، و«تكون الافتراضات من حيث المبدأ (منعدمة السياق - Contexte free) بخلاف المضمّنات التي تندرج في إطار سياق حسّي - Contexte sensitive»² ويمكن أن نمثّل لما قيل بالمثل: منع الرّئيس الجزائري بوتفليقة من الترشّح للرئاسيات 2019، حيث يشتمل هذا المثال على مضمونين:

الأوّل: هو المعلومة المعبرّ عنها بوضوح، مفادها أنّ الرّئيس رفض ترشّحه للرئاسيات، أمّا المضمون الثّاني: وهو افتراضي مفاده أنّ الرّئيس كان ينوي الترشّح للرئاسيات والمضمون الافتراضي الآخر هو أنّه لم يعد مرغوبًا فيه لدى الشعب. وهو تحديدًا افتراض معجمي اتخذنا منه الاستدلال المفترض من الفعل (منع) ولم نحتج في ذلك إلى الاستعانة بأيّ سياق خارجي «وتتضح أهميّة الافتراض المسبق ودوره التداولي في تأسيس المتكلم حديثه وتواصله مع المتلقّي على أساس المعلومات السّابقة المشتركة بينهما»³ وهذا جزء جوهريّ من السياق والعمليّة الاتّصاليّة.

خصوصيات الافتراض المسبق:⁴

- تتطابق المحتويات المصوغة على شكل افتراضات مع حقائق معروفة سلفًا، ومقبولة من قبل المرسل إليه، كأن تكون مستمدّة مثلاً من معرفته الموسوعيّة الخاصّة.

¹ - كاترين كيريرات أوريكيوني، المضمّر، تر: ريتا خاطر، المنظّمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص: 48.

² - المصدر نفسه، ص: 49.

³ - علي محمود حجي الصّراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مرجع سابق، ص: 09.

⁴ - هشام صويلح، الافتراض المسبق في الدّرس التداولي أنماط وتطبيقات، مجلة المقال، ع: 06، فيفري، 2018م، ص: 141

- يتلاءم الافتراض المسبق مع "بديهيات" من المفروض أن يتشاورها عموم الأشخاص المتممين إلى الجماعة المتكلمة.
- تكون محتويات الافتراض المسبق مسلماً بها ولا يسعها أن تكون موضوع نزاع أو خلاف، عكس الأقوال المضمرة التي تشكل معلومات جديدة فتكون بالتالي قابلة للنقاش على نطاق واسع.

6-2-2- Les sous-entendus القول المضمّر

أو الضمنيّ من الحديث، هو المعنى الخفيّ الذي يشتمل عليه الخطاب ويستنتج وفقاً للسياق التّواصلية الذي يرد فيه، حيث «تحدّث "جرايس" منذ عام 1957م عن التّناقض القائم بين الكلام البيّن والكلام المضمّر، قائلاً: يقصد من التكلّم بشكل بيّن أن نتحدّث عن أمر ما في حين يراد من التحدّث بشكل مضمّر أن نوحى لأحد الأشخاص بالتّفكير في أمر ما»¹ فالقول المضمّر بهذا يتمثّل في كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكنّ تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات الحديث ويمكن أن نمثّل لهذا المفهوم بالمثل: تكاد السّماء ممطرة، فالتكلّم من خلال هذا المثل يدعو السّامع إلى: المكوث في بيته أو الإسراع في الخروج إلى مواعده حتى لا يفوته ذلك أو حمل مظلمته معه.. الخ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ «الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب، والأقوال المضمرة وليدة السياق الكلامي»² واهتمام التداوليّة بالمضمّر وأنواعه أمر طبيعيّ إذا ما وضعنا في حسابنا «أنّها تقدّم كلّ جهدها لدراسة الاستراتيجيات غير المباشرة التي يلجأ إليها المتكلّم لبناء خطابه وللنشاط التّأويلي

¹ - أوريكيوني، المضمّر، مصدر سابق، ص: 40.

² - مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي، مرجع سابق، ص: 32.

الذي يسلكه المتلقي لفهم هذا الخطاب»¹ حيث إنّ المتكلم في أغلب الأحيان يتلفظ الصريح لتمرير المضمير لغايات ترتبط ارتباطا مباشرا بمقام التلفظ.

أنواع المضمير:

تتصل إشكالية المضمير بقوانين الخطاب أو بالقواعد التي تحكم التبادلات الخطابية ضمنا، فبالاستناد إليها وإلى مقام التلفظ يكون بمقدور المتخاطبين الإمساك بقدر كبير من المضامين المضمرة، ومن أوجه المضمير:²

أولا: الاقتضاء Le présupposé:

يمثل المقتضى أحد أبرز المفاهيم التي تقوم عليها التداولية، وللاقتضاء مميزات متعددة منها: «أنّه يقدم تفسيراً صريحا لمقدرة المتكلم على أن يعنى أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر مما يعبر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة»³ فعلى سبيل المثال إذا سألت أحدا عن الساعة فقال: لقد تأخر الوقت. فالإجابة الصحيحة أن يردّ بقوله: إنّه منتصف الليل أو ما بعده مثلا، في حين يعدّ جوابه: لقد تأخر الوقت، تداوليا فيه اقتضاء لأنّه جواب تقريبي. ثمّ إنّ المخاطب بنى جوابه لقد تأخر الوقت على افتراض أنّ تأخر الوقت معلوم لدى المخاطب. من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض المسبق مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين لما سببه من مشكلات حقيقية لكلّ النظريات التحويلية. وتكمن أهمية الاقتضاء في توقّف مصداقية الملفوظ عليه. وسأفصل أكثر في هذا المفهوم بذكر خصائصه وأنواعه من خلال بيان علاقته بمفهوم تداولي آخر هو الحجاج وذلك في مبحث من مباحث الفصل الثالث.

¹ - نصيرة غماري، المضمير والخطاب الأدبي، مجلة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع: 03، 2011م، ص: 150.

² - المرجع نفسه، ص: 151.

³ - عماد عبد يحيى الحمالي، أشواق محمد إسماعيل التجار، الاقتضاء التداولي وأبعاده الخطابية في تراكيب القرآن الكريم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج: 15، ع: 01، كانون الثاني 2008م، ص: 64.

ثانيا: المفهوم **Le sous-entendu**:

خلافًا للاقتضاء يتميز المفهوم بأنه غير مسجّل في البنية اللسانية للملفوظ لذا فإنّها غير أكيدة ترتبط بسياق إنتاجها وتفتح على تأويلات عديدة، وهذا ما يجعل منها قضايا متضمّنة تداوليّة، فهي بذلك عملية استنتاجية يمارسها المتلقّي متوسّلا بقوانين الخطاب التي تنظّم النشاط الخطابي. ومن خصائص المفهوم، أنّه خاضع لسياق تلقّظه، وتابع لنشاط المخاطب التّأويلي، وقيامها على مبدأ الاحتمال إذ يسهل نفيها.

6-2-3- الاستلزام الحوارية L'implication conversationnelle

أو ما يسمّى بالاستنتاج الجسري، أحد مجالات اللسانيات التداوليّة المهمّة التي عني بها "بول غرايس - P. Grice" حينما ألقى محاضراته في جامعة هارفارد سنة 1967م منطلقا من فكرة أنّ جمل اللّغة تدلّ في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنيّة، تتحدّد دلالتها داخل السّياق الذي وردت فيه، وانطلاقا من هذه الفكرة كان "غرايس" قد بدأ عهدا جديدا في علم الاستعمال، ذلك أنّ «الاقتضاء التخاطبي لم يكن نظريّة لغويّة فحسب، وإنّما كان أداة مثمرة لحل كثير من المشكلات الفلسفيّة والمنطقيّة أيضا»¹ فالجمله قد تخرج عن معناها الحرفي إلى آخر مستلزم يصل إليه المتلقّي من خلال العمليات الاستنتاجيّة والدّهنية المختلفة. أي أنّنا نميّز في الأفعال الكلاميّة بين القوّة الإنجازيّة الحرفيّة والقوّة الإنجازيّة المستلزمة أمّا الأولى فهي القوّة المدركة مقاليا، وأمّا الثانية فهي القوّة المدركة مقاميا. وللاستلزام التخاطبي خصائص عديدة نذكر منها:²

- أنّه معنى ضمني يستنتج من السّياق والمقام.

- يمكن نفيه وإلغاؤه.

- اكتشافه مرتبط بالدكاء العام.

¹ - صلاح إسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السّعودية للطباعة والنّشر، القاهرة، 2005م، ص: 16.

² - أبو بكر العزّاوي، اللّغة والمنطق، مدخل نظري، طوب بريس، الرباط، المغرب، 2014م، ص: 94.

لقد ظهر إذن مفهوم الاستلزام الحواري مع "غرايس" لأنه رأى أنّ الناس أحيانا يتكلمون حسب ما يقصدون وأحيانا يقصدون أكثر مما يقولون وأحيانا أخرى يقصدون عكس ما يقولون، وفي هذا الصدد نشأت فكرة الاستلزام الحواريّ إذ حاول أن يضع نحوًا قائمًا على أسس تداوليّة للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كلّ الأبعاد المؤسّسة لعملية التّخاطب، فهو يؤكّد أن التّأويل الدّلالي للعبارات في اللّغات الطّبيعية أمر متعذّر إذا نظر فيه فقط إلى الشّكل الظّاهري لهذه العبارات. وعليه يقترح ما يأتي:¹

أ- معنى الجملة المتلقّظ بها من قبل متكلّم في علاقته بمستمع.

ب- المقام الذي تنجز فيه الجملة.

ت- مبدأ التّعاون Le principe de coopération

وتقوم نظريّة "غرايس" في الاستلزام الحواري على النّظر إلى استعمال اللّغة باعتبارها ضربًا من الفاعليّة العقلية التي تستهدف تحقيق الاتّصال بين النّاس، وهذا الاتّصال محكوم بمبدأ التّعاون الذي قوامه أربع مقولات:²

أ- قاعدة الكميّ Quantité: وهي أن تكون مساهمتك في الكلام معادلة لما هو ضروريّ في المقام.

ب- قاعدة الكيف Qualité: فلا تقل ما تعتقد كذبه، ولا تقل ما يعوزك فيه دليل بيّن، ويسمّى هذا المبدأ أيضًا بمبدأ الصّدق.

ت- قاعدة المناسبة Pertinence: أن يكون كلامك مراعيًا لمقتضى الحال.

¹ - العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، منشورات الاختلاف، ط1، 2011م، ص: 18.

² - ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000م، ص: 103

ث- قاعدة الأسلوب Modalité: يجب أن يكون أسلوبك واضحاً موجزاً مرتباً خالياً من اللبس والتطويل والتعقيد.

إلا أنّ مبدأ التعاون الذي وضعه "غرايس" لم يسلم من الانتقاد والملاحظة، "فحسان الباهي" يرى أنّ المتتبع لأعمال "غرايس" يمكنه أن يسجّل مجموعة من الملاحظات، أبرزها ما يلي:¹

- إنّ النموذج التخاطبي عند "غرايس" لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكثر.

- إقرار بعض الدارسين أنّ قواعد "غرايس" تصلح فقط لمحادثة إنسان آلة وهي ليست كفيلة بالاستجابة لمتطلبات الحوار اليومي والعادي.

- كان "غرايس" يهدف إلى تحديد نوع من أنواع الاستدلال المتمثل في الاستلزامات التخاطبية، ولم يكن يهدف إلى وضع نموذج نظري متكامل للتفاعلات الحوارية التي تعم حياتنا اليومية باعتماد مبادئ معيارية.

3-6 - نظرية الملاءمة La théorie de la pertinence:

هي مفهوم ولد من رحم علم النفس المعرفي على يد كل من اللساني البريطاني "ديدري ولسن" - D. Wilson والفرنسي "دان سبربر - D. Sperber" عام 1986م عندما نشرا كتابهما: نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك الذي اقترحا فيه مقتربا للعمليات* هو نظرية الصلة أو المناسبة، وهو يستوحي عمل "غرايس" وآخرين لكنّه أكثر جذرية وطموحا، وفي منظورها «أنّ نظرية الصلة أو المناسبة لا تحاول أن تجيب عن الأسئلة الفلسفية واللغوية بشأن المعنى فحسب، وإتّما أيضا عن الأسئلة

¹ - حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2004م، ص: 131.

* العمليات: في مقابل المصطلح La pragmatique تفضيلا على المصطلح الشائع في العالم العربي (علم اللغة التداولي). ينظر: دان سبربر، ديدري ولسون، نظرية الصلة أو المناسبة، في التواصل والإدراك، تر: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مرا: فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، مارس 2016م، ص: 13.

السيكولوجية الخاصة بكيفية تكشّف التأويل في ذهن السامع»¹ وتكمن أهمية هذه النظرية في أنّها «تهتمّ بالبحث في الطريقة التي تتمّ من خلالها العملية التّواصلية والكيفية التي تكتسي بها العلامات اللّسانية معانيها ضمن سياق معيّن»² فعندما يصدر المرسل قولاً أو نصّاً، فإنّه يقصد تمرير معلومة ما حيث تساعد الخصائص اللّسانية للقول أو الرّسالة المتلقّي على الاستدلال على قصد المتكلّم وعلى رسم صورة دلاليّة في ذهنه حول ذلك القصد.

ولئن عدّ علم النفس المعرفي رافداً مهمّاً لنظرية المناسبة، فقد نهلت أيضاً من معين فلسفة اللّغة حيث استفادت في المصدر الأوّل من النظرية القالبية Modularity التي تنسب إلى صاحبها "فودور Fodor"* حيث تهتمّ هذه النظرية القالبية «برصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخباريّة عبر مجموعة من المراحل والخطوات ابتداءً من مرحلة اللّواقط Transducers إلى الأنظمة الدّخل Input وصولاً إلى مرحلة الأنظمة المركزيّة System central وهي المرحلة التي تظفر فيها التّأويلات بتأويل تام»³ ومن وحي مفهوم القالبية استلهم "سبربر وولسن" أسس نظرية الملاءمة التي تدين بالفضل لرافدين مهمّين هما:⁴ القالبية عند "جيرري فودور" والاستدلال عند "بول غرايس".

فقد أوضح "سبربر وولسن" «أنّ نظرية الملاءمة تعالج تأويل الملفوظات اللّغوية (دون غيرها من أنواع الدّخل) ضمن سيرورة مكوّنة من مرحلتين: مرحلة أولى قالبية تعنى بفك السنن اللّغوي ومرحلة

¹ - دان سبربر، ديدري ولسون، نظرية الصلة أو المناسبة، في التّواصل والإدراك، مصدر سابق، ص: 02.

² - قويدر يوسف، التّمائل التّأويلي بين النّص الأصل والنّص الهدف في ضوء نظرية الملاءمة، مجلة الإشعاع، ع: 02، مج: 05، ديسمبر 2018م، ص: 125.

* جيرري فودور: فيلسوف وعالم نفس أمريكي، من الذين أوجدوا مفهوم المنظومة الذي كان شائعاً في الدّراسات اللّسانية التّفيسية، وقد أعطاه صيغة جديدة في مؤلّفه (Modularity of mind). ينظر: آن ريبول، جاك موشلار، التّداولية اليوم علم جديد للتّواصل، مرجع سابق، ص: 245 - 246.

³ - مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 37.

⁴ - جواد ختام، التّداولية أصولها واتجاهاتها، مرجع سابق، ص: 121.

استدلالية تتمثل في بناء فرضيات حول المقاصد الإخبارية للمتكلم¹ من هذا المنطلق نستخلص أنّ الملاءمة تتصل أساسا بالمرحلة الاستدلالية.

كما أخذت نظرية الملاءمة من مصدرها الثاني فلسفة اللغة وبخاصة النظرية الحوارية "غرايس" حيث استمد "سبربر وولسن" «العملية الاستدلالية من عند "غرايس" لكن توجد بعض المسائل التي اختلفا معه فيها: وهي تعريف الدلالة غير الطبيعية على مقصد مزدوج: مقصد تبليغ المحتوى، ومقصد تحقيق هذا المقصد نتيجة تعرف المخاطب عليه² وفي هذا السياق يميز "سبربر وولسن" بين مقصدين³:

أولاً: المقصد الإخباري: أي ما يقصد المتكلم من حمل لسامعه على معرفة معلومة معينة.

ثانياً: المقصد التواصلي: أي ما يقصد القائل من حمل لمخاطبه على معرفة مقصده الإخباري.

فضلا عن ذلك يسلّم "سبربر وولسن" بأنّ الغاية المرجوة من عملية التواصل تتمثل في تحقيق الملاءمة بين جهود المخاطب ومقاصد إلا أنّهما يقرّان بأنّ الغاية التواصلية لا يحكمها مبدأ التعاون والقوانين الحوارية، كما هو الحال مع "غرايس"، وإنما يوجهها مبدأ الملاءمة - Le principe de pertinence وقد صاغه الباحثان على النحو التالي⁴:

يقوم هذا المبدأ على فكرة مفادها أنّ كلّ فعل تواصل إشاري يبلغ افتراض ملاءمته القصوى، أمّا عن شروط الملاءمة، فيشترط "سبربر" شرطين لملاءمة المعلومة⁵:

- الشرط الأول: يجب أن يكون للمعلومة آثار سياقية.

¹ - جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، مرجع سابق، ص: 121 - 122.

² - عائشة هدم، نظرية الملاءمة: نظرية ثورية في التواصل، المقولات والامتدادات المفهومية، مجلّة الخطاب، جامعة بومرداس (الجزائر)، مج: 13، ع: 02، ص: 60.

³ - ينظر: آن ريبول وحاك موشلار، التداولية علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص: 79.

⁴ - عائشة هدم، نظرية الملاءمة، نظرية ثورية في التواصل، المقولات والامتدادات المفهومية، مرجع سابق، ص: 63.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 64.

- الشرط الثاني: كلما كانت الآثار السياقية كبيرة، كلما كانت الملاءمة كبيرة.

6-4- Les déictiques الإشاريات

توجد في كل اللغات كلمات وتعبيرات لا يتحدّد مدلولها ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن السياق الذي وردت فيه والمرجع الذي تحيل إليه، تسمى بالإشاريات Les déictiques، «وتندرج ضمن الحقل التداولي، وهي عبارة عن روابط إحاليّة لا تتحدّد مراجعها إلّا بوجود طرفي الخطاب (مرسل - مستقبل) ضمن سياق كلامي معيّن»¹ ويعرّفها "جورج يول" على أنّها «أولى الصيغ التي ينطق بها الأطفال الصغار، كما تسمى التعبيرات التّأشيرية أيضا الإشاريات Indexicales وهي وتستعمل للإشارة إلى الأشخاص من خلال التّأشير الشّخصي (أنا، أنت) أو إلى المكان من خلال التّأشير المكاني (هنا، هناك) أو إلى الزّمان من خلال التّأشير الزّماني (الآن، آنذاك) وتعتمد جميع هذه التّعبيرات في تفسيرها على متكلّم ومستمع يتشاركان في السياق ذاته»² فهذه الإشاريات من العلامات اللّغوية لا يتحدّد مرجعها إلّا في سياق الخطاب التداولي.

وهو ما يؤكّده "بار هيلل - Bar-hillel" عندما أشار «إلى أنّ أكثر من تسعين بالمائة من التلقّظات التي ننطق بها في سياق حياتنا اليوميّة هي تلقّظات إشاريّة يحدّدها السياق التلقّظي الذي وردت فيه»³ ولعلّ هذا ما جعل نحّاتنا يصفونها (بالمبهمات)، وإن خصّ بعضهم أسماء الإشارة بهذه التّسمية. ويكمن دور هذه العناصر «في تعيين المرجع الذي تشير إليه وهي بذلك تضبط المقام الإشاري Le contexte déictique»⁴ كما أنّها تلعب دورا كبيرا في بناء الخطاب وتحقيق تماسكه، من خلال استثمار المتحاورين لها في خلق نسيج لغويّ باتجاه حدود الجملة الواحدة وصولا إلى النصّ

¹ - ليندة قياس، تداوليّة الإشاريات في الخطاب التّهضوي عند مالك بن نبي، مجلة أبولوس، ع:09، مج: 05، جوان 2018م، ص: 47.

² - جورج يول، التّداوليّة، مرجع سابق، ص: 27.

³ - يوسف السيساوي، الإشاريات، مقارنة تداوليّة، ضمن كتاب: التّداوليات علم استعمال اللّغة، منشورات عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط2، 2014م، ص: 441.

⁴ - الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، المركز التّقافي العربي، ط1، 1993م، ص: 116.

في بنيتها الكلية. فهي تقوم بوظيفة تعويض مدلولات الأسماء والإحالة إليها، ولذلك تعدّ مجالا مشتركا بين علم الدلالة La sémantique والتداولية La pragmatique.

أنواعها:¹

أ- الإشارات الشخصية Les déictique personnelle:

هي العناصر الإشارية الدالة على شخص ما Une personne وتشمل ضمائر المتكلم نحو: أنا ونحن، وضمائر المخاطب مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا. وضمائر الحاضر هي دائما عناصر إشارية، لأن مرجعها يعتمد اعتمادا كلياً على السياق الذي تستخدم فيه.

ب- الإشارات الزمانية Les déictiques temporelle:

هي عناصر إشارية تدلّ على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمن التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يُعرف هذا الزمان التيس الأمر على المتلقي، فمن أجل تحديد مرجع الأدوات الإشارية، وتأويل الخطاب تأويلا صحيحا، يلزم المتلقي أن يدرك لحظة التكلم، فيتخذها مرجعا يحيل عليه، ويؤول مكونات التلقظ اللغوية بناء على معرفتها.

ت- الإشارات المكانية Les déictique spatiales:

هي عناصر تشير إلى أماكن، يعتمد تفسيرها على مكان المتكلم لحظة التكلم، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قريبا أو بعدا أو وجهة، ويصعب على المتكلمين باللغة أن يفسروا أو يستعملوا كلمات مثل: هذا، هذه، ذلك، وهنالك، إلا إذا وقفوا على ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة إلى المكان، فهي تعتمد على السياق المادي المباشر الذي قيلت فيه.

ويضيف الدارسون إلى هذه الأصناف الثلاثة: الإشارات الخطابية والإشارات الاجتماعية:

¹ - سامية شودار، البعد التداولي للإشارات في سورة التوبة، مجلّة المخبر، ع: 12، 2016م، ص: 370.

ث- الإشارات الخطابية *Les déictiques de discours*:

هي العناصر الكلامية التي تعدّ من صلب الخطاب، وتمثّل في العبارات التي تذكر في النصّ، مشيرة إلى موقف خاصّ بالتكلّم، فقد يتقلّب المتكلّم في استعمال تعابير تبعاً للمواقف التي هو فيها، «فقد يتحرّر المتكلّم في ترجيح رأي على آخر فيستعمل عبارات من قبيل: (ومهما يكن) أو يستدرّك فيدرج (لكن) أو يستثني فيدرج (غير أنّ) أو يضيف فيقول: (فضلاً عن ذلك)»¹ إذ تلعب هذه الإشارات الخطابية دور توجيه المتكلّم في تبليغه مقاصده.

ج- الإشارات الاجتماعية *Les déictique sociales*²:

وتشمل الملفوظات التي تشير إلى العلاقات الاجتماعية بين المتخاطبين، من حيث هي علاقة رسمية وتشمل صيغ التّبجيل لأصحاب المنزلة والمقام العالي، وغير رسمية وتشمل التحيّات وما يتّصل بالجانب الحميمي.

6-5- القصدية *L'intentionnalité*:

يندرج مبحث القصدية في الأصل ضمن فلسفة العقل، ويعدّ من أهمّ مباحثها الشائكة، التي تمثّل إشكالا فلسفياً عميقاً حيث «قامت نظريات عديدة ومذاهب فلسفية كاملة على النظرية القصدية»³، وذلك راجع لتعقّد مسألها وصعوبة دراستها والبحث فيها، لدرجة أنّ "سيرل" وصفها بالمشكلة. والقصدية في مفهوم "سيرل" ذلك «المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن

¹ - ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 24.

² - حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني، مجلّة الأثر، ع: 26، سبتمبر 2016م، ص: 68.

³ - جون سيرل، القصدية، بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م، ص:

يتوجّه بها نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم»¹ أو بعبارة أخرى هي «صفة للحالات العقلية والحوادث التي يتمّ بها التوجّه إلى موضوعات العالم الخارجي وأحواله أو الإشارة إليها»² ويتّضح من خلال هذين التعريفين الحاملين لمفهوم واحد، أنّ القصدية ذات خاصية عقلية في التمثيل، وذات خاصية التوجيه، أي توجيه الحالات العقلية من الدّاخل إلى العالم، أي إلى الخارج، وذات خاصية التعلّق، فهي تتعلّق بموضوعات وحالات فعلية خارج ذاتها.

وعليه، يفهم أنّ القصدية من حيث طبيعة حالاتها، تأتي:³

7- إمّا بوصفها توجّهاً، فحين يكون للمرء قصد معيّن، يجب أن يكون قصداً لفعل شيء ما، وهكذا يكون الفعل في جميع الحالات.

8- وإمّا بوصفها تمثيلاً، إذ تقوم الحالات القصدية بتمثيل الموضوعات وحالة الأشياء بالمعنى نفسه، الذي تمثل به أفعال الكلام الموضوعات وأحوال الأشياء، مع ملاحظة أنّ هذه الأفعال تكون مشتقة من القصدية وتختلف طرق تمثيلها للموضوعات عن حالات طرق الحالات القصدية، ولا تنوب الكلمات عن الأشياء إلاّ إذا استعملت قصدياً لكي تمثل تلك الأشياء.

كما تعدّ القصدية أمراً نفسياً غير منطوق، وهي في ذلك مثل الدلالة، ويحوّله المتلقّظ إلى ملفوظات - les énoncés فالمقاصد مثل سائر الحالات الشعورية الأخرى كالمعتقدات والرغبات والآمال والمخاوف والحبّ والكراهة والفخر والعار... الخ.

¹ - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص: 128.

² - جون سيرل، القصدية، مصدر سابق، ص: 21.

³ - هشام صويلح، القصدية مبحث فلسفيّ تداولي: من فلسفة العقل، إلى أفعال الكلام، جون سيرل نموذجاً، مجلة تاريخ العلوم، ع: 08، ج: 02، جوان 2017م، ص: 202.

والقصديّة مفهوم إجرائيّ يلقي اهتماما كبيرا في النظرية التأويلية المعاصرة واللّسانيات التداوليّة، فالنّص موئل لتقاطعات عديدة بين المتكلّم وبنية النّص أو الخطاب والسّامع، فيكون لدينا قصد المتكلّم، والقصد الذي فهمه السّامع من النّص، إضافة إلى ما تحويه بنية النّص من: قصد وضعه المتكلّم في نصّه وما اشتمل عليه النّص من قصد لم يقصده المتكلّم، فكانت هذه الجوانب أكثر ما اهتمّ به التداوليون متجاوزين بذلك تلك التّصورات الشّكلية التي قصرت النّظر على النّص فقط. فقد جعل كلّ من "أوستين وسيرل" مبدأ القصديّة أساسا بنيا عليه مفهوم الأفعال الكلاميّة، وفي هذا الصّدّد يصف "أوستين" «القصديّة بأنّها تلك الخاصيّة للكثير من الحالات والحوادث العقليّة التي تتّجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلّق بها»¹ وبهذا تعدّ القصديّة من أهمّ المفاهيم التي قامت على أساسها النظرية التداوليّة.

6-6 - السّياق Le contexte:

تعتبر دراسة السّياق بمختلف أشكاله وأطيافه إضافة جديدة إلى مسيرة الدّرس اللّساني والتّقدي الحديث، فبعد أن استنفذت المناهج والنّظريات اللّغوية الشّكلية طاقتها، أصبح لزاما عليها الخروج من بوتقة الشّكل إلى الجوهر ومن حدود السّطح إلى العمق، فعّد الانشغال بالسّياق ومراعاته في ضوء دراسة مختلف أشكال الخطاب، عاملا ساعدا على تطوير الدّراسات اللّغوية وجانبا مهمّا ساهم في استشراف الكثير من الأبعاد الفنيّة والجمالية في اللّغة، خاصّة بعدما تنبّه الدّارسون اللّغويون إلى ضرورة الخروج من حدود النّسق حتّى تصبح دراساتهم - لمختلف أشكال الخطاب - أكثر اتّساعا وشموليّة فأدخلوا في مجال دراستهم بعض العناصر الخارجيّة عن اللّغة، أي السّياق الخارجى على اعتبار أنّ

¹ - صلاح الدّين إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (10)، 2007م، ص: 151.

السياق نوعان:¹ السياق اللغوي والسياق غير اللغوي الذي يعني كل ما يحيل على خارج النص أو ما حوله من مؤثرات بيئية (تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية..الخ).

وذلك بخلاف المدارس التركيبية النسقية (الأمريكية، مدرسة براغ، مدرسة كوبنهاجن، النظرية التوليدية) «التي نظرت إلى اللغة باعتبارها منظومة من العلاقات وأنها بنية متكاملة تتكوّن من عناصر لغوية داخلية لا يستطيع أحدها أن يعمل بمفرده، وإنما يعمل كل منها في إطار النظام العام للغة، وأنّ موضوع البحث اللغوي هو اللغة في ذاتها، وقد ركزت هذه المدارس على الناحيتين الفونولوجية والنحوية، كما أكّدت على استبعاد كلّ العناصر الخارجية عن اللغة»² التي تندرج ضمن مفهوم السياق.

إدًا فعملية بناء الخطاب وكذا تحليله تلزنا بالضرورة الاعتماد على عناصر لغوية وأخرى غير لغوية ممثلة في السياق بنوعيه، والغرض من التركيز على هذين العنصرين، يكمن في «التطلع إلى فهم أدقّ للاشتراك الفعليّ لعمليات تقع خارج اللغة الواقعية التي استلزمها غايات تفسيرية لا محدودة، تتجاوز الأطر الظاهرة والنقلة السطحية، وترنو إلى استمرارية التفاعل بين النص ومتلقيه، في حركة تحافظ على دينامية النص من جهة، وعلى تعدد القراءة التي تنتج نصوصا خلاقة في الربط والتلقي اللغوي والجمالي من جهة أخرى»³ أي أنّ عملية إنتاج الخطاب وتلقيه أصبحت أكثر شمولًا واتساعًا تستلزم عناصر متنوّعة منها ما يقع داخل اللغة ومنها ما يقع خارجها.

ونظرًا لمكانة السياق البارزة في حقل الدراسات اللغوية والبلاغية وكذا وظيفته في تحقيق التماسك ارتأيت أن أخصّص له فصلا كاملا أتطرّق فيه إلى هذا المفهوم بشيء من التفصيل معتمدين على

¹ - فطومة لحمادي، السياق والنص، استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع: 02 و 03، جانفي - جوان 2008م، ص: 05.

² - عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، دار المنار للطبع والنشر، 1991م، ص: 47.

³ - سعيد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لوجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997م، ص: 13.

مقارنته بين الدّرسين: الدّرس البلاغي العربي القديم والدّرس التداولي الحديث، خاصّة وأنّ أغلب الدّارسين اللّغويين المحدثين توصلوا إلى أنّ السّياق يملك طابعا تداولياً "فهانسن - Hansson" صنّف مختلف الاتجاهات التداوليّة اعتماداً على تشغيلها لمصطلح السّياق إلى ثلاث درجات:¹

- تداوليّة الدرجة الأولى: وتتمثّل في دراسة الرّموز الإشاريّة les symboles indexicaux وتطبيقاً يتمثّل السّياق هنا في العناية بالمتخاطبين ومحدّدات الرّمان والمكان.
- تداوليّة الدرجة الثّانية: تتركز على طريقة تعبير القضايا وعلاقتها بالجملة المتلفّظة، والسّياق هنا يمتدّ إلى ما يحدس به المتخاطبون.
- تداوليّة الدرجة الثّالثة: تتمثّل في نظريّة أفعال الكلام.

6-7- التلفظ L'énonciation:

يُعدّ التّلفظ نواة أساسيّة في الدّراسة التداوليّة، بل يعتبر مكوّناً أساسيّاً في الخطاب التداولي، فما التّلفظ؟

يعرّف "ديكرو" التّلفظ L'énonciation على أنّه «متتالية لسانيّة ينتجها باث..أي هو تعلق مخصوص لكيانات لسانيّة»² وقد انتبه بعض الدّارسين من أمثال "مارتيني وبنفنيست" إلى دراسة الملفوظ/الكلام نتيجة للتطوّر الذي عرفه الدّرس اللّساني عقب دراسة "سوسير" للغة وبالتّحديد على أساس ثنائيته اللّغة/الكلام، اللّغة ذات الطّابع الاجتماعي والكلام الأداء الفرديّ للغة. وفي هذا السّياق يقترح "بنفنيست" تعريفاً للتّلفظ بوصفه «إجراء توظيف اللّسان بمقتضى فعل فردي في

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، مرجع سابق، ص: 38.

² - صابر حباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتّلفظ والتداوليّة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، سورية، ط1، 2010م، ص: 25.

الاستعمال»¹ ولا شك أنّ التلقّظ بهذا المعنى يتضمّن مجموعة من الجمل والعبارات قيد الاستعمال في الخطاب، ومن ثمّة كانت الملفوظات جملاً محقّقة ومنجزة في الاستعمال الفردي للمتخاطبين. فهذا التّصوّر الجديد أسفر على أنّ اللّغة ليست ثابتة ومستقرة في أذهان الجماعة اللّغوية ولكن اللّغة نشاط كلاميّ أو فعالية كلاميّة، في هذا النشاط تتحدّد نقطتان:²

التلقّظ L'énonciation الفعل ذاته الذي ينتج عنه الكلام والملفوظ L'énoncé كنتيجة لذلك الفعل، فلا يعدو التلقّظ أو الحديث أن يمثّل النشاط الكلامي الذي يؤدّيه المتكلّم في اللّحظة التي يتحدّث فيها، أي تلك الممارسة التي ينسبها لذاته متفاعلاً مع الآخر. وهي الفكرة ذاتها التي أكّدها "ديكرو" عندما أشار إلى أنّه «علينا أن نميّز بين الجملة والملفوظ من جهة، والتلقّظ من جهة أخرى، فالتلقّظ هو الواقعة التاريخيّة التي تنشأ عبر ظهور الملفوظ، وبعبارة أخرى، هو حدث إنجاز الجملة»³ فأتسع بذلك مفهوم التلقّظ ليشمل العناصر الخارجة عن نظام اللّغة Extralinguistique ويشمل مفهومهما أوسع هو الخطاب.

وانطلاقاً من خاصيّة التلقّظ، يذهب "بنفنيست" في تحديده للخطاب على أنّه «كلّ تلقّظ يفترض متكلّماً ومستمعاً، وعند الأوّل هدف التأثير على الثّاني بطريقة ما»⁴ فبذلك تتوقّف الجملة عن كونها موضوعاً للدراسة اللّسانية، وتحلّ محلّها وحدة ما بعد الجملة هي وحدة الخطاب، ومع هذا الاكتشاف الجديد، والتعميق المنهجي، تمّ توسيع نطاق موضوع البحث في اللّسانيات، أو بعبارة أخرى تخليصها من قيود النزعة المعياريّة إلى حرّية الاستعمال الخلاق للّغة، تبعاً لذلك يمكن اعتبار

¹ - « L'énonciation est cette mise en fonctionnement de la langue par un acte individuel d'utilisation. » Emile Benveniste , Problème de linguistique, générale 2 éd, Gallimard, France, 1974, p: 80.

² - حمو الحاج ذهبيّة، لسانيات التلقّظ وتداوليّة الخطاب، الأمل للطباعة والتّشّير، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012م، ص: 86.

³ - صابر حبّاشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلقّظ والتداوليّة، مرجع سابق، ص: 26.

⁴ - « Il faut entendre discours dans sa plus large extension: toute énonciation supposant un locuteur et un auditeur, et chez le premier l'intention d'influencer l'autre en quelque manière. » Emile Benveniste, Problème de linguistique générale, Op, cit, P: 242.

خصائص الملفوظ وشروطه من خصائص وشروط النظرية التداولية بل يمكننا اعتبار التلفظ من بين أهم مباحث التداولية.

6-8- الإحالة La référence:

تعتبر الإحالة من أهم وسائل الاتساق النصي، حيث إنها تحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، فتجعل أجزائه متماسكة مشكّلة بذلك كلاً موحدًا، وتعدّ هذه العلاقات الدلالية سمة مميزة للنص باعتباره وحدة دلالية، والإحالة مصطلح قديم لكنه جديد بمفهوم استخدامه والتوسع فيه وفي تطبيقاته في علم اللغة النصي، فهي على حدّ تعبير "دي بوجراند" «العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»¹ ونشير إلى أنّ اللغة تشتمل على نوعين من العناصر يمثّلان قطبي الإحالة، وهما:²

أ- **العنصر الإشاري:** يعرفه "الأزهر الزناد" بأنه كل مكون لا يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسّره، فقد يكون لفظًا دالًا على حدث أو ذات، كإحالة ضمير المتكلم (أنا) على ذات صاحبه، وحينئذ يرتبط العنصر الإحالي بعنصر إشاري غير لغويّ ممثّلًا بذات المتكلم، أو موقع ما في الزمان.

ب- **العنصر الإحالي:** يعرفه "الأزهر الزناد" بأنه كل مكون يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسّره، وبذلك تكون العناصر الإحالية فارغة دلاليًا، ممّا يجعل تفسيرها رهين بربطها بالعناصر الإشارية التي تعوّضها، ويذكر "محمد خطّابي" أنّ «العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل

¹ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998م، ص: 172.

² - نائل محمد إسماعيل، الإحالة بالضّمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني، مجلّة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج: 13، ع: 01، 2011م، ص: 1065.

تأويلها، وتتوفّر كلّ لغة طبيعيّة على عناصر تملك خاصية الإحالة¹ وتلعب الإحالة عنصراً أساسياً في تجلّية المعنى وتأويل المقاصد.

6-8-1- عناصر الإحالة: تتوزّع عناصر الإحالة كما يلي:²

- 1- المتكلّم أو الكاتب صانع النّص، وبقصده المعنوي تتمّ الإحالة إلى ما أراد، حيث يشير علماء النّص إلى أنّ الإحالة عمل إنسانيّ.
- 2- اللفظ المحيل: وهذا العنصر الإحالي ينبغي أن يتجسّد إمّا ظاهراً أو مقدّراً، كالضمير أو الإشارة، وهو الذي سيحوّلنا ويغيّرنا من اتجاه خارج النّص إلى داخله.
- 3- المحال إليه: وهو موجود إمّا خارج النّص أو داخله من كلمات أو عبارات أو دلالات، وتفيد معرفة الإنسان بالنّص وفهمه في الوصول إلى المحال إليه.
- 4- العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه، والمفروض أن يكون التّطابق مجسّداً بين اللفظ المحيل والمحال إليه، بمعنى أنّ الإحالة، تأتي عن طريق ألفاظ واجبة الصّدق، بوصف المحال إليه شيئاً موجوداً في عالم الواقع والحقيقة.

وبناء على تعريف الإحالة وعناصرها يتّضح أنّها ليست قضية مهمّة لتحقيق نصّانية النّص فحسب، وإمّا من أهمّ القضايا والمباحث في الدّرس التداولي الحديث، خاصّة عندما تستدعي عناصر خارجيّة كالسّياق والعوامل النفسيّة، وأحوال المتلقّي.. الخ لبيان مدلولها، فتشكّل بهذا نقطة التّقاء مع إجراءات ومبادئ الدّرس التداولي.

¹ - محمد خطّاي، لسانيات النّص، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1991م، ص: 14.

² - أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، دراسة في الدّلالة والوظيفة، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربيّة والدراسات النّحوية، (العربية بين نحو الجملة ونحو النّص)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2005م، ص: 529.

7- الوظائف التداولية:

الوظيفة لغة: «الوظيفة من كلّ شيء ما يقدر له في كلّ يوم من رزق وطعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف أو الوظائف، ووظف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفاً ألزمه إياه»¹ أما اصطلاحاً: فقد اختلفت وجهات نظر الدارسين في تحديده، كلّ حسب خلفياته التي انطلق منها، «فهناك من يقصد بها موقع الكلمة من الجملة وهناك من يرى أنّها المقابل للشكل (أي المعنى)»² وتعتبر مدرسة براغ هي أولى المدارس التي تبنت هذا المصطلح وركّزت عليه أكثر من غيرها وبنّت عليه جميع دراساتها اللغوية، فقد «ارتبط مفهوم الوظيفة المباشر عندها بالاستعمال»³ ونظراً لهذا الارتباط فقد اكتسبت الوظيفة - إلى جانب خصائصها المذكورة - ميزة تداولية، إذ إنّ مهمّة الوظائف التداولية أن «تحدّد وضعيّة مكوّنات الجملة بالنظر إلى البنية الإخباريّة والمعلوماتيّة، في علاقة الجمل بالطبقات المقاميّة المحتمل أن تنجز فيها، فهي إذن مرتبطة بالسياق والمقام ومدى إنجازيتها في واقع التّواصل»⁴ ثمّ تجاوزت الوظيفة ميزة التّواصل وأصبحت منهجا في اللسانيات التداولية تسعى للكشف عن وظائف أخرى للغة إلى جانب وظيفة التّواصل، هذا وتؤدّي الوظائف التداولية على أسس ثلاثة:⁵

- أ- النظام: وهو النّحو، فلا بدّ للتركيب أن يصحّ نحويّاً لكي يصحّ دلاليّاً وتداوليّاً.
- ب- الاستعمال: المتكلم يستعمل ما تداول واتّفق عليه العرف فلا يتحدّث بالمهجور والغريب.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مج: 06، الجزء: 55، مادة (وظف)، مصدر سابق، ص: 4869.

² - شيخة حفناوي، الوظائف التداولية لحروف التّنبه في شعر المتنبي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر) مجلّة الآداب والحضارة الإسلامية، مج: 12، ع: 24، 2019م، ص: 141.

³ - المرجع نفسه، ص: 141.

⁴ - ينظر: خليفة بوجادي، خصائص التركيب اللّغوي في بوابات النور للشاعر الجزائري عبد القادر بن محمد بن القاضي، دراسة في الوظيفة التداولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2005م - 2006م، ص: 119.

⁵ - عباس حشّاني، الوظائف التداولية والتراكيب اللّغوية، مبادئ وخصائص ومستويات وقوى، جامعة جيجل، مجلّة النداء، ص، ع: 18، ديسمبر 2015م، ص: 61.

ت- التلقظ: وهو متعلق بتوزيع عناصر التركيب من طرف المتكلم، حسب المقاصد المتوخاة والأهداف المرجوة، إذ للمتكلم الحرية في اختيار أنماط تراكيبه اللغوية وفق وظائف تداولية.

وتعدّ دراسة "أحمد المتوكل" الموسوم بالعنوان: الوظائف التداولية في اللغة العربية مفصلة للوظائف التداولية حيث قسّم الوظائف التداولية إلى قسمين:¹

أ- الوظيفتان الداخليتان (البؤرة والمحور)

ب- الوظائف الخارجية (المبتدأ، الذيل، المنادى)

وعلى العموم فإنّ الوظيفة في اللغة قد اتّسعت حتّى صارت واقعا لغويًا من الصّعب أن تضبطه، وصنّفت الوظائف اللغوية بحسب تراكيبها اللغوية، فهي وظائف دلالية، تركيبية، تداولية، ومنهم من يصنّفها بحسب عناصر العملية التواصلية من منظور اللغة الوظيفي إذ تتفاعل فيه جميع المستويات ضمن عملية تخاطبية، ومنه فالمنظور الوظيفي للتراكيب اللغوية يظهر في استعمالها ضمن الكلام، وهذا الأخير «يعبر عن القيمة الاتصالية للغة من خلال تفاعلها مع الواقع الذي وجدت فيه»² وفي ضوء هذا التفاعل بين ما هو لغويّ وغير لغويّ تتجلى الأبعاد التداولية للوظائف وتوضح.

8- الحجاج L'argumentation:

يكتسي الحجاج اليوم أهمية قويّة في تحليل الخطابات بمختلف أنواعها، حيث يمنح الدارسين خلفيات نظريّة عميقة وآليات مقارنة فعّالة تسعفهم في فهم الخطابات وتفسيرها، إلاّ أنّه يجب أن نقرّ «بأنّ دراسة الحجاج ونظرياته توفّران مشهدًا متّسما بالتباين، وقبل أن نقدّم بعضًا من المعالم الهامّة لهذه الدراسة ينبغي أن نشير إلى أنّ تنوعها يجعل مقارنتها صعبة ويحمل على الالتجاء إلى مواقف

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1405هـ - 1985م، ص: 112 - 26.

² - أحمد محمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996م، ص: 242.

مكرّسة»¹ فالْحجاج كما هو معروف، تتداوله حقول معرفيّة عدّة، كالفلسفة والمنطق واللّسانيات ونظريات التّواصل وعلم النّفس وعلم الاجتماع.. الخ

هذا ويعتبر الحجاج علما قديما جدّا، حيث اقترن بالخطابة أو ببلاغة الخطاب الإقناعي - منذ القديم - تحديدا عند اليونان، والتي كانت تعدّ عندهم وسيلة من وسائل استرداد الحقوق المسلوبة، ومن ثمّ نالت عناية خاصّة لدى فلاسفتهم وفي مقدّمهم "أفلاطون وأرسطو"، هذا الأخير قام بتقنينها وضبطها ضمن كتابه: الخطابة، الذي يمثّل لبنة الدّرس الحجاجي الغربي وأساسه، لأنّ آراءه امتدت إلى العصر الحديث، وهذا ما نجده عند "بيرلمان وديكرو" من خلال نظريّتهما: نظريّة الحجاج والحجاج في اللّغة، حيث أفاد هذان الباحثان ممّا قدّمه "أرسطو" مؤسّس الحجاج عند الغرب.

كما شكّل الحجاج في العصر الحديث حلقة وصل بين علوم شتى تتجاذبه، منها البلاغة التي عنيت بالحجاج من منظور منطقي، وكان ذلك على يد "شايم بيرلمان" الذي حاول بعث البلاغة القديمة من زاوية جديدة تركز في أساسها على الحجاج، فسّمت هذه البلاغة بالجديدة، غير أنّ ما يهمني أكثر، هو دراسة البلاغة التي عنيت بالحجاج من منظور تداولي، لذا ارتأيت أن أخصّص لهذا المفهوم فصلا كاملا أقارب من خلاله الحجاج بين الدّراسات الغربية والعربية باعتباره مبحثا من مباحث التّداوليّة. مبرزا بعض الأشكال البلاغيّة التي اشتمل عليها تراثنا البلاغيّ محاولا قراءتها في ضوء التّظريّة التّداوليّة الحديثة.

¹ - كريستيان بلانتان، الحجاج، تر: عبد القادر المهيري، مر: عبد الله صولة، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م، ص: 20.

الفصل الأول: أفعال الكلام بين الدرس التداولي

الحديث والتراث البلاغي العربي

المبحث الأول: نظرية أفعال الكلام عند الغرب

المبحث الثاني: تداولية الخبر والإنشاء عند العرب

توطئة:

تحتلّ نظرية الأفعال الكلامية موقعا متميزا في كثير من الأبحاث التداولية، وعليه فإنّ البحث في هذا الموضوع هو بحث في أساس من أكبر أسسها، ومبحث من أهمّ مباحثها. ولم يصبح مفهوم الفعل الكلامي نواة مركزية في حقل النظرية التداولية، إلا بعد أن قطع أشواطا طويلة وأصبح نظرية مكتملة، أسهمت في تفسير الكثير من القضايا التي عجزت عنها النظريات النسقية رغم تنوع مدارسها وكثرة أعلامها.

وقد ارتأيت في هذا الفصل مقارنة هذه النظرية (الأفعال الكلامية) في ضوء الدرس الغربي الحديث وما أسفر عنه من أفكار، خاصّة في ظلّ جهود المنظرين الغربيين الأوائل، وفي مقدّماتهم "جون أوستين" وتلميذه "سيرل" اللذين عدّتا أفكارهما، ركائز ودعائم نظرية أفعال الكلام، مع بيان ما اشتملت عليه من مفاهيم وإجراءات وتصنيفات جديدة بالدراسة والاهتمام، ثمّ أفضي إلى تراثنا البلاغي العربي وأقتفي - من خلاله - أثر هذه النظرية، إذ ساقف عند أهمّ الأشكال البلاغية التي اشتملت على أبعاد تداولية، خاصّة فيما يتوافق مع مفهوم الأفعال الكلامية، كمحاولة تأصيلية للمبادئ التداولية في البلاغة العربية.

ولا شكّ أنّ أيّ محاولة لاستقراء تراثنا البلاغي العربي، ستسفر عن زاد معرفي عظيم يمدّ جسور التلاقي بينه وبين معارف الدرس التداولي الحديث، من أوجه ذلك ما يعقده مبحث الخبر والإنشاء في البلاغة العربية من فصول تماهي وتمائل منهجي مع نظرية الأفعال الكلامية وفق الطرح التداولي الحديث، وعلى هذا الأساس سيتركز جهدنا في هذا الفصل. غير أنّ الإشكالية التي نريد معالجتها من خلال هذا الفصل هي كالتالي: على أيّ أساس فكري أو فلسفي قام مفهوم الفعل الكلامي؟ ولماذا أصبح هذا المفهوم نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية؟ وهل لهذا المفهوم ما يقابله في تراثنا البلاغي القديم؟

1- نظرية الأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث:

يعتبر مفهوم الأفعال الكلامية - كما أسلفنا بالذكر - عنصرا أساسيا في الكثير من المباحث التداولية، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نخصّه بهذا المبحث لبيان ماهيته وبيان ما انطوى عليه من خصائص وأبعاد تداولية.

1-1- الفعل الكلامي L'acte de langage:

الفعل الكلامي أو نظرية الحدث الكلامي La théorie du acte de langage أو النظرية الإنجازية كلها مترادفات لمعنى واحد، هو ذلك «التصرف أو العمل الاجتماعي والمؤسّساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام»¹ هذا المفهوم وضع أصوله الفيلسوف اللغوي "أوستين - Austin" في مؤلفه الصادر بعنوان: كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟ - How to do things with word? والذي تُرجم إلى الفرنسية بالعبارة: Quand dire c'est faire، وهو عبارة عن اثني عشرة محاضرة، نشرت عام 1960م، ومن الباحثين العرب من يطلق عليه مصطلح: الفعل اللغوي والأعمال القولية والأعمال الكلامية. ثمّ أقام بناء هذا المفهوم، اللغوي "سيرل - Searl" حيث أسهم بأفكاره الجديدة في توسيع آفاق هذه النظرية، ثم وسّع مجاله "جرايس - Grice".

هذا وقد أصبح مفهوم الأفعال الكلامية Les actes de langage يتردّد كثيرا في الدراسات اللغوية المعاصرة، إذ أصبح نظرية قائمة بذاتها لها أسسها ومقوماتها ومكانتها الخاصة في حقل الدراسات التداولية، وقد تبلور هذا المفهوم أكثر كنتيجة حتمية لتلك التطورات التي شهدتها دراسة اللغة، ويعتبر "أوستين" «أول من رأى أنّ اللغة نشاط وعمل منجز، أي أنّ المتكلم لا يجبر ويبلغ فحسب، بل إنّّه يفعل أي يعمل، يقوم بنشاط مدعم بنية وقصد يريد المتكلم تحقيقه من جزاء تلقّظه بقول من الأقوال، فاللغة ليست بنى ودلالة فقط، بل هي أيضا فعل كلامي ينجزه المتكلم ليؤدي به أغراضا،

¹ - علي محمود حجي، في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية، ومعجم سياقي، مرجع سابق، ص:

فهو عمل يطمح من خلاله أن يحدث»¹ فالكلام بهذا الاعتبار ليس مجرد قول يشتمل على خصائص نطقية وتركيبية ودلالية بل تنضاف إليها الخاصية الإنجازية التأثيرية.

إذاً لقد شاع استخدام مصطلح الفعل الكلامي بين الدارسين واختلفت تعريفاته، تبعاً لاختلاف المرجعيات الاستيمولوجية والفلسفية التي ينطلقون منها، وحسب المتفق عليه، فإنّ فعل الكلام هو «التحدث بما يعني تحقيق أفعال لغوية»² أو هو «كلّ ملفوظ يقضي التلقظ به في شروط معينة إلى حدث أو فعل، وينتج هذا الفعل آثاراً قد تكون لغوية، وقد تكون غير لغوية»³ ومن جملة ما ينتج عنه من آثار ما يتعلّق أساساً بالمتلقّي كتغيير موقفه أو تعديل سلوكه أو إقناعه.. الخ.

أمّا بالنسبة لـ"ديل هايمز - Dell Hymes" «فيرى أنّ الحدث الكلامي هو الوحدة الأساسية، ويقصد به أيّ رقعة من التواصل اللغوي، سواء أكانت هذه الرقعة كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة أو نصّاً برمته يعدّ حدثاً تواصلياً، ثمّ يقسّم هذا الحدث الكلامي إلى وحدات أصغر هي الأفعال الكلامية، فيرى بأنّ الحدث الكلامي، قد يتكوّن من فعل كلامي واحد وأكثر من فعل»⁴ وفي هذا إشارة إلى الجانب التواصلي للحدث الكلامي وتعميمه على مختلف أشكال الخطاب.

ويرى "دومينيك مانغونو - Dominique Maingueneau" أنّ الفعل الكلامي «هو الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقّق اللغة فعلاً بعينه (أمر، طلب، تصريح، وعد.. الخ) غايته تغيير حال المخاطبين، ثمّ إنّ المتلقّظ المشارك Co énonciateur لا يمكنه تأويل هذا الفعل إلاّ إذا اعترف

¹ - حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2006/2000م، ص: 161.

² - حكيمة بوقرومة، دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، مقارنة تداولية، منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع: 03، ماي 2008م، ص: 11.

³ - رحيمة شيتير، تداولية النصّ الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجاً، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه في علوم الأدب، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2008 - 2009م، ص: 149.

⁴ - علي عزّت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1996م، ص: 49.

بالطابع القصدى لفعل التلقظ.¹ إنَّ هذا التعريف يسفر عن بعض خصائص الفعل الكلامي، إضافة إلى أنه وحدة صغرى من وحدة كبرى هي الحدث اللغوي، يحمل غاية التأثير في المتلقي بشكل من الأشكال وهذه الغاية ماثلة في قصد المتلقظ، أي أنَّ الفعل الكلامي ينهض على جانب إنجازي وهو الأهم، يتوخى تحقيق أثر في المتلقي، وهذا الجانب ناتج عن الجانب الأول، هذا ناهيك على ما يشتمل عليه الفعل الكلامي من خصائص تركيبية وصوتية.. الخ.

1-1-1- الجذور الأولى للفعل الكلامي:

على الرغم من أنَّ مفهوم الفعل الكلامي استوى على سوقه مع العالمين "أوستين" و"سيرل" إلا أنَّ جذوره تمتد إلى مجموعة من الفلسفات القديمة التي «ارتبطت بدراسة القضايا المنطقية في إطار دراسة أقسام الكلام مع الفلاسفة اليونان وبخاصة "أرسطو"² وفي إنجلترا، «شكّلت فلسفة الحسن المشترك La philosophie du sens commun ونقد تصوّرات "لوك - Locke" حول فلسفة اللغة روافد لهذا المفهوم، فتصوّر الكلمات باعتبارها ممثلاً للأفكار والأشياء، استعويض عنه بنظرية الأفعال اللغوية باعتبارها عمليات اجتماعية في السياق.³ وفي ضوء النمو السريع الذي عرفته فلسفة اللغة على هامش اللسانيات التاريخية والمقارنة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نتج عن ذلك مجموعة من الدراسات التي اعتبرت لبنة أولى لدرس الفعل الكلامي، منها:⁴

- دراسة "فاتر - Vater" التي ميّزت بين اللغة بوصفها وسيلة للتواصل، والكلام باعتباره فعلاً دلاليًا قصديًا.

¹ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 1428هـ - 2008م، ص: 07.

² - بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية، جامعة باجي مختار، عتابة، الجزائر، 2006م، ص: 195.

³ - بريجيت نرليش ودافيد د. كلارك، التداولية قبل أوستين واقع أم تهيؤ؟، تر: حافظ إسماعيلي علوي، جامعة قطر، مجلة سمات، العدد: 02، ماي 2014، ص: 402.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 403.

- دراسة "برناردي - Bernhardi" التي خلصت إلى أنّ اللّغة ليست مجرد نظام بسيط من العلامات مستعمل لتمثيل الأفكار، بل هي فعل خارجي من خلاله تُربط دواخل المتكلم والمستمع، إنّه حدث تخاطبي Interlocutoire.
- دراسة "فريغندر - Frigner" للفعل اللّغوي باعتباره عملاً، وأنّ وظيفة اللّغة ليست هي التعبير عن الأفكار أو تمثيلها، ولكن هي التأثير في الآخر.

هذا وتنطلق النظرية الكلاسيكية لأفعال اللّغة من الاعتقاد التالي: «إنّ الوحدة الدّنيا للتواصل الإنساني، ليست هي الجملة ولا أيّ تعبير آخر، بل هي استكمال (إنجاز) بعض أنماط الأفعال»¹ ويعدّ "أوستين" رائد هذا الاعتقاد في العصر الحديث. وفي العصر الحديث وتحديدًا عند "كانط - Kant" «وقعت الصّيغة الخبريّة تحت طائلة نقد مؤدّاه أنّ هناك جملاً لها هذه الصّيغة، لكنّها لا تقبل الصّدق والكذب، وبالتالي فهي تخرج عن مجال المنطق والفلسفة، وانطلاقاً من نقد "كانط" ظهر الاتجاه المنطقيّ الوضعيّ في القرن العشرين الذي أكّد على إخراج جزء كبير من الجمل ذات الصّيغ الخبريّة من مجموعة الجمل التي تقبل الصّدق والكذب، بل من مجموعة الجمل ذات المعنى»² تبعاً لهذا بدأ مفهوم الفعل الكلامي ينسلخ عن هيمنة الوضعيّة المنطقيّة الصوريّة متّجهاً نحو ميدان اللّغة العاديّة ومجال الاستعمال.

1-1-2- الفعل اللّغوي من الصّوريّة إلى التّدالويّة:

بعد أن استهلكت النظريات التّسقيّة إجراءاتها في دراسة اللّغة وانتهت إلى طريق مسدود، أصبح لزاماً على الدّارسين تغيير نظرهم إلى اللّغة، حيث تغيّر اهتمامهم بها كنظام من الأدلّة مستودع في أذهان المتكلمين، إلى الاهتمام بها في تحليها الفعليّ، أي في استعمالها الواقعيّ، فتمّ بذلك تجاوز

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّدالويّة، مرجع سابق، ص: 60.

² - طالب سيّد هاشم الطبطبائي، نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، ص: 03.

النظرة الصورية المجردة التي هيمنت على دراسة اللغة ردحا من الزمن، إلى رؤية جديدة غلبت البعد التفصي البراغماتي في دراسة اللغة، ومن أبعاد هذه الرؤية الجديدة، النظر إلى اللغة على أنها فعل منجز في الواقع.

لكن لا أحد يستطيع أن ينكر تلك النزعة الصورية والشكلية التي ظلت مسيطرة على الدرس اللغوي انطلاقاً من "فارديناند دي سوسير" الذي نظر إلى اللغة على أنها نظام مغلق System clos من الرموز والإشارات، وأن دراسة اللغة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتجاوز حدود التسق، فعدت دراسته للغة دراسة وصفية، تجري على مستويين اثنين:¹

- المستوى الأول: هو اعتبار اللسان نظاماً مستقلاً في كليته عن التبعية الداخلية، فهو يشكل بنية بالمعنى الذي يقترحه "يلمسليف" حيث إن قيمة كل عنصر من هذا النظام تعرف في شكل مختلف عن بقية العناصر الأخرى.

- أما المستوى الثاني: يأخذ بعين الاعتبار استقلالية اللغة في مقابل الواقع، فوظيفة العلامة اللسانية، لا تتمثل في ربط الوحدات اللسانية المنتجة مع الأشياء في العالم المرجعي، بل تتجسد في ربط الدال مع المدلول، ومفهومها داخل اللسان يتمثل في تحديد الأدلة ويكون في تقابل مع مفهوم اللسان كنظام.

وعلى هدي "سوسير" شكّلت النظرية التوليدية التحويلية لصاحبها "تشومسكي" حدثاً بارزاً في تاريخ الدرس اللساني الحديث، على الرغم من أنها تقوم على مبادئ نظرية علم اللغة التقليدي وفحوى نظريته إلى اللغة «أنها نظام من القواعد المحدودة التي تفسر عدداً لا ينحصر من الجمل... وفق

¹ - محمد حولة، تحليل الخطاب من المدرسة البنيوية إلى المنهج التداولي، جامعة مستغانم مركز البحث CRASC، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع: 09، ديسمبر 2014م، ص: 66.

نيتين: إحداهما سطحية والأخرى عميقة، هذا علاوة على مفهومي الكفاءة والأداء»¹ الذين شكّلا حيّزا بارزا في حقل دراسته.

وتجدر الإشارة هنا إلى ذلك الاختلاف على مستوى النشاط اللغوي، بين "هابرماس" و "تشومسكي" «فهذا الأخير يعتبر اللغة كيانا مستقلا، دون الاهتمام بالنواحي المعرفية والتواصلية، ويؤكد مرارا على التمايز بين الكفاءة والأداء ويعتقد أنّ هنالك فاصلا بين ما يمكن أن يقوله ويفهمه الإنسان نظريًا، وما يقوله فعليًا، لذلك فهو يركّز على الجانب الشكلي للغة دونما الحديث عن الاستخدام اللغوي»² ومن خلال موقف "تشومسكي" نستنتج أنّ "هابرماس" لا يتوقّف عند الكفاية اللغوية، وإنما هدفه الأساسي هو الأداء التواصلي.

وإذا كانت مقتضيات البحث عند "تشومسكي" «اهتمت أساسا بطرق توليد الكلام، وأكدت بأنّه يتضمّن العديد من الأخطاء نظرا لتأثره بالحالة النفسية، والمزاجية للمتكلّم، ولذلك كان اهتمامه منصبًا حول مفهوم المتكلّم المثالي، من خلال تحديد المعرفة اللغوية لديه، فإنّ "هابرماس" أضحى له مفهوما جديدا للمتكلّم المثالي التواصلي يعبر عن أنموذج الذات المتكلّمة القادرة على إنجاز لغوي سليم»³ فالمتكلّم المثالي وفق هذا الطرح هو القادر على التواصل بشكل تفاعلي في إطار لغة صحيحة وسليمة.

لكنّ الحقيقة التي يجب أن نقرّ بها، هي أنّه حتّى النظرية السوسيرية اشتملت على شيء من بدور نظرية الفعل الكلامي، فثنائية "سوسير" لغة/كلام، تضمّر إشارات لمفهوم الفعل الكلامي وإلى العوامل المتحكّمة في تكوينه، «حيث تحدّد اللغة كمؤسسة وكمجموعة اصطلاحات يدلّ اعتبارها

¹ - السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، مطبعة دار السلام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص: 111.

² - حسن مصدق، هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، تقديم: برهان غليون، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص: 127.

³ - المرجع نفسه، ص: 127.

نفسه على طابعها الاجتماعي.. ويظهر الكلام على أنه استعمال اللّغة»¹ ثم إن مفهوم الاستعمال لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تفاعلي بين (اللّغة - مستعملها - البيئة). وفي هذا السياق يتعجب "ديكرو" من أننا «لا نفهم لماذا يكون لفعل الكلام حظّ أكثر من سواه بالإفلات من ضغوط البيئة.. لكنّه ينتهي إلى أنّ "سوسور" كان واعيا تماما بهذه الضغوط، حيث كان يشدد على أنّ الكلام محكوم كثيرا بعوامل اجتماعية»² وعلى أساس هذا الوعي تبلور في تلك الفلسفات التي ظهرت في القرن العشرين، على رأسها الفلسفة التحليلية، حيث كتب للفلسفة التحليلية التي عنيت بدراسة اللّغة العادية، أعني لغة الاستعمال اليومي، أن تثير اهتمام اللّغويين، فذلك لأنها تتخلّى أكثر عن المفهوم السوسيري للّغة، واكتشفت أنّ اللّغة ليست مجرد نظام منغلق على ذاته وليست آلة لوصف العالم وإثما غايتها أبعد من ذلك، إنّها تنجز أفعالا.

كما «يأتي مفهوم الخطاب كوسيلة تحليل بنيوية ودلالية ثم استعمالية ليأخذ مفهومه كنظام مستقلّ يحتل مكانته بين الثنائية لسان/كلام، كما يأخذ نفس الوضعية في ثنائية "تشومسكي" الملكة والاستعمال، وبصيغة أخرى هو متموضع بين النص والكلام، هذا من جهة، كما يؤخذ في علاقته بالوضعيات التخاطبية وبتكلميه (المتكلم - المستمع) وبمختلف الخطابات المحيطة به من جهة أخرى»³ كما أنّ "تشومسكي" على الرّغم من أنّه يجعل النّحو مستقلا عن المعنى «إلا أنّه يعدّ المعنى جزءا من الاستعمال الحقيقي للّغة»⁴ وفي السياق ذاته يضيف «لقد دخلنا أرضا وعرة حين قلنا إنّ البنية النّحوية يمكن أن تزودنا ببعض المعرفة عن مسائل المعنى والفهم، إذ ما في الدّراسة اللّغوية من جانب عانى من الإرباك، وهو بحاجة إلى التّوضيح والصّياعة الدّقيقة، أكثر من ذلك الذي يحاول

¹ - أوزفالد دوكرو، نظرية الأفعال الكلامية من سوسور إلى فلسفة اللّغة، مجلة العرب والفكر العالمي، لبنان، ع: 10، ربيع 1990م، ص: 142.

² - المرجع نفسه، ص: 143.

³ - محمد حولة، تحليل الخطاب من المدرسة البنوية إلى المنهج التداولي، مرجع سابق، ص: 65.

⁴ - محمد أحمد محمد خضير، دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، علوم اللّغة، مج: 05، ع: 03، 2002م، ص: 112.

الربط بين النحو والدلالة¹ ولعلّ هذه الدراسات وأخرى، شكّلت القاعدة التي تأسّس عليها مفهوم الفعل الكلامي إلى أن أصبح نظرية قائمة بذاتها تجلب انتباه الدارسين.

1-1-3- المقصدية والإنجازية في الفعل الكلامي:

لقد حظي مفهوما المقصدية والإنجازية في الدرس التداولي الحديث، بعناية قصوى، فالمقاصد مثل سائر الحالات الشعورية الأخرى كالمعتقدات والرغبات والآمال والمخاوف والحب والكراهية والفخر والعار... إلخ وقد اعتبر "أوستين" مقولة المقصدية مبدأ هاماً من مبادئ الأفعال الكلامية، إذ تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأي فعل كلامي، والاسم التقني للفرع الذي يبحث في القصد هو المقصدية L'intentionnalité ويعرفها "جون سيرل" على أنّها «سمة العقل التي توجه بها الحالات العقلية أو تتعلّق بها حالات عقلية أو تشير إليها، أو تهدف نحوها في العالم.

ومما يميّز هذه السمة أنّ الشيء لا يحتاج أن يوجد فعلياً لكي تمثله حالتنا الشعورية. هكذا يمكن للطفل أن يعتقد أنّ "سانتا كلوز" سيأتي بالهدايا مساء عيد الميلاد، وإن كان "سانتا كلوز" لا يوجد² هذا وقد ميّز "سيرل" بين «المقصد الذي يكون وراءه وعي، والمقصدية التي تجمع بين الوعي واللاوعي. فالمقصدية تكون وراء حالات عقلية مثل الاعتقاد والخوف والتّمني والحب والكراهية من جهة، ومن جهة أخرى، وراء أحداث توجهها نحو الأشياء والحالات الواقعية³ كما تأتي الصّفة المقصدية مرتبطة بالصّفة الإنجازية، إذ لا إنجاز دون قصد.

¹ - محمد أحمد محمد خضير، دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، مرجع سابق، ص: 112.

² - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي، تر: سعيد الغانمي، ط1، بيروت، الجزائر، الدار البيضاء: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، 2006م، ص: 102. ومحمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، ط3، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1992م، ص: 166.

³ - سلطان الزغلول، المقصدية بين نظرية المعرفة وآفاق اللغة والأدب، علامات في النقد الأدبي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية، مج: 19، ج: 74، يوليو 2011م، ص: 104.

وفي هذا الصدد يشيد "سيرل" بتلك العلاقة القائمة بين القصد وإنجازية الفعل، حيث يرى أنه «يجب أن تؤدي الأفعال التمريرية (الإنجازية) قصدياً، إذا لم تقصد أن تعطي وعداً، أو تصدر حكماً، إذا أنت لم تطلق وعداً أو حكماً، غير أنّ الأفعال التأثيرية لا يجب أن تؤدي قصدياً بالضرورة، قد تنفع شخصاً ما بشيء ما، أو تدفعه إلى فعل شيء، أو تزعجه أو تحيره، أو أن تقصد ذلك، وكون الأفعال التمريرية (الإنجازية) هي قصديّة في الجوهر، بينما الأفعال التأثيرية قد تكون وقد لا تكون قصديّة، هي نتيجة مترتبة على كون الفعل التمريري هو وحدة المعنى في الاتصال»¹ أي أنّك قد تحدث أثراً ما في المتلقي دون قصد، لكن وفي المقابل لا يمكنك أن تنجز فعلاً دون قصد، وقد يتوالى القصد مع الإنجاز ومن ثمّ التأثير.

وبهذا تعتبر المقصدية عنصراً أساسياً في تشكيل مفهوم الفعل الكلامي، وتحقيق العمل التواصلية، و «مركزاً في التفريق بين المعنى الحرفي، معنى الكلمات في الملفوظ وبين المعنى التواصلية، أي النتيجة التي يقصد المتكلم نقلها إلى المتلقي، فالمعاني لا تكمن في الوحدات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الوحدات ويوظفها من أجل تحقيق مقاصده»² وعليه لم تصبح اللغة هدفاً رئيساً في حدّ ذاتها، بقدر أهميّة ما ينجزه أو يحقّقه مستعملها في المتلقي، ولعلّ هذا الاهتمام يأتي في سياق تغيير الدارسين وجهة نظرهم إلى اللغة وإلى الغاية من دراستها.

إذاً فالمقصدية أساس الفعل الكلامي، باعتبار أنّه لا يكون ناجحاً إلا إذا حقّق المقصد المراد منه، و«إذا لم يتحقّق شرط القصد في الكلام، فإنّ نتيجته الفعلية تصبح غير حقيقية، ولا يمكن أن تسمّى حينئذ بفعل للكلام»³ فالفعل الكلامي لا يتوفّق إلا بتحقيقه مقصدية، ويتجلّى ذلك - في المقام الأول - من خلال التغيرات الحاصلة في المتلقي ذاته، وهو يتطلب من المتكلم القدرة على الملاءمة

¹ - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، مرجع سابق، ص: 203.

² - هشام صويلح، القصدية مبحث فلسفي تداولي: من فلسفة العقل إلى أفعال الكلام. مرجع سابق، ص: 205.

³ - عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، الجزائر، منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص: 71.

بين التركيب اللغوي والغاية منه، ويستدعي منه هذا الأمر العلم بمقاصد القول حتى يوفق في تحقيق الأغراض المطلوبة.

وعلى العموم فإنّ المقصدية صفة ملازمة لإنجازيّة الأفعال، حيث اهتم "سيرل" «بالمعنى الذي يقصده المتكلم، على حساب اللفظ الحامل للمحتوى القضوي، لأنّ معنى الجملة يتحدّد بمعاني الكلمات والترتيب التّحوي للكلمة في الجملة. غير أنّ ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد، ضمن حدود معيّنة، على مقاصده.. وهكذا فبالرّغم من أنّ اللّغة تمارس الإكراه على معنى المتكلم، إلاّ أنّ معنى المتكلم، يبقى الصّورة الأولى للمعنى اللّغوي، ذلك أنّ المعنى اللّغوي للجمل يؤدي وظيفة تمكين متكلمي اللّغة من استعمال الجمل لكي يعنوا بها شيئاً في المنطوقات. ومعنى منطوق المتكلم هو الفكرة الأولى عن المعنى لأغراضنا في تحليل وظائف اللّغة»¹ وفيما يلي تفصيل لهذا المفهوم عند رائديه "أوستين" و"سيرل":

1-2- أوستين ونظرية الأفعال الكلامية:

يتفق العلماء والدّارسون على أنّ موضوع الأفعال الكلامية ظهر في الأفق الفلسفيّ والتداولي ثمّ اللّغوي بفضل الفيلسوف الإنجليزي "جون لانشو أوستين" إذ إنّّه أوّل «من تبه إليها من فلاسفة اللّغة في الغرب بصورة واضحة عندما كان يحاول دحض ما سمّاه المغالطة الوصفية»² المستوحاة أساساً من «رفضه للنظرة القاصرة - حسبه - لآراء فلاسفة اللّغة الوضعانيين»³ الذين يعتبرون أنّ الملفوظات غير الوصفية لا معنى لها ولا جدوى من دراستها، وأطلق هذا التّحديد كما ذكرت اسم المغالطة الوصفية أو «الوهم الوصفيّ، حيث رأى أنّ هناك نوعاً آخر من العبارات الوظيفية في تركيبها، لكنّه

¹ - ينظر: جون سيرل، العقل واللّغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، مرجع سابق، ص: 206 - 207.

² - علي محمود حجّي الصرّاف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مرجع سابق، ص: 29.

³ - ينظر: جون لانشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، تر: عبد القادر قنبي، أفريقيا الشّرق، 1991م، ص: 13 - 14.

لم يصف وقائع العالم ولا يمكن وصفه بصدق أو كذب»¹ كأن يقول رجل لآخر: زوجتك ابنتي أو يقول: أوصي بثروتي لليتامى والأرامل، أو يقول وقد بشر بسلام: سميت محمد. فهذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئاً في من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بالصدق أو الكذب، «بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو بمثلها لا تنشئ قولاً بل تؤدّي فعلاً، فهي أفعال الكلام، أو هي أفعال كلامية»² ويتلخص فكر "أوستين" في نقطتين أساسيتين هما:³

أ- رفض ثنائية الصدق والكذب.

ب- الإقرار بأنّ كلّ قول هو عبارة عن فعل أو عمل.

وقبل التفصيل في أفكار "أوستين" لا بدّ أن نشير إلى أنّه متأثر في فكره بفيلسوف اللغة التمسائي "لودفيغ فيتجنشتاين" وبفلسفته التحليلية التي كنّا أشرنا إليها سابقاً، واعتماداً على هذه الخلفية الفلسفية تصدّى "أوستين" للردّ على فلاسفة الوضعية المنطقية الذين «كانوا يرون اللغة أداة رمزية لها مقابل في الوجود الخارجي ولا وظيفة لها إلا وصف هذا العالم الخارجي بطريقة إخبارية، ثمّ يكون الحكم بعد ذلك على العبارة المستعملة بالصدق أو الكذب حسب مطابقتها للواقع، وقد أنكروا العبارات غير الإخبارية، فهي عندهم لا معنى لها، ومن ثمّ لا يعتدّ بها»⁴ ويرى أنّ «وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار فحسب، إنّما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة اجتماعية»⁵ أي أنّ اللغة حسبها،

¹ - آن روبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م، ص: 56.

² - ينظر: محمود نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 62.

³ - العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، مج: 10، ع: 12، 2011م، ص: 56.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 57.

⁵ - يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظلّ جهود أوستين، مجلّة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة (الجزائر)، ع: 10، 2014م، ص: 107.

ليست مجرد وسيلة للوصف ونقل الأخبار، بل أداة لبناء العالم والتأثير فيه، تبعا لذلك قسم "أوستين" الكلام قسمين:¹

- 1- جمل إخبارية أو تقريرية Constative: يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، بحسب مطابقتها للواقع وسماتها جملا وصفية Descriptive لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفاً.
- 2- وجمل ذات نمط خاص لا تخضع لمعيار الصدق والكذب، هي الجمل الإنشائية أو الأدائية Performative وهي الجمل التي تنجز أفعالا بمجرد النطق بها.

وكان أهم ما يميز به الأفعال الأدائية عن الأفعال الإخبارية، أنّ الإخبارية لها خاصية تكون صادقة أو كاذبة، على حين أنّ الأدائية ليست لها هذه الخاصية، إذ هي تستخدم لإنجاز فعل كالتسمية والاعتذار والترحيب والنصح.. الخ وهي تخضع لمعيار النجاح والفشل. ولا تتحقق هذه الأفعال الأدائية إلا وفق شروط معينة هي كالآتي:²

- أن يكون الفاعل منتميا إلى مجموعة الأفعال الإنجازية مثل: أمر، سأل، نصح، حذر، شكر، قرر، انتقد، وعد، اعتذر.. الخ.
- أن يكون الفعل هو نفسه المتكلم أي المتلفظ والمنجز للفعل في ذات الوقت.
- أن يكون زمن دلالتها الفعل المضارع، ولذلك فإنّ ما يجب أن يكون عليه شعورنا، هو أن نحاول القول بأنّ كل عبارة إنشائية، على الحقيقة، ينبغي ردّها أو التصريح بالمتضمّن فيها أو تحليلها على وجه آخر أو تحويلها بتوليد صورة أخرى منها على النحو التالي: عبارة ذات فعل مضارع للمتكلم المفرد المبني للفعل هذا كلّ اصطلاح النحو.

¹ - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، مرجع سابق، ص: 16 - 17.

² - خلوفي قدور، مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآن، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2014 - 2015م، ص: 22.

ويشترط كذلك في نجاح الفعل الكلامي، توفر مجموعة من الشروط الخاصة بعناصر السياق وهي:¹

- الحالة النفسية للمتخاطبين وقدرتهم على تحقيق ما يتلفظون به.
 - الأنماط القانونية التي تحكم هذا التلفظ، كأن يكون لمن يؤدي الفعل صلاحية أو سلطة معينة، فللعالم أن يفتي وللقاضي أن يحكم ولصاحب الحق أن يتكلم.
 - ومن أهم المواصفات التي تميّزت بها الأفعال الأدائية عند "أوستين"²:
 - منطوقات لها معان، ومعناها هو العمل الذي ينجز من خلاله النطق بها.
 - يعدّ النطق بالجملة أداء للفعل أو جزءاً من أدائه.
 - هذه الأفعال لا تصف أيّ شيء على الإطلاق ولا تقرّه أو تثبته.
 - ليست منطوقات صادقة أو كاذبة، لأنّها لا تخبرنا بشيء يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وإتّما يتمّ الحكم عليها بكونها موفّقة أو سعيدة Heureuse أو غير موفّقة أو تعيسة Malheureuse وذلك من خلال الظروف المحيطة بها.
 - تعتمد على معيار نحويّ يتمثّل في صورة فعل مبني للمعلوم ومسنند إلى ضمير المتكلم.
- إذاً فالجمل الوصفية حسب "أوستين" هي جمل خبرية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، أمّا الجمل الإنشائية فلا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. ويمكن توضيح الفرق بين هذين النوعين عن طريق الأمثلة الآتية:

1/ أ- إنّ السماء صافية.

ب- مدينتنا كبيرة وشوارعها جميلة.

¹ - الربيع موساوي، تداولية أفعال الكلام في التراث العربي القديم، اليوم الدراسي الثامن حول: التحليل التداولي والدرس البلاغي القديم، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014م، ص: 61 - 62.

² - خلوفي قدور، مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآن، مرجع سابق، ص: 23.

2/ أ- أعدك بأني سأحضر غدا في الموعد.

ب- أنت طالق.

ج- أعلن رسميًا عن بداية الاجتماع.

د- إنني أتصدّق لوجه الله.

فالملاحظ في الجملة (1 - أ) أنّها تصف واقعا خارجيًا، فهي تقرّ بأنّ السّماء صافية، كما أنّه يمكن الحكم عليها بالصدّق إذا كانت السّماء صافية بالفعل، وبالكذب إذا كانت السّماء متلبّدة أو مغشّاة ببعض الغيوم، والأمر نفسه بالنّسبة للجملة (1 - ب) فهي جملة خبريّة يصف المتكلّم من خلالها حجم مدينته وجمال شوارعها، وهو وصف يمكن أن يكون صادقًا إذا طابق الواقع، أي إذا كانت مدينته حقًا كبيرة وشوارعها جميلة، كما يحتمل أن يكون كاذبًا إذا خالف وصفه الواقع الخارجيّ.

في حين أنّ الجمل في المجموعة الثانية لا تصف واقعا خارجيًا ولا يمكن أن تقبل الحكم عليها لا بالصدّق ولا بالكذب، وعلى الرّغم من ذلك، فهي ليست خالية من المعنى، لأنّها جمل تنجز فعلا ما بمجرد التلقّظ بها. ففي الجملة (2 - أ) لا يصف المتكلّم واقعا خارجيًا بل إنّهُ وبمجرّد التلقّظ بكلمة (أعدك) فإنّه يقوم في الوقت ذاته بإنجاز فعل ما وهو فعل الوعد، وكذلك يتحقّق فعل الطّلاق في الجملة (2 - ب) بمجرد تلقّظ الزوج بكلمة (طالق) ويتحقّق فعل (البداية والشروع) في الجملة (2 - ج) وفعل (التصدّق) في الجملة (2 - د) بمجرد التلقّظ بالفعل. ومن هنا يبدو الفرق جليا بين الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازيّة حيث لا تتجاوز الأولى القول أي الوصف، في حين تنجز الثانية قولًا وفعلا في الوقت ذاته.

ونظرا للتداخل الذي لاحظته "أوستين" بين التّوعين من الملفوظات، اقترح جملة من المعايير لتمييز الأفعال الإنجازيّة عن الوصفية، «وقسم هذه المعايير إلى: مقالية تحوي شروطا نحوية ومعجمية وأخرى

مقامية تحوي شروط الملاءمة، وأطلق على المخالفات التي تقع للمعايير الأربعة الأولى، اسم الإخفاقات لأنها معايير لازمة والإخلال بأحدها يؤدي إلى إخفاق الفعل وفشله، فيما أطلق على المخالفات التي تقع للمعايير الآخرين اسم الإساءات¹ لأنّ خرق أحد هذين المعيارين لا يجعل الفعل فاشلا ولكن تكون طريقة أدائه سيئة.

وفيما يلي تلخيص لهذه المعايير المقاليّة والمقاميّة من خلال الجدول التالي:²

معايير مقاليّة	معايير مقامية	الخروقات
أن تشمل الجملة على فعل إنجازي:	وجود إجراء عربي أو مؤسّساتي متعارف عليه لدى المشاركين في التواصل.	الإخفاقات هذه المعايير الأربعة لازمة والإخلال بأحدها يؤدي إلى إخفاق الفعل وفشله فلا يعدّ منجزا.
يعدّ، يهدد، يحذّر.. الخ	أن تكون الظروف ملائمة للإنجاز والمشاركون مناسبين للتنفيذ.	فالحكم هو من يعلن بداية المباراة دون سواه.
أن يكون	يجب تنفيذ الإجراء من طرف كل المشاركين بطريقة صحيحة.	فلا يقول الأب للمخاطب: زوجتك إحدى بناتي.

¹ - عبيد بن حملة، أفعال الكلام البسيطة، جامعة باتنة (1)، الجزائر، مجلّة العربيّة، مج: 05، ع: 11، ديسمبر 2018م، ص: 122.

² - المرجع نفسه، ص: 123-124.

الإساءات خرق أحد هذين	فلا بيع بإيجاب دون قبول.	يجب أن يؤدي الاتفاق أداء كاملا.	الفاعل هو نفسه المتكلم
المعيارين لا يجعل الفعل فاشلا ولكن تكون طريقة أدائه سيئة.	فلا معنى لمن يعد وهو يضمن الإخلاف بوعده.	يجب أن تتوافر أفكار ونوايا مشتركة يتطلبها ذلك الاتفاق لتأدية الفعل الكلامي.	أن يكون الفعل
	فلا عبرة بمن تراجع عن دفع ما وعد به.	يلتزم المشاركون بمواقفهم إلى نهاية الفعل.	المستعمل مبنيا للمعلوم. أن تكون صيغة الفعل في المضارع.

ثم يميز "أوستين" بين نوعين من الأقوال الإنشائية: «فهناك أقوال صريحة تكون فيها بنية القول اللغوية شاملة للعناصر الدالة على الإنشاء، وتسمى: الأقوال الإنشائية الصريحة، وهي تتحقق بإسناد الفعل الدال على الزمن الحاضر إلى ضمير المتكلم المفرد، أما الأقوال غير المباشرة: فتعرف بكونها غير صريحة ولا مباشرة، وتحقيق هذه الأفعال يتوقف على عوامل معينة من السياق اللغوي والحال أو وضعية التبليغ، يسميها "أوستين" الأفعال الإنشائية الأولية للفعل الإنشائي الصريح»¹ إنَّ الفعل

¹ - عمر بلخير، نورة بوعايد، تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحفي الجزائري المكتوب باللغة العربية، مجلة الأثر، مج: 11، ع: 13، مارس 2012م، ص: 46 - 47.

الأولي ل: احمّل المطّارية معك قبل الخروج، هو قِ نفسك من الأمطار الغزيرة عند خروجك. والصيغة اللّغوية الدّالة على هذه الأفعال هي صيغة الأمر.

بيد أنّ "أوستين" اكتشف فيما بعد أنّ المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية، ليست بالبساطة التي كان يظنّ، «فقد ظلّ يعيد النظر في تقسيماته إلى أن تبين له في نهاية الأمر أنّه من الصّعوبة بمكان إقامة حدود بين هذين النوعين من الأفعال، فصرف اهتمامه عن التّمييز بين القول والفعل معتبرا الوحدات الكلامية الخبرية ضربا من ضروب الوحدات الكلامية الإنشائية، ومن ثمة تكون المقابلة بين القول المحض والقول الفعل غير صحيحة»¹ إذ لا يمكن أن نميّز بين ما هو وصف وما هو إنجاز، لأنّ جميع الجمل اللّغوية قول وفعل في الوقت نفسه، وبالتالي «يمكن توحيدها أو اختزالها في صنف واحد، مستدلا على ذلك بأنّ الجمل المصنّفة على أساس أنّها وصفية، هي في الواقع جمل إنجازية، يقوم فيها المتخاطبون بفعل شيء، زيادة على فعل التلقّظ أو القول»² ويمكننا التّمثيل لذلك بالجملة:

أ- الجوّ ربيعيّ اليوم.

ب- أقول إنّ الجوّ ربيعيّ اليوم.

فالفرق بين الجملتين يكمن في القوّة الإنجازيّة المواكبة لهما، فهي ضمنية في الجملة (أ) وصريحة في الجملة (ب)، أي أنّ الفعل الإنجازيّ في الأولى غير ظاهر، فهي لا تحمل قرينة الفعل المنجز بصيغة المضارع في الحاضر (أقول) على عكس الجملة الثانية. وبما أنّ المتلقّظ لأيّ جملة في أيّ لغة طبيعيّة

¹ - هنية جوادى، أفعال الكلام في الوعي الفلسفي اللّغوي الغربي، مجلّة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 14، 2018م، ص: 16.

² - يحيى بعيطيش، الفعل اللّغوي بين الفلسفة والنحو، عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللّغوي لدى فلاسفة اللّغة ونظرية النحو الوظيفي، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2014م، ص: 94.

ينجز غالبا ثلاثة أعمال تعتبر جوانب مختلفة لعمل خطابي واحد فقد عدّل "أوستين" رؤيته السابقة للفعل الكلامي (الإخباري، الأدائي) وقسمه إلى ثلاثة أفعال فرعية هي:¹

1- فعل القول L'acte locutoire:

هو الفعل الذي ننجزه بمجرد التلقظ، ويقوم على ترقية ثلاثية:

- فعل تصويطي Acte phonétique: هو التلقظ بسلسلة من الأصوات التي تنتمي إلى لغة ما.
- فعل تألفي (تركيب) Acte phatique: هو إنتاج كلمات يكون لها رصيد في المعجم وتكون خاضعة لقواعد النحو والتركيب.
- فعل إحالي (معجمي) Acte rhétique: يتمثل في الرّبط بين الكلمات ودلالاتها حسب ما تحيل إليه.

فعند قولنا: الجوّ جميل، يشكّل ملفوظا يتشكّل من أصوات، تتركّب هذه الأصوات بشكل يفضي لإكساب الجملة دلالة معيّنة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأفعال الفرعية الثلاثة متداخلة فيما بينها، بحيث أنّها تنجز في وقت واحد، وهذا ما أشار إليه "فان دايك - Van Dich" إلى أنّنا « نفهم من فعل الكلام الأصلي L'acte illocutoire فعلا معقدا يقوم هو ذاته على مراتب متعددة من إنجاز الفعل، وأعني مستوى النطق (الفونيطيقي) والمستوى الفونولوجي (وظيفة الصوت) والصّرفي ومستوى التركيب النحوي»² أي أنّ كلّ فعل ينهض على نظام صوتي تركيبى دلالي.

¹ - آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص: 31.

² - فان دايك، النص والسياق، مرجع سابق، ص: 263 - 265.

2- الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) L'acte illocutoire:

وهو الفعل الإنجازي الحقيقي، إذ إنه عمل ينجز بقول ما، وهذا الصنف هو المقصود من النظرية برمتها مثال: هل سيكون الجو جميلا غدا؟ فإذا اعتبرنا هذا فعلا كلاميا إنجازيا فلا بد أن ينطوي على قوة - Une force ومحتوى قضويّ Un contenu-Propositionnel والمقصود بالقوة هنا: القوة الإنجازية La force illocutoire التي «تعني قصد أو هدف أو نية المتحدث من إطلاقه هذا التعبير، وهو ما يعرف باسم القوة اللاتعبيرية، أي محاولة المتحدث إنجاز غرض تواصلية معين»¹ حيث لاحظ "أوستين" أننا عندما ننجز فعل الكلام التلقضي فإننا نقوم في الوقت ذاته بإنجاز تَلَفُّظَات تعطي بعدا دلاليا أساسيا لهذا الفعل. وهنا يدعو "أوستين" إلى وجوب التنبه إلى ثلاثة معايير تسمح باكتشاف فعل الكلام الإنجازي ومعانيه، حيث إن الأمر يتعلق:²

- 1- بفعل منجز ضمن القول نفسه وليس بفعل ناتج عن القول، فعندما أقول: أنا أعد، فإنني أنجز فعل الوعد ذاته.
- 2- بقول يمكن توضيحه بواسطة صيغة إنشائية، أطلب منك أن..، أمرك ب.. الخ
- 3- بفعل ذي خاصية اتفافية (اجتماعية - لسانية) تمنح الصيغة المستعملة في مقام معين قيمة غرضية.

وعليه فإن تحقيق القيمة الإنجازية لكل فعل تلقضي، تتدخل فيه جملة من العوامل «كالمقام الذي تنجز فيه العملية التواصلية، والمواضع اللسانية - الاجتماعية، وأخيرا علاقات المتخاطبين»³ بل يمكن اعتبار هذه العناصر بمثابة شروط إنجازية الفعل الكلامي.

¹ - علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، مرجع سابق، ص: 51.

² - نصيرة غماري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، جامعة الجزائر، اللغة والأدب، ع: 17، جانفي 2006م، ص: 85.

³ - المرجع نفسه، ص: 86.

3- الفعل التأثري (الفعل الناتج عن القول) L'acte perlocutoire:

يتمثل في تلك الآثار الناجمة عن الفعل الإنجازي، أو هو ردّة فعل المتلقّي اتجاه الفعل الإنجازي أو استجابته له، كتغيير موقفه أو تغيير سلوكه أو قبول فعل والالتزام به أو رفضه وتسمّى هذه الاستجابة «فعلا استجابيا أو فعل التأثير في الخطاب، ولا يحدث ذلك إلا إذا تمركز في ذهن المستمع فعل الاقتناع Persuader»¹ فأثره يتعلّق أساسا بالمتلقّي وما يتّخذه من إجراءات حيال ذلك الأثر. ويمكن أن نميّز بين الفعل الإنجازي والفعل التأثري من خلال التفريق بين هاتين الصيغتين:

- في حالة قولي كذا، قد حققت وعدا أو تحذيرا (صياغة فعل إنجازي).
- بواسطة قولي كذا، فقد أزعجت مخاطبي أو أقنعت (صياغة فعل تأثري).

لكن ما يجب أن نؤكّده في هذا المقام، هو وجود تداخل بين هذه الأفعال الثلاثة، ولاسيّما الفعلين: الإنجازي والتأثري، ويمكننا توضيح هذا التداخل بالمثال الآتي: السماء ملبّدة بالغيوم. فقد يقصد من المثال إنجاز فعل الإخبار، كما يمكن أن يقصد منه حثّ المستمع وإثارة انتباهه إلى اصطحاب مطّارئته معه في حال الخروج من البيت، وإذا فعل المستمع ذلك يكون قد استجاب لقول المتكلّم وقصده، ومن هنا تتحقّق إنجازيّة الأفعال الثلاثة: فعل القول، الفعل الإنجازي، الفعل التأثري في الوقت نفسه.

إلا أنّ الفعل الإنجازي هو العمدة والرّكيزة في الكلام، وعليه فقد ركّز "أوستين" عنايته به حتّى سمّيت نظريّة أفعال الكلام بالنّظرية الإنجازيّة أو نظريّة الفعل الإنجازي، وهذا الفعل يرتبط بمقصد المتكلّم وعلى السّامع أن يبذل جهده في سبيل الوصول إليه، ولهذا يلعب مفهوم قصد المتكلّم

¹ - علي آيت أوشان، السّياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة التّجّاح الجديدة، الدّار البيضاء، ط1، 1421هـ-2000م، ص: 71.

Intention دوراً مركزياً في نظرية أفعال الكلام. واستناداً إلى مفهوم القوة الإنجازية ميّر "أوستين" بين خمسة أنواع للأفعال الكلامية:¹

- 1- الأفعال الحكمية (الإقراري) Verdictifs: تتمثل في الأفعال المتعلقة بحكم أو إدانة أو تبرئة أو أمر وجميع الصور التي تصدر فيها الأحكام سواء أكانت هذه الأخيرة نهائية أم تقديرية (حكم، وعد، وصف.. الخ)
- 2- الأفعال التمرسية (التنفيذيات) Exercitifs: تتمثل في ممارسة السلطة التي تسمح بإصدار حكم أو قرار لصالح أو ضد (أمر، قاد، طلب.. الخ)
- 3- أفعال التكليف (الوعدية) Promissifs: هي التي تلزم المتكلم القيام بتصريف بطريقة ما (وعد، تمنى، أقسم، التزم.. الخ)
- 4- الأفعال العرضية (التعبيرية) Expositifs: وتسمى كذلك التفسيريات وتهتم بعرض مفاهيم منفصلة (أكد، أنكر، أجب، وهب.. الخ)
- 5- أفعال السلوكيات (الإخباريات) Comportementaux: ردود أفعال، تعبيرات اتجاه السلوك (اعتذر، هنأ، صقق، حرّض.. الخ)

إذاً فالفعل الكلامي حسب تصوّر "أوستين" يكتسب ثلاث خصائص: إنّه فعل دال كما أنّه فعل إنجازي، أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات. والخاصية الثالثة هي أنّه فعل تأثيري (أي يترك آثاراً معيّنة في الواقع، خصوصاً إذا كان فعلاً ناجحاً). والجدير بالذكر أنّ تصنيف "أوستين" هذا تعرّض لصعوبات جعلها تلميذه "سيرل" وفق هذا الترتيب التصاعدي لأهميتها:²

¹ - مختار درقاوي، نظرية أفعال الكلام تعريف بالمفاهيم، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف (الجزائر)، مجلة اللغة العربية، ع: 41، الثلاثي الثالث، 2018م، ص: 89.

² - جميلة روقاب، نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي واللسانيات التداولية - أوستين وسيرل نموذجاً - جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف (الجزائر)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ قسم الآداب والفلسفة، ع: 15، جانفي 2016م، ص: 11.

- هناك ارتباك مستمر بين الأفعال - Verbes والأفعال - Acts.
 - ليست كل الأفعال - Verbes أفعالا - Verbes غرضية.
 - يوجد تداخل كبير أكثر مما ينبغي بين فئة الأفعال.
 - كثير من الأفعال المدرجة في فئات لا تفي بشروط التعريف المعطى للفئة.
 - لا يوجد مبدأ متين يقوم على أساسه التصنيف، إذ لا توجد دقة بين التسمية والتصنيف.
- وكانت هذه الأسباب دافعا لـ: "سيرل - Searle" الذي اجتهد في وضع معايير أخرى لتصنيف أفعال الكلام لتفادي التناقض التي وقع فيها أستاذه "أوستين" فعلى أي أساس بنى أفكاره؟ وما هي الإضافات الجديدة التي قدمها؟

1-3- سيرل ونظرية الأفعال الكلامية:

لقد تبني "سيرل" نظرية "أوستين" و«أعاد النظر في مفاهيم كثيرة لإثراء شروط إنجاز الفعل اللغوي، وتحليله وطريقة تصنيفه، كما أكد على مقاصد المتكلم بينما اكتفى "أوستين" بالتركيز على تفسير المستمع أو المخاطب.»¹ والتغيرات التي أجراها هي:²

- 1- تعديل التقسيم الذي قدمه "أوستين" للأفعال اللغوية إذ جعله أربعة أقسام، أبقى منها على القسمين الإنجازي والتأثيري، لكنّه جعل فعل القول قسمين:

الأول: الفعل النطقي: يشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية.

الثاني: الفعل القضوي: يشمل المتحدث عنه، والمتحدث به أو الخبر، وأكد على أن الفعل القضوي لا يقع وحده، بل يستخدم دائما مع فعل إنجازي في إطار لغوي مركب، لأنك لا تستطيع أن تنطق

¹ - هشام عبد الله خليفة، نظرية الفعل الكلامي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2007م، ص: 107.

² - عاشور جميلة، نظرية الأفعال اللغوية، من التأسيس إلى التنظير، (جهود أوستين وسيرل)، جامعة جيلالي بونعام، خميس مليانة، (الجزائر)، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مج: 05، ع: 12، ديسمبر، 2017م، ص: 229.

بالفعل القضويّ دون أن يكون لك مقصد من نطقه، ويتفرّع الفعل القضويّ إلى قسمين هما: الفعل الإحالي والفعل الحملّي.

- أ- الفعل الإحالي L'acte de référence: «يسهم في ربط الصّلة بين المتكلّمين (المتكلّم والسماع)»¹ ومثاله: سأخبرك بقدمي، فالجملة هنا أحالت على المتكلّم (أخبر) والمتلقّي (الكاف). وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ "سيرل" «ميّز بين الإحالة (كفعل) والإحالة (كنتيجة) ذلك أنّ الكلمات التي تكوّن جملة ما، إذا عزلت عن سياق المتحدّثين بما تكون كلمات معجميّة ذات معنى عام وتفقد دلالتها على التّخصيص أو التّعريف أو التّحديد»² فعنصر السّياق ضروري في تحقيق دلالة الإحالة.
- ب- الفعل الحملّي L'acte de prédication: هو إسناد نسبة المحمول أو الحمل إلى الموضوع المحال عليه، كأن نحمل على شخص أحلنا عليه فعل شيء ما، أي أن ننسب إليه فعل ذلك الشّيء، مثاله: قال زيد، حيث نسبنا المحمول (قال) للموضوع المتحدّث عنه (زيد).
- ت- والفعل الإحاليّ والفعل الحملّي يشكّلان معا قضيّة واحدة Proposition ومع ذلك لا تعتبر القضيّة فعلا كلاميا، وبالنسبة للفعل التّأثيري لم يعطه "سيرل" أهميّة لأنّه يرى ليس من الضّرورة أن يكون لكلّ فعل تأثير في السّماع يدفعه إلى إنجاز فعل ما.
- 2- نصّ "سيرل" على أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصّغرى للاتصال اللّغوي، وأنّ للقوّة الإنجازيّة دليلا يسمّى دليل القوّة الإنجازيّة يبيّن لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤدّيه المتكلّم بنطقه للجملة.

¹ - يحيى بعيطيش، الفعل اللّغوي بين الفلسفة والتّحو، عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللّغوي لدى فلاسفة اللّغة ونظرية التّحو الوظيفي، مرجع سابق، ص: 102.

² - يحيى بعيطيش، نحو نظريّة وظيفية للتّحو العربي، مرجع سابق، ص: 152 - 153.

3- الفعل اللغوي عند "سيرل" «مرتبط بالعرف اللغوي والاجتماعي وهو أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم»¹ حتى إن مراد المتكلم لا ينجز إلا بمراعاة الأعراف اللغوية والظروف الاجتماعية حتى يحقق الغاية منه.

وقد قام "سيرل" بتطوير هذه المفاهيم فيما بعد وتحديدا في كتابه: الأفعال اللغوية - Les actes de langages الصادر عام: 1969م والذي ترجم إلى الفرنسية عام 1972م حيث «يشتمل عمله على بعدين من أبعادها الرئيسية: المقاصد والمواضع، وبالفعل يمكننا اعتبار الأعمال اللغوية والجمل التي أنجزت بوساطتها وسيلة تواضعية للتعبير عن مقاصد وتحقيقها»² حيث تحدد المقاصد والطرق اللسانية المختارة لتنفيذ المقاصد بناء على المواضع اللغوية، ووفق تلك القواعد تصنف الأقوال، وهذا المظهر كان حاضرا لدى "أوستين" ولكن سيعرف أوج تطوره لدى "سيرل".

وقد تركز اهتمام "سيرل" فقط بالأفعال المتضمنة في القول، وجعلها أساسا لتحليله، فقد شك في وجود أفعال تأثير بالقول، أو الفعل الناتج عن القول بتعبير "أوستين"، حيث قام «بالتمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالفعل المتضمن في القول في حد ذاته، وهو ما يطلق عليه تسمية، واسم القوة المتضمنة في القول - Marqueur de force illocutionnaire، وما يتصل بمضمون العمل وهو ما يسميه بواسم المحتوى القضوي - Marqueur de contenu propositionnel»³ وانتقد تصنيف سابقه "أوستين" للأعمال المتضمنة في القول، وألها «أنه لم يقدم تصنيفا للأعمال المتضمنة في القول، بل هو تصنيف للأفعال بعضها لا يمت بصلة للأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول، أضف إلى ذلك أن التصنيف الذي وضعه "أوستين" لا يقوم على أي مبدأ واضح أو حتى جملة من المبادئ، مما أدى إلى تداخل الأصناف، إذ تنتمي بعض الأفعال إلى عدة أصناف مختلفة اختلافا شديدا، لا

¹ - عبد الحكيم ساحلية، التداولية امتداد شرعي للسيميائية، الملتقى الدولي الخامس: السيمياء والنص الأدبي، المركز الجامعي الطارف، 15 - 17 نوفمبر 2008م، ص: 428.

² - آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص: 33

³ - المرجع نفسه، ص: 32.

يستجيب جزء منها للتعريفات التي وضعها "أوستين"¹ وعلى أساس هذه الاختلافات التي شهدها تصنيف "أوستين" أقام "سيرل" تصنيفه مستدركا نقائص وهفوات تصنيف أستاذه.

كما قام "سيرل" بتطوير شروط المواءمة وإعادة صياغتها واختزلها في أربعة شروط يتم بمقتضاها إنجاز الفعل اللغوي. وهذه الشروط هي:²

- شروط المحتوى القضويّ Les conditions de contenu propositionnel: وتفرض هذه الشروط ضرورة ورود الفعل الإنجازي المقصود داخل جملة أو مقطع كلامي أطول من الجملة، بحيث يكون المسند في تلك الجملة فعلا- حدثا مستقبليًا Acte futur مسندا إلى المتكلم في حالة فعل الوعد، وإلى المخاطب في حالة الطلب La requête المباشرين.
- شروط تمهيدية Les conditions préliminaires: تتحقق هذه الشروط إذا كان المخاطب قادرا على إنجاز الفعل، وفي المقابل يكون المتكلم واثقا من قدرة المستمع على إنجاز ذلك الفعل، كأن أقول لزميلي: أشعر بالجوع، وهو قادر على القيام بالفعل المتمثل في اقتسامه معي وجبته، وأنا على يقين من قدرته على القيام بذلك الفعل.
- شروط جدية Les conditions de sincérité: وتتحقق حين يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل، فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.
- الشرط الأساسي Le condition essentielle: يقوم على محاولة المتكلم إنجاز فعل التأثير في السامع للقيام بالفعل وإنجازه فعلا.

¹ - ينظر: آن ريبول، جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص: 75-76.

² - إدريس سرحان، التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، ط2، 2014م، ص: 167 - 168.

1-3-1- معايير تصنيف الأفعال الكلامية عند "سيرل":

قدّم "سيرل" مجموعة من المعايير لتصنيف الأفعال المتضمّنة في القول، حصرها في اثني عشر بعدا يختلف بها كلّ فعل إنجازي عن الآخر، وهي:¹

- الهدف من العمل: ويوافق الفعل المتضمّن في القول الشّروط الأساسية في تحليل "سيرل" للأعمال اللّغوية وهو يمثل جزء من القوّة المتضمّنة في القول.
- اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم: ويتعلّق الأمر بالمحتوى القضوي للعمل، وهو جزء من هدفه المتضمّن في القول أو انعكاساته، ففي الإخباريات يجب أن تطابق الكلمات العالم، وفي الوعد بالمقابل يجب أن يطابق العالم بواسطة أعمال المتكلم الكلمات.
- الحالات النفسية المعبر عنها: وتوافق تحليل الأعمال اللّغوية.
- القوّة التي يعرض بها الهدف المتضمّن في القول: كثيرا ما ترتبط بدرجة التّصريح بالعمل قوّة وضعفا أو بالفعل الإنشائيّ المستعمل إذا كان العمل صريحا.
- منزلة كلّ من المتكلم والمخاطب وتأثيرها في قوّة القول المتضمّنة في القول: ويوافق هذا الشّروط أحد الشّروط التّمهيدية في الأعمال اللّغوية.
- علاقات القول بمصالح المتكلم والمخاطب: ويوافق هذا أحد الشّروط التّمهيدية.
- العلاقات مع بقيّة الخطاب: يتعلّق أساسا بالتبينيّات (التّوضيحيّات) في تصنيف "أوستين" أي الأقوال من نوع: أجاب واستخلص واعترض.. الخ
- الاختلافات في المحتوى القضويّ والتي تحدّدها آليات مرتبطة بالقوّة المتضمّنة في القول: كالاختلاف بين الإخبار والتوقّع.

¹ - ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النّحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الرّاضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، مارس 2012م، ص: 362. وأن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص: 74 - 75.

- الاختلافات بين الأعمال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوساطة أعمال لغوية والأعمال التي يمكن أن تتحقق أيضا بطرق أخرى: يمكننا أن نتخذ قرارا أو أن نعرض تشخيصا.. الخ دون أن نقول إننا نفعل ذلك، في حين أنه لا يمكننا أن نقسم دون أن نقول إننا نقسم.
- الاختلافات بين الأعمال التي تتطلب مؤسسات غير لغوية لتحقيقها والأعمال التي تتطلب ذلك، نستحضر هنا إعلان الحرب، والزواج.. الخ.
- الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالا إنشائيا والأعمال التي لا يستعمل فيها هذا الاستعمال، مثل أفعال: تبجح، هدد.. الخ
- أسلوب تحقيق العمل، مثل الفرق بين أعلن وأسر.

وبناء على هذه المعايير والشروط اقترح "سيرل" تصنيفا للأفعال الكلامية بديلا عن تصنيف "أوستين" وقد جاء هذا التصنيف في خمسة أبواب:¹

- 1- الإخباريات Assertifs: والغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية ما Une proposition وأفعال هذا الصنف كلها تخضع لمعيار الصدق والكذب، واتجاه المطابقة فيها يكون انطلاقا من الكلمات إلى العالم، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في النقل الأمين والتعبير الصادق للواقعة.
- 2- التوجيهات Directifs: وغرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معين، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في الرغبة الصادقة، ويدخل في هذا الصنف الأمر والنصح والاستعطاف والتشجيع.. الخ
- 3- الالتزاميات Promissifs: وغرضها الإنجازي هو التزام المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها يكون من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد - Intention، ويدخل في هذا الصنف الوعد والعهد والوصية.. الخ

¹ - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، مرجع سابق، ص: 172.

4- التعبيرات Expressifs: وغرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فملتكّم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم، ولا العالم مطابقا للكلمات، ويدخل في هذا الصنف: الشكر والتهنئة والاعتذار والمواساة.. الخ.

5- الإعلانات Déclarations: والسمة المميّزة لها أنّ أداءها النّاجح يتمثّل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فإذا أدّيت مثلا، فعل إعلان الحرب أداء ناجحا فالحرب معلنة، وثمة سمة أخرى مميّزة لها، وهي أنّها تحدث تعبيرا في الوضع القائم، فضلا عن أنّها تقضي عرفا غير لغويّ، واتجاه المطابقة فيها يكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، ولا تحتاج إلى شرط إخلاص كما في الالتزاميات مثلا.

ويتضح من خلال هذه التصنيفات تركيز "سيرل" على ربط اتجاه المطابقة بالأفعال الإنجازيّة، «فقد تكون موجهة من القول إلى العالم، أو من العالم إلى القول، أو يكون اتجاه المطابقة مزدوجا، كما قد يكون خاليا من المطابقة في الأفعال التعبيرية»¹ وقد رأى "سيرل" أنّ إنجاز هذه الأفعال يتم من خلال أفعال فرعيّة هي:²

1- **الفعل القوليّ:** ويتمثّل في التلقّظ بعبارة لغويّة ما طبقا للقواعد الصّوتية والتّركيبية لتلك اللّغة على نحو صحيح، وهو ما يقابل عند "أوستين" الفعل الصّوتي والتّركيبي.

2- **الفعل القضويّ L'acte propositionnel:** وهو ما يقابل الفعل الدّلالي عند "أوستين" الذي كان جزءا من فعل القول بالإضافة إلى الفعل الصّوتي والتّركيبي، إلّا أنّ "سيرل" جعله قسما مستقلا عن هذه الأفعال، وينقسم الفعل القضويّ حسبه إلى فرعين أساسيين هما:

¹ - ينظر: جون سيرل، العقل واللّغة والمجتمع، مرجع سابق، ص: 151 - 152.

² - ينظر: جوتس هنده لانج، مدخل إلى نظريّة الفعل الكلامي، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشّرق، ط1، 1433هـ - 2012م، ص: 87.

- أ- فعل الإحالة **L'acte de predication**: يسهم في ربط الصلة بين المتكلمين.
- ب- الفعل الحملّي **L'acte de référence**: هو الإسناد، كإسناد نسبة المحمول أو الحمل إلى الموضوع المحال عليه.
- 3- الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول): فعل يتحقق في الواقع بمجرد التلقظ به، فقد يكون أمرا مثلا أو تهديدا أو نصحا أو تمنيا مثل: (أمرك، أنصحك، أعدك..الخ) فهذه الأفعال من شأنها تغيير العلاقة بين المتكلمين. وهو الفعل نفسه عند "أوستين".
- 4- الفعل التأثيري (الفعل الناتج عن القول): هو ما يمكن أن يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي من تأثير على قناعاته وأفكاره ومشاعره وعواطفه..ويظهر أثره في سلوك المتلقي. فالاستفهام - مثلا - قد يكون هدفة تملق مخاطب أول، إظهار التواضع لمخاطب ثان، أو مضايقة مخاطب ثالث..وهو الفعل نفسه عند "أوستين".
- 1-3-2- الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة عند "سيرل":
- ميّز "جون سيرل" بين نوعين من أفعال الكلام:¹

1- فعل كلامي مباشر - **L'acte de langage direct**

تكون فيها بنية القول اللغوية شاملة للعناصر الدالة على الإنشاء، وتسمى الأقوال الإنشائية الصريحة، وتكون إذا تطابق الفعل ونوع الجملة (حكمه) مع الإنشاء أو الإنجاز، أي عندما يصبح التطابق بين معنى الجملة ومعنى الفعل تاما، أي أن يكون ما يقوله المتكلم مطابقا لما يعنيه فهو حين ينتج قولاً ذا دلالة حرفية (س) ويريد به نفس الدلالة (س) يكون بذلك قد أنتج فعلا لغويًا مباشرًا، وذلك مثل قولنا: كم الساعة التي تعني طلب الحصول على معرفة الوقت.

2- فعل كلامي غير مباشر - **L'acte de langage indirect**

¹ - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي، مرجع سابق، ص: 215.

تعرف بكونها غير صريحة وغير مباشرة «وينجز الفعل اللغوي غير المباشر حين ينجز فعل يراد به إنجاز فعل آخر من خلال قول واحد، فهو فعل إنجازيّ يكتمل بالموازاة مع فعل إنجازيّ، فهو الذي تخالف قوّته الإنجازيّة مراد المتكلّم»¹ فعندما يستخدم المتخاطبون فيما بينهم عبارات مجازيّة بدل استعمالهم معانٍ حقيقية، حيث يتمكن هؤلاء من التّخاطب مع مستمعيهم بالتلميح دون الإفصاح عمّا يريدون، هذا ما يحتم على المستمع إلى هذا النوع من الخطاب الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده ذلك المتكلّم إلى كلامه، ففي العبارة: هذا الرجل أسد. نلفي معنيين: أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، لذا يؤوّل مستمع العبارة الفعل غير المباشر بوصفه مباشرا والعكس بالعكس، حيث إنّ القصد كفيّل بإجراء هذا التّحول الدلالي.

وفي هذا المعنى نلفي "فان دايك" يستشهد هو الآخر بجملة، يميّز من خلالها «بين الفعل المنجز ودائم الإنجاز، وفي مثل هذا النوع من التّصنيف يكون "دايك" بصدّد الحديث في العادة عن غرض الفعل، فإذا كانت العلاقة وثيقة بين القصد والغرض تصبح أفعالا إنجازيّة دائمة، أمّا إذا غاب معيار القصد والغرض فتكون الأفعال إنجازيّة فقط»² ومن أمثلة ذلك قولك: قم من مكانك. فصيغة الأمر تشير لدى المخاطب إن هو فهم قصد المتكلّم ردّ فعل، ومن ثمّ يقوم المخاطب بالقيام من مكانه، وعليه يمكن أن يكون ذلك الفعل إنجازيا له تأثير كامل إذا تطابق الأثر النهائي (النتيجة) مع الغرض المنشود «ونعني به نيل الفعل المراد، لكنّ مفهوم التأثير الكامل ليس ضرورة حتمية لكلّ الأفعال الكلاميّة، فقد يكون المخاطب ناويا القيام منجزا بعض الحركات، وذلك بدون الحصول على المراد،

¹ - « .. Il y a aussi des cas où le locuteur peut énoncer une phrase et vouloir dire ce qu'il dit, mais signifier encore une autre illocution de contenu propositionnel différent. Par exemple, un locuteur peut énoncer la phrase « Peux-tu attraper le sel ? » et l'entendre non pas comme une question, mais comme la demande de passer le sel » John R Searle, Sens et expression-études de théorie des actes du langage, traduit par Joëlle Proust, les éditions de minuit, Paris, 1982, p:71.

² - ينظر: فان دايك، النّص والسيّاق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص: 250.

ليصبح بهذا تصرفاً لا فعلاً منجزاً، لأنّ التأثير يحقّق أثراً واحداً حال إنجاز الفعل»¹ فالفعل المباشر عند "دايك" «هو ما تطابق فيه معنى الفعل، والمعنى الذي يقصده المتكلم، وما يفهمه المخاطب مستمع الخطاب، يصطلح عليه الفعل الإنجازي الأوّل L'acte illocutoire primaire أمّا الفعل غير المباشر فهو فعل إنجازي ثانويّ L'acte illocutoire secondaire على حدّ تعبيره»² ويتمثّل في الدلالة الظاهرية للبنية اللغوية.

بعد أن عرض "سيرل" لهاتين الحالتين من الملفوظات يقوم بالتركيز على النوع الثاني منها، أي الأفعال الكلامية غير المباشرة، تلك التي تكون فيها الأفعال المتضمنة في الأقوال الأولية متضمنة في الأقوال الثانوية المتضمنة في القول، بحيث إنّ الدلالة غير المباشرة تكون متضمنة في الدلالة المباشرة، وتكتسي مسألة القصد أهمية جوهرية في نجاح أفعال الكلام أو عدم نجاحها وي طرح في هذا الصدد إشكالية جوهرية «تكمّن في كيفية معرفة أنّ المتكلم يقول شيئاً ما، ولكن في الوقت نفسه، يقول شيئاً آخر مخالفاً للدلالة الوضعية للجملة»³ في الإجابة عن هذه الإشكالية يرى "سيرل" «أنّ المعنى - في تشكّلاته - يكون في جانب مهمّ من ذهن المستمع، أين يتمّ إدراك المعنى وإنتاجه»⁴ فهو أساساً يرتبط بالمتلقّي، ومن ثمّ، فإنّ جانباً كبيراً من الإشكال الذي طرحه "سيرل" يعود بالدرجة الأولى إلى المستمع/المتلقّي وكيفية فهمه للملفوظ الكلامي وإدراكه أنّ ذلك الملفوظ يريد أن يقول شيئاً آخر غير دلالاته الحرفية والمباشرة، فأن نتكلم «يعني فعل إبلاغ المتلقّي بالطريقة التي نتمنى أن يدرك من خلالها ذلك المتلقّي الإرسالية»⁵ ولإنجاز هذا ينبغي للمتلقّي إدراك بعض الواسمات Marqueurs* التي تمكّن

¹ - ينظر: جميلة روقاب، نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي واللسانيات التداولية - أوستين وسيرل نموذجاً - مرجع سابق، ص: 12.

² - ينظر: فان دايك، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص: 255.

³ - نبيل محمد صغير، الفكر التداولي عند جون سيرل، قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، جامعة مولود معمري، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، ع: 12، جوان 2015م، ص: 53 - 54.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 54.

⁵ - إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، مرجع سابق، ص: 48.

المتلقي من التعرف على القصد المرتبط بقول المتلفظ ويرى أنه «إذا كان باستطاعتنا تأويل جملة من قبيل: القَطُّ فوق الحَصيرة Le chat est sur le paillason تأويلاً صحيحاً، فإن ذلك يكون بفضل عدد من الافتراضات السياقية L'assomptions contextuelles»¹ أو المؤشرات التي تقرب القصد إلى المتلقي ومن ثم حصول الأثر أو النتيجة. ولعل قضية الأفعال الإنجازية غير المباشرة لدى "سيرل" تتقاطع مع الطرح البلاغي العربي القديم في مباحث علم المعاني وخروج أساليب الخبر والإنشاء إلى معاني فرعية زائدة عن المعاني الأصلية. وهذا ما سيتم تناوله في الشق الثاني من هذا الفصل.

إذن، يمكن القول: إنَّ الجهد الذي بذله "سيرل" في عرض الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة عمل يجمع بين القيمة الفلسفية واللغوية للنظرية، لاسيما تحليله للمكونات والأسس التصنيفية لعناصر القوة المتضمنة في القول، واعتماده على القصد والمواضعة في التحليل، ونزوعه في ذلك إلى التدقيق وتقصي الجزئيات، إلا أن تصنيفه هو الآخر لم يسلم من النقد، فهذا "ديتر ويندرليش - Dieter Wunderlich وفرانسوا ريكاناتي - Francois Recanati" لا يؤمنان بوجود تصنيف مثالي مقنع، بما في ذلك تصنيف "سيرل" و "أوستين"² ومن جملة ملاحظتهما:

- أن (الالتزامات) لا تكون نمطاً عالمياً لأفعال اللغة، بل يجب اعتبارها ردود فعل اتجاه (أوامر).
- والأسئلة من منظور "سيرل" هي طبقات - تحتية (للأوامر) ومع هذا فهي معلّمة نحويًا، ممّا يجعلها مرشحة جيّدة لتكوين نمط فريد من أفعال اللغة. من هنا، فلا يعتبر "سيرل" الأسئلة المتداول فيها، والبلاغة ظاهريًا.. الخ.
- و من أوجه النقد أيضاً، أنه لا يوجد داخل الأنماط الخمسة "لسيرل" مكاناً للتنبهات والعروض والقضايا وكذلك الأمر بالنسبة للنداءات والاستدعاءات.

* الواسمات: تتمثل في الإشارات والإيماءات التي ترافق الملفوظ بهدف تقريب القصد من المتلقي. ينظر: إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، مرجع سابق، ص: 49.

¹ - ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الدرائعية، مرجع سابق، ص: 363.

² - فرانسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص: 69.

ومن الملاحظات أيضا حول تقسيم "سيرل" للأفعال الكلامية:¹

- اعتراف "سيرل" بمشكلته في بيان العلاقة بين الوعديات والأمريات، ومنشأ المشكلة اشتراكهما في اتجاه المطابقة، فبينما الغرض من الوعد هو إلزام المتكلم بالقيام بفعل ما (وليس بالضرورة حمله على ذلك) فإن الغرض من الطلب هو محاولة حمل المخاطب على القيام بفعل ما، (وليس بالضرورة إلزامه بذلك).

- يشير "سيرل" في كتابه الثاني: *Sens et expression* إلى مجموعة خاصة من الأفعال المتضمنة في القول التي يرجعها إلى الإيقاعات ويصفها بكونها تمثل منطقة تداخل مع التقريريات، وأمثلة هذه المجموعة تشتمل على قرارات القضاة مثل: المتهم مذنب وقرارات الحكام في المباريات الرياضية مثل: هذه إصابة.

- يدرج "سيرل" ضمن البوحيات، ومن ثم ضمن الأفعال المتضمنة في القول، أقوالا ليس لها في نظره محتويات قضوية، وهذه الأقوال قسمان: الأول: أقوال لا تشتمل على محتويات قضوية، بل تشتمل على قوة متضمنة في القول. والقسم الثاني: أقوال لا تحتوي إلا على قوة متضمنة في القول ولا تشتمل على محتوى قضوي أو حتى على مشار إليه.

ومن ثم يقترح "وندريش" بدوره أربعة مقاييس رئيسية، لتصنيف أفعال اللغة، وهي:²

1- إمكانية تصنيف أفعال اللغة، من خلال علاماتها النحوية في لغة ما.

2- إمكانية تصنيف أفعال اللغة كالتالي:

أ- نمط المضمون القضوي.

ب- نمط النتيجة الإنجازية، أو نمط شرط المصادقية.

¹ - طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص: 34

- 35.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص: 69 - 70.

- 3- إمكانية تصنيف الأفعال حسب وظيفتها، أي بحسب تمثيلها لحركة مبادرة أو حركة ردّ فعل، تبعاً لوضعيتها في أوجه أفعال اللغة.
- 4- تصنيف أفعال اللغة بحسب أصولها، كأفعال لغة أولية أو طبيعية، أو كأفعال لغة ثانوية أو مؤسّسائية.

لكن وفي المقابل ومن باب الإنصاف، لا بدّ أن نشيد بالمجهود العلمي الذي قدّمه كل من "أوستين" و"سيرل" وغيرهما في مجال النظرية التداولية انطلاقاً من مرحلة التأسيس وصولاً إلى مرحلة التّضح عند "سيرل". وفيما يلي سنسلط الضوء على مبحث من مباحث علم المعاني في التراث البلاغي العربي، أعني به مبحث الخبر والإنشاء، إذ سأدرسه في ضوء نظرية الأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، وذلك نظراً للتّماهي الكبير بين المبحثين.

2- ثنائية الخبر والإنشاء وأبعادها التداولية:

بعد تقديم لمحة مختصرة عن نظرية الأفعال الكلامية في الدراسات اللسانية الغربية، سنحاول تقصّي أبعادها في تراثنا البلاغي، من خلال ما اشتمل عليه من مباحث ومسائل معرفية. وإذا كان البحث في نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستين" و"سيرل" يتعلّق بمعاني الكلام في سياق استعمالها وعلاقتها بالخارج على نحو شبيه بمباحث علم المعاني في البلاغة العربية وتحديدًا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء، فبذلك يمكننا اعتبار نظرية الخبر والإنشاء عند العرب - من الجانب المعرفي العام - مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند التداوليين المعاصرين، وفيما يلي تفصيل لأهمّ مظاهر هذا التّلاقح والتّقابل بين المبحثين.

2-1 - أقسام الكلام عند العرب وأبعادها التداولية:

عرّف البلاغيون وعلى رأسهم "السكاكي" 626هـ / 1229م علم المعاني بأنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»¹ أي أنّ كلّ ما يصدر عن المرسل من كلام لا يخرج عن واحد من اثنين: فهو إمّا خبر وإمّا إنشاء، أي أنّ مصطلح علم المعاني جاء ليدلّ على الوظائف التحوية للتراكيب، ثمّ يوضح ما يقصده في قوله خاصية التركيب، بأنّها ما «يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللازم له لكونه صادراً من البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً له لما هو هو حيناً»² فعنصر الإفادة - وهو مبدأ تداولي - يقتضي مراعاة التركيب السليم في إنتاج الخطاب وكذا موافقته لمقتضى الحال.

ثمّ يذهب "السكاكي" إلى أنّ الفهم هو ما يتبادر في ذهن السامع عندما يسمع كلاماً ما مثل عبارة: زيد منطلق، زيد يذاكر. فالقصد هنا هو الإخبار عن حال زيد مثلاً، ويضيف "السكاكي" في هذا السياق، «وأعني بالفهم، فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق على فهمك من تركيب: إنّ زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق، من أنّه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار أو من نحو منطلق بترك المسند إليه، من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها»³ فالتركيب يختلف معناه باختلاف المقام الذي يرد فيه، فعلم المعاني عند "السكاكي" يرتكز على التراكيب التي لها دلالات مفيدة سواء أكانت دلالات حرفية أم دلالات ضمنية وكلّها تفهم من المقام

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، تح وتقر: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م، ص: 247.

² - المصدر نفسه، ص: 248.

³ - المصدر نفسه، ص: 248.

وبحسب مقصد المتكلم، وهذا ما تقوم عليه الدراسات التداولية الحديثة من خصائص كالمقصد والإفادة.

ولم يتعد "القزويني" 682هـ عمّا جاء به "السكاكي" فعرف علم المعاني «بأنّه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»¹ والغالب على التعريفين اشتراكهما في مبدأ صياغة الخطاب وفق ما يناسب المقام الذي قيل فيه، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الدرس التداولي الحديث. وعلى هدي ما قدّمه "السكاكي" أتجه علماء البلاغة للبحث في أوضاع اللفظ التي يطابق بها مقتضى الحال، فميّزوا بين نوعين من الكلام هما: الخبر والإنشاء، «ويشترط فيهما المصدقية وملاءمة السياق»² وهذا لا يختلف البتّة عمّا جاء به "أوستين" و"سيرل" عندما حدّدا شروط الفعل الكلامي التي أشرنا إليها سابقا.

أمّا عن أصل هذا التقسيم فيرى "السكاكي" «أنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب.. وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»³ فمرجعية "السكاكي" في هذا التقسيم هو العرف الذي جرى في استعمال العرب لأشكال اللفظ.

وعلى خلاف ذلك يقدم "القزويني" تعليلا لهذا التقسيم إذ يرى «وجه الحصر أنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء، لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأوّل الخبر

¹ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م - 1424هـ، ص: 23.

² - الربيع موساوي، تداولية أفعال الكلام في التراث العربي القديم، اليوم الدراسي الثامن حول: التحليل التداولي والدرس البلاغي القديم، مرجع سابق، ص: 66.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 251.

والثاني الإنشاء»¹ فالمعيار الذي اعتمده "القزويني" لتصنيف أنواع الكلام هو انتماء الكلام إلى معادل خارجي أو عدم انتمائه، فإن كان للكلام معادل في الخارج يمكن وصفه بأنه مطابق له أو غير مطابق فهو الخبر، وإن لم يكن فهو الإنشاء. ومرّد هذا الطرح المعرفي يكمن في قضية جوهريّة مؤدّاهما أنّ كلّاً من مبحثي الخبر والإنشاء ونظريّة الأفعال الكلاميّة يستندان إلى العلاقات الخارجيّة، فالخبر مثلاً ما كان محكوماً بثبوت الصدق والكذب بالاعتماد على النظر إلى مدى مطابقته للخارج أو مخالفته.

فاللغويون «لا يقولون في الخبر أنّه أكثر من إعلام.. والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تأكيده»² أمّا بالنسبة إلى الإنشاء فلا يمكن أن نحتكم فيه إلى معيار الصدق والكذب، وهو حسب "السكاكي" «نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وقولنا لا يستدعي أن يمكن، أهمّ من قولنا: يستدعي أن يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول»³ فالنوع الأوّل من الطلب هو التّمني، الذي يقول فيه: «أما ترى كيف تقول: ليت زيدا جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه، مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول: ليت زيدا يأتي، أو ليت تحدّثني، فتطلب إتيان زيد وحديث صاحبك في حال لا تتوقّعهما ولا لك طماعية في وقوعهما، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت: لعلّ أو عسى.. وأمّا الاستفهام والنهي والنداء فمن النوع الثاني»⁴ فالأمر والنهي والنداء لطلب الحصول في الخارج، كأن تقول لأحدهم: امتنع عن القيام بهذا. والفرق بين الطلب في الاستفهام بطلب ما هو خارج ليحصل في الدّهن.

ويتميّز الإنشاء «بأنّ مدلوله يتحقق بمجرد النطق به والطلب منه ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل، وهي الفكرة نفسها التي عرضها "أوستين" في مبحث الأفعال

¹ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 24.

² - ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م، ص: 133.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 414.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 415.

الكلامية، حيث ثار على آراء الوضعيين، وميّز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم¹ وفي هذا السياق تظهر خيوط التلاقي والتقابل بين ثنائية الخبر والإنشاء والثنائية الأوستينية: الوصف والإنجاز.

وحرى بالبيان أن تقسيما آخر كان يضاهاى القسمة الثنائية قوة وانتشارا، وهو التقسيم الثلاثي، فهذا "ابن هشام" 761هـ يقسم الكلام في مصنفه: شذور الذهب، إلى ثلاثة أضرب: «خبر وطلب وإنشاء، والضابط أن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فالأول هو الخبر، والثاني إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه، فطلب، وإن افترا لإنشاء»² لكنه سرعان ما عدل عن هذا التقسيم بعد أن تبين له خطؤه «قلت وهو خبر وطلب وإنشاء. وأقول: هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ»³ وما هو حرى بالبيان أيضا، أن مصطلح الإنشاء لم يستعمل في مصنفات الأولين، فلا نجد له ذكرا عند أرباب البيان كعبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي من بعده، «حيث عبّر أغلبهم عنه بمصطلح الطلب، ثم بدأ استعماله (مصطلح الإنشاء) ابتداء من القرن الخامس الهجري عند فئة من الدارسين كنجم الدين الكاتبي في رسالته الشمسية وشروحها، ومحمد بن علي الجرجاني»⁴ الذي أذاعه بين الدارسين عندما اعتبر «الإنشاء كلاما لفظه سبب لنسبة غير مسبوق

¹ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مرجع سابق، ص: 201.

² - ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 04، جانفي 2009م، ص: 08.

³ - ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، لبنان (بيروت)، ط1، 1422هـ - 2001م، ص: 21.

⁴ - ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 09.

بنسبة أخرى»¹ ولفظ كلام هنا تشمل الخبر والإنشاء، فالخبر مسبوق بنسبة مطابقته للواقع أو عدمها، في حين أنّ الإنشاء ليست له هذه النسبة، فنسبته مرتبطة بالمتكلم ذاته.

وفي سياق الحديث عن أقسام الكلام، لا بأس أن نورد رأي "جلال الدين السيوطي" 911هـ في هذا الباب «وقال "قطرب" أقسام الكلام أربعة: خبر واستخبار - وهو الاستفهام - وطلب ونداء فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب، وضعف بأن الاستخبار داخل تحته أيضا، نحو: بعت واشترت خارج منه. وقال بعضهم: خمسة: خبر، أمر، تصريح، طلب، ونداء. وقال "الأخفش": ستة: خبر، استخبار، أمر، نهي، نداء، وتمنّ. وقال بعضهم: عشرة: نداء، مسألة، أمر، تشقّع، تعجّب، قسم، شرط، وضع، شكّ واستفهام. وقال بعضهم بإسقاط الاستفهام لدخول المسألة، وقال بعضهم ثمانية بإسقاط التشقّع لدخوله فيها، وقال بعضهم سبعة، بإسقاط الشكّ لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم: ستة عشر: أمر، نهي، خبر، استخبار، طلب، جحود، تمنّ، أغلاط، تلهّف، اختيار، قسم، تشبّه، مجازاة، دعاء، تعجّب، استثناء، والتّحقيق انحصاره في القسمين الأولين، ورجوع بقية المذكرات إليهما»² أي أنّ الأصل في التقسيم هو التقسيم الثنائي: خبر وإنشاء أمّا بقية الأنواع فهي فروع عنهما.

هذا ويجذو "الجرجاني" 471هـ حذو سابقيه من العلماء القدامى حيث نجده يقسم الكلام إلى خبر وإنشاء حين يشير إلى «أنتك تعلم أنّ قائلا لو قال: الخبر مثل قولنا: زيد منطلق ورضي به وقع لو تطالبه نفسه بأن يعرف حدّا للخبر إذا عرفه تميّز في نفسه من سائر الكلام حتّى يمكنه أن يعلم هاهنا كلاما لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر ولكنّه دعاء كقولنا: رحمة الله عليه وغفر الله له، ولم يجد في نفسه طلبا لأن يعرف أنّ الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم، وأنّ أوّل أمره في القسمة أنه ينقسم إلى

¹ - محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتّنبهات في علم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، مصر، 1418هـ - 1997م، ص: 85.

² - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998م - 1418هـ، ص: 46 - 47.

جملة من الفعل والفاعل وجملة من مبتدأ وخبر، وأنّ ما عدا هذا من الكلام لا يتلف، نعم ولم يجب أن يعلم أنّ هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكّد كونها خبرا وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبريّة واحتمال الصدق والكذب»¹ فالجرجاني وفق هذا الطرح نجده يقترب كثيرا مما ذكره "أوستين" حينما رأى أنّه «ومع ذلك، نستطيع أن نتمكّن من إقناع أنفسنا بأنّ هذا التمييز جازم نهائي، وخاصّة إذا رجعنا إلى التصرّ القديم الذي ينصّ على أنّ الجملة الخبريّة إمّا صادقة أو كاذبة، وأنّ العبارة الإنشائية تكون إمّا مناسبة الاعتبار ومقبولة أو غير مناسبة الاعتبار.. وجملة: إنّي راكض، وهي حال يتعلّق الصدق فيها بكون "جون" مثلا منشغلا بالركض أو هو على هذه الهيئة أو الصّفة من الركض»² ولعلّ هذا ما يؤكّد قيمة وأهميّة التّقسيم العربيّ القديم للكلام إلى ثنائيّة الخبر والإنشاء، وقرب هذا التّقسيم من الطرح التداولي الحديث.

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا العلم (علم المعاني) يُعنى أساسا بالتراكيب الدّالة المفيدة دون غيرها وهذا ما يؤكّده "ابن خلدون" 1406م حيث اعتبر «هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربيّة واللّغة، من العلوم اللّسانية لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده ويقصد الدّلالة عليه من المعاني.. ويبقى من الأمور المكتنفة بالوقائع المحتاجة للدّلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم، فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم تشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامه واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة»³ وهذا المبدأ (أي مبدأ الإفادة) يؤكّده "السكاكي" من سياق تحديده لهذا العلم وغايته «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة»⁴ وهو من المبادئ التي انبنى عليها الدرس التداولي الحديث.

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدّة، ط1، 1991م، ص: 222.

² - أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة، تر: عبد القادر قنبي، إفريقيا الشرق، 1991م، ص: 70.

³ - ابن خلدون، المقدمة، ج2، الدار التّونسية للنشر والتوزيع، والمؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، دط، 1984م، ص: 1604.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 247.

2-2- معيار تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء وأبعادها التداولية:

اعتمد العرب في تمييزهم بين الخبر والإنشاء على جملة من المعايير منها:¹

2-2-1- معيار الصدق والكذب:

يعتبر هذا المعيار أكثر شيوعاً لدى الدارسين العرب القدامى في التمييز بين ثنائية الخبر والإنشاء، والذي يبدو لنا، من مؤلفات تلك الفترة أنّ جلّ البلاغيين، بل جلّ العلماء العرب، كانوا على رأي "السكاكي" الذي رأى «أنّ الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفتقان باللائم المشهور، وهو احتمال الصدق والكذب»² ويرى "السكاكي" أنّ في هذا التعريف كفاية، والعلّة أنّه «لم يحصل أن تشابها على أحد فأخبر بدل أن يطلب، أو العكس»³ غير أنّ التمييز بين هذين النوعين يختلف بين عالم وآخر على الرغم من اتّفاقهم جميعاً على معيار التقسيم.

وما يلاحظ أيضاً على هذا التمييز أنّه تمييز بحسب المعنى وهو الأمر الذي يذهب إليه "السكاكي" من أنّ «العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك، موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب»⁴ ولم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة بحيث تكون الصيغة بذاتها كاشفة عن كون المعنى خبرياً أو إنشائياً نحو قولك: زوجتك ابنتي، إذ تكون للخبر في حال الإخبار عن وقوع فعل التزويج، ومن ثمّ قبول الصدق والكذب، وتكون للإنشاء في حال إيقاع فعل التزويج، ومن ثمّ عدم قبول الصدق والكذب. ولعلّ هذا ما جعل إمكانية تجاوز هذا المعيار واردة كثيراً كما أسلفنا بالذّكر.

¹ - سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، ص: 47.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 253.

³ - المصدر نفسه، ص: 252.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 252.

واستنادا إلى معيار الصدق والكذب رأى "الجرجاني" أن المعاني «تنقسم أولا قسمين: عقلي وتخييلي، وكل واحد منهما يتنوع، فالذي هو العقلي على أنواع: أولها: عقلي صحيح مجراه في الشعر والكتابة والبيان والخطابة، مجرى الأدلة التي يستنبطها العقلاء، والفوائد التي تثيرها الحكماء، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس منتزعا من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلام الصحابة - رضي الله عنهم - ومنقولا عنهم من آثار السلف الذين شأنهم الصدق، وقصدتهم الحق، أو ترى لهم أصلا في الأمثال القديمة.. وأعلى مناسبة وأنورها وأجلها وأفخرها قول الله تعالى»¹ «أما التخييلي:» فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق، وإن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي، وهو مفتن المذاهب، كثير المسالك، لا يكاد يحصر إلا تقريبا، ولا يحاط به تقسيما وتبويبا، ثم إنه يجيء طبقات، ويأتي على درجات، فمنه ما يجيء مصنوعا قد تلطّف فيه، واستعين عليه بالرفق والحدق، حتى أعطي شيئا من الحق، وغشي رونقا من الصدق باحتجاج تمحل، وقياس تصنع فيه وتعمل»² ففي ضوء هذا المعيار تنقسم أنواع الكلام وتنفرج، ومنها ما يخضع لهذا المعيار ومنها ما يتنزه عنه.

وفي ضوء هذا التقسيم يتقاطع "الجرجاني" مع تقسيم "أوستين" للأقوال عندما وسم (الملفوظ الخيالي) بكونه «ملفوظا غير جاد»³ فيكون بذلك قد فتح الباب واسعا أمام "سيرل" الذي تعمق في هذا المفهوم وقسم الأقوال وجعلها ضربا من الأعمال اللغوية فقسمها إلى «الخطاب الجاد (غير التخييلي) والخطاب غير الجاد (التخييلي)، فالجمل الجادة هي الأعمال المتضمنة في القول، أما الجمل الواردة في خطاب غير نزيه كالخطاب التخييلي فهي مقصية من مجال الأعمال المتضمنة في القول وفق منظور "أوستين" و "سيرل" وينعتان التخييل والكذب بالأعمال الطفيلية»⁴ لأن الخطابات التخييلية غالبا ما تفتقر إلى شرط النزاهة «الذي يقضي بأن يعتقد القائل في صدق ما يخبره أو يثبته، فمن

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 224.

² - المصدر نفسه، ص: 227.

³ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، مصدر سابق، ص: 192.

⁴ - آن روبول - جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص: 37.

يكذب أو ينتج نصًا تخيليًا لا يعتقد في صدق ما يثبته»¹ فتقسيم "سيرل" مطابق لتقسيم "الجرجاني" من ناحية المصطلحات، فالجاد عند "سيرل" (غير التخيلي) يقابل (العقلي) عند "الجرجاني" أما الخطاب غير الجاد (التخيلي) فيقابل أيضا ما يسمّى (بالتخيلي) عند "الجرجاني".

2-2-2- مطابقة النسبة الخارجيّة:

في مرحلة أخرى سعوا إلى تحليل ظاهرة الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة وعلميّة، ولكن بتوغّل أشدّ في اعتماد أدوات التحليل المنطقيّ على نحو يتجاوز معيار الصدق والكذب (التخلي عن مذهب السكاكي)، فهذا "الخطيب جلال الدين القزويني" يميّز بينهما من حيث «إنّ الكلام إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر والثاني الإنشاء»² وهو أيضا ما نجده عند "ابن خلدون" عندما اعتبر أنّ «الجملة الإسنادية تكون خبريّة، وهي التي لها خارج تطابقه أولا، وإنشائيّة وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه»³ ومما يؤخذ على هذا المعيار ويثبت نسبته أيضا في التمييز بين الخبر والإنشاء، أنّ هنالك جملا خبريّة من قبيل: سيتغيّر الطقس غدا. ليس لها نسبة خارجيّة حين إطلاقها، فالإشكال هنا في قضية المطابقة الزمنية الناشئة عن التباين في زمن الإخبار بين النسبة الكلاميّة (أو الإنشائيّة) وبين النسبة الخارجيّة، ويرى "التفتازاني" 792هـ أنّه «يكفي أن توجد النسبة في أيّ وقت من الأزمنة الثلاثة»⁴ وذلك رفعا لهذا الإشكال، فهذا التركيب لا نجد له أي نسبة خارجيّة لدى التلفظ به، فهو توفّع للحدث في المستقبل، وبذلك فهو خبر.

إلا أنّنا نعود فنستدرك الرأي الأول برأي آخر وهو ما قدّمه "الدسوقي" 696هـ في شرحه على التلخيص للتفتازاني، ومفاده: «أنّ الإنشاء، تمام كالخبر له نسبة خارجيّة يمكن أن تطابقها النسبة

¹ - آن رويول - جاك موشلار، التداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، مرجع سابق، ص: 37.

² - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 24.

³ - ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص: 718.

⁴ - التفتازاني، المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شرح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دت، دط، ص: 165.

الكلامية أو لا تطابقها»¹ ويمكن أن نمثل لقوله بالملفوظ: هل أبوك مسافر؟ والملفوظ: ارحل. حيث نجد أنه لكلا الملفوظين نسبة خارجية، «فالنسبة الكلامية للملفوظ الأول هي طلب الفهم من المخاطب وللتاني طلب الرّحيل منه»² وهذا في حدّ ذاته إنجاز. ويوضّح ذلك "التفتازاني" بقوله: «الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع وهو الإنشاء، أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو غير مطابقة وهو الخبر»³ وفي هذا التحديد للإنشاء يوافق ما ذهب إليه "أوستين" من أنّ الإنشاء أو الأقوال الإنجازية هي «لا يقصد بها قول شيء ما، بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء»⁴ أي ينظر إليها من خلال منجزها وأثرها في الواقع وليس من حيث لفظها.

وهناك إشكال آخر يؤخذ على معيار الصادق والكاذب، مفاده «أنّ الإنشاء تماما كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها»⁵ مثلا قولنا: هل زيد قائم؟ وقم، في رأي "الدسوقي" كلا الملفوظين له نسبة خارجية مع أنّهما (إنشائيان) «فالنسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب، وللتاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلّم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتا للمتكلّم في الواقع كان الخارج غير مطابق»⁶ فالدسوقي يقرّ بوجود نسبة خارجية للإنشاء، تماما كالخبر تخضعه لمعيار الصدق والكذب، مع إقراره بالبعد الإنجازي في كليهما.

¹ - الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، دط، ص: 165.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص: 165.

³ - التفتازاني، المطوّل في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصّعيدي، منشورات دار الحكمة، دت، دط، ص: 37.

⁴ - جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، مصدر سابق، ص: 39.

⁵ - الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، مصدر سابق، ص: 165.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 166.

2-2-3- القصدية:

إنّ اعتماد المعيارين المنطقيين السابقين غير كافٍ وغير حاسم في كثير من الحالات للتمييز بين الأسلوبين الخبري والإنشائي، لذلك أدخل بعض العلماء معيار القصد - أي قصد المتكلم - باعتباره قرينة تداولية خاصة للتمييز بين هذين الأسلوبين، لأنّ للعلم بمقاصد المتكلمين أهمية بالغة في تحديد ماهية الكلام والغرض منه، ولذلك فقد اعتبره "عبد القاهر الجرجاني" علم ضرورة «فلقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة»¹ وهذا ما يتّضح بجلاء فيما ذكره "الشاطبي" عن كتاب "سبويه" أنّ «كتاب سبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أنّ سبويه وإن تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب على ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»² أي أنّه ضمّن كتابه مقاصد العرب في خطابها، وأنحاء تصرفاتها ولم يقتصر فقط على بيان أنّ الفاعل المرفوع والمفعول المصوب ونحو ذلك.

ولعلّ "الجرجاني" من أكثر العلماء الذين ردّدوا مصطلح القصد في ضوء نظرية النظم، حيث يعتبر القصد محوراً ونواتها، إذ يرى أنّ «جملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض»³ وتظهر العناية بالقصد أيضاً عند "ابن سينا" الذي ركّز في دراسته ثنائية الخبر والإنشاء على هذا البعد التداولي، الذي يربط بين قصد المتكلم وغرضه من الخطاب من جهة، وبين استجابة المخاطب وردّة فعله من جهة أخرى، «وذلك أنّ الحاجة إلى القول هي الدلالة على ما في النفس، والدلالة إمّا

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص: 530.

² - الشاطبي، الموافقات، ج: 05، ضبط وتعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997م، ص: 54.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 528.

تراد لذاتها، وإما تراد لشيء آخر يتوقع من المخاطب فيكون منه، والتي تراد لذاتها هي الإخبار، إما على وجهها وإما محرفة كتحرير التمي والتعجب وغير ذلك، فإنها كلها ترجع إلى الإخبار والتي تراد لشيء يوجد من المخاطب، فإنما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فعلا غير الدلالة، فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعلما واستفهاما، وإن أريد عمل من الأعمال وفعل من الأفعال غير الدلالة فهو طلب¹ فعنصر القصد هنا ارتبط بعنصر تداولي آخر هو العلاقة بين المتخاطبين وعدّ معيارا للتمييز بين الخبر والإنشاء.

كما يتخذ "الدسوقي" أيضا القصد معيارا للتمييز بين الخبر والإنشاء، وذلك من خلال «تعديل صيغة تعريف الخبر الذي صيغته: إن كان لنسبة خارج تطابقه، بالصيغة التالية: إن كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له، أو تقصد عدم مطابقتها له، كما تعدل صيغة تعريف الإنشاء الأولى والتي نصفها، أنه الكلام الذي لنسبته خارجيّة تطابقه أو لا تطابقه، بالصيغة الجديدة وهي: ألا يكون لنسبته خارج تقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها، فيكون النفي منصبا على (تقصد مطابقتها) لا على (الخارج) وبذلك يفسر تعريف الإنشاء بأنه قد يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ولكن لم يقصد ذلك، أي لم يقصد بالإنشاء المطابق ولا عدمها»² وبذلك يلتقي "الدسوقي" مع "أوستين" والتداوليين المعاصرين في أخذهم بمفهوم القصدية.

إذ يمكن أن نعدّ هذا التفسير تفسيرا ملائما ومقبولا بما أنه «يدرج مفهوم القصد الذي هو قرينة تمييزية ناجحة، تكسب التحليل أساسا تداوليا صريحا، فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن القصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك»³

¹ - ابن سينا، الشفاء المنطق العبارة، ج1، تح: محمود الخضيرى، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1377هـ - 1958م، ص: 31.

² - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص: 51 - 52.

³ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 68 - 69.

فخلاصة رأي "الدسوقي" أنّ الفرق بين الخبر والإنشاء ليس في وجود النسبة الخارجيّة، فهي موجودة للإنشاء كما هي موجودة للخبر، وليس في تحقق وعدم تحقق المطابقة بين النسبة الكلاميّة والنسبة الخارجيّة، فإنّهما كما قد لا تتحقّق في الإنشاء قد لا تتحقّق في الخبر، وإنّما الفرق بينهما هو أنّ المقصود من الخبر تحقيق المطابقة بين النسبتين، وليس المقصود من الإنشاء ذلك.

ويظهر الاعتبار التداولي للقصد عند العلماء العرب في مضارب عديدة منها ألفاظ وصيغ الطلاق التي توقعه، إذ يتمّ بوساطتها إنشاء الفعل الكلامي الذي ينجر عن فعل الطلاق. ففي رأي "ابن رشد" أنّ «الطلاق يقع إذا كان بنية ولفظ صريح»¹ فالاعتبارات التداوليّة هنا تتجلى في مبدئين: القصد (النية) ومبدأ (الصراحة والكناية). ومن أبرز القيم التداوليّة أنّ البلغاء العرب عرفوا المتكلم بأنّه هو فاعل الكلام، وأمّا ما يرتبط بموضوع القصد في الكلام يرى "ابن خلدون" «أنّ اللّغة في المتعارف، هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»² فالقصدية عنصر مرافق لإنتاج الخطاب كما أنّ إنجازيّة هذا الخطاب لا تتحقّق دون قصد.

ويذكر "ابن رشيق" 456هـ في هذا السياق أنّ «ما يحتاج إليه الشاعر - بعد الجّد الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية - حسن التّأني والسياسة وعلم مقاصد القول، فإن نسب ذلّ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخلّ وأوجع، وإن فخر خبّ ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حنّ ورجع، ولكنّ غايته معرفة أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه»³ وتقتضي المقصدية أيضا الوضوح من جهة، وتقاسمها بين طرفي التّخاطب من جهة أخرى، لكي نوضّح أهميّة ذلك نمثّل بالإنجازيّة المختلفة التي انجرت عن اختلاف المقاصد فيما ذكره "ابن عبد ربه" حيث أورد «أنّ "ليلي الأخيلىة" على "الحجاج" فأنشده:

¹ - ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 2، دار القلم، بيروت، ط 1، 1988م، ص: 74.

² - ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص: 712.

³ - ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج 1، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط 5،

1401هـ - 1981م، ص: 199.

إذا ورد الحجاج أرضاً مريضة *** تتبّع أقصى دائها فشفاهها

شفاهها من الداء العضال الذي بها *** غلام إذا هزّ القناة سقاها

فقال لها: لا تقولي غلام، ولكن قولي: همام.. فلما كان في الغد دخلت عليه قال: يا غلام، أعطها خمسمائة. قالت: أيها الأمير أحسبها أدماً*. قال قائل: إنّما أمر لك بشاء. قالت الأمير أكرم من ذلك، فجعلها إبلا إبانا على استحياء، وإنّما كان أمر لها بشاء أولاً¹ ومنه يتّضح أنّ تحقيق المقصد في الفعل الكلامي في الطرح التداولي لا يقوم على الإنتاج اللغوي فحسب، بل تنظّمه مجموعة من المبادئ التي تسهم وتمكّن المتكلّم في تبليغه من جهة، وتؤمّن للمتلقّي سيرورات التأويل التي تسعفه من إدراكه من جهة أخرى.

وبمقابلة هذه المعايير التي اعتمدها الدارسون العرب في التّمييز بين ثنائيّة الخبر والإنشاء مع ما انتهى إليه "سيرل" كما - أسلفنا بالذّكر - إلى الطّرق التي تبين ارتباط مضمون القضية مع العالم الخارجي، ويحدّد على أساسها أغراض الفعل الكلامي وهي:²

أ- اتجاه المطابقة من القول إلى العالم وهذا الاتجاه يناسب (الإخبار).

ب- اتجاه المطابقة من العالم إلى القول وهذا اتجاه يناسب الطلب (الإنشاء).

ت- اتجاه المطابقة المزدوج ويختص به الإنشاء (الإيقاعي).

ث- اتجاه المطابقة الفارغ وتختص به (أسماء الأفعال ونحوها).

¹ - ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، شرح وضبط وتصحيح: أحمد أمين، أمين الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، مصر، ط2، 1940م، ص: 322 - 323.

² - صلاح إسماعيل عبد الحق، نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، ص: 29، وخالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، المؤسّسة العربيّة للتّوزيع، تونس، ط1، 1421هـ - 2001م، ص: 503 - 504.

ما يستخلص من الطرح السابق أنّ المعايير التي اعتمدها البلاغيون العرب للتّمييز بين الخبر والإنشاء، كانت متداخلة بين المنطقيّة والتداوليّة، كما كانت تصوّراتهم حول ثنائيّة الخبر والإنشاء مختلفة، لكن وعلى الرّغم من ذلك يمكن أن نلمس شتات الأفكار في الرأيين التاليين:¹

- الخبر هو الخطاب التّواصلّي المكتمل إفادياً، والذي يريد المتكلّم نسبه الكلاميّة أن تطابق نسبه الخارجيّة.

- والإنشاء هو الخطاب التّواصلّي المكتمل إفادياً، والذي يريد المتكلّم من نسبه الكلاميّة أن توجد نسبه الخارجيّة. أي أنّ كلا من الخبر والإنشاء يشاركان في التمام والإفادة والقصد.

2-3- نقد المعايير التي اعتمدها العرب في تصنيف الخبر والإنشاء:

غير أنّ ما ذكره من تحديد للخبر ملتبس وغير دقيق، فتحديد الخبر بأنّه ماله واقع يطابقه أو لا يطابقه، فهو صادق إن طابقه، وإن لم يطابقه فهو كاذب تحديد غير مستقيم، «فالأخبار المستقبلية كلّها ليس لها واقع تطابقه أو لا تطابقه سواء أكانت مصدرّة بدليل استقبال كالسّين وسوف ولن وغيرها، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾² و﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾³ و﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾⁴ أم لم تكن مصدرّة بدليل استقبال نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾⁵ و﴿وَاللَّهُ يَعْدُكُمْ مَعْجِرَةً مِنْهُ وَبِضَلًا﴾⁶ و﴿ومثل ذلك قولك: يراجع دروسه، لمن هو مقبل على امتحان. وكذلك الأخبار التي تتضمّن معنى الطّلب كقولك:

¹ - مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 82.

² - سورة الشعراء، الآية: 226.

³ - سورة المائدة، الآية: 56.

⁴ - سورة الحج، الآية: 45.

⁵ - سورة التّوبة، الآية: 35.

⁶ - سورة البقرة، الآية: 267.

⁷ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 94 - 95.

أمرك بالصلاة وأنهاك عن تركها. ويذهب "القزويني" إلى أنّ الناس اختلفوا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، ومن أوجه هذا الاختلاف:¹

1- قال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، هذا هو المشهور وعليه التعويل. فقولنا:

محمّد قائم له ثلاث نسب: نسبة كلاميّة وهي ما يدل عليه الكلام، ونسبة ذهنية وهي ما يحصل في الذهن من النسبة الكلاميّة، ونسبة خارجية وهي النسبة التي بين الطرفين في الواقع، فمطابقة النسبة الكلاميّة للنسبة الخارجية بأن يكونا ثبوتين أو سلبين صدق، وعدم مطابقتها لها - بأن تكون إحداهما ثبوتية و الأخرى سلبية - كذب.

2- قال بعض النّاس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه عدم

مطابقة حكمه له. وعليه يكون قول القائل: السّماء تحتنا، صدقا إذا كان يعتقد ذلك، ويكون قوله: السّماء فوقنا، كذبا إذا لم يعتقد ذلك. والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الرّاجح فيعلم العلم والظن، أمّا الشك فواسطة بين الكذب والصدق، إذ لا اعتقاد للشك، وعلى هذا لا يتحقّق انحصار الخبر في الصدق والكذب لوجود الوسطة وهي خبر الشك، اللهمّ إلا أن يقال إنّه كاذب، لأنّه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقتها للاعتقاد.

ويضيف "القزويني" أنّ من العلماء الذين أنكروا انحصار الخبر في ثنائيّة الصدق والكذب "الجاحظ"

إذ أنكروا انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنّه ثلاثة أقسام:²

الأوّل: الصادق، أي المطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له.

الثاني: الكاذب، أي غير المطابق مع الاعتقاد.

¹ - القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 25.

² - المصدر نفسه، ص: 25 - 26.

الثالث: ما ليس بصادق ولا كاذب، أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد. من هذا المنطلق يعتمد "الجاحظ" في حكمه على صحة الخبر أو كذبه على عنصرين مهمين هما: مطابقة الخبر للواقع وقصد المتكلم واعتقاده لهذه المطابقة، هذا ويتضح جلياً اعتماد "الجاحظ" على بعض المعايير التداولية الحديثة في حكمه على صحة الخبر أو كذبه، فهو يتغلغل في نفسية المخبر أثناء كلامه (قصده واعتقاده) وهذا ما يركز عليه التداوليون المعاصرون أثناء دراساتهم وتحليلهم للغة.

ويرى "مسعود صحراوي" في ضمّ اعتقاد المخبر وقصده إلى قضية مطابقة الخبر للواقع من أهمّ المعايير التداولية عند "سيرل" إذ يشير إلى «أننا نرى في عمل "الجاحظ" شبهها بما فعله "سيرل" حينما جعل شرط الصراحة معياراً من معايير القوى المتضمنة في القول لإثبات هويتها الإنجازية»¹ ومهما اختلفت تقسيمات الكلام عند الدارسين العرب القدامى، فإنّ الشائع تقسيم الكلام إلى ثنائيات الخبر والإنشاء، فما وجهة هذا التقسيم من منظور نظرية الأفعال الكلامية؟ وما هي الأبعاد التداولية التي انطوت عليها هذه الثنائية الكلامية؟

نتفق أولاً على أنّ كلاً من الخبر والإنشاء فعلاّن كلاميان نتوخى من خلالهما تبليغ قصد أو إنجاز شيء ما وإحداث أثر في المتلقي، وهو ما يجعل المقابلة بينها، خاصة في ضوء الدرس التداولي الحديث أمراً صعباً، وهو ما يفسره الاختلافات والانتقادات التي تعرّضت لها تقسيمات "أوستين وسيرل" للأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نلاحظ أنّ في التقابل بين الخبر والإنشاء تداخلاً ينبغي الاحتراز منه، «فالخبر لا يعدو أن يكون عملاً يصدر عن المتكلم، ويحصل من جهته، وهو لا يختلف، من هذه الناحية عن مختلف ضروب الإنشاء كالاستفهام والتعجب والأمر ونحوهنّ، بدليل أنّ ما تجده من فرق بين الإخبار والاستفهام، لا يزيد عن الفوارق التي بين الاستفهام ونظيره التعجب باعتبارهما من الإنشاءات»² فقولك مثلاً: هل جاء زيد؟ يكافئ

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 94.

² - ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 15.

قولك: جاء زيد. فالأول يمثل عمل الاستفهام، والثاني يمثل عمل الإخبار (الإثبات)، والقول بأن الأول إنشاء والثاني غير إنشاء، لا يصح تداوليًا، لأن الإثبات مثل الاستفهام تماما، فهو فعل كلامي أو معنى منجز، ينشئه المتكلم لإحداث أثر في المتلقي كإقناعه أو تغيير موقفه.

ومن هنا فليس هناك ما يدعو إلى فصل الإخبار عن الإنشاء، «العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص ولا مزيد، إذ الإنشاء أعم من الإخبار، فكل إخبار إنشاء ولا ينعكس»¹ ونزيد في هذا الطرح توضيحا من خلال التمييز الذي وضعه "أوستين"، «حيث ميّز صنفا من الجمل ذات الصيغة الخبرية، مما لا يقبل الصدق والكذب، فقسّم الجمل الخبرية نفسها إلى وصفية وإنشائية (تقريرية - إيقاعية) حيث وجد أنّ التلقظ بهذه الجمل، هو جزء من القيام بفعل، وأنّ هناك جملا ذات صيغة خبرية ومعناها إنشائية، وبقية الجمل كلها إنشائية، سواء كانت ذات صيغة خبرية أو كانت ذات صيغة أخرى، فالجملة في موضع ما، يكون لها قوة الخبر، وفي موضع آخر يكون لها قوة التحذير، وفي غيره تكون لها قوة الأمر.. الخ»² فالملاحظ هنا أنّ "أوستين" يميّز بين الجمل على أساس إنجازيتها وما تحقّقه في الواقع، وليس على أساس تقسيم موضوع سلفا.

ويبدو أنّ التصنيفات التي قدّمها العلماء العرب القدامى تتقارب مع ما سعى "أوستين" جاهدا لإثباته والعديد من فلاسفة اللغة الغربيين، وهو «أنّ من الكلام ما لا واقع له يطابقه أو لا يطابقه، ولا يوصف بصدق ولا كذب، ومن ثمّ الوصول إلى الفكرة المحورية التي كانت المنطلق إلى وضع هذه النظرية، وهي أنّ من الكلام ما يكون فعلا أو إيقاعا لفعل بلفظ يقارنه في الوجود»³ وكان أهمّ ما ميّز الأفعال الأدائية عن الأفعال الإخبارية، أنّ الإخبارية لها خاصية أن تكون صادقة أو كاذبة على حين أنّ الأدائية ليس لها هذه الخاصية.

¹ - ملاوي صلاح الدّين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 16.

² - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص: 08.

³ - أحمد محمود نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 47.

2-4- بين الخبر والإنشاء والأفعال الكلامية:

بالعودة إلى تراثنا البلاغي تبين مدى انشغال الدارسين العرب بمفهوم الأفعال الكلامية ممثلة في الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية من حيث البنية والدلالة والغرض، فهذا "الجرجاني" في ضوء نظرية النظم نجده يميز بين ثلاثة عناصر في تحليل المعنى:¹

- 1- الألفاظ: وهي أصل المعنى الحرفي.
- 2- معاني النحو: وهي مستتبعات التراكيب، أي دلالات النظم والأسلوب.
- 3- المعاني التواني أو معنى المعنى: أي خروج دلالات الخطاب من الحالة الأصلية إلى أخرى ثانوية فرعية.

وعند قراءة هذا التقسيم في ضوء النظرية التداولية الحديثة، يتبين أنّ "الجرجاني" تناول الفرع الأول من فعل القول (الفعل التصويقي) عند "أوستين" عندما فرّق بين نظم الحروف، وبين نظم الكلام، حينما أشار إلى أنّه «مما يجب إحكامه.. الفرق بين قولنا، حروف منظومة، وكلم منظومة. وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك ربما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك يؤدي إلى فساد»² ففعل القول عند "الجرجاني" ما نتج عن انتظام الحروف انتظاماً صوتياً يؤدي دلالة معينة، بغض النظر على أيّ أساس قام ذلك الانتظام.

ثمّ تناول "الجرجاني" نظم الكلام، وهو ما يقابل الفرع الثاني عند "أوستين" حيث يرى "الجرجاني" في هذا الشأن أنّ «نظم الكلم ليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو

¹ - نور الهدى حسني، نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ودورها في إثراء اللغة وكشف المعنى، مجلّة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع: 19، جوان 2016م، ص: 258 وما بعدها.

² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 49.

النّظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظيراً للنّسج والتّأليف والصّيابة والبناء والوشي والتّحبير وما أشبه ذلك»¹ فألى جانب البعد التركيبي في النّظم يراعى الجانب الدلالي أيضاً.

أمّا عن القسم الثالث لأفعال الكلام عند "أوستين" فله ما يقابله في الدرس البلاغيّ عند الجرجاني حيث أشار "الجرجاني" إلى أنّه «مّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتّى يكون لوضع كلّ حيث وضع، علّة تقتضي كونه هناك، وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح»² بالإضافة إلى ذلك أشار "الجرجاني" إلى أنّ الفرعين الأوّل والثّاني خادمان للمعاني (الفعل الدلالي) عن طريق التّعليق. يشير في هذا الشّأن أنّك «إن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أيّ كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. من، نبك قفا حبيب ذكرى منزل. ثمّ انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها؟»³ وفي هذا تأكيد على أهميّة النّظم في بناء المعنى ومن ثمّ تحقيق المقاصد.

ويرد في موقع آخر: «وليت شعري، كيف يُتصوّر وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم، أن تُعلّم السّامع بها شيئاً لا يعلمه. وهو معلوم أنّك أيّها المتكلّم، لست تقصد أن تُعلّم السّامع معاني الكلم المفردة كالتّي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد لتعلّمه معنى خرج في اللّغة، ومعنى (زيد) كيف؟ ومحال أن تكلمه بالألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل، كلاماً»⁴ إذاً فالكلام دون نظم لا يتجاوز الفرع التصويبي، كما أنّ الألفاظ لو خلت من معانيها تصبح أصواتاً وأصداء حروف لا أكثر «وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 49.

² - المصدر نفسه، ص: 49.

³ - المصدر نفسه، ص: 410.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 412.

في النفس، وإثما لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر، أن يجب ترتيب ونظم»¹ فإنشاء المعنى حسب "الجرجاني" وتحقيق الأغراض أو الإنجاز والتأثير بالمفهوم التداولي يستوجب كلما أو أصواتا منظومة وفق ما يقتضيه النحو والدلالة لتنتج غرضا معينا وهو ما يتوافق مع تقسيم أوستين لأفعال الكلام (من الفعل الصوتي إلى الفعل المتضمن في القول إلى الفعل الناتج عن القول).

وفي ضوء الدرس التداولي الحديث تبين أن أفكار "أوستين" تقابل ما سبقه إليه "الجرجاني" حيث أشار إلى أن اللفظ إذا لم ينتظم مع باقي الألفاظ فلا يعدو أن يكون مجرد أصوات مبنوثة في الفضاء. يشير "أوستين" إلى أنه «قد كنا أتينا على ضروب من تمييز الوجوه الدقيقة على نحو مقتضب بين الفعل الصوتي، والفعل الكلامي phaticact والفعل الخطابي rheticact، فأما الفعل الفونيطيقي فهو مجرد فعل التلقظ ببعض الأصوات المقروعة المحمولة في الهواء. وأما الفعل الكلامي فهو النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به، و متمشية معه، وخاضعة لنظامه. أما الفعل الخطابي فهو طريقة تأدية الإنجاز، وكيفية استعمال تلك الألفاظ»² وعلى أساس الفعل الخطابي تبلورت رؤية البلاغيين القدامى للخطاب، وعلى أساسه أيضا تشيّدت ملامح التداوليات.

ثم يضيف "أوستين" مبينا أهمية التلاحم بين اللفظ ودخوله في تركيب نحوي صحيح، إذ من «البديهي أننا عندما عرفنا فعل الكلام كنا ضمننا أمرين: المعجم والنحو، غير أننا لم نسّم بعد الشخص الذي ينطق بهذه العبارات مثلا (القطة بكاملها إذا) فهنا ألفاظ مستعملة ومألوفة لدينا، ولكن ينقصها التركيب النحوي، وعلى ذلك في العبارات المشهورة في قصة الفتاة "أليس - Alice" وراء المرأة، نجد تركيبا نحويا صحيحا وألفاظه غريبة والعبارة هي: ضرب من الحيوان المسمى بالغرير

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 56.

² - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، مصدر سابق، ص: 116 .

يطحن الهواء: «The slithy toves did gyre»¹ أي أنّ اللفظ على الرغم من وضوح دلالاته وشيوع استعماله، فإنه لا يعطي معنى مفيدا إلا إذا دخل في تركيب نحوي صحيح.

وهو ما يؤكده "الرجائي" عندما أشار «إلى أنك لو عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، منزل قفا ذكر من نبك حبيب) أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهديان، نعم، وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرّحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنّ المعنى الذي له كان هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من تأليف مخصوصة، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصّص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدوّنة»² وحديثنا عن النظم هنا ليس لذاته وإنما جاء في معرض الحديث عن تقسيمات الكلام وفروعه، وستعمّق - إن شاء الله - في مفهوم النظم أكثر ومفاهيم أخرى موازية كمفهوم المقام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال في الفصل الموالي حيث سيتعيّن علينا مقارنتها في ضوء نظرية السياق عند الغرب.

وفي سياق مقارنة مفهوم الأفعال الكلامية في ضوء الأشكال البلاغية التي اشتمل عليها تراثنا البلاغي، يرى "أحمد المتوكّل" «أنّه من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمّن ثنائيات الخبر والإنشاء التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائيات الأوستينية: الوصف والإنجاز، كما يدلّ على ذلك تعريف

¹ - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، مصدر سابق، ص: 117.

² - الرجائي، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 15.

القدماء للخبر والإنشاء»¹ حيث ميّز بين نوعين من الأفعال، التقريرية والإنجازية من حيث تحقّقها في الخارج وموقف المتكلّم.

2-4-1- الخبر والأفعال الوصفية التقريرية:

يمكن تصنيف أضرب الخبر الثلاثة: الابتدائي والطلبي والإنكاري ضمن الإخباريات «التي تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العمل الخارجي وتنقل أحوالها نقلاً أميناً»² فقد جاء في رسالة المعاد والمعاش "للجاحظ" 255هـ: «أرى ظواهر أموركم المحمودة فتدعوني إلى الانقطاع، وأسأل عن بواطن أحوالك فتزيدني رغبة في الاتصال بك»³ إنّ المتكلّم يصدر في أسلوبه الخبري حكماً وتقريراً يتعلّق بالمخاطب، ليصنّف الخبر بناء عليه ضمن إطار التقريريات، فقد نظر إلى ظواهر نفسه وبواطن أحواله وخلص منهما إلى الإيمان بتقوى هذا الشخص وحسن باطنه ونواياه.

ومن الأساليب التي تندرج ضمن هذا الصنف من الأفعال الكلامية (التقريرات) نجد التأكيد، الذي يستعمل غالباً لتثبيت شيء في نفس المخاطب، وإزالة ما علق بذهنه من شكوك، و«التأكيد فعل كلامي»⁴ وقد لجأ إليه "الجاحظ" عندما يذكر المتلقي بضرورة العمل الصالح الذي حضّ الله عليه «﴿بِمَسْ ثَقَلْتُمْ مَوَازِينَهُ، بَاءٌ وَوَلِيكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٣٦﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، بَاءٌ وَوَلِيكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٣٧﴾﴾»⁵ وهذا مثل ضربه الله، لأنّ الناس يعلمون أن لو وضع في إحدى كفتي الميزان شيء ولم يك في الأخرى قليل ولا كثير، لم يكن للوزن معنى يعقل. وذلك أنّ

¹ - أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرّي التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995م، ص: 37.

² - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، مرجع سابق، ص: 214.

³ - الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1، رسالة المعاد والمعاش، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1399هـ - 1979م، ص: 93.

⁴ - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 206.

⁵ - سورة المؤمنین، الآية: 102 - 103.

أحدا من الخلق لا يخلو من هفوة أو زلة أو غفلة، فأخبر أنّ من كان حسناته الرجحة.. كان على سبيل النجاة، وطريق الفوز بالإفلاح. ومن مالت سيئاته بحسناته كان العطب والعذاب أولى به»¹ إنّ السياق التداولي يتكوّن من مجموعة عوامل نفسية واجتماعية تحدّد مناسبة أفعال اللّغة ومن ضمنها المعرفة والرغبات والإرادة عند مستعملي اللّغة.

ويعدّ "الاسترابادي" 686هـ من الدارسين المتأخرين الذين درسوا التوكيد، حيث حدّد «الغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء، أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السّامع عنه. وثانيها: أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السّامع به تجاوزا»² وهذا ما يؤكّد ارتباطه بطرفي الخطاب (المتكلم/السّامع) وما تنطوي عليه هذه العلاقة من أبعاد تداولية متعدّدة، كمرعاة المتكلم لحال السّامع، قوّة وضعفا / علما وجهلا.. الخ. وهو ما يتّضح جليّا في تفاوت درجة القوّة الإنجازيّة في أضرب الخبر تبعا لتفاوت أحوال السّامع.

- القوّة الإنجازيّة وأضرب الخبر: من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون الكلام بقدر حاجة السّامع فلا يزيد حتّى يزيغ ولا يقل حتّى يحفف المعنى حقّه، والأصل في إلقاء الخبر ثلاث حالات:³

أ- الخبر الابتدائي:

يلقى إلى متكلم خالي الذّهن، بغية إفادته، فيستغني المتكلم بذلك عن المؤكّدات، وهو ما يشير إليه "السكاكي" أنّ المتكلم «إذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار، فإذا ألقى الجملة الخبريّة إلى من هو خالي الذّهن عمّا يلقي إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر

¹ - الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1، رسالة المعاش والمعاد، مصدر سابق، ص: 101.

² - مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 50.

³ - السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 2000م، ص: 57 - 58.

ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه»¹ أي أنّ الخبر سيتمكن من المتلقي دون حاجة إلى تأكيده لأنه خالي الذهن فهو مستعد لقبوله.

ب- الخبر الطلبي:

هو ما احتار المتلقي في تقبله، فيحتاج المخبر حينئذ إلى ما يزيل حيرة متلقيه وهو ما يشير إليه "السكاكي" أنه (أي المخبر) «إذا ألقاها إلى طالب لها، متحير طرفاه عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه من ورطة الحيرة»² فيعمد إلى استخدام بعض المؤكّدات كإدخال اللام في الجملة أو إنّ، نحو: إنّ العلم نافع، أو إنّ العلم لنافع.

ج- الخبر الإنكاري:

هو ما أنكره المتلقي، فيلزم المخبر حينئذ تأكيد خبره تبعا لدرجة الإنكار «فإذا ألقاها حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليرجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده»³ نحو: إنّني لقدام، لمن ينكر قدومك إنكارا، وإنّي لقدام، لمن يبالغ في إنكار قدومك، ووالله إنّني لقدام، لمن ينكر إنكارا شديدا قدومك.

ويعرض "السكاكي" لأضرب الخبر من خلال عرضه لرواية "أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرّد" «حينما سأل الكندي المبرّد أنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: عبد الله قائم، ثمّ قولهم: إنّ عبد الله قائم ثمّ إنّ عبد الله لقائم والمعنى حسبه، واحد، فأجابه "المبرّد" وهو أديب لغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ قولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر لقيامه»⁴ فالقوة الإنجازية

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 258.

² - المصدر نفسه، ص: 258.

³ - المصدر نفسه، ص: 258.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 259.

تختلف من قول إلى آخر وذلك راجع لاعتبارات معيّنة، ما يجعلنا نستنتج أنّ هناك فرق بين المعنى القضوي للخطاب والمعنى الإنجازي له، وفق الطرح التداولي الحديث.

واقصر "الكندي" 256هـ على المعنى القضوي فقط، جعله يشعر أنّ هناك حشواً في الخطاب دون أن يلتفت إلى المعنى الإنجازي لكلّ جملةٍ ممّا سبق، وهو ما بيّنه "المبرد" «أنّ المعنى الذي يقصده المتكلم، يتخذ له من الوسائل اللغوية والمقامية ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أنّ قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب»¹ فالمعنى القضوي هو ما يحمله اللفظ من معنى ودلالة، أمّا المعنى الإنجازي، فهو ما يسفر عنه قصد المتكلم ويرتبط بحال السامع ومقامه، وعند مقابلة هذا الطرح بمنظور "أوستين و سيرل" خاصّة في ضوء نظريتهما الإنجازية، نجد أنّ هذه التراكيب اللغوية تشكّل - حسبهما - أفعالاً إنجازية إذ يحتوي التركيب اللغوي الأول: عبد الله قائم، على مجرد القصد إلى الإخبار فقط، فهو فعل إنجازي خالٍ من أدوات التوكيد، أمّا التركيب اللغوي الثاني: إنّ عبد الله قائم، فهو أيضاً فعل إنجازي يقصد إلى الإخبار لكن بدرجة أشدّ، على اعتبار أن المتلقّي يشك في صحّة الخبر، أمّا التركيب اللغوي الثالث: إنّ عبد الله قائم، فهو فعل إنجازي يحوي قوّة إنجازية دالة على ردّ الإنكار أو نفي الشكّ لمخاطب شك ومنكر للكلام.

فدرجات شدّة الأفعال اللغوية تتفاوت بحسب الأغراض المتضمّنة فيها تبعاً لحال المخاطب والظروف والملابسات المحيطة بالعملية التخاطبية، إذ «إنّ أفعالاً متضمّنة في القول مختلفة، قد تحقّق نفس الغرض المتضمّن في القول بدرجات من الشدّة متفاوتة، مثلاً: أنا أطلب منك أن تعمل ع، هو مسعى أقلّ شدّة من، أنا أصرّ عليك أن تعمل ع»² وهذا ما يتماها مع مفهوم القوّة الإنجازية للأفعال الكلامية في الدرس الحديث التي تتفاوت تبعاً للاعتبارات المذكورة. «وكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض أو هدف ذاتي Objet لكونه فعلاً من ذلك الصنف.. فالعود.. غرضها إلزام

¹ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 108.

² - طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص: 17.

المتكلم نفسه بعمل شيء، والأوامر.. لحمل الناس على عمل شيء، وهكذا فكل واحد من هذه الأغراض أو الأهداف، نسميه الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلق به»¹ والغرض المتضمن في القول هو أهم أجزاء القوة المتضمنة في القول على الإطلاق.

أما بمعايير "سيرل" فيمكن الفرق بين أضرب الخبر الثلاثة فيما سماه: «درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، وذلك لتشابه بعض الجمل الخبرية في الغرض المتضمن في القول واختلافها في درجة الشدة والتأثير (الإنجاز)، والتي يقابلها عند البلاغيين العرب، التقسيمات السابقة: الابتدائي، الطلبي، والإنكاري. وضرب لذلك الفرق مثالا من خلال جملتين مختلفتين في الشدة هما: أقسم أنّ بيل سرق المال، وأظنّ أنّ بيل سرق المال»² إذ يتضح جلياً مدى اختلاف درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، في المثالين، فمستوى التأكيد أقوى وأشدّ من مستوى الشك.

وأضرب الخبر وفق هذا التصنيف تعتبر أفعالاً كلامية تمتلك أغراضاً إنجازية متباينة بتباين ملابسات ومواقف استعمالها «وإنّ القوة الإنجازية خصيصة المنطوقات للجمل، فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة. فالقوة الإنجازية إذن هي الشدة أو الضعف اللذان يمكن أن يعرض بأحدهما غرض إنجازي واحد»³ ويظهر هذا المفهوم في تقسيم العلماء العرب الخبر بحسب درجة قوة دلالاته وضعفها، إلى ثلاثة أضرب، كما ذكرنا: خبر ابتدائي وخبر طلبي وخبر إنكاري.

¹ - طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص: 17.
² - « Différence de force ou d'intensité dans la présentation du but illocutoire. Les énoncés « je suggère que nous allons au cinéma » et j'insiste pour que nous allons au cinéma » ont le même but illocutoire, mais il est présenté avec une intensité différente. Il en va de même pour « je jure solennellement que Bill a volé l'argent » et « je crois que Bill a volé l'argent » J. Searle, sens et expression, op, cit, p:44

³ - محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية، مجلة فصول، ع: 65، 2004م، ص: 138.

2-4-2- الإنشاء والأفعال الإنجازية:

يمكن إدراج الإنشاء بقسميه: الطلبي وغير الطلبي، ضمن الإعلانات والتوجيهات والالتزاميات والتعبيرات، فالأفعال الإنجازية «تنهض من جهتها، بإقامة العلاقة فيما بين المتكلم والمتلقي»¹ فواقع الأساليب الإنشائية هو الواقع الخارجي الذي يقع في نفوس المتلقي مع التمني والأمر والنهي والاستفهام، إلى غير ذلك. فالأسلوب الإنشائي الطلبي على اختلاف أنواعه «يقدم الفرصة للتصرف في التعبير وفنون القول المختلفة، والتلوين في الأداء اللغوي»² بانزياحه عن الأغراض المعروفة وأداء معاني جديدة تتطابق مع السياق.

ومن مظاهر المقولات الإنشائية التي يمكن أن تمثل أهم مظهر للأفعال المتضمنة في القول «مصطلح صيغ العقود والمعاهدات، نحو بعثك، زوّجتك، طلقتك، ومنها أيضا أعدك وأرجوك وأتمنى أن تفعل ذلك. ونحوها مما يقتزن فيه القول بعمل يصح أن نعده منجزا بمجرد انتهاء المتكلم من كلامه: كالطلاق، والبيع، والنكاح، والوعد، والرجاء، والتمني»³ والجدير بالذكر أن كتب النحو وعلم المعاني لم تلتفت إلى صيغ ألفاظ العقود والمعاهدات، وأن «المصدر الأساسي لبحث هذا القسم الإنشائي الهام هو كتب الفقه وأصوله، وذلك لكثرة ما في فقه المعاملات بين الناس من زواج، وبيع»⁴ وقد تخرج كل من أساليب الخبر والإنشاء عن معانيها الحرفية إلى أغراض أخرى تقتضيها الأحوال.

2-5- خروج الكلام على مقتضى الظاهر ومفهوم الاستلزام الحوارية:

ذكرنا سابقا أن كلاً من الخبر والإنشاء وفقاً للمفهوم التداولي الحديث، يعدّان فعلين كلاميين، لأنهما صادران عن متكلم له نية إنجاز فعل ما، قد يكون له أثر في المتلقي. وما هو معروف سواء في

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص: 61.

² - محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي (المعاني، البديع، البيان)، دار المعرفة، مصر، ط1، 1995م، ص: 410.

³ - زكور نزيهة، غيلوس صالح، قضايا التداولية في التراث العربي، أفعال الكلام أمودجا، مجلّة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، ع: 05، 2018م، ص: 117.

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 123.

الدراسات البلاغية القديمة أو التداولية الحديثة، أنّ الكلام أحيانا قد يخرج عن معناه الحرفي إلى معانٍ أخرى مستلزمة، طبقا لظروف المقام ومقتضيات الأحوال، وهو ما يصطلح عليه في الدرس التداولي الحديث، بمفهوم الاستلزام الحواري، الذي يُعزى إلى "بول غرايس - Paul Grice" ويمكن أن نوجزه في أنّه «عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنّ شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية»¹ حيث نبّه "غرايس" إلى أنّه يمكن أن يعبر المتكلم عن شيء دون أن يصرّح به، ما مكّن من فهم الاختلاف بين المعنى الحرفي للقول والمعنى المستلزم.

وكان "جرايس" قد اشتغل بضبط المبادئ التي تتحكّم في كيفية قول شيء وإرادة آخر، وكيفية سماع قول ما وفهم سواه، وفق «مبدأ التعاون الذي وضعه، باعتبار مصدر الاستلزام يتجلى في الخرق المقصود لأحد المبادئ الأربعة المذكورة سابقا (مبدأ الكم، مبدأ الكيف، مبدأ الملاءمة، مبدأ الجهة)»² كما يقابل هذا المفهوم ما جاء به "سيرل" من «أنّ القوّة الإنجازيّة تتعدّد، ويكون للجملة الواحدة أكثر من غرض إنجازي، منه ما نصّت عليه الصيغة التركيبيّة بمعنى حرفي ظاهر، ومنه ما يحتاج إلى استدلال وتحليل لسياق الكلام وملابسات القول، وهو ما اصطلح عليه كما أشرنا بالفعل الكلامي غير المباشر»³ وهذا مرتبط بطبيعة العلاقة بين المتخاطبين وأحوالهما وكذا مختلف الظروف المحيطة بهما.

ويتقابل هذا المفهوم في تراثنا البلاغيّ مع ما اصطلح عليه "الجرجاني" بالمعاني الثواني إذ يشير في ضوء هذه الفكرة إلى أنّ «المعاني المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي، وأشباه ذلك. والمعاني الثواني التي يومئ إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض، وتزيّن بذلك الوشي

¹ - صلاح إسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون، القاهرة، مصر، 1426هـ - 2005م، ص: 79.

² - جورج يول، التداولية، مرجع سابق، ص: 67.

³ - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2014م، ص: 208.

والحلي¹ وتعني المعارض عند "عبد القاهر" «المعاني اللغوية أو المعاني الأول، وهي بمثابة الثياب التي تعرض فيها الجارية الحسنة. أما المعاني الثواني فهي بمثابة الزينة لتلك الثياب، أو بمثابة الجانب الجمالي لها»² فمثلا إذا قلت: رأيت أسدا. وأنت لا تريد الرجل الشجاع، فليس في اللفظ معنى الوشي والحلي، لأن اللفظ استعمل في معناه الحقيقي. أما إذا أردت الرجل الشجاع، فإن لفظ الأسد فيه معنى الوشي والحلي، لأنه دلّ على معنى ثانٍ، وهو الرجل الشجاع، والذي يمثّل المعاني الثواني.

أو ما اصطلح عليه "الجرجاني" في موضع آخر، بمعنى المعنى، وفي هذا الصدد يرى "الجرجاني" أن «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد. وبالانطلاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلق وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل»³ ولا سبيل للوصول إلى معنى المعنى إلا عن طريق الاستدلال، وهو ما يؤكده "الجرجاني" من «أنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثمّ يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طویل النّجاد أنه طویل.. الخ»⁴ أي أنّ الكلام إذا كان مباشرا كان الوصول إلى معناه دون واسطة، وإذا كان الكلام غير مباشر استوجب من السامع الاستدلال وسيلة للوصول إلى غرض المتكلم.

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 264.

² - طاهر القحطاني، المعاني الثواني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال: الكناية والاستعارة والتّمثيل، مجلّة كليات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ع: 23، 2000م، ص: 446.

³ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 262.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 262.

وقريب من هذا ما ذهب إليه "سيرل" فالضرب الأول: هو أن يستخدم الكلام بصيغته الحرفية، وهو ما يمكن اعتباره أفعالاً كلامية مباشرة. والضرب الثاني: هو الذي لا يعتمد على المعنى الحرفي بل ما يفضي إليه من معان، وهذا ما يمكن أن يمثل صورة للأفعال الكلامية غير المباشرة، وقد أدرج معها أنواعاً أخرى لا يكون الأسلوب فيها مباشراً «فهناك أنواع أخرى من الحالات حيث يختلف معنى الجملة نسقياً عن المعنى الذي يقصده المتكلم، تشمل الاستعارة والكناية والسخرية والتهمك والتهيل والتهوين.. الخ»¹ ولو أردنا أن نسقط هذا الطرح على نظرية "سيرل" في الأفعال الكلامية «نجد أنّ "سيرل" يقدم الخطاب الخيالي على أنه عمل لغوي غير مباشر - وهو ما سمّه "أوستين" بأنه خطاب غير جاد، فدلالته تتجاوز الملفوظ ذاته، وترتكز على مواضع مضمرة خاصة وعلى عقد واقع بين الكاتب والقارئ، حيث يحتل المسار التأويلي مكاناً رئيسياً، فالكاتب ينضوي تحت التلفظ المشترك وهو مدين بمقصد تواصل، وهذا الرسم يلح على الاستدلالات نحو الضمني، حيث تلتقي جميع ظواهر التنصص»² ومن هنا يتأكد مدى الاعتماد على كفاءات المتلقي في بناء دلالات الخطاب عبر استدلالاته وتأويلاته.

وهو الطرح الذي أثاره "أوستين" ونوّه إليه في خضم كتابه الموسوم: الأعمال اللغوية مفسراً مبدأ الاستدلال والانتقال من المعنى الحرفي إلى الدلالة غير المباشرة، ولعلّ العناية بالمتلقي وتأكيد حضوره في ذهن المتلقي، يبرز بوضوح الأبعاد التداولية في نظرية النظم التي أراد من خلالها إبراز تلك التفاعلية داخل الخطاب والتي تنطلق من المعنى الظاهر وتنتقل إلى المعنى المضمّر الذي يحتاج في تشكّله إلى كفاءة كل من المتكلم والمخاطب، وما يحيط بهما، لأنّ الكلم - في نظر الجرجاني - لم يوضع لأن يسمّى الأشياء بمسمياتها فحسب، بل ليؤدّي وظيفة تواصلية إبلاغية ولعلّ هذه الوظيفة الأخيرة هي ما يضطلع به الدرس التداولي الحديث متوسّلاً في ذلك بمجموعة من القواعد والاستراتيجيات

¹ - جون سيرل، العقل واللغة والاجتماع، مرجع سابق، ص: 221.

² - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، مصدر سابق، ص: 194 - 195.

كالاستدلال والمعقوليّة والاستنباط المنطقي والتأويل ومقدمات تتكون في الآن نفسه من معارف متواضع عليها، وهي ما ستشكل موضوع بحثنا في الفصلين التاليين.

ويشير "العسكري" في السياق ذاته إلى أنّ المعاني على ضربين: «ضرب يتدعه صاحب الصنّاعة من غير أن يكون له إمام يقتدي به فيه، أو رسوم قائمة في أمثلة مماثلة يعمل عليها. وهذا الضرب ربّما يقع عليه عند الخطوب الحادثة، ويتنبّه له عند الأمور النازلة الطارئة. والآخر ما يحتديه على مثال تقدّم ورسم فرط»¹ وهنا إشارة إلى عنصر الإبداع في القول، الذي سببه تلك الثورات النفسية والتأثيرات الانفعالية، التي تنتج لنا أشكالاً خطابية تحمل في طياتها ظلالاً من المعاني ذات الدلالات الهامشية. فما نفهمه من هذا الطرح، أنّ الكلام يحتمل معنيين: أحدهما، نصل إليه بدلالة اللفظ وحده دون واسطة أو سبيل، وهو ما يعرف بالمعنى الأوّل. والآخر نصل إليه من دلالة اللفظ الأوّل الذي يحيلنا إلى معنى ثان هو المقصود، وهو ما يعرف بالمعنى الثاني.

2-5-1- الخبر والأفعال الكلامية غير المباشرة:

فالخبر يمكن في حالة إجرائه على خلاف مقتضى الظاهر، أي على خلاف أصل استعمال، أن يخرج إلى معان ثوان، مستلزمة من سياقات الاستعمال، لاعتبارات خطابية، حيث يشير "السكاكي" إلى «أنك ترى المفلقين* السحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيراً وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علماً محلّ الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام ربّ العزّة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَسِ إِشْتَرِيَهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾² كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسميّ وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم، ونظيره في

¹ - أبو هلال العسكري، الصناعاتين الكتابة والشعر، مصدر سابق، ص: 69.

* المفلقين: يقال أفلق فلان إذا جاء بعجب.

² - سورة البقرة، الآية: 101.

التنفي والإثبات: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ»¹، وقوله تعالى: «وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَهْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ»² فيجرون معنى الكلام إلى معنى آخر مستلزم، ولا يتسنى ذلك إلا بقرائن سياقية ومقامية موجّهة لها، مما يجعلها قوّة لزومية، يتعين على المتلقي الاستعانة بها، للوصول إلى قصد المتكلم. وسيأتي في الفصل الموالي بيان دور وأهمية هذه العناصر المقاليّة والمقاميّة في بناء الخطاب وتحقيق مقصديّته وإحداث الأثر في المتلقي.

كما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، «فينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوّح له بحكم الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب»⁴، كقوله تعالى: «وَلَا تُخَاطَبْنِي فِي أَلْدِينِ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَفُونَ»⁵ يلوّح باستحقاق العذاب. وقوله عزّ وجلّ: «وَمَا أَكْبَرُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ»⁶ يلوّح بقبح نفسها، ولا يخفى أنّ هنا توكيدان، و«هذا يفيد جواز تعدّد التوكيد في التردّد وما ينزل منزلته، فيكون الفرق بينه وبين المنكر في الوجوب والاستحسان فقط»⁷ فما دلّت عليه هذه الأقوال من مدلول حرّبيّ هو فعل كلاميّ مباشر وما أفادته من معنى مستلزم تبعاً لمقام استعمالها وأحوال المتلقي هو معنى كلامي غير مباشر.

ومن الأغراض التي يخرج إليها الخبر:⁸

الفخر: كقول عمرو بن كلثوم: إذا بلغ الفطام لنا صبيّ *** تحرّ له الجبارة ساجدينا

¹ - سورة الأنفال، الآية: 17.

² - سورة التوبة، الآية: 12.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، 259 - 260.

⁴ - عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طبعة نهاية القرن: 1420هـ - 1999م، ص: 36.

⁵ - سورة هود، الآية: 37.

⁶ - سورة يوسف، الآية: 53.

⁷ - عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مصدر سابق، ص: 36.

⁸ - علي الجارم، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف، ط1، 1999م، ص: 144 - 145.

أو التّحسّر : كقول الأعرابي في رثاء ولده:

لما دعوت الصّبر بعدك والأسى *** أجاب الأسى طوعاً ولم يجب الصّبر

أو إظهار الضّعف والعجز، كقوله تعالى على لسان سيّدنا زكريا عليه السّلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾¹ أو الاستعطاف والاسترحام كقول يحيى البرمكي مخاطباً الخليفة هارون الرّشيد:

إنّ البرامكة الذي - من زُموا لديك بدهيه

صُفر الوجوه عليهم خلع المذلة باديه

وقد يراد منه المدح والثناء: كأن تقول: اللهم أنت خالق السماوات والأرض العليم القدير الحكيم الرّحيم الغفار، ناصيتي بيدك، أنت قيوم السّماوات والأرض الذي لا تأخذه سنة ولا نوم. فهنا لا يقصد القائلون فائدة الخبر ولا لازم الفائدة، وإنّما معاني أخرى تمّ تحديدها واستخلاصها من التراكيب، حيث حملت التراكيب قوّة إنجازية خرجت فيها التراكيب من حدّ الإخبار إلى إظهار الفخر والمدح والثناء.

2-5-2- خروج الخبر إلى الطّلب:

يرى "السكاكي" «أنّ الجهات المستحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطّلب تكثر، تارة تكون قصد التّفاؤل بالوقوع، كما إذا قيل لك في مقام الدّعاء: أعاذك الله من الشّبهة، وعصمك من الحيرة، ووقّك للتّقوى، ليتفاءل بلفظ المضّي على عدّها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية»² فالأساليب الخبريّة الماضية (أعاذك الله، وعصمك، ووقّك) أفادت معاني مستلزمة تبعاً للسياقات الواردة فيها، حيث إنّ المخاطب استخدم أسلوب الإخبار بأفعال ماضية عوض طلب

¹ - سورة مريم، الآية: 03.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 432.

الدعاء بصيغته المعروفة تفاعلاً بحصول المطلوب، كما أنّ المقام يبيّن أنّ المعنى المستلزم لتلك الجمل هو الدعاء.

ومن الأمثلة التي قد يخرج فيها الخبر أيضاً عن أصل معناه للدلالة على الأمر والنهي والدعاء نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْبٍ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتِمَّ الرِّضْعَةَ﴾¹ أي: ويرضع الوالدات أولادهن. (أمر) وقوله عزّ وجلّ: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾² أي: فمن فرض فيهنّ الحجّ فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل في الحجّ. (نهي) وقولنا: يرحم الله موتانا ويغفر لهم. أي: اللهم ارحمهم واغفر لهم (دعاء) فالظاهر إذن، أنّ الآيات كلّها تحمل أخباراً محدّدة، إلّا أنّ الذي جعلها تفيدها ما تمّت الإشارة إليه من معان، هو المقامات التي وردت فيها.

2-5-3- الأفعال المتضمّنة في أساليب الإنشاء الطلبي:

ذكرنا سابقاً أنّ العرب قديماً، تنبّهوا إلى ظاهرة خروج الكلام على مقتضى الحال، أو ما يقابل ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة في الدرس التداولي الحديث، وحاولوا تعييدها، وبخاصّة "السكّاكي" الذي حاول وضع قواعد وآليات فسّر عن طريقها كيف تؤوّل الأقوال، بغير ما صرّح به صاحبها وهي:³

- خروج الأساليب الطلبيّة الخمسة الأصليّة، حين يمتنع مقامياً إجراؤها على الأصل، إلى معانٍ فرعيةٍ أخرى كالإنكار والتّوبيخ والتّزجر والتّهديد وغيرها.

¹ - سورة البقرة، الآية: 231.

² - سورة البقرة، الآية: 196.

³ - ينظر: السكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 416.

- قد يتم الانتقال من معنى إلى معنى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها، إذ يمكن أن يفيد الاستفهام في مقام ما معنى التمني، كأن يقول الكافر يوم الحساب: هل لي كرة فأعمل صالحا أو أتصدق. وقد يتولد مقاميا عن التمني الاستفهام.

غير أنّ البعد التداولي للأساليب الإنشائية، يظهر في قوتها الإنجازية بالمفهوم التداولي المعاصر، أي أننا ننجز بها عملا، فلا تقتصر على مجرد الكلام، «ومن أشرط نجاحها توافر عناصر الإرادة والقصد والقدرة وحسن النية ونحوهنّ من مقتضيات المقام التي تتناسب مع الأعمال الكلامية المنجزة، وتجعلها أعمالا مفلحة - Des actes heureux وإذا لم يراع بساط الحال ولم يطابق المقال مقامه، استحالت أعمالا حبطة - Des actes malheureux»¹ فللمقام دور بارز في تأويل معنى هذه الأساليب تأويلا صحيحا.

والمستنتج من الطرح السابق أنّ هذا العلم يهتم بالتراكيب الدالة المفيدة دون غيرها وفي هذا الصدد يشير "السكاكي" إلى ضرورة مراعاة هذا المبدأ (مبدأ الإفادة) في إنتاج الخطاب واستعماله، وهو ما يظهر جليا في حديثه عن علم المعاني «اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل منها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»² ومن الضروري الإشارة إلى أنّ "السكاكي" استعمل مصطلح الطلب بدل مصطلح الإنشاء وسمي كلّ منهما قانونا «والطلب عند السكاكي خمسة أبواب أصلية: الاستفهام، النداء، التمني، الأمر، النهي، وتمثّل هذه الأفعال الكلامية الأصلية لدى السكاكي وهناك أبواب أو أغراض تنتج وتتولد عن خروج هذه الأبواب الخمسة عن أصلها»³ سنضرب عنها أمثلة في ضوء ما تتقابل معه من مفاهيم تداولية.

¹ - ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 03.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 247.

³ - المصدر نفسه، ص: 251.

وتتجلى الأبعاد التداولية بوضوح في أبواب الطلب التي حصرها "السكاكي" ممثلة في التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، إذ تشكل أفعالاً كلامية إنجازية مباشرة وغير مباشرة، فهذه الأبواب متى أجزاها المتلقظ بالخطاب على أصلها، ووفق شروط كل باب في سياقها المناسبة، تولد عنها أفعال كلامية إنجازية مباشرة تفيد: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء بمعانيها الأصلية، لكنه قد يتولد عنها حين يمتنع إجراؤها على أصل استعمالها معان أخرى ذات أغراض تستفاد من السياق، بمعنى أنّ أنماط الطلب الخمسة (الأفعال الإنجازية المباشرة) بأغراضها الأصلية (تمنّ واستفهام وأمر ونهي ونداء) يمكن أن تتحوّل بمعونة قرائن معينة لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة تناسب مقتضى الحال. وهذا يعني أنّ "السكاكي" «يؤمن يقيناً بأنّ دلالة خواص الكلام تختلف عن دلالة تراكيبه ضرورة، بحكم خصيصة التركيب من جهة، وبحكم السياق الذي توظّف فيه من جهة ثانية»¹ وإشارة "السكاكي" هنا إلى دور خصائص التركيب وظروف السياق في إخراج الكلام وفق ما تقتضيه الأحوال، ما يتوافق مع الطرح التداولي الحديث الذي عدّ أحوال المتلقي وظروف السياق من العوامل المهمة ففي إنتاج الفعل الكلامي وتحقيق إنجازيته.

وفيما يلي نماذج عن الطلب وفق نصوص من التراث البلاغي العربي نبين من خلالها مدى احتوائها على معاني صريحة وأخرى مستلزمة، يرى "السكاكي" «أنّ حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد، فلا نتكلم هناك، وإنما نتكلم في مقدّمة يستند عليها المقام، من بيان ما لا بدّ للطلب ومن تنوعه، والتنبه على أبوابه في الكلام، وكيفية توليدها لما سوى أصلها»² هذا ويرتكز الطلب عند "السكاكي" على جملة من العناصر: «(التصوّر، المطلوب، مطلوب غير حاصل وقت الطلب) وترتبط به شروط تكوّن نسقا من الضوابط التي يتمّ وفقها إجراء معاني الطلب على أصلها. وقد حصرها "السكاكي" في خمسة أغراض أصلية: الاستفهام، النهي، الأمر، التمني، النداء»³ ويمكن جرد تلك

¹ - العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، مرجع سابق، ص: 26.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 302.

³ - العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، مرجع سابق، ص: 31.

الشروط التي تضبط إجراء المعنى على أصله من خلال نصّه التالي: «والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.. ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول. والمطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين: حصول ثبوت متصور، وحصول انتفاء. وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيًا وخارجيًا، يستلزم انقسامًا إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وحصولين في الخارج»¹ وفيما يلي نماذج عن الطلب مع بيان ما تنطوي عليه من أبعاد تداولية:

2-5-4- أنواع الطلب:²

التمني: هو طلب المحبوب الذي لا طمع فيه، بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد الحصول، واللفظ الموضوع له، ليت، ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت الشّباب يعود. «ولا يقتصر التمني على الأداة (ليت) بل استخدم علماء البلاغة أدوات أخرى لدلالة على التمني مثل: ألا، هلا، لولا، لوما، هل، لعل ففي مثل هذه الحالة تنزاح تلك الأدوات عن أصل وضعها الدلالي المتعارف عليه لدى علماء البلاغة، لتؤدي معنى جديد يخدم سياق الحديث، وذلك لغايات بلاغية ومقاصد تداولية»³ ففي قوله تعالى مثلاً: «فَهَلْ لَنَا مِن شُعْبَاءَ فَيَشْبَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ بِنَعْمَلٍ غَيْرِ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ»⁴ احتوى التركيب على قوة إنجازية تمثلت في حرف الاستفهام (هل) الذي خرج عن أصل وضعه وهو الاستفهام بحسب القرائن السياقية لأحوال المخاطبين الكفار، إلى التمني، أي تمني الكفار لشفيع يشفع لهم يوم القيامة. فالآية حملت قوة إنجازية مقامية غير استفهامية، أي غير القوة الإنجازية المؤشّر لها بأداة الاستفهام والتنغيم، فإضافة إلى الاستفهام تحمل الجملة قوة إنجازية هي تمني وجود شفيع لهم.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 302.

² - القزويني، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، تأليف: عبد المتعال الصّعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1420هـ - 1999م، ص: 28.

³ - أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 46.

⁴ - سورة الأعراف، الآية: 52.

الاستفهام: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن بأدوات مخصوصة، والألفاظ الموضوعية له (الهمزة، هل، ما، من، أي، كم، كيف، أين، متى، أين، متى، أيان) ويكون الاستفهام فعلا كلاميا مباشرا (الاستفهام الحقيقي) «إذا كان لفظه الظاهر موافقا لمعناه الباطن عند سؤالك عما لا تعلمه»¹ كقولك: ما عندك؟ ومن رأيت؟ ويكون الاستفهام فعلا كلاميا غير مباشر، إذا كان معناه الباطن غير موافق للفظه الظاهر، وحينها يستلزم معان أخرى تستخلص من سياق الكلام. منها الاستبطاء نحو: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَفْؤُلَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصُرَ اللَّهُ﴾² ومنها التعجب نحو قوله عز وجل: ﴿مَا لِي لَآ أَرَىٰ أُلْهُدَءَ﴾³ ومنها التقرير ويشترط في الهمزة أن يليها المقرّر به كقولك: أفعلت؟ إذا أردت أن تقرّره بأنّ الفعل كان منه، وكقولك: أنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرّره بأنّه الفاعل.

والتّمني نحو قول الكافر يوم الحساب: هل لي كزّة؟ أي عودة إلى الدنيا حتّى أكفّر عن ذنبي. فالمستفهم هنا لا ينتظر جوابا فخرج الاستفهام عن أصله إلى (غرض فرعي مستلزم) هو التمني.

وما أورده "الجرجاني" في دلائله بيّن فيها الأغراض التي قد يخرج إليها الاستفهام بالهمزة «واعلم أنّ الهمزة فيها ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه»⁴ وذلك ضمن الباب الذي خصّصه للتقديم والتأخير الذي يعدّ آلية استفهام في تحديد دلالة الاستفهام، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ بَعَلَّتْ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا بُرَاهِيمَ﴾⁵ يقول شارحا: «لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السّلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: أنت فعلت هذا؟ وقال هو عليه السّلام في الجواب: ﴿بَلْ

¹ - قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطّلب عند النّحويين والبلاغيين، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، 1402هـ - 1982م، ص: 309.

² - سورة البقرة، الآية: 212.

³ - سورة النمل، الآية: 20.

⁴ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 114.

⁵ - سورة الأنبياء، الآية: 62.

بَعَلَهُ، كَبِيرُهُمْ¹ ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل² فالسائلون يعلمون أنّ الأصنام قد حطّمت، ويعلمون أنّ إبراهيم هو الفاعل، ولذلك كان استفهامهم لدفعه بأن يقرّ بأنّه الفاعل لا غير.

الأمر: من أنواع الإنشاء الأمر، والأظهر أنّ صيغته - من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد وغيرها، نحو: أكرم عمرا ورويدك بكرا - موضوعة لطلب الفعل استعلاء.. ثمّ إنّها - أعني صيغة الأمر - قد تستعمل في غير طلب الفعل استعلاء بحسب مناسبة المقام كالإباحة كقولك في مقام الإذن: جالس الحسن أو ابن سيرين. والدّعاء: كقولك متوجّها إلى الله بخطابك: ربّي اغفر لي ذنوبي. والالتماس: إذا استعملت فيه على سبيل التلطّف، كقولك لمن يساويك في الرتبة: افعَل بدون الاستعلاء.

أمّا بحسب معايير "سيرل" فإنّ المعيار المطبّق، في خروج الأمر إلى الدّعاء والالتماس، هو «معيار الشّروط المعدّة - Les conditions préparatoires³ وفحواه «أنّ تجتمع ظروف تداوليّة معيّنة، خاصّة بالمتكلّم أو المخاطب، فتغيّر من قوّة أحدهما، وتؤثّر من ثمّ على الخطاب، وتجعل من الفعل فعلا كلاميا ناجحا أو فاشلا⁴ ويعتبر "سيرل" هذا المعيار من أهمّ المبادئ التي تؤثّر في هويّة الأفعال الكلاميّة وفي قوّتها وفي ضعفها وفي تصنيفها.

النّهي: هو كالأمر في الاستعلاء، وله حرف واحد وهو لا الجازمة، نحو قولك: لا تفعل، وقد يستعمل في غير ما وضع له تبعا لمقتضيات الأحوال فيفيد دلالات مستلزمة من قبيل:

¹ - سورة الأنبياء، الآية: 63.

² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 113.

³ - «Si le général demande au soldat de deuxième classe de nettoyer la pièce, c'est vraisemblablement une suggestion, une proposition ou une requête, mais ce n'est ni un ordre ni une injonction. Ce trait correspond à l'une des conditions préparatoires» J.Searle, Sens et expression, op, cit, p : 44

⁴ - مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 121.

التوبيخ: فإذا قلت لشخص ينهي عن منكر ويفعله:

لا تنه عن خلق وتأني مثله *** عار عليك إذا فعلت عظيم

فالتنهي هنا لا يفيد مجرد طلب الكفّ عن الشيء، وإنما يتجاوز ذلك إلى معنى مستلزم هو التوبيخ.

والدعاء: في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾¹

النداء: النداء في أصل اللغة "الصّوت" وهو مشتق من "الندى" وهو بعد الصّوت. وهو في اصطلاح البلاغيين: «طلب إقبال المدعو على الدّاعي بأحد حروف مخصوصة»² وللنداء أدوات خمس (يا، أيا، هيا، أي والألف) منها ما هو للقريب ومنها ما هو للبعيد لكن «استخدام تلك الأدوات في مواضعها لا يتقيد بحسب ما يقتضيه الظاهر فتستخدم في غير ما وضعت له، لتعبّر عن غايات تواصلية تفهم من خلال السياق والقرائن المصاحبة له»³ فمن المعاني المستلزمة للنداء: الاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيّها الرّجل ونحن نفعل كذا أيّها القوم، واغفر اللهم لنا أيّتها العصابة، أي متخصصا من بين الرّجال، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب. والندبة: كأن تدعو النّادبة الميّت بحسن الثناء في قولها: (وافلاناه). والاستغاثة: نحو قول المرأة الأسيرة في خلافة المعتصم: (وامعتصماه).

2-5-5- الأفعال المتضمنة في الإنشاء غير الطلبي:⁴

وهو النوع الثّاني من الأسلوب الإنشائي والذي لا طلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب، وهو أنواع (الترجّي، القسم، التعجب، المدح، الذم) بالإضافة إلى صيغ المقاربة والرجاء

¹ - سورة البقرة، الآية: 285.

² - قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند التّحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص: 217.

³ - أحمد فهد صالح شاهين، النّظرية التداولية وأثرها في الدّراسات النّحوية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 54.

⁴ - عبد الفتاح فيّود، علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط4، 2015م، ص: 65.

والفاظ العقود على اختلاف بينهم في بعضها، وفيما يلي سنعرض بعض الأمثلة عن هذه الأساليب الإنشائية غير الطلبية مع بيان أبعادها التداولية:

الترجي: هو «ترقب حصول الشيء سواء كان محبوباً، ويقال: طمع..أو مكروها..ويقال له: إشفاق»¹ والأصل فيه أن يكون بلعلّ وعسى، وقد يأتي بغيرها كلياً واخلاق وحري، مثل قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشِي أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْقِتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا ﴿٢٥﴾﴾² ولعلّ الفرق الجوهرية بين التمني والترجي هو أنّ التمني لا يطمع في حصوله وإمكانه، أمّا الترجي فهو ما يتوقع حصوله، والتمني يكون في الأمر المحبوب فقط، أمّا الترجي يكون في المحبوب والمكروه معاً، وبذلك يكون الفرق بين التمني والترجي بحسب معايير "سيرل" في شروط المحتوى القضوي، فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم (ليت الشباب يعود يوماً). أمّا المحتوى القضوي في الترجي فهو قضية ممكنة في نظر المتكلم. (لعلّ النجاح قريب).

التعجب: هو «تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضره في وصف من الأوصاف»³ وله صيغتان قياسيتان: ما أفعله، نحو: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا في قلب الرجل. وأفعل به، نحو: أكرم بقوم رسول الله قاندهم. هذا ويشير علماء البلاغة إلى شرط الإفادة في الأسلوبين، وهي في الأساس مبدأ تداولي. يرى "المبرد" «أننا نقول منه: ما أحسن زيدا ورجلا معه، ولولا قولك: معه لم يكن للكلام معنى، وذلك أنك إذا قلت: ما أحسن رجلاً، بالتثنية، فليس هذا ممّا يفيد به السامع

¹ - الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، ضمن شروح التلخيص، ج2، مصدر سابق، ص: 245.

² - سورة المائدة، الآية: 54.

³ - عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009م، ص: 71.

شيئاً لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس من هو كذا الكثير»¹ فتداولية التعجب كامنة فيما يفيد من معنى.

المدح والذم: ويتمان بالفاظ خاصّة منها: نعم، بس، حبّذا، ولا حبّذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾² وقوله أيضاً: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْقَاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾³ إنّ الدافع إلى مدح الشيء راجع إلى جودة حاصله فيه، ويقاس عليه ذم الشيء لرداءة حاصله فيه، وفي هذا يوضّح "مسعود صحراوي" «أنّ دور المتكلم ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة فيهما، بل هو تحسين حسن الممدوح في المدح، وتقبيح قبح المذموم في الذمّ بالالفاظ المذكورة آنفاً، معتبرا هذين الأمرين شرطين معدّين لكلّ من المدح والذم»⁴ وذلك بتطبيق معيار (شرط صدق النية أو الجدوية) عند "سيرل" أو معيار شرط التّجاح عند "أوستين".

القسم والتكثير:

أ- القسم:

يعرّف "سبويه" القسم بقوله: «اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك. فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام التّون الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: لأفعلنّ..واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه، بعد قولك: والله،

¹ - المبرد، المقتضب، ج4، تح: عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ - 1994م، الطبعة الثانية: 1399هـ - 1979م، ص: 186.

² - سورة الدّاربات، الآية: 48.

³ - سورة الجمعة، الآية: 05.

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 121.

وذلك قولك: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن، وأقسمت بالله عليك لتفعلن¹ ويتكوّن القسم من جملتين: جملة القسم وجملة جواب القسم، وعلى الرّغم من أنّ جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، أي أنّها لا تشغل وظيفة نحوية، إلّا أنّ لها وظيفة تداوليّة فهي عنصر لا يستغنى عنه في بناء المعنى ذلك لأنّ جواب القسم خبر، أي يحتمل الصدق والكذب وهذا الاحتمال الأخير معيار تداولي.

ب- التّكثير:

هو أن «ينشئ المتكلم استكثاراً لعدد من شيء مستعمل، وله أدوات مشهورة: ربّ: تكون للتقليل والتّكثير»² واختلف العلماء في ذلك: فمثال التّكثير: ربّ فقير عفيف. كم: كم مدينة زرتها. أي زرت مدناً كثيرة ويتجلى البعد التداولي للتّكثير في أنّه إنشاء متعلّق بالكم (الكثرة) «وبناء على هذا القياس نستطيع اعتبار اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطاً تحضيرياً أو شرط صراحة لتكثير الشيء»³ يتّضح من خلال ما سبق أنّ ما قدّمه "السّكاكي" من دراسة حول ظاهرتي الخبر والإنشاء وما ينتج عنهما من أشكال مختلفة للخطاب وهي ما عبّرنا عنه بأضرب الخبر وأساليب الخطاب المباشرة وغير المباشرة، تبقى على درجة عالية من الدّقة والشّمولية، لا نجدّها في الاقتراحات الحديثة التي ركّزت في معظمها على الجمل الخبريّة، كما هو الأمر مثلاً مع "كرايس -Grice". ذلك أنّ "السّكاكي" في مفتاح العلوم بسط اقتراحات تمّ الجمل الخبريّة والإنشائية على حدّ سواء، وإن كان تركيزه انصبّ بالأساس على الجمل الطّلبية. وصفوة القول أنّ دراسة "السّكاكي" لظاهرتي الخبر والإنشاء وخروج أساليبيهما عن معانيها الأصليّة إلى أخرى فرعية وتعليله شروط وأسباب هذا الخروج، يعدّ أساس وأصل مفهوم (الاستلزام الحوارية) في الدرس التداولي الحديث.

¹ - سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ - 1988م، ص: 104.

² - ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 122.

³ - طالب سيّد هاشم الطبطبائي، نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مرجع سابق، ص:

صيغ العقود والمعاهدات:

وهي ما ينشئ بها المتكلم عقوداً أو معاهدات، كعقود البيع والزواج والمعاملات وغيرها، وتجسد هذه الصيغ عند الباحثين المعاصرين أهم جانب في ظاهرة الأفعال الكلامية، إذ يرى "مسعود صحراوي" أنها أهم مظهر للأفعال المتضمنة في القول، وأقوى نقطة يُرتكز عليها في إثبات حضور ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي وبحث العلماء العرب فيها، و«قد أشار إلى ذلك "أوستين" وألحَّ عليها تحت ما سمَّاه بأفعال التَّعهد والعقود وعدّها أهم الأفعال المتضمنة في القول، وما تبقى من هذه الأفعال قام "سيرل" بعده بالتوسُّع فيه وفي النظرية عموماً»¹ غير أنّ الملاحظ، من خلال موروثنا البلاغي، هو قلة الاهتمام بصيغ وألفاظ العقود والمعاهدات، و«حجّة البلاغيين في ذلك أنّ هذه الصيغ، وجل أساليب الإنشاء غير الطلبي هي في الأصل أخبار نقلت إلى معاني الإنشاء، كما أنّها لا تستعمل إلا في معانيها التي وضعت لها، خلافاً لأساليب الإنشاء الطلبي التي قد ترد ويراد بها غير معانيها، فتتولد عنها بحسب القرائن والسيّاق معانٍ بلاغية متعدّدة»² لذلك قلّت في أساليب الإنشاء غير الطلبي الأفعال المتضمنة في القول، بتعبير "أوستين" مقارنة بأساليب الإنشاء الطلبي.

وفيما يلي نموذج آخر لتقسيم الأفعال الكلامية العربية وفق نموذج "سيرل" استنتجه بعض الدارسين العرب وهو تقسيم خماسي للأفعال الكلامية العربية يطابق ما قدّمه "سيرل" ويفيد من بعض ضوابطه وشروطه وهو تقسيم وفق الآتي:³

أ- الإيقاعيات: وهو ما اصطلح عليه "سيرل" بالإعلانات، تعني أن توقع بالقول فعلاً، كالزواج والطلاق والبيع والشراء.. الخ. فهذه الأفعال تقع بمجرد النطق بلفظها. ومن شروطها أن يكون ويوافق عليهن الكلام واضح الدلالة، وأن يكون متبعاً أعرف أهل

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 124.

² - عبد الفتاح فيّود، علم المعاني، مرجع سابق، ص: 354.

³ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 98 - 99.

اللغة، وأن يعلم كل من المتكلم والمخاطب ما صدر عن الآخر ويوافق عليه، وأن يكون إيقاع الفعل كاملاً، وأن يكون زمن الفعل حاضراً أو مستقبلاً لفظاً ومعنى أو معنى فقط، فإذا كان ماضياً لفظاً ومعنى كان إخباراً.

ب- **الطلبات:** وهي ما يقابل التوجيهات عند "سيرل" وتضم الأفعال الكلامية الدالة على الطلب مهما اختلفت صيغتها مثل: أمرتك، أوجبت عليك.. الخ. ويجري النهي أيضاً مجرى الأمر كقولك: لا تفعل. وكذلك يندرج الاستفهام ضمن الطلب.

ت- **الإخباريات:** وينبغي أن تقتصر على الأفعال التي تصف وقائع وأحداثاً في العالم الخارجي، ويدخل فيها ما تنقله الصحف ونشرات الأخبار إلينا مما يدور في العالم من أحداث وشؤون عسكرية وسياسية وثقافية واجتماعية ودينية واقتصادية وعلمية.

ث- **الالتزاميات:** وهي التزام المتكلم طوعاً بأداء فعل للمخاطب في المستقبل كأفعال الوعد والوعيد والمعاهدة والضمن والإنذار

ج- **التعبيريات:** وهي أفعال تترجم حالات المتكلم النفسية من فرحة وغضب وحزن ونجاح وفشل.. الخ.

فهذه إذاً مقارنة لنظرية الخبر والإنشاء العربية في ضوء نظرية الأفعال الكلامية التداولية، ومن جملة ما خلصنا إليه أنّ البلاغيين العرب القدامى بدوا مراعين (الاتجاه المطابقة) وقصد المتكلم والغرض من الكلام منذ تقسيمهم الكلام قسمة ثنائية (خبر وإنشاء) باعتبار أنّ الخبر والطلب خطابان تواصلان تامان يحققان (مبدأ) الإفادة في الكلام من جهة، ويتم فيهما مراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام مع فارق أنّ الخبر يصف نسبه الخارجية في حين أنّ الطلب يوجد وينشئها، فإذا قابلنا تصور الخطابين: الخبري والإنشائي بعامة بما جاء به "سيرل" نجد أنّ الخبر بما يحويه من أضر، يندرج ضمن صنف (التقريريات - Assertifs) بمعابيره، وغرضها المتضمن في القول هو (التقرير) ويعني: «إدراج

مسؤولية المتكلم عن صحّة ما يتلفظ به»¹ أما الطّلب فيندرج ضمن باقي الأصناف ويتوزّع عليها وهي أفكار تداوليّة في حقيقتها تجعل ثنائيّة الإخبار والطلب عند "السكاكي" تتقاطع مع نظريّة الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة لدى "أوستين وسيرل" بل وتتقاطع مع نظريّة الاستلزام الحواري "لبول غرايس" أيضا وتتجاوزها في بعض جوانب التحليل.

ويعود تركيزنا في دراسة هذه الظاهرة في تراثنا البلاغيّ عند جهايزة البيان وعند "السكاكي" على وجه الخصوص، لأنّ الرّجل تفتنّ إلى هذه الظاهرة وحاول تعييدها عن طريق فهم الآليات التي تتحكّم في تحقيق الفعل الكلامي غير المباشر، لذلك نرى "المتوكّل" يثني على جهود الرّجل في هذه المسألة إذ يؤكّد على أنّ «اقتراحات السكاكي في مفتاحه تمتاز عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة، بأن تجاوزت الملاحظة الصرفية، وتحمل أهمّ بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميّا، ويصف آلية الانتقال من الأوّل إلى الثاني بوضع قواعد استلزاميّة واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أنّ تععيد السكاكي..ورد مؤطرا داخل وصف لغويّ شامل، يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية: أصوات، صرف، نحو، معاني»² ولعلّ هذا ما يؤكّد احتواء الأشكال البلاغيّة في تراثنا القديم على الكثير من مبادئ الدرس التداولي الحديث.

¹ - مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 82 - 135.

² - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء التوليدية، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2003م، ص: 175.

الفصل الثّاني: السّياق التّداولي والمقام البلاغي

المبحث الأوّل: السّياق، قراءة في المصطلح والمفهوم
والنّوع.

المبحث الثّاني: السّياق في الدّرس الغربي الحديث
وأبعاده التّداوليّة.

المبحث الثّالث: تداوليّة المقام في التّراث البلاغي
العربي.

توطئة:

ذكرنا سابقاً أنّ الفعل الكلامي هو فعل إنجازي يتوخى إحداث أثر في المتلقي، إلا أنّ هذه العملية لا تتم إلا في حضان السياق بشقيه: اللغوي وغير اللغوي، ممّا دفع الكثير من الدارسين إلى اعتبار النظرية التداولية، نظرية سياقية في الأساس، ومهما اختلفت مصطلحات السياق وتعددت أنواعه، إلا أنّه يعدّ عنصراً أساسياً في بناء الخطاب وتحديد مقصديته. ولعلّ النفاذ الدارسين حول السياق جاء نتيجة لقصور الدراسات التفسيرية التي أغرقت في الشكل حتى استنفذت طاقاتها واستهلكت إجراءاتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد فتح السياق أمام الدارسين أبواباً واسعة ساعدتهم على سبر أغوار الخطابات والنصوص التي أقبلوا عليها، واستشرف معانيها، وتأويل مضامينها، بشكل لم يكن متاحاً مع بقائهم تحت رحمة الشكل وفي حدود النسق.

كما أنّ الاهتمام بالسياق ليس جديداً، على الرغم من تطوّر الدراسة فيه، فالمتمعن في تراثنا البلاغيّ يجده حاضراً في مختلف مباحث البلاغة وأشكال الخطاب، تحت مبدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو مبدأ لكلّ مقام مقال، وإن لم يستقم لهذا الأخير الأمر لأن يصبح مبحثاً قائماً بذاته، إلا أنّه شكّل الأساس الذي انبنت عليه هذه المباحث والدراسات، وهذا ما يؤكّد عناية العرب قديماً بهذا المفهوم والذي عدّ من أهمّ الركائز التي قامت عليها التداوليات في العصر الحديث.

وعليه فقد ارتأيت أن أخصّص هذا الفصل لمقاربة مصطلح السياق والبحث في خصائصه وأنواعه وأهميته، في ضوء الدرس الغربيّ مع بيان منزلته في حقل النظرية التداولية الحديثة، مفضياً بعد ذلك إلى مقارنة هذا المفهوم في تراثنا البلاغيّ وبيان ما اشتمل عليه من أبعاد تداولية عند ثلاثة من أرباب البيان وجهابذة الأدب (الجرجاني - السكاكي - الجاحظ).

1- السياق: قراءة في المصطلح والمفهوم والتنوع:

1-1- السياق لغة:

ورد في لسان العرب "لابن منظور" في مادة (سوق): أن «السوق معروف. ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، وهو سائق وسواق، شدد للمبالغة، قال الخنظم القيسي، ويقال لأبي زغبة الخارجي: قد لقيها الليل بسواق حطم..وقد انسقت وتسوقت الإبل تساقا إذا تابعت، وكذلك تقاودت فهي متقاودة ومتساوقة..والسيقة: الناقة التي يستتر بها عن الصيد ثم يرمى»¹ وهذا البعد اللغوي للسياق يكشف جانبا مهما، وهو دقة المأخذ والغوص في المعاني من خلال ملاحظة السياق، فالمستدل بواسطة السياق ومدى اقتناصه للفوائد، أشبه بالصائد الذي يتحرز من نفور الصيد منه فيستجّر عنه بغير.

وجاء في مقاييس اللغة "لابن فارس" أن «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدود الشيء، يقال: ساقه يسوقه سوقا. والسيقة: ما استيق من الدواب. ويقال سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته. والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق»² أي التواصل والاستمرار حتى بلوغ الشيء حده ومنتهاه، وهذا ما يحمل معنى المساق أو التساق، ومنه الساق عضو الدابة الذي تسعى به إلى الشيء، فتواصل وتستمر حتى تنتهي إلى حده.

وجاء في القاموس المحيط لصاحبه "الفيروز أبادي" «وولدت ثلاثة بنين على ساق: متتابعة لا جارية بينهم..والسياق: ككتاب المهر..وسوق الحرب: حومة القتال»³ فالقاسم المشترك بين هذه التعاريف، هو معنى المتابعة والموالاتة والتواصل وتكون حينئذ مرادفة (للمساوقة) التي تعني التلازم بين الشئيين بحيث لا يختلف أحدهما عن الآخر ويتبع كل منهما صاحبه.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مج 2، مادة (سوق)، مصدر سابق، ص: 2154.

² ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 3، مادة (سوق)، مصدر سابق، ص: 117.

³ الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005م، ص: 895.

وفي المعاجم العربيّة المتخصّصة، أشار "محمد علي الخولي" في معجم (علم اللّغة النظري) إلى أنّ السياق - Le contexte «هو البيئة اللّغوية المحيطة بالفونيم أو المورفيم أو الكلمة أو الجملة، والنّظرية السياقية هي تفسير معنى الكلمة حسب السياق الذي تقع فيه»¹ وفي هذا إشارة إلى السياق كمصطلح وكنظريّة قائمة بذاتها لها معالمها وأسسها وحضورها في بناء مختلف أشكال الخطاب وتفسير المعنى.

أمّا في المعاجم الغربيّة «فينحدر لفظ Contexte الذي يترجم عادة إلى اللّغة العربيّة بالسياق من السّابقة اللاتينية Con بمعنى (مع) + Texte اللاتينية أيضا والتي كانت تعني في الأصل (النسيج)، ثمّ استعملت في معنى الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقيّة، ثمّ صارت تستعمل في معنى (النّص)»² وفي هذا الصّد يدري "رشيد بن مالك" أنّ مصطلح السياق ينتمي على ثلاثة مستويات:³ أولها: على مستوى الكلام: يشمل المحيط الألسني للوحدة على مجموعة من العناصر الحاضرة في النّص المجاورة أو المتباعدة عن الوحدة المدروسة.

ثانيا: على مستوى اللّغة: تكون كلّ وحدة ألسنية بمثابة السياق للوحدات الموجودة في رتبة أدنى، ويتموضع سياقها في الوحدة الموجودة في مستوى أعلى. كالفونيم/ص/يتمظهر في سياق/صديق/وبدوره يتمظهر في سياق/صديق/في جملة/أنت صديق/.

ثالثا: المحيط الألسني أو غير الألسني الذي تتحقّق فيه الوحدة.

أمّا عن دلالة هذا المصطلح في المعاجم الغربيّة المتخصّصة، فقد جاء في قاموس اللّسانيات لصاحبه "جون دييوا - Jean Dubois" «أنّ من حدود السياق (المحيط - L'environnement)، أي

¹ - محمد علي الخولي، معجم علم اللّغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م، ص: 57.

² - عبد الفتّاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظريّة السياق، مرجع سابق، ص: 45.

³ - رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للتّصو، دار الحكمة، 2000م، ص: 44 - 45.

الوحدات التي تسبق أو تلحق وحدة محدّدة. ويسمى بالسياق الشفوي، أو هو مجموعة الشّروط الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات القائمة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللساني. وغالبا ما تحدّد هذه العلاقات بالسياق الاجتماعي لاستعمال اللّغة، وهو مجموع المعطيات المشتركة بين المتكلّم والمستمع في مقام ثقافيّ ونفسيّ لتجارب كلّ منهما¹ ومن هنا، فقد بدأ هذا المصطلح يتّسع ليضيف إلى جانب التّساوق والتّفاعل الحاصل بين العناصر الدّاخلية للّغة، تساوقا يقع خارجها يتمثّل في مختلف الظّروف المحيطة بإنتاج الخطاب.

1-2- السياق اصطلاحا:

تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح السياق من المصطلحات العصبية على التّحديد الدّقيق والشّامل، نظرا لشيوعه بين الدّارسين وانتشاره في حقل الدّراسات اللّغوية الحديثة، ما أدّى إلى صعوبة ضبط معناه على الرّغم من توهم الكثير بسهولة معناه إلاّ أنّه على العكس من ذلك. وهو ما يشير إليه "محمد حبلص" أنّه «إذا كنّا نشعر بالصّعوبة الواضحة في تجلية المقصود بالسياق بوصفه مصطلحا، فإنّ مرجع هذه الصعوبة في نظري، هي محاولة العثور على تعريف للمصطلح من ذلك النوع الجامع المانع كما يقول المناطقة، فسوف أولي وجهتي شطر ناحية أخرى لعلّها أجدى من تجلية المقصود بالسياق من محاولة البحث عن مثل هذا التعريف العصبيّ. أعني بذلك صرف الجهد في التّعرف على خصائص السياق، وفهم عناصره وبيان دوره في تحديد المعنى»² وإنّه من صرف الجهد في هذا الجانب الثّاني قد يتّضح حدّ السياق وتبرز معالمه.

¹ - « On appelle contexte situationnel ou contexte de situation l'ensemble des conditions naturelles sociales et culturelles dans lesquelles se situe un énoncé , un discours. Ce sont les données communes a l'émetteur et au récepteur sur la situation culturelle et psychologique, les expériences et les connaissances de chacun des deux » Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique , Librairie Larousse – Bordas/VUEF 2002, p: 116.

² - محمد يوسف حبلص، البحث الدّلالي عند الأصوليين، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991م، ص: 28.

ومن المحاولات المقدّمة لتحديد مصطلح السياق، أنّ «السياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتّصل بوساطته الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدّمها النص للقارئ. ويضبط السياق حركات الإحالة بين عناصر النص، فلا يفهم معنى كلمة أو جملة إلاّ بوصلها بالتي قبلها أو بالتي بعدها داخل إطار السياق»¹ فالملفت في هذه المحاولة، أنّها تؤكّد في رسم حدّ السياق على العناصر الداخلية في اللغة فقط وهو ما يؤخذ على هذا التعريف، خاصّة وأنّ هناك عناصر أخرى ليست من صلب اللغة وإنّما تقع خارجها وتحيط بها وتساهم في بناء دلالة الملفوظ وتشبيد المعنى، وهو ما يصطلح عليه عند بعض الدارسين بـ«سياق الموقف أو سياق الحال، وهو ما سأخصّه بشيء من التفصيل في خضمّ هذا الفصل.

وهناك تعريف أكثر شمولاً من التعريف السابق، حيث عرّف صاحبه السياق بأنّه «مجموع الوحدات اللسانية التي تحيط بعنصر معيّن داخل سلسلة الخطاب، وتؤثّر فيه»² فمن هنا يظهر أنّ هناك سياقين يتحكّمان في توجيه دلالة النصوص، ولا يشترط أن يجتمعا في كل نصّ يراد توجيه دلالاته وهما: سياق لغويّ وسياق مقامي يضمّ جميع الظروف والوقائع غير اللغوية، التي تحيط بالنص عند شرحه من أجل توجيه معناه.

ويفرق "دي بوجراندي - De Beaugrande" بين مصطلحين: «مصطلح Contexte ويتضمّن الدلالات الخارجية وإنتاج النصوص واستقبالها، ومصطلح Cotexte يتضمّن فيها مكونات قواعدية ونحوية ودلالات داخلية وصرف وأصوات»³ فينبغي للخطاب حسبه، أن يبني في ضوء التفاعل الحاصل في سياق البنية (التركيب الداخلي) والتفاعل بين العناصر الخارجية من معارف وأحوال مجتمع وتوقعات.. الخ. ولعلّ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة السياق، تتجلّى في أنّ استخدام

¹ - عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النصّ القرآني، مجلّة الإحياء، المغرب، ع:02، 1428هـ - 2007م، ص: 73.

² - محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص: 57.

³ - روبرت دي بوجراندي، النصّ والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص: 91.

مصطلح السياق نابع من الظروف والملابسات المحيطة بالكلام، سواء ما تعلّق منها باللّغة وتركيبها أو ما يقع خارجها، لأنّ هذه الظروف تكون مصاحبة ومتحرّكة في توجيهه.

1-3- أنوع السياق:

يتفرّع مصطلح السياق في علم الدلالة الغربيّ إلى نوعين اثنين هما:¹

- 1- السياق اللّغوي أو اللّساني أو المقالي.
- 2- السياق المقامي أو غير اللّغوي أو الحالي أو الاجتماعي.

وذلك يعني أنّهم لا يقابلون كلّاً من القرائن اللّغوية والقرائن المقاميّة بمصطلح خاص، بل يضعون بإزائهما مصطلحا واحدا هو Le contexte وهذا بدوره أدّى اختيار الدارسين العرب المحدثين لمصطلح السياق، بوصفه اللفظ المعبر عن شقّي السياق في الدّراسات الغربيّة، وأعني بهما الشقّ اللفظي (اللّغوي) والشقّ المقامي (الاجتماعي).

1-3-1- السياق اللّغوي:

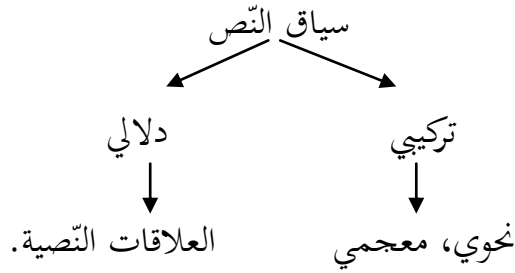
لقد أدرك اللّغويون أنّ تحديد وظيفة اللّغة يقتضي دراستها داخل السياق، (لغويّ أو غير لغويّ) أي دراستها أثناء الاستعمال. والسيّاق اللّغوي بهذا المعنى هو «الهيئة الحاصلة من العلاقات الأفقيّة والرّاسية بين الوحدات اللّغوية التي يتكوّن منها النصّ»² حيث تتمثّل العلاقات الرّاسية في علاقات الكلمات بعضها ببعض، «كعلاقة التّرادف أو الاشتراك أو التّضاد.. الخ أو علاقة أفقيّة تتمثّل في الامتداد الأفقي لأجزاء الجملة كعلاقة الفاعليّة والمفعوليّة.. الخ»³ وحاصله أنّه يتمثّل في تلك العلاقات التي تقع داخل اللّغة.

¹ - نجم الدّين قادر كريم الزّنكي، نظرية السيّاق، دراسة أصوليّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982م، ص: 36.

² - المهدي إبراهيم الغويل، السيّاق وأثره في المعنى، دراسة أسلوبيّة، أكاديميّة الفكر الجماهيري، ليبيا، ط1، 2011م، ص: 55.

³ - المرجع نفسه، ص: 55.

فالسّياق اللّغوي تبعاً لهذا الطّرح، هو كلّ ما يتعلّق بالإطار الدّاخلّي للّغة أو بنية النّص وما تشمله من وحدات وقرائن تساعد على كشف دلالة الوحدة اللّغوية الوظيفيّة، وفي هذا الصّدّد يرى "تمام حسّان" أنّ «سياق النّص إمّا أن يكون قرينة تركيبية (نحويّة أو معجميّة) أو دلاليّة (قوامها العلاقات النّصية)»¹ ومثّله بالشّكل التّالي:



ويقع هذا النّوع من السّياق في حالة ما إذا وردت الكلمة الواحدة في عدد من الجمل، فتحمل في كلّ جملة معنًى مغايراً لمعانيها في سائر الجمل الأخرى، ويمكن التّمثيل لذلك بكلمة: يد، حيث سيختلف معناها باختلاف السّياق اللّغوي الذي وردت فيه كما يلي:

- قال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾² تعني القوّة والقدرة.
- قال عزّ وجلّ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾³ تعني بدون واسطة.
- وقولنا: هذا رجل طويل اليد تعني الكرم أو النفوذ.

فاختلاف معنى كلمة: يد، في كلّ جملة من الأمثلة السّابقة، يعود أساساً إلى اختلاف السّياق اللّغوي لكلّ منها، «لأنّ المعنى الذي يقدمه السّياق لاسيما اللّغوي، هو معنى معيّن له حدود واضحة وسمات غير قابلة للتعدّد»⁴ ولذلك وجب الرّجوع إلى نظام اللّغة (الصّوتية، الصّرفية، النّحوية، التّركيبية،

¹ - تمام حسّان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص: 237.

² - سورة الفتح، الآية: 10.

³ - سورة التوبة، الآية: 29.

⁴ - أحمد محمد قدّور، مبادئ اللّسانيات، مرجع سابق، ص: 295.

المعجمية، والدلالية) للوقوف على ذات الكلمة وأهميتها. وعليه فإنّ السياق اللغوي يشمل مكونات أساسية هي:¹

أ- السياق الصوتي:

هو ذلك النمط من الدراسة لأصوات اللّغة باعتبارها البنية الأساسية للّغة والمظهر المادّي لها، وقد أوجد الفكر الإنسانيّ المعاصر منوالين لتناول الظاهرة الصوتية، وهما: علم الأصوات اللّغوي Phonétique وعلم الأصوات الوظيفي Phonologie، أمّا الأوّل فيعرّف «بأنّه العّلم الذي يتناول الأصوات اللّغوية كوحّدات صوتية مجرّدة منعزلة عن السياق الصوتي الذي ترد فيه، فيكون الاهتمام بالوجه المادّي لأصوات اللّغة البشريّة.. أي بدراسة العناصر الصوتية للسلسلة الكلامية المعتبرة في تحقيقها الملموس وبمعزل عن وظيفتها اللّغوية أي عن استخدامها في التّواصل»² والآخر، علم الأصوات الوظيفي، هو «العّلم الذي يدرس وظائف الأصوات في لغة معيّنة، ويحدّد العناصر المكوّنة لنظامها اللّغوي، وطرق تناسقها في أشكال بعينها، كما يتناول المقاطع الصوتية، والنّبر والتنّعيم والوقف والقوانين التي تخضع لها كلّ واحدة، وكذا العوامل والنتائج اللّغوية المترتبة عم كلّ منها»³ فيكون الصّوت في سياقه محور الدّراسة والاهتمام، حيث إنّ «لا توجد في اللّغات أصوات لغوية منعزلة إلّا بنوع من التجريد، إذ إنّها في كلّ لغة تكوّن نظاما مترابطا، ولكن معنى ذلك أيضا أنّها لا تستعمل على انفراد، فلا يتكلّم إلّا بمركّبات من الأصوات اللّغوية، فأقلّ جملة وأقلّ كلمة تفترض

¹ - غنية تومي، السياق اللّغوي في الدّرس اللّساني الحديث، مجلّة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 06، 2010م، ص: 03 وما بعدها.

² - بسّام بركة، علم الأصوات العام، (أصوات اللّغة العربيّة)، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، مركز الإنماء القومي، 1988م، ص: 06.

³ - البدراوي زهران، مقدّمة في علوم اللّغة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1993م، ص: 199.

لسلسلة من الحركات النطقية المعقدة وقد تركبت فيما بينها»¹ ومن هنا تتجلى أهمية الدرس الوظيفي للصوت.

ب- السياق الصرفي أو المورفولوجي:

يمثل حلقة وسطى بين المستويين الصوتي والتركيبي، القواعدي الذي تنتظم فيه الكلمات، و«يدرس التعبيرات التي تقع على صيغ الكلمات وما يضاف إليها من سوابق Les préfixes ولواحق Les suffixes وحشو Infixe، تؤثر في المعنى وتؤدي إلى تغييره في مثل: يضرب، وضارب، وضربت»² ويعدّ المورفيم Le morphème أساس التحليل الصرفي، ويحدّ بأنه «أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى دلالي أو نحوي في الكلمة أو الجملة»³ ويعبر عن معان حرفية كالفاعلية والاسمية والفعلية والجنس والعدد. والمورفيمات سواء أكانت حرّة أم مقيدة، فلا قيمة لها إلا إذا كانت ضمن سياق تركيب معين. و«إذا كانت النهاية القصوى لتشكّل الأصوات لغة تتمثل في تشكّلها صيغاً، فإنّ تشكّل الصيغ كلمات دالة، سيفضي لا محالة إلى النحو، نظاماً به تنتظم الكلمات جملاً»⁴ وبهذا تنتقل إلى المستوى التركيبي.

ت- السياق النحوي أو التركيبي:

يمثل الحلقة الثالثة في متوالية التحليل اللغوي، ويتمثل في «شبكة العلاقات القواعديّة التي تحكم بناء الوحدات اللغوية داخل النص، وفيها تقوم كلّ علاقة بمهمّة وظيفيّة تساعد على بيان الدلالة من خلال القرائن النحوية كالإعراب مثلاً، وهو قرينة سياقيّة، تتعاون جاهدة مع غيرها في رسم شبكة

¹ - فنديس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، تق: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، سلسلة ميراث الترجمة، طبعة 2014م، ص: 83.

² - ينظر: أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، ط1، 1414هـ - 1984م، ص: 26.

³ - محمد التونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصّل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م، ص: 635.

⁴ - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، الكلمة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1996م، ص: 54.

البيانات الدلالية، وقد عدّه النحاة القدامى أصلاً وأساساً لبيان الدلالة، وأنّه كلّ النحو، والقرينة السياقية الكبرى¹ ودراسة السياق النحوي تقوم على أسس هي:²

- دراسة القواعد المنظّمة لترتيب الكلمات في الجملة من حيث التّقديم والتّأخير والزّيادة والحذف.

- دراسة ما يسمّى بالتّوافق والمخالفة بين الكلمات في الجملة كدراسة العلاقة بين المبتدأ والخبر وبين الصّفة والموصوف مثلاً.

- دراسة ما يسمّى بالظواهر الإعرابية من حيث الإعراب والبناء.

ث- السياق المعجمي:

يمثّل السياق المعجمي «مستوى آخر من مستويات البنية اللّغوية الأفقية التي تقوم بين المفردات بوصف الأخيرة وحدات معجميّة دلاليّة لا وحدات نحويّة أو أقساماً كلاميّة عامة»³ ثمّ إنّ معنى الكلمة في المعجم متعدّد ومحتمل لكنّ معناها في السياق واحد لا يتعدّد لسببين:⁴

- لوجود قرائن فيه تعين على التّحديد (قرائن المقال).

- ارتباط كلّ سياق بمقام معيّن يحدّد عنده في ضوء القرائن الحاليّة.

فالكلمة «صورة صوتيّة مفردة في ذهن المجتمع أو صورة كتابيّة بين دقّتي المعجم، والمتكلّم هو الذي يحوّل هذه الصّورة إلى حقيقة سمعيّة أو بصريّة كما يحوّلها إلى الأفراد (طابع المعجم) إلى السياق

¹ - عبد القادر عبد الجليل، علم اللّسانيات الحديثة، دار صفاء للطباعة والنّشر، ط1، 2002م، ص: 556.

² - عبد التّعيم خليل، النّظرية السياقية بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدين الطّباعة، الإسكندرية، ط1، 2007م، ص: 69.

³ - خليفة خلف بشير العامري، السياق أنماطه وتطبيقاته في التّعبير القرآني، مجلة القادسيّة في الآداب والعلوم التّربويّة، كليّة الآداب، جامعة البصرة، العراق، مج: 09، ع: 02، 2010م، ص: 49.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 49 - 50.

الاستعمالي (طابع الكلام)¹» كما يشير "تمام حسان" إلى حقيقة وهي أنّ المعجم «ينتفع بنتائج المستويات التحليلية وهي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي وهي النظم المسؤولة عن تحديد المعنى الوظيفي»² على اعتبار أنّ اللغة منظّمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، وهذه تتفاعل مع بعضها البعض تفاعلا عمليًا على الرغم من أنّه يمكن فهم كل واحد منها على حدة. والأمر شبيه بأعضاء جسم الإنسان الذي يتركب من أجهزة فرعية كالجهاز الهضمي والعصبي والتنفسي.. الخ التي لا يستقلّ أحدها عن الآخر من الناحية العملية.

ج- السياق الأسلوبي:

يظهر هذا النوع من السياق «في النصوص الشعرية والنثرية أكثر منه في اللغة العادية، لما يمتلكه من قوّة النسيج، وجدارة البناء، وقوّة التوالد الدلالي، لأنّه ملك الفرد ذاته، ومن حقّه أن يمارس طاقته الإبداعية والإنتاجية في خلق أجيال جديدة من التراكيب التي تنهض على مستوى فنيّ عالي النسيج»³ هذا ويفرّق الأسلوبيون كمّيًا بين نوعين من السياقات الأسلوبية:⁴

أولاً: **السياق الصغير**: ويقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده، ويُعنى أسلوبياً بدراسة الكفايات التي تتفاعل بها الكلمات، فيبرز بعضها بعضاً، ويؤثر بعضها في بعض.

ثانياً: **السياق الأكبر**: ويقصد به أحياناً ما هو أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجمله أو الفقرة أو الخطاب جمله، وقد يتخذ هذا المصطلح أسلوبياً دلالة خاصّة تتمثّل في جمله المعطيات التي تحضّر القارئ، وهو يتلقّى النصّ بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي. وفي ضوء الحديث عن السياق اللغوي

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1994م، ص: 317.

² - المرجع نفسه، ص: 33.

³ - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديث، مرجع سابق، ص: 547.

⁴ - عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، ط3، دت، ص: 175.

لا بأس أن نسلط الضوء على العلاقة بين النص باعتباره وحدة لغوية والسياق باعتباره ما يحيط بهذه الوحدة اللغوية.

1-3-2- السياق الخارجي* (غير اللغوي):

هو الاستفادة من العناصر غير اللغوية التي تصاحب النص، فهذا النوع من السياق «يمثله العالم الخارجي عن اللغة بما له من صلة بالبحث اللغوي أو النص، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشاركين في الكلام أيضا»¹ فهو يتشكل من عناصر أخرى غير لغوية تساهم إلى جانب العناصر اللغوية في تجلية المعنى وبناء الدلالة وتتصل بالمخاطب والمخاطب وسائر الملابسات التي تحيط بالخطاب، وهذا قدر زائد على مجرد فهم اللفظة في اللغة ورأي "تمام حسان" أن «إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي، الصري والتحوي) لا يعطينا إلا المعنى الحرفي، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي»² أي لا بد من استحضار عناصر خارجية غير لغوية لتجلية المعنى وتفسيره.

ويمكن اعتبار السياق الخارجي أو السياق غير اللغوي، ما «ينتظم من القرائن المقامية التي تفسر الغرض الذي جاء النص لإفادته، سواء كانت قرائن في الخطاب ذاته أو في المتكلم أو في المخاطب أو في الجميع»³ أي ما يشير إلى النواحي المباشرة للنص، وهو ما يمكن ملاحظته أثناء حدوث الكلام مثل: الإطار والمشاركين و النشاطات التي وقعت فيه. وهذا ما يؤكد "تمام حسان" من أن سياق الموقف «إما أن يكون ذا دلالة واقعية أو ذهنية، فالواقعية، مبنها على العرف أو أحداث التاريخ، أو

¹ - عبد التعميم خليل، النظرية السياقية بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص: 547.

² - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 337.

³ - نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق، دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م، ص: 63.

* «أو ما قد يسمى بسياق الحال le contexte de situation وهو المصطلح الشهير الذي صاغه "ماليونوفسكي - Malinowski" في بحث بعنوان: «Le problème de sens dans le langage primitive» سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، مقارنة تداولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية، إشراف: أحمد عزوز، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 1432هـ، 1433هـ - 2011م - 2012م، ص: 26.

مواقع الجغرافيا، أو العلاقات العلميّة في إطار الموقف الذي وقع فيه الكلام، أمّا الذهنيّة، فإنّها تنشأ عن تداعي المعاني بحيث يثير بعضها بعضاً في تسلسل منطقيّ طبيعي لا صوري¹ فسياق الحال مصطلح فضفاض واسع يشمل إلى جانب السياق اللّغوي عناصر ومكونات أخرى، كالسياق الثقافي وأقوال المتخاطبين وغير المتخاطبين وأفعالهم، وكلّ الأشياء المتصلة اتّصالاً وثيقاً بالمقولة المستعملة، هذا ويضمّ السياق غير اللّغوي ثلاثة أقسام من السياق وهي:²

أ- السياق العاطفي:

وهو ما يحدّد درجة القوّة والضعف في الانفعال، ممّا يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً. فكلمة: love الإنجليزيّة غير كلمة: like رغم اشتراكهما في أصل المعنى، وهو الحبّ، وكلمة: يكره العربيّة غير كلمة: يبغض، رغم اشتراكهما في أصل المعنى كذلك. ودرجة الانفعال العاطفيّ هذه تخضع إلى مقاييس تصنّفها حسب القوّة والضعف، مما يتطلّب قرائن بيانيّة تؤكّد عمق أو سطحيّة هذا اللون من الانفعال، فمثلاً عند التّعبير عن أمر فيه غضب وشدّة انفعال فإنّنا ننتقي الكلمات ذات الشحنة التّعبيرية القويّة أو المعبّرة، إلى درجة أنّ المتكلّم نفسه، قد لا يقصد استعمال هذه الكلمات، مثل: القتل، الذّبح.. الخ.

وهو أيضاً «ذلك الجانب أو المستوى من المعنى الذي يعبر عن شعور المتكلّم أو اتجاهه أو رأيه، فعندما نقول: فلان جبان أو أنّه يخاف، فإنّ المعنى في الحالتين يتضمّن صفة الخوف أو الجبن، ولكن الجملة الأولى تحمل في طياتها درجة من الاحتقار والإهانة، أشدّ ممّا يحتمله المعنى في الجملة الثانيّة»³ فالسياق العاطفي هو ما يحدّد درجة شدّة الانفعال إمّا قوّة وإمّا ضعفاً.

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغويّة، مرجع سابق، ص: 237.

² - فطومة لحمادي، السياق والتّص، استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك التّصي، مرجع سابق، ص: 14 - 15.

³ - شحدة فارح، موسى عمارة وآخرون، مقدمة في اللّغويات المعاصرة، دار وائل، عمان، ط1، 2000م، ص: 184.

ب- السياق الثقافي:

وأما السياق الثقافي فيقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، «فكلمة مثل: looking glass تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعية العليا بالنسبة لكلمة mirror. وكذلك كلمة rich بالنسبة لكلمة wealthy. وكلمة: عقيلته، تعدّ في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة بالنسبة لكلمة: زوجته، مثلاً.»¹ ففي هذا النوع من السياق لا بدّ من «تحديد نوع المجتمع اللغوي الذي تقال فيه الكلمة، من حيث المهنة، أو درجة الثقافة، أو اختلاف اللهجات..أما من حيث ثقافة المتكلمين، فإنّ كلّ جماعة تنتمي إلى مستوى ثقافي واحد تركيز على ألفاظ دون غيرها من المستويات الثقافية الأخرى»² ومثال ذلك كلمة: بحر، فهي تعني عند عالم العروض شيئاً وعالم الجغرافيا شيئاً آخر. وكلمة: جذر، لها معنى عند المزارع ومعنى ثاني عند اللغويين ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات.

ت- سياق الموقف:

أما سياق الموقف «فيعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة»³، مثل استعمال كلمة: يرحم، في مقام تسميت العاطس: "يرحمك الله" (البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت: "الله يرحمه" (البدء بالاسم). فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة. وقد دلّ على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثّل في التقديم والتأخير.

¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م/ط2، 1988م/ط3، 1991م/ط4، 1993م/ط5، 1998م، ص: 71.

² - محمد سعد محمد، في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص: 44.

³ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 71.

ومن المسلم به أنّ «العلاقة بين المفردة والسياق علاقة تكاملية، فالمفردة تكوّن السياق، والسياق يوجّه معنى المفردة، وبذلك يتحكّم كل واحد منهما في الآخر»¹ وكذلك نجد أنّ «أطراف الموقف الكلامي تؤثر في تحديد المعنى، فسؤال التلميذ للأستاذ فهو للاستفادة وإزالة الجهل، وأيضا الموقف الذي يقع فيه الحدث الكلامي له اعتبار مهمّ في تحديد المعنى، فعبارة، السّلام عليكم، تحية إسلامية، ولكن هذه العبارة قد تتحوّل إلى معنى المغاضبة والمقاطعة حين يحتدّ النقاش بين شخصين ويأس أحدهما من إقناع صاحبه، فيذهب مغاضبا وهو يقول: السّلام عليكم، فالمقام هنا يصرف معناها من كونها تحية إسلامية.. الخ»² وعليه فإنّ للموقف الذي ينتج فيه الخطاب دورا بارزا في تحديد مقصديته.

ث - السياق الاجتماعي:

يرى "محمود فهمي حجازي" أنّ دراسة الكلمة أو العبارة أو التّركيب في الموقف الاجتماعي أمر متعدّد الجوانب ولا بدّ أن تضع الدّراسة العناصر المختلفة المحدّدة لطبيعة هذا الموقف وفي مقدّماتها:³

- أ- الزّمن: وقت العمل، وقت الراحة الأسبوعية، وقت العطلة الصّيفية.. الخ.
- ب- المكان: مكان العمل، منزل، نادي، مدرسة، قطار.. الخ.
- ت- مكان المتحدّث: الوظيفة، الثروة، العمر.. الخ.
- ث- مكانة المخاطب: الوظيفة، الثروة، العمر.. الخ.
- ج- العلاقة بينهما: رسميّة، صداقة، قرابة، عدم معرفة.. الخ.
- ح- الموضوع: موضوع العمل، موضوع شخصي، موضوع سياسي.. الخ.
- خ- العناصر المادية المحيطة بالموقف: المنظر الطّبيعي، المنزل.. الخ.

¹ - صائل رشدي، عناصر تحقيق الدلالة في العربية، دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص: 15.

² - محمد محمد داود، العربية وعلم اللّغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001م، ص: 200.

³ - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، دط، دت، ص: 160 - 161.

د- المعرفة السابقة لما دار: الموضوع جديد، استكمال، موضوع قديم.. الخ.

إلا أن ما يجب أن نشير إليه، أن هذه التقسيمات مختلفة لدى اللغويين والدارسين، فهناك من يقسمه إلى أربعة أقسام: سياق لغويّ وسياق عاطفي وسياق الموقف والسياق الثقافي. وفي المقابل نجد من يقسمه إلى ثلاثة أنواع: لغوي، عاطفي، ثقافي. ومهما يكن، فإن السياق الخارجي (سياق الحال) يلعب دوراً تكميليّاً في الوصول إلى المعنى الدقيق، لأنّ الكلمة إذا عزلت عن السياقين: اللغوي وسياق الحال، فقدت قيمتها.

1-3-3- عناصر سياق الحال:

سبق وأن أشرنا أنّ سياق الحال يتمثل أساساً في جملة العناصر والمكوّنات الخارجية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب وتداوله، تبعاً لهذا فقد أصبح السياق نظرية قائمة بذاتها لها أسسها ومعالمها، «تعنى بالمتكلم والسماع وتكوينهما الثقافي، ولغة التخاطب بينهما، والظواهر الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والأحداث المخزونة في أذهان المتخاطبين وفي ذاكرة المجتمع، والمعتقدات والتصورات السائدة والأوضاع السياسية والاقتصادية والطبيعية حتى حالة الجوّ والمناخ إن كان لها دخل في الكلام، ويمكن أن تضمّ حركات الجسم من إشارة بالأعضاء وتعبير بالملامح، وكل حركة عضوية أخرى ممّا يعدّ قرائن حالية في أثناء الكلام. وبهذا عدّت النظرية أفضل منهج لدراسة المعنى بسبب ما تميّزت به من عناية بالعناصر اللغوية وغير اللغوية، حتى أضحت نظرية ذات جدوى وتأثير في دراسة المعنى وتفسير التصوّص»¹ وفي سياق هذا الطرح سنقوم بتصنيف هذه العناصر إلى ذاتية وأخرى موضوعية.

¹ - نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق، مرجع سابق، ص: 84.

أ- العناصر الذاتية:

1- المتكلم:

المتكلم عنصر أساسي في الموقف الكلامي، ثم إن استعمال اللغة يختلف تبعاً لاختلاف المستعملين تبعاً لثقافتهم وملاحظتهم ونبرة صوتهم ومكانتهم الاجتماعية.. الخ، فقد تكون للكلمة دلالتها الخاصة عند شخص معين، ومختلفة في بعدها المقصدي عند غيره، «فكل شخص منا لديه مجموعة من الكلمات يشعر أنّ لها دلالات وارتباطات خاصة، فكلمة مثل: البيت، قد تستدعي في ذهن البعض الرحمة والحنان، بينما تثير في ذهن آخرين معاني الشقاء والعذاب، بينما قد تثير في نفس شخص ثالث شيئاً آخر مثل رؤية ابن أو الجلوس في حجرته الخاصة أو مكتبه. ومعنى هذا أنّ ما تحويه أو تتضمنه الكلمة لا يرتبط بمستوى معين من الاستعمال، بل على العكس قد يختلف باختلاف مستويات الاستعمال من طبقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، ومن شخص إلى آخر في نطاق اللغة الواحدة»¹ ولا بدّ من مراعاة رغبات المتكلم ومقاصده ومعتقداته وأهدافه واهتماماته، هذا بالإضافة إلى كلّ ما يتصل به من إشارة أو إيماءة قد تحل محلّ النطق اللفظي، وكذا حركة المتكلم وأخلاقه وعاداته وأفعاله وتغير لونه وحركة رأسه ومستواه الاجتماعي والثقافي وجنسه.. الخ.

2- المتلقي:

وهو الطرف الثاني الذي يساهم إلى جانب المتكلم في تشكيل الفعل الاتصالي وتشديد الموقف الكلامي، وحضوره ضروري لأنّه «الطرف الذي يتلقّى الخطاب ويؤوّله وعلى منواله يتمّ تشكيل الخطاب»² وعلى هذا الأساس لا بدّ للمتلقى أن يتفاعل مع الإنتاج اللغوي، وبناء الخطاب لا يتمّ إلاّ بذلك، هذا وقد أصبح استحضار المتلقي في بناء النصوص والخطابات ضرورة قصوى، لدرجة أن أصبح التلقي عند "ياوس وآيزر" نظرية قائمة بذاتها لها معالمها وميكانيزماتها في بناء الخطاب وتفسير

¹ - عبد التّعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص: 86.

² - ينظر: سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، مرجع سابق، ص: 32.

المعنى. ولعلّ الالتفات إلى المتلقي في عملية إنتاج الخطاب واستجلاء المعنى جاء كبديل للمفاهيم البنيوية التي استبعدت الذات الفاعلة (المتكلم) والذات المستقبلة (المتلقي)، وعليه فقد حرصت نظرية السياق على تأكيد «أهمية الذات المتلقية في بناء المعنى - من خلال فعل الإدراك - ذلك أنّ المتلقي يؤوّل العمل الأدبي وفق رؤية جمالية ذاتية، فيتولّد عن ذلك معنى يتّخذ شكلين محتملين: إمّا أن يدوّن هذا المعنى كتابياً، وإمّا أن يستقرّ في ذهن المتلقي»¹ وبهذا لا ننظر إلى قيمة الكلام إلاّ باعتبار المتلقي.

ب- العناصر الموضوعية: تتمثل هذه العناصر الموضوعية في الظروف والملابسات الخارجية الزمانية منها والمكانية.

1- الزمان والمكان:

يلعب الزمان دوراً بارزاً في تحديد المعنى المقصود، حيث يبقى مفهوم السياق غير محدّد من غير تقييده بزمان ومكان معينين، فما هو صالح لهذا الزمان أو هذا المكان، قد لا يكون صالحاً في زمان ومكان آخرين، فلو قال قائل: صباح الخير. وهو في فترة المساء، فلا بدّ أنّه يقصد معنيّاً مخالفاً لمعنى التّحية. «وتوجد لدينا مجموعة لا متناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة، أعني حالة سياق واقعي. ويتحدّد السياق الواقعي بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقّق النّشاطات المشتركة لكلّ من المتكلم والمخاطب وبحيث تستوفي خواص (الآن) و (هنا) من الوجهة المنطقية، والفيزيائية والمعرفية»² كما يلعب المكان أيضاً دوراً بارزاً في تحديد الدلالة والمعنى المقصود، فمعرفة المكان الذي ورد فيه الحدث اللغوي مهمّ في الوقوف على الدلالة، ويتجلّى دور المكان في معرفة مرجعية الألفاظ الثقافية، ويبدو المكان في النصّ بواحد من طريقتين من طريقة التعبير اللغوي:³

¹ - ناظم عودة خضر، الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1979م، ص: 135.

² - فان دايبك، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، مرجع سابق، ص: 158.

³ - ردّة الله، دلالة السياق، مكتبة أم القرى، مكّة المكرمة، ط1، 1423هـ - 2002م، ص: 620.

- إحداهما بوساطة الظروف الدالة على المكان، سواء أكانت جامدة أم مشتقة، أعني بالجامدة أمثال حيث، عند، والجهات الست، وقبل وبعد. وبالمشتقة اسم المكان، والدلالة بالمشتق تكون ألصق بالحدث، إذ هي مشتقة منه، والتعبير بهذه الكيفية، يمكن أن نسميه المكان التركيبي.

- والأخرى بوساطة أسماء المواضع الجغرافية كمكة والمدينة، ويمكن أن نسمي هذه الدلالة المكانية، بالمكان المعجمي.

2- الرسالة/ الكلام:

هي عنصر من عناصر السياق، تحتوي على ما يريد المرسل نقله إلى المرسل إليه، وتختلف نوعية الرسالة وتعدد، لكن على العموم، «هي عبارة عن رموز، سواء أكانت كلاماً أم كتابة أم رسوماً أم أصواتاً ذات دلالة يتوقف فهم المستقبل لها على خبراته المكتسبة»¹ كما يساهم وضوح الرسالة ودقة بنائها في إنجاح العملية التواصلية وتحقيق الغرض المقصود من إنتاج الخطاب. والوضوح هنا لا أعني به بساطة الفكرة أو المباشرة في الطرح، وإنما اختيار اللفظ المناسب وتجنب الحوشي منه، ومراعاة مقال كل مقام، وطبقات السامعين، وهو مبدأ أساسي انبنت عليه البلاغة العربية، وهو ما سأفصل فيه لاحقاً في ثنايا هذا الفصل.

3- مجال الكلام:

كما يمكن أن نسميه المرجع *La référence*، فقد تختلف الأنماط اللغوية باختلاف الموضوعات التي تدور حولها وتعبّر عنها، من أدبية وسياسية واجتماعية.. الخ ومن هنا فإنّ المجال الذي يجري فيه الكلام يعين على فهمه وتفسير معناه «فمجال الحديث يتصل بالآثار المترتبة على الدور الذي يؤديه المتكلم مثل: علام كانت تدور اللغة في استخدامها؟ ما التجربة التي يريد أن يعبر عنها؟ ما الذي

¹ - عبد العزيز خواجه، أنماط العلاقات الاجتماعية في النص، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، ط1، 2007م، ص:

يحدث من خلال اللّغة؟ ويتضمّن هذا الموضوع وكلّ ما يتّصل به من أحداث.¹ معنى ذلك أنّ مجال الحديث هو المرجع الذي يحيل على فهم الأحداث، وهذا المجال واسع ومتنوّع.

من هنا يتّضح أنّ السياق يتشكّل أساسا من خلال جملة من العناصر الخارجيّة التي تلفّ عملية إنتاج الخطاب، منها ما هو ذاتيّ كالمتكلم والمتلقّي والعلاقة بينهما، وعناصر موضوعيّة كزمان ومكان التّلفظ، وكذلك الملابس الثقافيّة والتّفسيّة والاجتماعية والسياسية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب. ومن البين أنّ أثر هذه العناصر ليس مقتصرًا على لحظة التّلفظ فقط بل يمتد إلى ما قبله.

1-4- أهمية السياق:

يعتبر السياق من المبادئ الأساسيّة للانسجام، وعليه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند مواجهة أيّ دراسة تتعلّق بالخطاب مهما اختلفت أشكاله وتنوّعت وتعدّدت، لأنّه يؤدّي دورا مهمّا في تأويل النصّ، واعتبار السياق حقيقة تاريخيّة ومعرفيّة، فإنّه لم يعد يؤخذ على أنّه معطى خارج الذات، يرى "جورج كليبر - Georges Kleiber" أنّ «السياق اللّساني، والوضعيّة خارج لسانية/المعارف العامّة، عناصر معالجة في مستوى الدّكرة، ولها جميعا خصوصية التّمثّل الداخلي حتّى وإن اختلفت من حيث أصلها أو مستوى تمثيلها (الدّكرة القصيرة، الدّكرة الطويلة)»² وهذا ما يثبت الصّفة الذاتيّة للسياق من حيث هو معالجة ذهنيّة إن على مستوى اللّغة أو خارجها.

¹ - عليّة بيبيّة، السياق ودلالته في القصص القرآني، قصّة موسى عليه السّلام أمودجا، أطروحة مكّملة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة والأدب العربي، إشراف: محمد بوعمامة، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 - 2013م، ص: 33.

² - « Le contexte n'est plus conçu comme quelque chose d'extérieur, mais comme une réalité cognitive : contexte linguistique, connaissances générale se retrouvent tous traités mémoriellement : ils ont tous le statut de représentation interne, même s'ils se différencient quant à l'origine et au niveau de la représentation (mémoire courte, mémoire longue, etc.). » Georges Kleiber, Contexte, interprétation et mémoire : approche standard vs approche cognitive, Langue Française n :103. Larousse. Paris 1994. P:19.

كما يلعب السياق دوراً هاماً في جلاء المعنى، والنظرية السياقية تحاول تفسير الألفاظ اعتماداً على السياق الذي ترد فيه، حيث تتعدّد الدلالات بتعدّد السياقات، فالسياق هو الذي يحدّد معنى الكلمة المناسب ويعمد إلى إبعاد كلّ ما خلا من معاني ذهنيّة مرتبطة بهذه الكلمة دون السياق، ولذلك عندما نسمع جملة أو نقرأها «نرى الكلمات التي تشتمل عليها يفسر بعضها بعضاً، فإذا كانت منها واحدة غير مألوفة لنا - والواقع أنّ هناك دائماً فترة في حياتنا نسمع فيها الكلمة لأول مرّة - حاولنا بطبيعة الحال تفسيرها معتمدين على سياق النص، وهذه هي الخطة التي يتبعها التلاميذ عندما يحاولون ترجمة نص أجنبي»¹ فمعنى الكلمة يختلف حسب استعمالها.

فالكلمة تكتسب دلالتها من خلال موقعها في السياق، فمكوّنات السياق، وارتباط عناصر بعضها ببعض تزيد في دقّة معنى الكلمة، وعلى الرّغم من جهد "مالينوفسكي" و"فندريس" في نظرية السياق - كما سيتبيّن لاحقاً - إلا أنّ العالم "فيرث" يعدّ سابقاً في مجال تأسيس نظريّة لغويّة متكاملة في موضوع السياق، حيث «نظر إلى المعنى على أنّه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس فقط وليد لحظة معيّنة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنّه أيضاً حصيلة المواقف الحيّة التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكتسب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث»² أي من خلال سياق الحال.

فبعد فراغ عالم الأصوات والتّحوي والمعجميّ من عملهم تأتي مرحلة التّكامل الكبرى مع السياق لبناء الدّلالة، وهي الغاية التي لا تتمّ دون السياق، لأنّ العلاقة بين السياق والمعنى تأتي من كون أنّ العديد من الملفوظات لا يمكن تحديد معناها بدقّة إلا بمعرفة سياقها الذي وردت فيه، حيث يرى "بيير غيرو" «أنّ الغموض الذي يلفّ العلامة المتعدّدة الدلالات يزول حين توضع في سياقها»³ أضف إلى ذلك أنّ معنى المفردة في المعجم متعدّد، ولكن هذا التّعدد يختلف إذا وظفت المفردة في إطار الجملة

¹ - فندريس، اللّغة، مرجع سابق، ص: 252.

² - يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل الخطاب، مجلة عالم الفكر، بيروت، م2، ط3، 1998م، ص: 82.

³ - علي آيت أوشان، السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، مرجع سابق، ص: 39.

وما يُمكن من تحديد دلالة واحدة من ضمن بقية الدلالات السياق لأنه الحكم في توجيه الدلالة وتحديدتها والكاشف عن المعنى المراد من المفردة.

إنّ من بين أهم خصائص النص التي كشفت عنها اللسانيات الحديثة، خاصية الاتساق والترابط «فالنص منتج مترابط، متسق ومنسجم، وليس تتابعا عشوائياً لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية.. والاتساق من الشروط الأساسية لبناء نصية المعنى.. ولا تستقيم نصية القطعة إلا بانسجامها وهذا يتأتى عن إدراج النص ضمن إطاره السياقي ولا يكتمل إلا إذا اكتملت كل أبعاد النص»¹ كما يلعب السياق بنوعيه دوراً بارزاً في تغيير المعنى، ومن الأشكال التي يأخذها هذا التغيير:²

- أ- توسيع المعنى: يقع توسيع المعنى أو امتداده عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام.
- ب- تضيق المعنى: يعني ذلك تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضيق مجالها.
- ت- نقل المعنى: يكون انتقال المعنى عندما يتعادل المعنيان أو إذا كان لا يختلفان من جهة العموم والخصوص. وانتقال المعنى يتضمّن طرائق شتى كالاستعارة والمجاز المرسل.

كما يظهر دور السياق في تحديد دلالة الكلمة «فالمتلقي يدرك أحيانا حين يسمع كلمة ما تحترق سمعه في أيّ سياق كلامي معيّن ينتبه إليه وسيبقى ذهنه مشدودا لمعرفة معنى هذه الكلمة عندما سيضطرّ إلى السؤال: ما السياق الذي وردت فيه هذه الكلمة؟»³ لأنّ السياق كفيّل بتحديد دلالة هذه الكلمة وتوضيح مقصديتها لدى المتلقي.

¹ - جان ميشال آدم، قراءة في اللسانيات النصية، عرض خولة طالب الإبراهيمي، مجلة اللّغة والأدب، ع: 12، شعبان 1418هـ - ديسمبر 1997م، معهد اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ص: 118.

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 243.

³ - بخولة بن الدين، دور السياق في تحقيق التماسك النصي، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، مجلة جسور المعرفة، مج: 04، ع: 02(14)، 2018م، ص: 63.

2- منزلة السياق في حقل النظرية التداولية الحديثة:

لقد استبعدت النظريات الشكلية - وفي مقدمتها البنيوية - السياق من مجال اهتمامها وحصرت دراستها في حدود النص، فأقصت بذلك مختلف الظواهر الاجتماعية المحيطة باللغة، فكانت النتيجة هي إهمال المعنى حيث كان منهجها في دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، لكنّ هذه النظريات سرعان ما استهلكت طاقاتها واستنفذت قدراتها، وأصبح لزاماً على الدارسين تجاوز حدود النسق المغلق إلى فضاء خارجي أوسع وأرحب، أعني به السياق الذي تمثله نظريات ومناهج عرفت بالنظريات السياقية والتي تعدّ التداوليات أبرزها، بل إنّ هناك من الدارسين من يصطلح على النظرية التداولية بالنظرية السياقية.

ويعدّ نشاط اللسانيين في ضوء هذه النظريات السياقية - كما أسلفنا - ناجماً عن قصور الدراسات الشكلية (النسقية) وإخراجها لكلّ مقارنة تضع نصب عينها العناصر غير اللغوية من دائرة اهتمامها، ولذلك «يرى» ليفنسون " أن الأساس الأول في نشوء النظرية السياقية كان بمثابة ردّة فعل على معالجة "تشومسكي" للغة بوصفها شيئاً تجريدياً، أو قصرها على كونها قدرة ذهنيّة بحتة، غفلاً عن اعتبار استعمالها ومستعملها ووظائفها»¹ تبعاً لهذا بدأت الدراسات الشكلية تفقد مكانتها وأصبح الدارسون اللغويون «يرفضون الاقتصار على دراسة الجمل اللغوية على نحو تجريدي بمعزل عن السياقات التي تستخدم فيها، رافضين فكرة "تشومسكي" بشأن المخاطب السليقي المثالي»² فانفتحت أمامهم أبعاد جديدة على المعنى وأصبح شغلهم الشاغل هو دراسة المعنى أثناء الاستعمال أي في سياق إنتاجه.

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، مرجع سابق، ص: 21.

² - محمد محمد يونس علي، مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، مرجع سابق، ص: 15.

2-1-1- السياق قبل فيرث Firth:

2-1-1-1- السياق عند دي سوسير De Saussure:

يعرف "دي سوسير - De Saussure" اللغة على أنها «نظام من الدلائل يعبر عما للإنسان من أفكار»¹ كما «يشبهها بلعبة الشطرنج»²، من حيث إنه يقصد من وراء هذا التشبيه التركيز على العلاقات التقابلية بين الدوال، كما هي أحجار الشطرنج، وهي علاقات تخالفية كما هي في قانون اللعبة، ثم علاقات المواقع التي تحتلها الدوال، أو تحتلها الأحجار على رقعة الشطرنج. وإذا كانت العلاقات اللغوية من أهم الشواغل التي اتخذت مساحة في مقولات "سوسير" سعياً وراء الكشف عن عمل اللغة (النظام)، وكيف تتحكم في سير عملها. «فإنه يقرّ بنوعين من العلاقات والفروق بين العناصر اللغوية، ينبع عن كلٍّ منهما صنف معيّن من القيم، فهما يمثلان أسلوبين من النشاط العقلي، لا غنى عنهما لحياة اللغة»³ هاتان العلاقتان هما:⁴

العلاقات الإيحائية: علاقات خارج الحديث، لا يدعمها التعاقب الخطّي وتصنّف ضمن الدخيرة اللغوية، لأنّ موطنها الدماغ. والعلاقات السياقية: علاقات حضورية تقع داخل الحديث يدعمها التتابع الخطّي، من خلال تقابل الستاكم مع ما يسبقه أو يأتي بعده، وهذه الفكرة تعدّ أساسية لسياق النص على النحو الذي يحقّق الإفادة من الملفوظ بشكل متتابع في فهمه. ولذلك يؤكّد "سوسير" على «أنّ مفهوم السياق لا ينطبق على كلمات فرادى فحسب، وإنما على مجموعات من الكلمات والوحدات المركّبة مهما بلغت من الطول والتنوع كالكلمات والمشتقات وأجزاء الجمل

¹ - دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد، العراق، ط: 1985م، ص: 92.

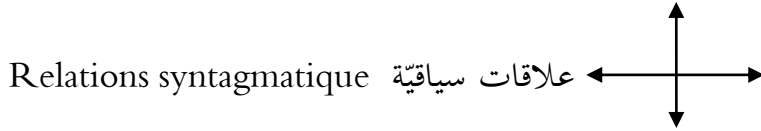
² - جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، النّشر والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1417هـ - 1997م، ص: 28.

³ - دي سوسير، علم اللغة العام، مرجع سابق، ص: 142.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 142.

والجمل الكاملة»¹ أما العلاقة الإيحائية فلا وجود لها - كما أشار سوسير - إلا في الذهن، بين عدد من العناصر، وبشكل غيبي. ويعبر عنها في علم اللغة بالتقاطع الشهير ذي المحورين: الرأسي والأفقي.

علاقات إيحائية Relations associatives



وقد تناول "سوسير" السياق من وجهة نظره الماثلة في ثنائية اللغة والكلام، ويشير إلى أنه «قد يعترض أحدهم بقوله إنَّ الجملة هي النمط المثالي للسنتاكم. ولكنَّ الجملة هي جزء من الكلام وليست جزءاً من اللغة. ألا يعني ذلك أنَّ السنتاكم جزء من الكلام؟»² ثمَّ يجيب عن هذا السؤال بالتّقي «فالكلام يتميّز بجرية تكوين ارتباطات، إذن ينبغي على المرء أن يتساءل هل أنَّ جميع أنواع السنتاكم حرّة أم لا؟»³ ويجيب "سوسير" عن تساؤله الأخير «أنَّ هنا براهين على أنَّ الأنماط السنتاكمية التي تصاغ حسب الصيغ القياسية هي جزء من اللغة وليست جزءاً من الكلام»⁴ تبعاً لهذا فإنَّ "سوسير" يفرّق بين نوعين من السياق:⁵

السياقات المطرّدة التي تصاغ على نحو غير قابل للتّغيير، مثل الأمثال والعبارات المسكوكة، مثل: رجع بخفي حنين، لفظ أنفاسه.. الخ. فهذه سياقات مجرّدة تنتمي إلى اللغة، أمّا السياقات الحرّة التّأليف فيلّي الكلام انتماؤها. وخلاصة ما جاء به "سوسير" عن السياق أنّه لم يتجاوز به حدود النّسق، فظل ينسبه إلى اللغة وعلاقتها الداخلية بين مقابلة الكلمة لما هو سابق لها وما هو لاحق بها.

¹ - دي سوسير، علم اللغة العام، مرجع سابق، ص: 143.

² - المصدر نفسه، ص: 143.

³ - المصدر نفسه، ص: 143.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 144.

⁵ - ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، مرجع سابق، ص: 171.

2-1-2 - السياق عند فنديريس Vendryes:

اهتمّ هذا العالم اللغوي خاصّة بسياق المقال لا بسياق الحال، حيث يشير إلى «أنا حينما نقول بأنّ لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد، نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما، إذ لا يطفو في الشّعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلّا المعنى الذي يعنيه سياق النصّ. أمّا المعاني الأخرى جميعها فتتمحي وتبتدد، ولا توجد إطلاقاً»¹ فلا تتعدّد المعاني للكلمة لأنّ استعمالها داخل السياق يعطيها معنى واحد لا غير.

كما يشير "فنديريس" إلى أهميّة السياق في التحليل اللغوي للنصوص «فالذي يعيّن قيمة الكلمة هو السياق، إذ إنّ الكلمة توجد في كلّ مرّة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوّعة التي وسعها أن تدلّ عليها، والسياق أيضاً: هو الذي يخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»² والكلمة بكلّ ما تحمله من معاني ودلالات فهي كامنة في الدّهن، والسياق هو الذي يخرجها بالمعنى المناسب للظرف.

فمعنى الكلمة يختلف باختلاف استعمالها، إذ يرى "فنديريس" «أنّ الكلمة لا تتحدّد فقط بالتعريف التجريدي الذي تحددها به القواميس، إذ يتأرجح حول المعنى المنطقيّ لكلّ كلمة جوّ عاطفي يحيط بها وينفذ فيها ويعطيها ألواناً مؤقتة على حسب استعمالها»³ أي أنّ الكلمة تكتسب دلالتها من خلال موقعها في السياق، فمكوّنات السياق، وارتباط عناصره بعضها ببعض، يكوّن قيمتها التعبيرية. إنّ السياق عند "سوسير" و"فنديريس" لا يتجاوز العلاقات الخطية على مستوى

¹ - فنديريس، اللّغة، مرجع سابق، ص: 228.

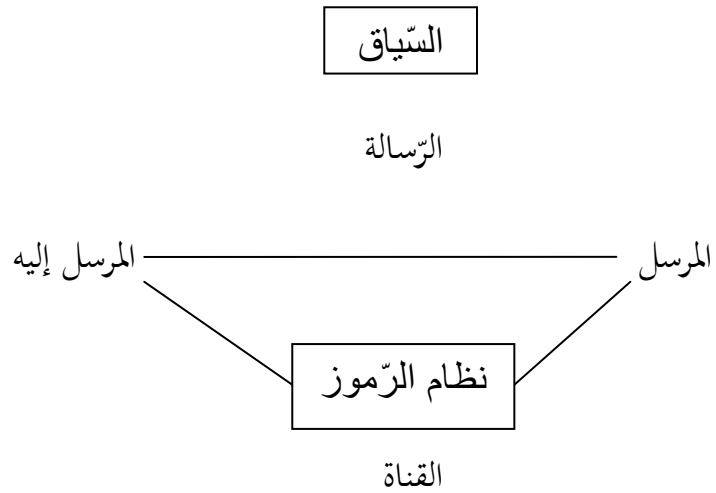
² - المرجع نفسه، ص: 231.

³ - المرجع نفسه، ص: 235.

اللغة، فالسياق عندهما سياق لغوي، لا يتجاوز عتبات النسق، وإن كل إشارة إلى عوامل تقع خارج نظام اللغة فهي مرتبطة به.

2-1-3- السياق عند جاكوبسون Jakobson:

يعتبر "جاكوبسون" عموماً «واحداً من أهم علماء اللغة في القرن العشرين ومن أكبر مؤيدي التوجه البنيوي في اللغة»¹ لكن هذا لم يمنعه من انتقاد الكثير من أفكار البنيويين، ومن أهم ما جاء به "جاكوبسون" «نظرية وظائف اللغة الست، التي استلهمها من نظرية الاتصال La théorie de communication التي ظهرت لأول مرة سنة 1948م، مفادها أنّ عملية الاتصال تتطلب ستة عناصر أساسية: المرسل، المتلقي، قناة الاتصال، الرسالة، شفرة الاتصال، والمرجع»² حيث وضع مخططاً للاتصال أول التخاطب:³



¹ - ينظر: جون ليتش، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً، من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص: 138.

² - أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م، ص: 148.

³ - طاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكوبسون، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007م، ص: 32.

حيث يرى "جاكوبسون" أنّ للغة وظيفة بإزاء كل عنصر من العناصر الموضحة بالشكل، أي بإزاء كل عنصر من عناصر الاتصال، غير أنّ ما يستدعي الانتباه في مخطّط "جاكوبسون" أنّه بخلاف "سوسير" يركّز على الشفرة والسياق في عملية التّواصل اللّغوي «فهناك إحالتان تفيضان في تأويل العلامة، إحداهما للشفرة والأخرى للسياق سواء أكان مشقراً أم حرّاً»¹ وهما عنصران مهمّان في عملية التّواصل اللّغوي، لكنّ هذا لا يقصي الدور الفعّال الذي تلعبه باقي العناصر في إحداث وإنتاج الدّلالة لأيّ رسالة لغويّة.

فاللغة تحيل إلى ما تحيل، تبعاً للسياق الذي يرافقها، «فالمتكلم له وظيفة تعبيرية والرّسالة وظيفة شعريّة والمتلقّي وظيفة إفهاميّة والقناة وظيفة انتباهيّة ونظام الرّموز وظيفة ما وراء اللّغة والسياق وظيفة مرجعية «La fonction référentielle»² فضلاً عن ذلك، فإنّ هذه الوظائف غير قارّة في الخطابات الإنسانيّة بصفة عامّة، إذ يمكن استنتاج وظائف أخرى محدّدة ومسيّقة بتحديدات ثقافية معيّنة أهمّها:³ الوظيفة الإقناعيّة، الوظيفة التّأثيرية، وظيفة التّحريك وهي وظائف سياقيّة مقاميّة بالدرجة الأولى.

وقد وضع "جاكوبسون" السياق كعنصر من أهمّ العناصر التي تشكّل النشاط اللّغوي، ومثاله بالمرجع. إنّ الوظيفة المرجعيّة للغة التي هي ضروريّة في توضيح الإرسالية. ولا يكون المراد بهذه الوظيفة أكثر من «الإحالة على الأشياء والموجودات التي تتحدّث عنها، وتقوم اللّغة بوظيفة الرّمز إلى تلك الموجودات والأحداث المبلّغة»⁴ وتعبير أدقّ، هي المرجع الذي يحال إليه المرسل إليه ليستطيع إدراك

¹ - رومان جاكوبسون، موريس هال، أساسيات اللّغة، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، منشورات كلمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتّحدة، ط1، 2008م، ص: 156.

² - ينظر: طاهر بومزير، التّواصل اللّساني والشّعريّة، مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكوبسون، مرجع سابق، ص: 32.

³ - هامل شيخ، السياق ونظرية التّواصل، طرح رومان جاكوبسون مثالا، ضمن مؤلّف: نظرية السياق بين التّوصيف والتّأصيل والإجراء، تحرير: محمد عبد العزيز عبد الدّائم، عرفات فيصل المتّاع، منشورات الاختلاف (الجزائر)، دار مكتبة البصائر (لبنان)، ط1، 2015م، ص: 21.

⁴ - عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، مرجع سابق، ص: 159.

مفهوم الرسالة، بمعنى أنه لو دار حديث حول شجرة الأركان مثلا، فإن أي شخص غير مغربي لن يفهم ما يقال إلا إذا كان يفهم سياق الحديث، أي خصوصيات هذه الشجرة، ولن تكون الرسالة مفهومة ما لم يفهم سياقها.

وإجمالا فقد قدّم "جاكسون" صورة مختصرة عن العوامل المكوّنة للسيرورة اللسانية، حيث «يوجّه المرسل رسالة إلى المرسل إليه، ولكي تكون الرسالة فاعلة ومؤثرة فإنّها تقتضي بادئ ذي بدء سياقاً تحيل عليه، وهو ما يدعى أيضا بالمرجع باصطلاح غامض بعض الشيء، قابل لأن يدركه المرسل إليه، وتقتضي الرسالة بعد ذلك سننا مشتركا بين المرسل والمرسل إليه، وتقتضي أخيرا اتّصالا (قناة) يسمح لها بإقامة التّواصل والحفاظ عليه»¹ تبعا لهذا يظهر اعتداد "جاكسون" بعنصر السياق في توضيح الرسالة ومن ثمّ تحقيق التّواصل، وإنّ انتفاء هذا العنصر سيؤدّي حتما إلى فشل العمليّة التّواصلية.

2-1-4- السياق عند بلومفيلد Bloumfild:

إنّ اللّغة حسب "بلومفيلد" «سلوك فيزيولوجي يتسبّب في حدوث مثير معيّن»² وقد ذهب "بلومفيلد" إلى أنّ «تحديد المعنى يشكّل نقطة الضّعف في دراسة اللّغة، وأنّ الأمر سيظلّ كذلك ما لم تتقدّم معارفنا عمّا هي عليه الآن»³ ولعلّ إشكالية المعنى ممّا اشتغل عليه هذا الأخير، حيث ذهب إلى أنّ المعنى «لا يدخل تحت الوصف اللّساني»⁴، وذلك أنّ المعارف الإنسانيّة لا تسعف بتقديم ما يعطي تفسيراً دقيقاً وواضحاً عنه. والحقيقة أنّه مهما بلغت صعوبة تحديد المعنى، إلاّ أنّه شيء لا نستطيع أن ننكره، ذلك أنّ المعنى كامن في اللّغة ابتداء من أصغر وحداتها.

¹ - ينظر: رومان جاكسون، قضايا الشعريّة، تر: محمد الولي، حنون مبارك، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988م، ص: 27.

² - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص: 195.

³ - جورج موان، علم اللّغة في القرن العشرين، تر: د: نجيب غزوي، وزارة التّعليم العالي، دمشق، 1982م، ص: 67.

⁴ - بول فاير، مدخل إلى الألسنيّة، المركز الثقافي العربي، 1992م، ص: 206.

ونظراً لتأثر "بلومفيلد" الكبير «بالمذهب السلوكي لرائده "واطسون" صاحب كتاب: السلوكية، الذي نشره عام 1924م الذي سبق بعدة محاضرات ومقالات مهّدت لمبادئ السلوكيين»¹ قاده إلى تبني طرح «يعتمد على الحوافز المادية Les stimulus physique والاستجابات السلوكية - Les réactions comportementales»² التي تقابلها، بمعنى أنّ معنى أيّ عبارة هو الدافع والحافز الذي يدعو إلى التلقّظ بها، يقابلها استجابة يبيدها المستمع عند سماع تلك العبارة، وتفترض تلك النظرية أنّ المعاني ما هي «إلا انعكاس لوضعية محمّزة أو استجابة بالمعنى النفسي»³ والسيّاق هو المحيط الذي تجري فيه هذه الثنائيّة، ثنائيّة المثير والاستجابة.

إذاً تقوم النظرية على مفهومي المثير والاستجابة «حيث يطلق المثير على الأحداث التي تسبق الحدث الكلامي، وتكون سببا في كلام المتكلم، أمّا الأحداث التي تلي الكلام فتدعى الاستجابة»⁴ ومبدأ السلوكيين أنّ كلّ الدّراسات «التي لا تقتصر في منهجها على السلوك الخارجي، وترى أنّ كلّ المحاولات التي تصف أو تفسّر ما يجري في دماغ الإنسان أو عقله. إنّما هي تكهّنات تنقصها الموضوعية»⁵ ومن هنا تظهر معارضتهم للعقلانيين، وتركيزهم على السلوك الظاهري للمتكلّم والمخاطب.

هذا ويعدّ "لواندوفسكي" «هذه التّظرية بمثابة البديل الذي قدّمه اللّغويون الإنجليزي لما يعرف في الدّراسات اللّغوية بالمذهب التّركيبي أو البنيويّة»⁶ فبعد أن استفذت النظرية النّسقية إجراءاتها وآلياتها

¹ - ينظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدّلالة العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م، ص: 114.

² - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2000م، ص: 26.

³ - المرجع نفسه، ص: 26.

⁴ - محمد محمد يونس علي، مقدّمة في علمي الدلالة والتّخاطب، مرجع سابق، ص: 25.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 24.

⁶ - عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السيّاق بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصّوتية والبنيويّة والتّركيبية في ضوء نظرية السيّاق، مرجع سابق، ص: 45.

وآلياتها وبلغت طريقا مسدودا، تنبّه الدارسون اللغويون إلى ضرورة الخروج من حدود النسق، فأدخلوا في مجال دراستهم بعض العناصر الخارجة عن اللغة (أي السياق الخارجي) وذلك بخلاف المدارس التركيبية النسقية (الأمريكية، مدرسة براغ، مدرسة كوبنهاجن، النظرية التوليدية) «التي نظرت إلى اللغة باعتبارها منظومة من العلاقات وأنها بنية متكاملة تتكوّن من عناصر لغوية داخلية لا يستطيع أحدها أن يعمل بمفرده، وإنما يعمل كل منها في إطار النظام العام للغة وأنّ موضوع البحث اللغوي هو اللغة في ذاتها، وقد ركّزت هذه المدارس على النّاحيتين: الفونولوجية والنّحوية كما أكّدت على استبعاد كل العناصر الخارجة عن اللغة»¹ فأهملت بذلك جانبا مهمّا من جوانب دراسة اللغة.

2-1-5- السياق عند مالينوفسكي Malinowski:

تعود البدايات الأولى للسياقية أيضا إلى جهود عالم الاجتماع والأجناس البشرية "مالينوفسكي - Malinowski" أثناء «ترجمته لبعض الكلمات والجمل في اللغات البدائية وخاصة لغات الهنود الحمر في أمريكا إلى اللغة الإنجليزية»²، حيث «تأكّد عنده أنّ الكلمات المعزولة عن سياقها التي أنجزت فيها لا تعدو أن تكون أصواتا مبهمّة، واقترح حلا لهذه المشكلة ضرورة تحليل أنماط السياقات الكلامية من ناحية، ومراعاة المواقف الخارجيّة أو الظروف غير اللغوية المصاحبة للأداء من ناحية أخرى»³ فـ"مالينوفسكي" هنا يؤكّد على قيمة السياق في تحديد دلالة الملفوظ وتفسير المعنى.

ووظيفة اللغة عند "مالينوفسكي" هي «أسلوب عمل وليس توثيق فكر»⁴، فلا يجب أن ننظر إليها كما توجد في الكتب والموثّقات الفكرية في شكلها المتكّلف، بل يجب أن ننظر إليها في حالة

¹ - عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، مرجع سابق، ص: 47.

² - ينظر: ف، ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص: 74.

³ - عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، مرجع سابق، ص: 48.

⁴ - ف، ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص: 75.

الاستعمال اليومي، مع الاحتفاظ بكونها وسيلة اتصال بين الناس. ومن خلال هذه الرؤية تشكل سياق الحال - Le contexte de situation لدى "ماليونفسكي" ويعني هذا المصطلح، «الموقف الفعلي الذي حدث فيه الكلام، ولكنه يقود إلى نظرة أوسع للسياق تضم الخلفية الثقافية التي وضع الحدث الكلامي بإزائها»¹ حيث يضم إلى جانب البعد الاجتماعي أبعاداً أخرى كالبعد النفسي والثقافي.. الخ.

هذا وقد قدم "ماليونفسكي" مفهوماً جديداً للغة، وهو سياق المجتمع الذي أنتج اللغة، «إنّ السياق الذي قصده "ماليونفسكي" هو البنية الطبيعية، أو الواقع الثقافي للمجتمع، ثم تطوّر باستعمال "فيرث" له في دراسته اللغوية»² أي أنّ "ماليونفسكي" عندما استعمل مصطلح سياق الحال كان يعني به أساساً ذلك الموقف الفعلي الذي حدث فيه الكلام، ثم تتوسع نظرتة أكثر وتمتد حتى تشمل الخلفية الثقافية التي تحفّ الحدث الكلامي، ووفق هذه الخلفية (البيئة الطبيعية أو الواقع الثقافي للمجتمع) يكتسب الحدث الكلامي دلالاته.

وفي ضوء حديث "ماليونفسكي" عن الطريقة التي توافقت بها لغة الناس، أوجد ما يسمّى «بالتّجامل أو الجاملات، وذهب إلى أنّ كثيراً ما نتكلّم به لا يقصد به أساساً التّفاهم، أو تقديم المعلومات، أو إصدار الأوامر، أو التّعبير عن الآمال والرّغبات وإثارة العواطف، وإنّما يستعمل لخلق شعور بالتّفاهم الاجتماعي والمعاملة. وكثير من العبارات المعدّة أصلاً مثل: How do you do ? المحدّد اجتماعياً قد تخدم هذا الغرض، أي: التّجامل»³ حيث إنّ الكلمات عنده لا تنقل معنى بل لها وظيفة اجتماعية محضّة.

¹ - محمد شكري عياد، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، دط، الرياض، دار المريخ للنشر، 1984م، ص: 56.

² - محمود السّعران، علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، ص: 310.

³ - جون لاينز، علم الدلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب مقدمة في علم اللّغة التّظري، تر: مجيد عبد الحليم المشاطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسن باقر، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1980م، ص: 32.

وخلاصة كلام "مالينوفسكي" حول هذا الموضوع أنّ معنى الجملة يتحدّد في السياق المعين الذي ترد فيه. والسياق الذي قصده "مالينوفسكي" «هو البيئة الطبيعية أو الواقع الثقافي للمجتمع»¹ حيث عدت دراسته نتيجة لنزعتة الأنثروبولوجية.

2-2- النظرية السياقية عند فيرث Firth:

يعدّ عالم اللغة الإنجليزي "جون فيرث - John Firth" أحد رواد البحث اللساني، والقطب المؤسس للمدرسة الاجتماعية الإنجليزية أو مدرسة لندن، إحدى أهمّ أربع مدارس عرفها الدرس اللغوي الحديث* فقد أنشأ أول قسم لعلم اللغة في بريطانيا، وكان الرائد في تدريس علم اللغة العام في الجامعة البريطانية عام 1944م، وفي خضمّ بحوثه ودراساته وضع نظرية لغوية عامة جاءت محصلة للدراسات اللغوية التي ظهرت في بريطانيا آنذاك، «حيث كانت له اهتمامات خاصّة وولع شديد باللغات الشرقية، لاسيما زمن تواجده بالهند، وتأثره بالأعمال اللغوية الهندية القديمة»² لهذا فإنّ مدرسة لندن اللغوية كانت صنفا من اللغويات التي كان فيه التنظير متناغما مع حقائق وواقع الألسنية الغربية، وكانت نظرية السياق أهم إنجازاته اللغوية.

ويعتبر "فيرث - Firth" أول من حاول أن يؤسس نظرية لغوية متكاملة في موضوع السياق، حيث تقدّم في النصف الأول من القرن الماضي برؤية جديدة في مفهوم الدلالة في علم اللغة الحديث، «إذ نظر إلى المعنى على أنّه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت و صورة، ولكنّه أيضا حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكتسب دلالتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث، أي من خلال سياق الحال»³،

¹ - يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص: 82.

* هذه المدارس هي: مدرسة براغ، مدرسة كوبنهاجن، والمدرسة الأمريكية.

² - غنية تومي، السياق اللغوي في الدرس اللساني الحديث، مجلّة المخبر، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 06، 2010م، ص: 02.

³ - يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق، ص: 81.

والمعنى عنده لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي: وضعها في سياقات مختلفة، وقد أكد "فيرث" على «التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية.. وبين السياقات الخارجية للموقف»¹ وهو ما يوضح أنّ "فيرث" سار على خطى "مالينوفسكي" من خلال تطبيق أفكاره عندما كان يصوغ نظريته السياقية، وقد شاطر زميله فكرة أنّ أيّ ملفوظ لغوي لا تتضح دلالاته إلا باعتبار الظروف الخارجية المحيطة به.

كما رأى "فيرث" أنّ المعنى هو مجموعة خصائص الكلمة التي لا استقلالية لها ولا ذاتية لدلالاتها، فهي «ليست بذات معنى مستقل قائم بذاته، وأنّ وجودها ومعناها شيء نسبيّ، يمكن ملاحظة كلّ منهما في سياق غيرهما من الكلمات والمعاني، أو عن طريق التّقابل بينهما، وعلى ذلك فإنّ ما تدلّ عليه الكلمة ينحصر في وظيفتهما التي لا تُعرف إلاّ بمعرفة وظائف غيرها من الكلمات»² فمعنى الكلمة مرتبط بوظيفتها واستعمالها في السياق.

وبذلك يكون "فيرث" قد تبني سياق الحال الذي جاء به "مالينوفسكي" لكنّه لم يقف عند هذا الحدّ وإمّا أشار إلى نوع آخر من السياق، أعني بعن السياق اللّغوي بكلّ عناصره الصّوتية والتّركيبية والمعجميّة.. الخ، فهو يرى «أنّ التّصوّر الرّئيس في علم الدّلالة يقوم على سياق، وذلك السّياق يشمل المشارك البشريّ أو المشاركين: ماذا يقولون، وماذا يجري، ويحدّد فيه عالم الأصوات سياقه الصّوتيّ، كذلك النّحويّ والمعجميّ.. وبعد فراغ عالم الأصوات والنّحويّ والمعجميّ من عملهم يعقب ذلك عمليّة التّكامل الكبري التي تفيد من عملهم في الدّراسة الدّلالية، وهذه الدّراسة السياقية أحتفظ بمصطلح علم الدّلالة»³ وعلى الرّغم من صعوبة تحديد المعنى بشكل مثالي، إلاّ أنّ عمليّة التّكامل الكبري والتّفاعل الحاصل داخل اللّغة وبين اللّغة ذاتها وما يحيط بها من عوامل طبيعيّة ونفسيّة واجتماعيّة.. الخ، يساهم في تحديد المعنى وتوضيح الدّلالة.

¹ - ر. ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، عالم المعرفة، 1997م، ع: 227، ص: 349.

² - حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998م، ص: 95.

³ - عبد الكريم مجاهد، الدّلالة اللّغوية عند العرب، دار الضيّاء، الأردن، دط، 1985م، ص: 159.

ولأنّ اللغة بطبيعتها نظام معقد فإنّ تحليلها يستدعي الانتقال عبر جملة من المستويات:¹

أ- المستوى الصوتي:

هو ذلك النمط من الدراسات لأصوات اللغة باعتبارها البنية الأساسية للغة والمظهر المادي لها، وقد أوجد الفكر الإنساني المعاصر منوالين لتناول الظاهرة الصوتية، وهما علم الأصوات اللغوي وعلم الأصوات الوظيفي «الذي يضع الوظيفة قبل المادة فيدرس وظائف الأصوات في لغة معيّنة، ويحدّد العناصر المكوّنة لنظامها اللغوي، وطرق تناسقها في أشكال بعينها، كما يتناول المقاطع الصوتية والنبر والتّغيم والوقف والقوانين التي تخضع لها كلّ واحدة، وكذا العوامل والتّناجج اللغوية المترتبة عن كلّ منها»² ولعلّ اهتمام "فيرث" بالجوانب الصوتية للألفاظ في السلسلة الكلامية مرده إلى دور تلك الملامح أو المصاحبات الصوتية للكلام في تحديد المعنى، لاسيما النبر والتّغيم والوقف.

ب- المستوى الصرفي:

أو المورفولوجي، «يدرس هذا المستوى التّعيرات التي تقع على صيغ الكلمات وما يضاف إليها من سوابق ولواحق وحشو، تؤثر في المعنى وتؤدّي إلى تغييره، مثل: يخرج، خارج، خرجت»³ ولقد اتّخذ "فيرث" من التّحليل الصرفي للملفوظ اللساني مرحلة من مراحل البحث عن المعنى وليس هو المعنى بذاته، إذ لا جدوى من القول بأنّ هذه الكلمة اسم أو فعل، وهي على صيغة كذا أو وزن كذا، فنحن لم نقم بشيء - لنصل إلى المعنى - سوى أنّنا وصفنا الكلمة صرفيّاً، وهذا عند "فيرث" خطوة من الخطوات الإجرائية لاقتناص المعنى الذي هو كلّ مركّب من مجموعة وظائف لغوية من بين عناصره، الوظيفة الصرفية.

¹ - غنيّة تومي، السياق اللغوي في الدرس اللساني الحديث، مرجع سابق، ص: 03.

² - أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، مرجع سابق، ص: 11.

³ - خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط1، 1414هـ - 1984م، ص:

ت - المستوى التركيبي:

يمثل المستوى الثالث من مستويات التحليل اللغوي، ويبحث في العلاقات القائمة بين المورفيمات داخل الجملة، وطريقة بنائها وصلتها بعضها ببعض، والتغيرات الطارئة على عناصرها من تغيير بتقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة. ولقد كان المعنى عند "فيرث" «حجر الزاوية في النظرية التحوية، وكان يرى أنّ عمل اللغوي ينبغي أن ينصبّ كلّه على المعنى»¹ فالمعنى عنده هو الوظيفة في السياق حالا ومقالا.

ث - المستوى الدلالي:

هو «أسمى مستويات اللغة، لأنه الغاية التي تنتهي إليها الدراسات اللغوية، ولأنّ التفاهم والتواصل أسمى غايات اللغة»² ونظرا لاستحالة استخراج الدلالات من تحليل مستوى بعينه، يضيف "فيرث" إلى مستويات التحليل اللغوي، التحليل الدلالي، نظرا للتواضع الوثيق بين مختلف مستويات التحليل اللغوي. فدراسة المعنى عند "فيرث" «تعني تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي»³ وعلى هذا تقوم نظرية "فيرث" على ثلاثة أركان رئيسية في دراسة المعنى، وهي:⁴

أولا: وجوب اعتماد لغوي على ما يسمّى بالمقام أو سياق الحال وقد حدّد "فيرث" العناصر الأساسية لسياق حال الحدث اللغوي بما يلي:

1- المظاهر وثيقة الصلة بالمشاركين، أي المتكلمين والسامعين، وتتضمن أموراً ثلاثة:

¹ - محمود أحمد نخلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداى، ملتقى الفكر، الإسكندرية، ط2، 1422هـ - 2001م، ص: 29.

² - محمود سمارة أبو عجمية، اللغة العربية، نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة، مطابع الدستورية التجارية، ط1، عمّان، الأردن، 1409هـ - 1989م، ص: 28.

³ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 69.

⁴ - محمد إسماعيل بصل، فاطمة بلة، ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث، مجلّة دراسات في اللغة العربية وآدابها، ع: 18، 2014م، ص: 05.

- أ- كلام المشاركين: أي الحدث الكلامي الصادر عنهم.
- ب- الحدث غير الكلامي عندهم، ويقصد به أفعالهم وسلوكهم في أثناء الكلام.
- ت- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وكذا من يشهد الكلام من غيرهم، إن وجدوا، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي، وهل يقتصر دورهم على مجرد الشهود والنصوص التي تصدر عنهم؟
- 2- الأشياء وثيقة الصلة بالموقف: وهي العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة البالغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، نحو: مكان الكلام وزمانه والوضع السياسي.. وكل ما يطرأ أثناء الكلام مما يتصل بالموقف الكلامي أيًا كانت درجته.
- 3- أثر الحدث الكلامي في المشتركين: كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك.. الخ وبذلك قدم "فيرث" أسسا دقيقة لسياق الحال.

ثانيا: وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، تحديدا دقيقا، حتى تضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى، أو لهجة وأخرى، أو بين مستوى كلامي ومستوى آخر، لأن من شأن هذا الخلط أن يؤدي إلى نتائج مضطربة غير دقيقة، ومن ثم يجب تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية، التي تحتضن اللغة المراد دراستها، ذلك أن هناك صلة وثيقة بين اللغة والثقافة التي تحتضنها، وهو ما يمكن أن نسميها بالسياق الثقافي، وهو أمر هام للفصل بين المستويات اللغوية، كلغة المثقفين، ولغة العوام، أو لغة الشعر، ولغة النثر.

ثالثا: وجوب النظر إلى الكلام اللغوي على مراحل، لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة، أو معقدة، وهي فروع اللغة المختلفة. واتباع هذا المنهج يوفر اليسر والسهولة في تحليل الأحداث اللغوية، والوصول إلى خواص الكلام المدروس، إذ تقود كل مرحلة إلى التي تليها وصولا إلى المعنى الوظيفي.

إذا فالجديد في نظرية "فيرث" مقارنة بسابقه، أنه لم يحصر المعنى في حدود التسق اللغوي، أي في السياق اللغوي، وإنما نوه بأهمية العوامل الخارجية في تحليل المعنى وتفسيره «فيدرس المعنى على

المستويات جميعها: الصوتية، المورفولوجية، النحوية، المعجمية، الدلالية. ويجب أن ترتبط بسياق الحال، ولقد أعطى "فيرث" اهتماما كبيرا للسياق، وعده الأساس لعلم الدلالة¹ وعلى الرغم من إشارة "فيرث" الصريحة إلى أهمية سياق الحال إلى جانب السياق اللغوي في تحقيق الدلالة وبناء المعنى، إلا «أنّ "ليتش - Leech" يؤكد تأثر "فيرث" بـ"مالينوفسكي" الذي عرف عنه - كما أشرنا - أنّه يعالج اللغة في حركتها والمعنى كما يستعمل»². وإجمالاً لما جاء به "فيرث" من أفكار في حقل النظرية السياقية، أنّه يليه أهمية بالغة في الوصول إلى المعنى، إلى درجة أنّه يقرّ باستحالة بلوغه إذا أهملنا عناصر السياق، الذي يميّز فيه بين بعدين أساسيين:³

- 1- **البعد الداخلي:** يتعلّق باللّغة وتراكيبها من حيث موقع الكلمة بين أحواتها والهئية التي ائتلفت فيها الكلمات مع بعضها ومكان هذه الائتلافات والتراكيب من الموضوع الجامع لها ويمكن دوره في تحديد معاني الكلمات وإزالة اللبس عنها وإبعاد المعاني الأخر التي تحملها الكلمة في سياق آخر وإضفاء صفة الجمال أو الشعاعية أو الفنيّة عليها.
- 2- **البعد الخارجي:** يتعلّق بالظروف والخلفيات المحيطة بالنص سواء منها ما يتّصل بالمخاطب أو المخاطب وكذلك البيئة الزمانية والمكانية التابع منها النص ويشمل أيضا جملة من الملابس والأحوال والظروف القائمة في الإطار الزماني والمكاني لعملية التّخاطب، لكنّ المشكلة هي استحالة حصر القرائن الخارجيّة على التّعبير الحرفي للّغة لأنّها كثيرة ومتشعبة وغير خاضعة لمعيار معيّن.

هكذا يكون "فيرث" قد طوّر فكرة السياق وجعلها أداة إجرائية وإطاراً منهجياً للولوج في عالم المعاني وعدّ العناصر غير اللّغوية المتعدّدة والمختلفة عوامل مساعدة لتحديد المعنى، لأنّها تصاحب عملية التكلّم وكل هذه الأفكار استوحاها "فيرث" من تصوّره الخاص للمعنى اللّغوي فهو يخالف

¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 69.

² - محمد إسماعيل بصل، فاطمة بلة، ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص: 07.

³ - المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص: 14 - 15.

سابقه ومعاصره، حيث إنّ اللّغة عنده ليست مجردّ بني أو قوالب لغوية نصبّ فيها أفكارنا، بل هي أيضا مؤسّسة اجتماعيّة قائمة تتداخل مختلف العناصر وتشابك لتجعلها وظيفيّة وهذا ما يجعل المعنى عنده حصيلة المواقف الحيّة التي يمارسها الأشخاص في المجتمع دون إهمال ما للملفوظ من دور في حدّ ذاته.

2-2-1- مميّزات النظرية السياقية عند "فيرث" والانتقادات التي وجهت لها:¹

أوّلا: مزايا نظرية "فيرث" السياقية:

- 1- تتميز بالموضوعيّة وعدم خروجها عن بنية اللّغة والسياق الثقافي المحيط بها، وقد سمح منهجها (السياق) الطّريق للمهتمين باللّغة أن يوجّهوا اهتمامهم إلى العناصر اللّغوية نفسها، والأنماط التي تنتظم فيها بدلا من صرف انتباههم إلى العلاقات التّفيسية بين اللّغة والدّهن أو اللّغة والخارج، أو إلى العمليات التّفيسية التي تحدث في الدّماغ.
- 2- إنّ العناية بالسياق تعني مراعاة سمة من أهمّ السمات المتأصّلة في طبيعة اللّغة وهي السّمة التّراكمية للعناصر اللّغوية، إذ يتسنى للمهتمين باللّغة من خلال رصد أهميّة هذه السّمة وتطبيقاتها أن يكتشفوا الدّور الذي يؤدّيه تسلسل العناصر اللّغوية وتفاعل بعضها مع بعض في عمليتي الفهم والإفهام الضّروريّتين في عملية التّخاطب اللّغوي.
- 3- تركّز على الجوانب الوظيفيّة من اللّغة التي تعدّ الجوانب الأهم، نظرا إلى أنّ الوظائف اللّغوية هي التي ابتكرت من أجلها اللّغة البشريّة بوصفها أهمّ وسائل الإبلاغ على الإطلاق.

¹ - جبريل محمد عثمان، نظريّة السياق عند فيرث، كليّة التّربية، جامعة المرقب، مجلة العلوم الشّرعية، ع: 02، ص: 269.

ثانياً: انتقادات نظرية "فيرث" السياقية:¹

- 1- مركزية السِّيَاق في هذه النظرية، جعلها تجنح إلى المبالغة في دور السِّيَاق في وضوح المعنى إلى الحدّ الذي أغفلت معه الوظيفة الإحاليّة والإشاريّة للمفردات والجمل اللّغوية، حين أسقطت من حسابها ما تحيل عليه الكلمات من صور ذهنيّة وما تشير إليه من حقائق خارجيّة على مستوى الكلمات.
- 2- تجاهلت النّسبة الخارجيّة أو اشتراطات الصّحة للجمله التي تبرز أهميتها في دراسة العلاقات بين المفردات المعجميّة وكذلك بين الجمل اللّغوية، وذلك مثل: التّرادف، التّخمين، العكس، التّضاد، التّناقض ونحوها.
- 3- رغم أنّ دور السِّيَاق يقتصر على المهلة التّرجيحية بتحديد الدّلالة المقصودة، وإقضاء ما ليس بمقصود، لكنّ هذه النظرية تجعل منه المنبع الوحيد الذي تستقي منه العناصر اللّغوية دلالتها..فالكلمة هي أشبه بالحرباء تمتلك إمكانات معيّنة، كلّ منها يبرز في موضعه المناسب، وليس كالماء الذي لا يملك شيئاً من تلك الإمكانيات، وإنّما يخضع لما يفرضه عليه من الخارج.
- 4- إنّ هذا المنهج لا يفيد من تُصادفه كلمة ما، عجز السِّيَاق عن إيضاح معناها. فلن يفيد شيئاً أن تقول له: إنّ هذه الكلمة ترد في السِّيَاق الآتية..ولكنّه يفيد الباحث الذي يريد أن يتتبع استعمالات الكلمة، واستخداماتها العملية في التّعبيرات المختلفة.

¹- ينظر: جبريل محمّد عثمان، نظريّة السِّيَاق عند فيرث، مرجع سابق، ص: 270-271.

2-3-1 - السياق بعد فريث - Firth:

2-3-1-1 - فان دايك Van dich والنظرية السياقية:

تتضح آراء "فان ديك" حول السياق في ضوء دراسته للخطاب، في مؤلفه الموسوم بالعنوان: النص والسياق الذي اشتمل على قسمين رئيسين: القسم الأول دلالي والقسم الثاني تداولي يكشف فيه عن مهمة التداولية ويوضح موقفه من السياق، فإذا كانت المهمة الأولى للتداولية هي تحويل الموضوعات إلى أفعال منجزة، فإن المهمة الثانية لها هي تنزيل هذه الأفعال في موقف معين، ومن هنا يظهر موقفه من السياق حيث اعتبره الحكم في مدى نجاح أي عبارة في أي موقف، ويعرّفه على أنه «عبارة عن تجريد عالي الصورة المثالية مأخوذ من موقف ما، وهو يحتوي فقط على أحداث تعين على نحو مطرد مناسبة العبارات المتواطأ عليها، وجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين وتكوينهم الداخلي (معرفتهم، اعتقاداتهم، أغراضهم، ومقاصدهم)، كما قد تكون الأفعال المنجزة ذاتها وبنياتها والصفة الزمانية والمكانية للسياق حق يمكن وضعها في محل من عالم ممكن متحقق»¹ أي أنّ السياق وفق منظور "ديك" هو كلّ متكامل يحدّ أطرافاً عدّة، فمن جهة النصوص يدرسها من الداخل ويلمّ بالظروف الخارجية المحيطة بها، ومن حيث العملية التواصلية يقرّ على أنّ أيّ موقف تواصلية يبني أساساً على قطبين أحدهما باث (مرسل) والآخر متلقي.

ويضيف "دايك" في تحديد بنية السياق وخصائصه، «أنّه يوجد على الأقل في كلّ موقف تواصلية شخصان: أحدهما فاعل حقيقي، والآخر فاعل على جهة الإمكان، أي المتكلم والمخاطب على التوالي.. والخاصية الأولى للسياق ممّا يتعيّن التوكيد عليه هي الصفة أو الميزة الديناميكية المحركة»² ثمّ إنّ تحقيق هذا البناء لا يتمّ إلا داخل جماعة تشترك في اللغة وضروب الاتفاق، ممّا يتيح تحقيق التواصل

¹ - فان ديك، النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، مرجع سابق، ص: 257.

² - المرجع نفسه، ص: 258.

ومن ثمّ تحقيق الإنجاز، أمّا عن خاصية الدّينامية المحرّكة، فالسياق لم يعد سياق لفظ محكوم عليه بالثبات والاستقرار، بل أصبح على درجة قصوى من الدّينامية والتّغير تبعاً لتغيّر المواقف والأحوال.

ومن خصائص السياق أيضاً عند "ديك" صفة التعدّد إذ «توجد لدينا مجموعة لامتناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة أعني حالة سياق واقعي»¹ فأنشطة المتخاطبين ومواقفهم لا تظلّ على وتيرة واحدة عبر الزّمان والمكان، بل تتغير وهذا التّغير يخلق تعدّداً في السياق. ونظراً لأهميّة السياق فقد جعله "ديك" شرطاً أساسياً في تفسير المعنى وتحقيق إنجازيّة الملفوظ، «ونحن نأخذ بوجهة النّظر القائلة بأنّه لا توجد فائدة في التكلّم عن ضروب إنجاز قوى أفعال الكلام خارجاً عن السياق المحدّد تحديداً اجتماعياً»² أي أنّ إنتاج الخطاب لا يتمّ إلاّ في حوض السياق.

2-3-2 - السياق عند "هاليداي ورقية حسن":

أمّا "هاليداي ورقية حسن" فقد أبدأ موقفهما من السياق في خضمّ بحثهما الموسوم: بالاتّساق في اللّغة الإنجليزيّة 1976م والذي جاء في معرض بحثهما في قضيتين جوهريتين:³

القضية الأولى: الاتّساق، أي الكيفيّة التي يتماسك بها النّص.

القضية الثانية: نصيّة النّص، أي البحث في الشّروط والخصائص، التي تجعل من عيّنة لغوية نصّاً.

ويتحقّق اتّساق النّص حسبها من خلال مجموعة من الآليات في مقدّماتها الإحالة، حيث استنتجا أنّ مختلف العناصر المحيلة مهما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التّأويل، بل لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتنقسم الإحالة في رأيهما إلى قسمين:¹

¹ - فان ديك، النّص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي)، مرجع سابق، ص: 258.

² - المرجع نفسه، ص: 266.

³ - محمّد خطاي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص: 12.

أ- الإحالة النصية: وهي إحالة تقع داخل النص، تقوم بدور فعال في اتساق النص والتي تنقسم بدورها إلى نوعين: إحالة قبلية وإحالة بعدية.

ب- الإحالة المقامية: وهي إحالة تقع خارج النص تساهم في خلق النص لكونها تربط اللغة بسياق المقام.

ثم إنَّ النوع الأول الإحالة النصية أو السياق داخل النص، يقترب إلى حدّ بعيد من مفهوم الرّصف - Collocation الذي جاء به "فيرث" المتمثّل في «الارتباط الاعتيادي لكلمة ما، في لغة ما، بكلمات أخرى معيّنة. أو هو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالهما عادة مرتبطين الواحدة بالأخرى»² على اختلاف طبيعة ذلك الارتباط: نحوي، معجمي.. الخ التي تكوّن الجملة أو النص. ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة: صلب مع مجموعة من الكلمات: جليد، حديد، صخر.. الخ. ولكن ليس مع قماش مطلقاً، وعدم تلاؤم كلمة قماش، يؤكّده الدليل الشكليّ وكذا الخصائص والصفات، فالجليد والحديد والصّخر، تتقاسمها الصّلابة والقوّة والثقل.. الخ، أمّا القماش فمن خصائصه الرّخاوة واللّيونة والخفّة.. الخ. وفيما يتعلّق بالنوع الثاني من الإحالة (المقامية) فقد ذهب الباحثان إلى أنّ «السامع أو القارئ حين يحدّد، بوعي أو بدون وعي، وضعية عينة لغوية يستدعي بنيتين: خارجية وداخلية»³ حيث تتمثّل الدّاخلية في جملة الوسائل اللّغوية أمّا الخارجيّة ففي مراعاة المقام. ولعلّ هذا الطّرح ما يؤكّد توسّع مجال الاهتمام بالسياق بمختلف أشكاله في التّحليل اللّغوي وتقصي المعنى أو تفسيره.

¹ - محمّد خطّابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص: 17.

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 74.

³ - محمّد خطّابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص: 14.

2-3-3- أُولمان عند أُولمان - Aulman:

يرى "أُولمان" أنّ كلمة سياق Le contexte قد استعملت حديثا في عدّة معانٍ مختلفة منها «النّظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النّظم.. إنّ السّياق على هذا التّفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقيّة السّابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلّها والكتاب كلّ، كما ينبغي أن يشمل - بوجه من الوجوه - كل ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات والعناصر اللّغوية غير المتعلّقة بالمقام»¹ وأنّ جميع هذه العوامل لها دور بارز في بناء المعنى.

لقد أدرك "ستيفن أُولمان" أهميّة السّياق في فهم التّصوص اللّغوية، إلا أنّه حدّر من المبالغة في القول بدعوى الذين يزعمون أنّ الكلمة معزولة عن السّياق، ليس لها معنى على الإطلاق، وفي هذا الصّدّد يرى «أنا لو تأملنا الأمر قليلا لظهر لنا أنّ هذه مبالغة ضخمة، وتبسيط كبير للأمر، إنّ الذين ينادون بهذه الآراء ينسون الفرق الأساسي بين الكلام واللّغة»² على اعتبار أنّ السّياق يكون في المواقف الفعلية للكلام، لكنّ الكلمة المفردة ما محلّها من ذلك، «فالكلمات المفردة لا معنى لها على الإطلاق. كيف تصنف المعاجم إذا لم يكن لهذه الكلمات معانٍ؟ إنّنا لا ننكر أنّ كثيرا من الكلمات يعترها الغموض الشّديد، وأنّ ألوانها المعنويّة غالبا ما تكون مائعة، وغير محدّدة تحديدا دقيقا، ولكن هذه الكلمات مع ذلك لا بدّ أن يكون لها معنى، أو عدّة معانٍ مركّبة ثابتة»³ وكلّما تمّ تجاوز هذه الضّبابية أمكن تحديد ما للسّياق من تأثير على المعنى.

ولعلّ أهمّ المميّزات التي يتمتّع بها المنهج السّياقي على حدّ تعبير "أُولمان" «أنّه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتّحليل الموضوعي، وعلى حدّ تعبير "فيرث" أنّه يبعد عن فحص الحالات العقلية الداخليّة التي تعدّ لغزا مهمّا حاولنا تفسيرها، ويعالج الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل

¹ - ستيفن أُولمان، دور الكلمة في اللّغة، تق وتر وتع: كمال محمد بشير، مكتبة الشّباب، 1975م، ص: 57.

² - المصدر نفسه، ص: 57.

³ - المصدر نفسه، ص: 55.

الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا»¹ أي أنّ السياق أضفى على دراسة اللغة صفة الواقعية والموضوعية.

وتكمن أهمية السياق عند "أولمان" في أنّ النظرية السياقية إذا طبقت بحكمة «تمثل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنّها مثلا قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكّنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا وفوق هذا كلّه، قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسك بما سمّاه "فيرث" ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي: سياقات ينطوي كل واحد منها ضمن سياق آخر، وكل واحد منها وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كل السياقات الأخرى وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسّميه سياق الثقافة»² وعلى العموم فإنّ السياق حلقة لا يمكن تجاوزها ولا الاستغناء عنها في بناء المعنى أو تفسيره.

2-3-4- السياق وخصائصه عند "هايمس":

يرى "هايمس" أنّ خصائص السياق قابلة للتصنيف إلى ما يلي:³

- أ- المرسل: وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول.
- ب- المتلقّي: وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقّى القول.
- ت- الحضور: وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.
- ث- الموضوع: وهو مدار الحدث الكلامي.

¹ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 73.

² - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، مصدر سابق، ص: 61.

³ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص: 53.

- ج- المقام: وهو زمان ومكان الحدث التّواصلي، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه..الخ
- ح- القناة: كيف تمّ التّواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام، كتابة، إشارة..الخ
- خ- النّظام: اللّغة أو اللّهجة أو الأسلوب اللّغوي المستعمل.
- د- شكل الرّسالة: ما هو الشّكل المقصود: دردشة، جدال، عظة، خرافة، رسالة غرامية..الخ
- ذ- المفتاح: ويتضمن التّقديم: هل كانت الرّسالة موعظة حسنة، شرحا مثيرا للعواطف..الخ
- ر- الغرض: أي أنّ ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التّواصلي.

وما يمكن استنتاجه ممّا مرّ علينا، هو أنّ جلّ الدّراسات الغربيّة، استطاعت أن تحاصر مفهوم السياق من كلّ الجوانب المحيطة به، حتّى إنّ مثل هذه الدّراسات تقرّر على أنّ الخطاب القابل للفهم والتّأويل، هو الخطاب القابل أن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقّي أمام خطاب بسيط للغاية من حيث لغته، ولكنّه قد يتضمّن قرائن تجعله غامضا غير مفهوم بدون إحاطة بسياقه ومن ثمّ فإنّ للسياق دورا فعّالا في تواصلية الخطاب وتحقيق انسجامه بالأساس وما كان ممكنا أن يكون للخطاب معنى لولا الإمام بسياقه.

2-3-5- السياق عند لودفيج فيتجنشتين Lodvig fidgenchteine:

يقضي تحليل موقف "فيتجنشتين" من السياق التّمييز بين مرحلتين أساسيتين من مراحل حياته الفكرية:¹

1- مرحلة الرّسالة:

1-1- نظرية الشّكل التّصويري:

¹ - مصطفى بلولة، لودفيج فيتجنشتين: من النّسق إلى السياق، ضمن مؤلّف: نظرية السياق، بين التّوصيف والتّأصيل والإجراء، تحرير: محمد عبد العزيز عبد الدّائم، عرفات فيصل المتّاع، منشورات الاختلاف (الجزائر)، دار مكتبة البصائر (لبنان)، ط1، 2015م، ص: 35.

إنّ الفكرة الأساسية في فلسفة (الرسالة) تكمن في أنّ القضية هي تصوير للوقائع التي تثبتها. فكلّ قضية صادقة، في منظورها، تستمد صدقها من كونها تصوّر واقعة معيّنة. وكلّ قضية إمّا أن تكون ذرية أو جزئية، فتكون القضية الذرية صادقة إذا كانت في تناسب مع واقعة أولية بسيطة، أمّا إذا كانت جزئية، فإنّ صدقها مستمدّ من صدق مكوناتها الذرية، والروابط التي بينها.

1-2- مرحلة الأبحاث أو فيتجنشتين الثاني:

في هذه المرحلة تراجع عن الفكرة المنطقية التي وُجّهت إنجاز الرسالة من بدايتها إلى نهايتها، فكرة الصورة المنطقية التي تجعل القضية ذات معنى، وتخلّى عن تلك الرمزية المنطقية التي ما انفكّ يدعو إليها آنذاك، باعتبارها نموذجاً للغة المثالية وعاد ليبيّن أنّه بقدر ما يكون فحص اللغة العادية دقيقاً، تكون فكرة اللغة المثالية متناقضة.

2- ألعاب اللغة:

لقد ارتبط مفهوم ألعاب اللغة في بادئ الأمر «بالتصوّر المنطقي، الذي ظلّ مهيمناً على الفكر واللغة ردحا من الزمن لكنّ هذه الهيمنة سقطت وتلاشت بعد الحرب العالمية الثانية، بظهور تيار جديد في هذه الفلسفة على يد "فيتجنشتين" و"أوستين" فانتقل الاهتمام من المنطق إلى اللغة العادية»¹ واللغة العادية هي لغة الاستعمال اليوميّ، فأصبح المعنى يرتبط بالاستعمال وأنّه «إذا تعيّن علينا أن نسمّي أيّ شيء يكون حياة للعلامة، فلا بدّ أن نقول إنّه استعمالها»² ومصطلح الاستعمال يقتضي ممارسة اللغة في ضوء ما يحيط بها من عوامل وظروف السياق.

¹ - ينظر: مصطفى بلبولة، لدفيج فيتجنشتين: من التسوق إلى السياق، ضمن مؤلف: نظرية السياق، بين التوصيف والتأصيل والإجراء، مرجع سابق، ص: 42.

² - هانس سلوجا، فيتجنشتين، تر: صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014م، ص:

2-3-6- التداوليون ونظرية السياق:

سبق وأن أشرنا أنّ هذين الباحثين قدّما إلى حقل الدّراسات اللّغوية نظرية عرفت بنظرية الأفعال الكلامية تعنى بدراسة المنجز اللّفظي وفق مجموعة من الشّروط والخصائص، أهمّها دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، ومفهوم الاستعمال كما أشرنا يقتضي أطراف تخاطب وخطاب ومجموعة من العوامل: نفسية، اجتماعية، ثقافية.. الخ تدرج ضمن مفهوم السياق، ولعلّ هذا المفهوم شكّل في هذه النّظرية حلقة مهمّة في الكشف عن دلالات الجملة المختلفة فهو لا يحصر وظيفتها في الإخبار فقط وإنّما تتجاوزها إلى غايات ووظائف أخرى تبعا لتنوع وتعدّد المقامات التي ترافقها. «وتدفع أهميّة السياق بـ"ماكس بليك" إلى إعادة تسمية البراغمايّة بالسياقية»¹ الأمر الذي أدّى بكثير من الدّارسين إلى مقارنة مصطلح التداولية بالسياقية.

ومن حدود التداولية «دراسة اللّغة بوصفها ظاهرة خطابيّة وتواصلية واجتماعية»² وتحدّد أيضا «بأنّها الدّراسة العامّة لكيفية تأثير السياق في الطّريقة التي نفسّر بها الجمل»³ وفي كلّ ذلك إشارة إلى مدى ارتباط هذا المجال بدراسة السياق بمفهومه الواسع. وفي ظلّ هذا تظهر ملامح المجال التداولي الذي يقصد به «كل المقتضيات العقديّة والمعرفية واللّغوية - القريب منها والبعيد - المشتركة بين المتكلّم والمخاطب والمقوّمة لاستعمال المتكلّم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه»⁴ وهي العناصر ذاتها التي يتمثّل فيها السياق.

¹ - منال النّجار، مفهوم البراغمايّة ونظرية المقام في المقولات المعرفيّة ولدى علماء العربيّة، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2014م، ص: 74.

² - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، مصدر سابق، ص: 19.

³ - محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، مرجع سابق، ص: 137.

⁴ - طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربيّ، الدار البيضاء، المغرب / بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ - 1993م، ص: 243.

ومنه نرى أنّ التداولية تظلّ مرتبطة في دراستها بالعبارة اللغوية، ولكنّها تدرسها متجاوزة الطّرح التقليدي كاشفة عن قواعد معيّنة مرتبطة أكثر بالسياق الذي تستعمل فيه. وهذا التطور والتخصّص في الدّراسة اللغوية كان بفضل علماء بارزين أفاضوا من مباحث هذا الحقل، منهم "بارهيل - Barhil" و"أوستين - Austin" و"سيرل - Searle" و"جرايس - Grice"، وغيرهم من الدّارسين الذين استطاعوا بلورة الدّراسات التداولية ضمن مفاهيم متنوّعة ظلّ فيها السياق بمعطياته الخارجيّة مركز استلهاً لمختلف الموضوعات التي تولّدت عن هذا الحقل.

فهذا "أوستين" الذي يعدّ رائد هذه النّظرية رأى «أنّ دراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التّراكيب الجوفاء مثل: الجليد الأبيض، بمعزل عن سياقها، لأنّ اللّغة عادة تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، فعندما نتكلّم فإنّنا نقدّم اقتراحات، ونبدل وعوداً، ونوجّه الدّعوات، ونبدي مطالب، ونذكر محظورات، وما إلى ذلك، وبالطّبع فإنّنا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحالات لتأدية فعل بعينه، وخاصّة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته، فهناك على سبيل المثال، العبارات التّالية: لقد أطلقت على هذه السفينة اسم سوسي سو، وهي عبارة يجب استخدامها حتّى تتمّ تسمية هذه السفينة»¹ فالبعد الوظيفي للكلام لا يتحقّق إلّا بمعية السياق.

2-3-7- السياق عند جون لاينز Jon laynz:

يرى "جون لاينز" أنّ تفسير الوحدات الكلاميّة «يجب أن ينطلق من نظريات العلوم الاجتماعيّة ونتائجها بصورة عامة إلى جانب علم النّفوس والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع»² لأنّ السياق يلعب

¹ - همدسون، علم اللّغة الاجتماعي، تر: محمود عيّاد، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط2، 1990م، ص: 133.

² - جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، تر: عبّاس صادق الوهاب، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، العراق، ط1، 1987م، ص: 242.

دورا رئيسا في تفسير الوحدات الكلامية على مستويات مختلفة ومتعددة ويحدّد حسب "جون لاينز" معنى الوحدة الكلامية على مستويات ثلاثة متميزة في تحليل النص:¹

- أية جملة تمّ نطقها.
- أية قضية تمّ التعبير عنها.
- تدعيم قوّة لا كلامية للقضية.

يقوم السياق في كلّ هذه الحالات الثلاثة بتحديد ما يقال حسب المعاني المتعددة للفعل: يقول، لكنّ معنى الوحدة الكلامية يتضمّن أيضا الغرض. لذلك قسّم "جون لاينز" الوحدة الكلامية قسمين:²

- أ- الناحية الكلامية.
- ب- الناحية اللاكلامية.

يتّضح من هذا التقسيم أنّه يقصد بالناحية الكلامية اللّغة وبالناحية اللاكلامية، العناصر غير اللّغوية وشرح وحدة كلامية مرهون بمدى فهم المنطوق وما يصاحبه، أي الإشارات وكل ما له علاقة بذلك المنطوق من ملابسات وظروف وسلوكات وإيماءات.. الخ.

وبناء على هذا يعدّ السياق من أهمّ المواضيع التي اهتم بها الفكر اللساني التداولي المعاصر، ويكمن في الحدث التواصلية الإبلاغي الذي يتركز أساسا على العلاقة بين أفعال القول والنص، لأنّ فهم الخطاب وإدراك مضامينه لا يتحقّق إلاّ بمعرفة السياق الذي يمثّل الظروف المحيطة بإنتاج الخطاب. وبعد الاطلاع الموجز على واقع مفهوم السياق في الدّراسات النّقديّة الغربيّة وعلاقته بعملية التواصل وإنتاج الخطاب واستعماله، فما هو واقعه في الدّرس البلاغي العربيّ القديم؟

¹ - جون لاينز، اللّغة والمعنى والسيّاق، مصدر سابق، ص: 222.

² - المصدر نفسه، ص: 223.

3- المقام في التراث البلاغي العربي وأبعاده التداولية:

إذا كان مفهوم السياق هو المحور الذي يدور حوله الدرس اللغوي الغربي، فإن مفهوم المقام هو المحور الذي يدور حوله الدرس البلاغي العربي القديم، والمتجول في حقله يلاحظ حضور هذا المفهوم في كثير من مباحثه ومسائله المعرفية، وإن لم يمثل مبحثاً قائماً بذاته كعلم المعاني أو علم البيان أو علم البديع، فإنه شكّل مادة أساسية في تشكيل هذه المباحث وقيامها، حيث التفت علماء العربية منذ وقت مبكر في تاريخ العلوم اللغوية والبلاغية والدينية إلى ما يحفّ الخطاب من ملاسبات خارجية كالمثلقي والمقام وظروف المقام وكل ما يدور في فلك هذه العناصر من علاقات، فقد تحدّث علماء القرآن عن مناسبة النزول وتحديث النقاد والأدباء عن ظروف ومناسبات الخطاب.

ولعلّ هذا ما يؤكّد عناية الدارسين العرب القدامى - مهما اختلفت توجهاتهم ومذاهبهم الفكرية - بعنصر المقام على الرّغم من أنّهم لم يحدّدوا له اصطلاحاً دقيقاً واستخدموا ألفاظاً مماثلة له كالموقف والحال والمطابقة والاختصاص.. الخ، حيث تردّدت هذه المفردات في خضمّ اشتغالهم على الكثير من القضايا البلاغية وغيرها، ولعلّ لفظه: الحال، هي أكثر ما وجدناه شائعاً من حيث الاستعمال والأكثر قرباً واقتراباً بلفظة: المقام، من حيث الدلالة والاستعمال، إذ يتأكّد هذا فيما نقله "الجاحظ" عن "بشر بن المعتمر" من عبارة في رسالته المشهورة «وإنّما مدار الشرف على الصّواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام من المقال»¹ حيث ساوى بين الحال والمقام في المعنى.

كما أشاد "تمام حسّان" بعناية البلاغيين العرب القدامى بمفهوم المقام أو السياق وفق المفهوم التداولي الحديث وتحليلهم له في إطار معالجتهم لفكرة: لكلّ مقام مقال، فوجد أنّهم سباقون في ذلك للدرس الأوروبي بوقت كبير، وفي هذا الشّأن يرى «أنّ البلاغيين عند اعترافهم بفكرة المقام كانوا متقدّمين ألف سنة تقريباً على زمانهم لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما، أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 1، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط7، 1418هـ - 1998م، ص: 136.

اللغة»¹ وهو ما أسهم في إثراء البلاغة العربية بمظاهر لسانية وغير لسانية تدرس من خلالها اللغة أثناء الاستعمال.

وساعد هذا في الوقت نفسه على مدّ خيوط التلاقي والتقاطع مع الدرس التداولي في مباحث عديدة أثبتتها عدد من العلماء المعاصرين واعترفوا بوشائج القرى بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية نحو "صلاح فضل" الذي يرى «أنّ مفهوم التداولية جاء ليغطي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة مقتضى الحال وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية: لكلّ مقام مقال»² ولو اطلع التداوليون المحدثون على النظرية البلاغية العربية القديمة لوقّروا على أنفسهم أشواطاً عديدة فيما وصلوا إليه اليوم. وإذا كان مصطلح السياق هو المحور الذي تدور حوله التداولية، والمقام هو المحور الذي تدور حوله البلاغة العربية. فما مدى حضور هذا المفهوم في تراثنا البلاغيّ؟ وما هي الأبعاد التداولية التي انطوى عليها؟

إنّ الدارس للأشكال البلاغية التي اشتمل عليها تراثنا البلاغيّ يلفي أنّ عنصر المقام يشكّل نواة مركزية في تكوينها حيث ترتبط أبواب البلاغة العربية الثلاثة: المعاني، البيان، البديع بفكرة المقام، بل لا نبالغ في القول إذا عددنا المقام بمثابة القانون الأساسي الذي تفسّر من خلاله مجموع التحوّلات الجوهرية التي تميّز عناصر مباحث البلاغة العربية، فقد «أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم مقتضى الحال التي أنتجت مقولتهم لكلّ مقام مقال ولكلّ كلمة مع صاحبها مقام»³ وعلى هذا الأساس سيتركّز جهدنا في هذا المبحث حول أبعاد المقام التداولية في ضوء نظرية السياق العربية. لكن قبل أن نشرع في ذلك لا بأس أن نقدّم قراءة في مصطلح المقام ومفهومه.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 337.

² - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق، ص: 21.

³ - منال النجار، مفهوم البراغماطية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، مرجع سابق، ص: 74.

3-1- المقام لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: «المقام والمقامة: المجلس. ومقامات الناس: مجالسهم، قال العباس ابن مرداس، أنشده ابن بري: فأبي ما وأبيك كان شراً * فقيد إلى المقامة لا يراها. ويقال للجماعة يجتمعون في مجلس: مقامة، ومنه قول لبيد: ومقامة غلب الرقاب كأهمم * جنّ لدى باب الحصر قيام. والمقامة والمقام: الموضع الذي تقوم فيه. والمقامة: السادة»¹ فالمستخلص، دلالة اللفظ على مفهوم الموضع والمكان.

3-2- اصطلاحاً:

يعني المقام «مجموعة الظروف الحافّة، والملابسات المخالطة، والكلام المرتبط بهما، الصّادر عنهما، والمرهون الدّواعي بزمانه، والموصول الأسباب بمكانه»² وهو أيضاً «مجموعة الظروف العامّة التي يتنزّل فيها الخطاب، ويتكوّن من المتكلم والمستمع ومن أنساقها المعرفية والإرادية والتّقديرية، ومن علاقتهما التّفاعلية المختلفة»³ كما أنّ عناصر الموقف الخطابي المختلفة كالمتكلم وهيبته والمستمع وخصائصه والخطاب ومقاماته.. الخ لا يتحقّق تفاعلها الوظيفي ولا تتمّ أدوارها التواصلية إلّا بمراعاة المقام، وسيأتي توضيح وبيان دور المقام في إدكاء ذلك التّفاعل الوظيفي بين عناصر الموقف الخطابي وإنجاح دورها المنوطة به. ومثلما تختلف الظروف والملابسات المحيطة بإنتاج الخطاب، تختلف أيضاً المقامات وتتعدّد. وتجدر الإشارة إلى أنّ استعمال مفهوم المقام عند العلماء العرب القدامى لم يقتصر على علوم البلاغة فحسب، وإتّما استعمل في علوم أخرى كالنحو والأصول والكلام.. الخ. كما يتوافق هذا المفهوم مع مفهوم السياق في الدّرس اللّساني الحديث خاصّة مع شقّه الثّاني أو ما يعرف بالسياق الخارجيّ أو السياق غير اللّغوي.

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج37، مصدر سابق، ص: 3787.

² محمد بدرى عبد الجليل، تصوّر المقام في البلاغة العربيّة، دار المعارف الجامعيّة، القاهرة، مصر، د ط، 2005م، ص: 17.

³ مصطفى الغزالي، الأبعاد التّداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء، عالم الفكر، ع: 01، مج: 40،

يوليو - سبتمبر 2011م، ص: 271.

3-3 - تجليات النظرية السياقية من خلال نظرية النظم للجرجاني:

تظهر عناية "الجرجاني" بالسياق* بنوعيه: اللغوي وغير اللغوي من خلال دراساته لمفهوم النظم الذي طرقه سالكا نهج دراسة إعجاز القرآن، جاعلا إياه وسيلة لفهم البيان القرآني، مستغلا في ذلك طاقات اللغة والفنون البلاغية لتشكيل مفهوم النظم، فوعي "الجرجاني" في نظريته بالسياق مرتبط بتحليل النظم القرآني وبيان السبب والعلّة، يقول: «وجملة ما أردت أن أبينه في إعجاز القرآن أنّه لا بدّ لكلّ كلام تستحسنه، ولفظ تستجده، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلّة معقولة، وأن يكون لنا في العبارة من ذلك سبيل، وعلى صحّة ما ادّعينا من ذلك دليل، وهو باب من العلم، إذا أنت فتحتّه، اطلّعت منه على فوائد جليّة، ومعان شريفة، ورأيت له أثرا في الدّين عظيما، وفائدة جسيمة ووجدته سببا إلى حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل، وإصلاح أنواع من الخلل فيما يتعلّق بالتأويل، وأنّه ليؤمنك من أن تغالط في دعواك، وتدافع عن مغزك، ويربأ بك عن أن تستبين هدى، ثمّ لا تهتدي إليه، وتبدّل بعرفان ثمّ لا تستطيع أن تدلّ عليه وأن تكون عالما في ظاهر مقلّد، ومستبينا في صورة شاك»¹ فالدراية بمفهوم النظم تدرّ على صاحبها بفائدة عظيمة في التّأويل والتّحاجج ومعرفة الأحكام وتحديد المقاصد.. الخ.

ويزيد "الجرجاني" في بيان أهميّة النظم من خلال «إجماع العلماء أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ وبتهم الحكم بأنّه الذي لا تمام دونه، ولا قوام إلّا به، وأنّه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال»² ثمّ يفضي إلى تعريفه على أنّه «ليس إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها»³ فالنظم

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 41.

² - المصدر نفسه، ص: 80.

³ - المصدر نفسه، ص: 81.

* إنّ استعمال مصطلح السياق هنا جاء من باب إدراج مفهوم المقام ضمنه، وليس غفلة عن ضبط المصطلحات.

يرتبط ارتباطا وثيقا بالنحو، و«ليس المقصود بارتباط النظم بالنحو أنّ يخضع لتلك القواعد الجافّة الشّكلية من الرّفْع والنّصب والجرّ والجزم، وتقديم الفعل على المفعول وتأخير الخبر عن المبتدأ وتقديمه عليه. فالجرجاني لا يقصد هذا، ولكنّه يقصد إلى النّحو البلاغيّ، أو البلاغة النّحوية»¹، وبذلك يكون أوّل عالم حرّر النّحو من شكليّته وجفافه، وأصبح النّظم الذي يرتبط بالنّحو أو النّحو الذي يعود إليه النّظم مباحث في الأسرار البلاغية. «فكأنّ "الجرجاني" ترك القسم الأوّل من النّحو الخاص بالحركات والسّكنات، وأرجع البلاغة إلى القسم الثّاني الذي يخصّ وضع الكلمات في مواضعها التي تقتضيها وتوحيّ الصّواب في تأليف الكلام»² فالمقصود من توحيّ معاني النّحو حسب "الجرجاني" هو تأليف الكلام وفق مقتضيات الأحوال.

وفي موضع آخر يربط توحيّ معاني النّحو بالمعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام فيرى أنّك «إذ قد عرفت أنّ مدار أمر النّظم على معاني النّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثمّ اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»³ وتفسير هذا أن لا فضل ولا مزيّة إلّا بمراعاة الموضع الذي تضع والمعنى الذي تأمل والغرض الذي تقصد.

3-3-1- نظم الكلم/السياق اللّغوي:

يولي "الجرجاني" أهميّة للسياق اللّغوي الذي ترد فيه الكلمات، ويرى أن لا مكان للتفاضل بين الكلمات إلّا باعتبار مكانها من النّظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني الكلمات التي تجاورها، فنظم

¹ - مهين حاجي زاده، رقية صادقي نيري، نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة حديثة، جامعة آذربايجان لإعداد المعلمين، تبريز، إيران، مجلّة الباحث، ع: 13، أوت 2013م، ص: 60.

² - المرجع نفسه، ص: 60.

³ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 87.

الكلم هو «تناسق الدلالات وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض»¹ وهو ما يظهر في رأي "الجرجاني" من أنّ «الفائدة في معرفة هذا الفرق: أنّك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توات أفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنّه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض.»² حيث إنّ القيمة الجمالية للكلمة لا تكمن في ذاتها وإمّا في تناسق دلالاتها مع جاراتها من الكلمات وتفاعلها في سياقها.

فالكلمة حسب "الجرجاني" لا تكتسب قيمتها إلا داخل التركيب، حتّى إنّ بلاغتها لا تظهر إلا بعد دخولها في التّأليف، إذ يقول: «وهل يقع في وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التّأليف والنّظم، بأكثر أن تكون هذه مألوفا مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن، ومّا يكّد اللّسان أبعد؟ وهل تجد أحدا يقول: هذه لفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النّظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأحواتها؟»³ فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، بل في ملائمة ومؤانسة معنى اللفظة التي تليها، وفي هذا الصّدّد يؤكّد "الجرجاني" على أنّه «قد اتّضح اتّضاحا لا يدع للشكّ محالا، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمة مفردة. وأنّ الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ»⁴ فاتّساق المعاني ناتج من ملائمة الألفاظ مع بعضها وليس من تفرّدها.

¹ - فاطمة الزّهاء نهمار، الأسس الجرجانية لنظرية النّظم، جامعة البليدة (02)، الجزائر، مجلّة اللّغة العربية وآدابها، مج: 06، ع: 01، ماي 2018م، ص: 385.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 49 - 50.

³ - المصدر نفسه، ص: 44.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 46.

كما أنّ فكرة الترابط بين الألفاظ التي تؤدّي إلى اتّساق المعاني تحيلنا إلى إحدى أهمّ القضايا وأشدها ارتباطا بنظرية النّظم ألا وهي «فكرة التّعالق أو التّعليق»¹، التي عدّها "الجرجاني" أساسا رئيسا لها، إذ يشير في هذا الصّدّد «أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشكّ، أن لا نظن في الكلم ولا ترتيب، حتّى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجمله عاقل ولا يخفى على أحد من النّاس»² فلا نظم في الكلام حتّى يعلّق بعضها ببعض.

فالسّياق اللّغوي، أو المقام بالتّعبير البلاغي القديم، يتجلّى عند "الجرجاني" في نظريته لعمليات بناء الكلام وتركيبه، انطلاقا من نظرية النّظم التي أسّس قواعدها، وأرسى دعائمها على أجزاء من هذا المفهوم خصوصا في إعلانه الشّهير أنّ وحدات اللّغة لا تكتسب أهمّيّتها في ذاتها، وإنّما من خلال مجاورتها أصحابها، إذ يرى «أنا لا نوجب الفصاحة للّفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام التي هي فيه، ولكن نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلّقا معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة اشتعل من قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾³ إنّها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها الرّأس معرّفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشّيب منكرنا منصوبا»⁴ وفي هذا أيضا تأكيد على مفهوم التّعلق في إضفاء صفة الفصاحة على الكلمات.

3-3-2- مطابقة الكلام لمقتضى الحال/ السّياق غير اللّغوي:

أمّا السّياق غير اللّغوي، فيتجلّى في تأكيد "الجرجاني" على «ربط الكلام بالاستعمال، وبعبارة أخرى، إدخال عنصريّ المتكلمّ والسّامع في العملية اللّغوية، انطلاقا من الغاية التي يريد المتكلمّ

¹ - صلاح الدّين ملاوي، ليلي كادة، السّياق في المنجز اللّساني العربي، النّحة والبلاغيون أمودجا، ضمن كتاب: نظريّة السّياق بين التّوصيف والتّأصيل والإجراء، مرجع سابق، ص: 79.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 55.

³ - سورة مريم، الآية: 03.

⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 402 - 403.

إبلاغها السّامع، ولهذا فهو ينتقد القائِلين بأنّ أيّ تقديم أو تأخير إنّما يرجع إلى العناية والاهتمام»¹، وفي هذا الشّأن يشير إلى «أنّه قد تكون أغراض النّاس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يباليون من أوقعه، كمثل ما يُعلّم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنّهم يريدون قتله، ولا يباليون من كان القتل منه، ولا يعنيه منه شيء. فإذا قُتل، وأراد مرید الإخبار بذلك، فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ فيقول: قتل الخارجيّ زيدٌ، ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجيّ، لأنّه يعلم.. من حالهم أنّ الذي هم متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنّهم قد كفروا شرّه وتخلّصوا منه، ثمّ قالوا - أي النّحاة - فإنّ كلّ رجل ليس له بأس ولا يُقدّر فيه أنّه يُقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلاً، ذاك لأنّ الذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل طرفته، وموضع النّدره فيه، وبعده كان من الظّن»² ثمّ يعلّق بعد ذلك قائلاً: «وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال أنّه قد أتى للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟»³ لينادي بضرورة الاعتماد على حال المتكلّمين والسّامعين وأغراضهم ثمّ طبيعة المتكلّم عنه، ودون الخضوع لقاعدة الاهتمام والرّكون لضرورة العناية.

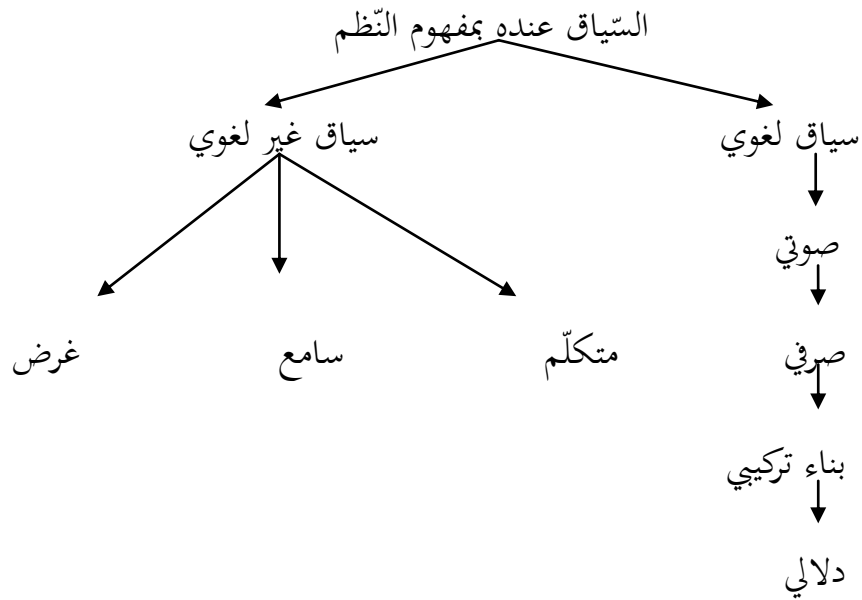
ونجاح العمليّة التّواصلية مرهون بقدره المتكلّم على إيصال قصده للسّامع، ومراعاة حال المخاطب كانت أولى أولويات العمل البلاغيّ، إذ لا يمكن عدّ البليغ بليغاً إن لم يراع ذلك، فإن كان الخطاب «يحمل الخصائص التّمييزية للمتكلّم، فهو ينبئ بطبيعة السّامع الذي أنشئ من أجله، بل إنّ الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السّامع لا المتكلّم، وتلك هي سمة اللّسانيات

¹ - بلخير أرفيس، نظرية النّظم بين الأصل التّظري والبعث الفكريّ، البدر الساطع للطباعة والنّشر، الجزائر، د ط، د ت، ص: 88.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 107 - 108.

³ - المصدر نفسه، ص: 108.

التداولية الحديثة التي تتقاطع مع البلاغة العربية¹ ويمكن أن نجمع أفكار "الرجاني" السياقية وفق المخطط التالي:²



3-3-4- النظم والمعاني:

يشير "الرجاني" في رسالته الشافية في وجوه الإعجاز «أن لكل نوع من المعنى نوعا من اللفظ هو به أخص وأولى، وضروبا من العبارة هو بتأديته أقوم، وهو فيه أجلى، ومأخذا إذا أخذ منه كان إلى الفهم أقرب، وبالقبول أخلق، وكان السمع لها أوعى، والنفس إليه أميل. وإذا كان الشيء متعلقا بغيره ومقيسا على ما سواه، كان من خير ما يستعان به على تقريره من الأفهام، وتقريره في النفوس، أن يوضع له مثال يكشف عن وجهه ويؤنس به، ويكون زاما عليه يمسكه على المتفهم له والطالب علمه»³ فمن وجوه الإعجاز في القرآن الكريم مطابقة اللفظ للمعنى، أي أن يُعبّر عن المعنى الدقيق باللفظ الدقيق، فجاءت نظرية النظم وجها من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم ومبدأ أساسيا في إنتاج

¹ - مسعودة مرسل، البعد التداولي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، ع: 09، مارس 2016م، ص: 260.

² - بلخير أرفيس، نظرية النظم بين الأصل النظري والبعد الفكري، مرجع سابق، ص: 89.

³ - الجرجاني، الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز. في ذيل دلائل الإعجاز، ص: 575.

مختلف أشكال الخطاب. وإذا كان النظم «أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها»¹ فإنّ "الجرجاني" يربط مسائل النحو بالمعاني ربطاً وثيقاً، ويقصد بالنحو هنا «النحو البلاغي أو البلاغة النحوية»² ومن مباحث المعاني التي طرقها "الجرجاني" وترتبط بفكرة النظم لديه نجد:³

- التقديم والتأخير:

يرى "الجرجاني" في باب التقديم والتأخير لأجزاء الكلام «أنّه باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة..واعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التأخير، وذلك كلّ شيء أقررتّه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل..وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير باب، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذلك وأخرى ذلك على هذا»⁴ ولهذا فإنّ "الجرجاني" يذهب إلى أنّ التقديم والتأخير في الكلام يكون لعلل بيانيّة أو وفق ما يقتضيه النظم. ويضيف «أنّه من الخطأ أن يقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارة بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب، حتّى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك

¹ - الجرجاني، الرسالة الشّافية في وجوه الإعجاز. في ذيل دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 81.

² - حاتم الضّامن، نظرية النظم، تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، أيلول، 1979م، ص: 54.

³ - المرجع نفسه، ص: 55.

⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 106.

سجعه»¹ فهذا نابع - كما أسلفنا بالذکر - من انتقاده بأن أيّ تقديم أو تأخير إنّما يكون للعناية والاهتمام.

ويضرب لذلك مثلا بالاستفهام: «فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم، كان الشكّ في الفاعل من هو، وكان التردّد فيه.»² فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية، وإنّما لتحرير المعاني وضبطها. ومن الأبعاد التداولية التي يشتمل عليها مبحث التقديم والتأخير:³

- يمكن إدراج مبحث التقديم والتأخير، ضمن إطار التأثير الموقعي، الذي يعتبر أحد أقطاب تأثير المقام في صناعة الكلام.

- يتمّ من خلال الإتيان بترتيب معيّن للكلمات وفقا لما تمليه ملابسات الموقف. أي أنّ عملية التلقّف، وما تحويه من خصوصيات تتعلّق تعلّقا شديدا بمقام التلقّف وحيثياته ومميّزاته.

- الحذف:

يرى فيه "الجرجاني" «أنّه باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتحدك أنطق ما تكون إذا

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 110.

² - المصدر نفسه، ص: 111.

³ - محمد محمد يونس علي، وصف اللّغة العربيّة دلاليّا، في ضوء مفهوم الدّلالة المركزيّة، دراسة حول المعنى وضلال المعنى، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة الفتح، ليبيا، د ط، 1993م، ص: 142 - 143.

لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبَيَّنْ¹ وبناء على ذلك يمكننا أن نقسّم الحذف على مجموعة أسباب، منها:²

الأول: في المقال: وذلك لأنّ الحذف والاختصار يكون في الكلام حيث يدلّ سياق الكلام سابقا أو لاحقا على العنصر أو العناصر المحذوفة. نحو قوله تعالى: ﴿وَفِيَلِ لِلذِّينِ إِتَّفَوْا مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾³ فالآية الكريمة توضّح بشكل جليّ المحذوف المقدّر وهو الجملة الفعلية: أنزل الله.

الثاني: في الحال: وهو المعنى الذي يقدر من واقع الحال الذي يحيط بالمتكلّم والسّامع معتمدا بذلك على الدليل العقلي، بحيث تستحيل صحّة الكلام عقلا من غير تقدير المحذوف. ومثال ذلك: «قولك أتميمًا مرّة وقيسيًا أخرى. وإمّا هذا أنك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل، فقلت: أتميمًا مرّة وقيسيًا أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمًا مرّة وقيسيًا مرّة أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك»⁴ لقد قدّم السياق رؤيا خاصّة مكّنت "سبويه" من الحذف انطلاقا من وضع النصّ لذلك، فقد أشار إلى القرينة السياقية في النصّ التي تمكّنتنا من إطلاق القرينة الحالية عليها.

- فروق صور الخبر:

يرى "الجرجاني" أنّه «إذا ثبت الفرق بين الشّيء والشّيء في مواضع كثيرة، وظهر الأمر، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 146.

² - حسام عبد عليّ الحمل، الدلالة السياقية للحذف في النصّ التحويلي، جامعة بابل، كليّة التربيّة الإسلاميّة، مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج: 04، ع: 01، ص: 329.

³ - سورة النحل، الآية: 30.

⁴ - سبويه، الكتاب، ج1، مصدر سابق، ص: 343.

مكان الآخر، وتعلم أنّ المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي. وينعكس لك هذا الحكم أعني أنّك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثمّ لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدّي ما كان يؤدّيه»¹ ويضرب لذلك مثلا قول الأعرشي:²

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة ** إلى ضوء نار في يَفَاع تحرق

تُشبُّ لمقرورين يصطليانها ** وبات على النار الندى والمخلّق

فلو قال: إلى ضوء نار متحرّقة، لامتعض القول لأنّه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال.

3-3-5- النظم والبيان:

نجد في خضم دراسة "الجرجاني" لألوان البيان ممثلة في الكناية والاستعارة والتّمثيل والمجاز ارتباطا بفكرة النّظم لديه، وفيما يلي بعض توضيح لوجه هذا الارتباط وما ينطوي عليه من أبعاد تداوليّة:

أ- الكناية:

المراد بالكناية عند "الجرجاني" «أن يريد المتكلّم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللّغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النّجاد، يريدون طويل القامة، وكثير رماد القدر، يعنون كثير القرى، وفي المرأة نُوم الضّحى، والمراد أنّها مترفة مخدمومة، لها من يكفيتها أمرها، فقد أرادوا في هذا كلّه، كما ترى، معي، ثمّ لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر معي آخر من شأنه أن يرّدّه في

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 176.

² - الأعرشي، ديوانه، ج1، القسم: 02، تح: محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط1، 2010م، ص: 74.

الوجود»¹ أي أنّ العلاقة بين المعنى ومعناه علاقة استلزاميّة في الوجود، أو علاقة تتالٍ، أمّا من جهة اللّغة، فإنّ ظاهر اللفظ لا يوحي بالمعنى الثاني.

حيث «إنّ المعنى المستفاد من عبارة: طويل النّجاد، وعبارة: كثير رماذ القدر، وعبارة: نؤوم الضّحي غير مهمّ، أو على الأصحّ لا يمثّل نصّاً من اللّغة الطّبيعيّة. لكنّ المعنى الثاني المبني أساساً على المعنى الأوّل هو الغرض الأساس:

- طويل النّجاد ← طويل القامة (الرفع)

- كثير رماذ القدر ← الكرم

- نؤوم الضّحي ← التّرف»².

ووجه الأمر في الكناية، البلاغة والقوّة والتأثير، فللكناية غايات منها التّعظيم والإخفاء والمبالغة.. الخ و«تفسير هذا أن ليس المعنى إذا قلنا: إنّ الكناية أبلغ من التّصريح، أنّك لما كتبت عن المعنى زدت في ذاته بل المعنى أنّك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشدّ وادّعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتّها أوثق»³ إذ يمثّل البعد البلاغيّ والتّداولي للكناية في تأكيد المعنى وزيادة قوّته وثباته، ولذلك ربط "الجرجاني" الكناية بوجوه النّظم.

وإذا كانت الكناية تعني التّعبير عن المعنى بطريقة تصويريّة غير مباشرة فإنّها تصنّف وفق المفهوم التّداولي الحديث كأفعال كلاميّة غير مباشرة، «حيث لاحظ "سيرل" بعد مناقشته لعدد كبير من الأفعال الإنجازية غير المباشرة، أنّ من أكبر الأسباب التي تقف وراء استعمال الأفعال الإنجازية غير

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 66.

² - إبراهيم بشّار، الأبعاد النّصيّة والتّداولية في التراث البلاغي العربي، مرجع سابق، ص: 173.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 69.

المباشرة (كالكناية) هو التأدّب في الحديث»¹ فمن المعاني ما تقتضي التعبير عنها بصفة غير مباشرة تبعا لظروف المتكلم أو أحوال المتلقي أو طبيعة العلاقة بينهما أو طبيعة المعنى ذاته.

ب- الاستعارة:

أما الاستعارة فهي عند "الجرجاني" «أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبه وتُجرّيه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدا»² فعلى الرغم من أن «التشبيه والاستعارة يقومان على المشابهة، إلا أن الاستعارة توهم بالاختزال الموحد، على حين يجعلنا التشبيه نشاهد مواجهة بين مفهومين»³ أما عن البعد البلاغي والتداولي للاستعارة، يتمثل في أنه «ليست المزية التي تراها لقولك: رأيت أسدا، على قولك: رأيت رجلا لا يتميز عن الأسد، بل أن أفدت تأكيدا وتشديدا وقوة في إثباتك له هذه المساواة، وفي تقريرك لها. فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به»⁴ ولعلّ هذا ما قصده "الجرجاني" حين قام بالموازنة بين:⁵

أ- رأيت أسدا.

ب- رأيت رجلا كالأسد.

فما أكسب المعنى قوة في المثال: (أ) انزواء كلمة: رجل تحت كلمة أسد وفق علاقة إحالية وتأويلية. أما في المثال: (ب) فقد ظلّ طرفا التشبيه صريحين ومتقابلين، مبرزين للعيان أهمّ نقاط الاختلاف

¹ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 51.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 67.

³ - فرانسوا مورو، البلاغة، المدخل لدراسة الصور البيانية، تر: محمد الولي وعائشة حرير، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003م، ص: 25.

⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 71.

⁵ - إبراهيم بشار، الأبعاد النصية والتداولية في التراث البلاغي العربي، مرجع سابق، ص: 176.

والإتلاف بينهما. علاوة على هذا، تعتبر الاستعارة «دلالة الاقتضاء بقصد عمل لغوي غير مباشر»¹ بالمفهوم التداولي الحديث فقولك: رأيت أسدا، يقتضي معنى القوة والشجاعة. ووجه النظم في الاستعارة راجع إلى التركيب التحويلي السليم وحسن الصياغة والتأليف، على الرغم من أنّ "الجرجاني" ردّد كثيرا أنّ «المعنى هو الذي تبنى عليه الاستعارة وليس اللفظ، وفهم الاستعارة يقتضي معرفة معنى المعنى، فالاستعارة ادعاء معنى الكلمة، لا نقلها من سياق إلى سياق آخر، حيث ينسى الإنسان وجود تشبيه بين المستعار والمستعار له»² فطريق فهم الاستعارة هو المعنى على الرغم من وسيلة اللفظ في ذلك.

ج- التشبيه والتّمثيل:

يعدّ التّمثيل من المظاهر التي يتجلّى فيها معنى المعنى، حيث يقترب من الاستعارة من حيث كونها مجازا وهو في عرف "الجرجاني" «أنّ الشّيعين إذا شبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين: أحدهما أن يكون من جهة أمر بيّن لا يحتاج فيه إلى تأوّل، والآخر أن يكون الشّبه محصّلا بضرب من التأوّل»³ كأن تقول في الأوّل: زيد كالأسد وتقول في الثاني حجة كالشمس. ويضيف "الجرجاني" «وإذا قد عرفت الفرق بين الضّربين، فاعلم أنّ التشبيه عام، والتّمثيل أخصّ منه، فكلّ تمثيل تشبيه، وليس كلّ تشبيه تمثيلا»⁴ والتّمثيل لا يختلف عن الاستعارة من حيث البعد البلاغي والتداولي حيث «تري المزيّة أبدا في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه. فإذا سمعتهم يقولون: إنّ من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني نبلا وفضلا، وتوجب لها شرفا، وأن تفخّمها في نفوس السّامعين، وترفع أقدارها عند المخاطبين، فإنّهم لا يريدون الشّجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني

¹ - المنحي القلظا، الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، جامعة منوبة، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، حوليات الجامعة التونسية، ع: 57، 2012م، ص: 313.

² - ينظر: عبد الله الحراسي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مؤسّسة عمان، سلطنة عمان، ط3، 2002م، ص: 14 - 15.

³ - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 90.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 95.

الكلم المفردة، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ويخبر بها عنه»¹ هذا ناهيك عن مراعاة المتلقي/ السامع أثناء إنتاج الخطاب ومختلف الظروف المقاميّة.

3-4- السياق عند السكاكي:

لقد عني "السكاكي" في كتابه: مفتاح العلوم، عناية كبيرة بظاهرة السياق بالمفهوم الحديث أو مقتضى الحال بالمفهوم التراثي، ولذلك عدّ "مرتاض" مصطلح مقتضى الحال عند "السكاكي" مكافئاً دلالياً لمصطلح تداولية اللغة، في اللسانيات الحديثة، حيث يشير في هذا الصدد إلى «أننا نلاحظ أنّ مفهوم السياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان: إحداهما المرجع، وإحداهما الأخرى تداولية اللغة أو ما في حكمه، أو ما يطلق عليه "السكاكي" مقتضى الحال»² ففكرة السياق/المقام بكلّ ما تشمله من عناصر كالمتكلم وصفاته والمتلقي وخصائصه والزمان والمكان.. الخ ذات أبعاد تداوليّة بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلاميّ الإنجازي، إن على مستوى المتكلم في إخراج قصده وإن على مستوى المتلقي في ظهور أثر الفعل الكلامي فيه.

أ- المتكلم:

تظهر منزلة المتكلم في ضوء مفهوم مقتضى الحال من خلال تعريف "السكاكي" لعلم المعاني، «على أنّه تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمّن سواهم»³ فعلم المعاني مبني على أساس مراعاة المتكلم لمقتضى الحال بكلّ ما يشتمل عليه هذا المفهوم من خصائص ومكوّنات. «والمعاني التي اهتمّ بها البلاغيون هنا، هي الظروف والملابسات التي تحيط بالسامع، حيث

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 71.

² - عبد الملك مرتاض، نظريّة البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010م، ص: 166.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 247.

تستدعي هذه الظروف طريقة خاصة في التعبير وتأليف الجمل»¹ فإجراء الكلام وإنجازه وتطبيقه ينبغي أن يكون على ما يقتضي الحال ذكره، وهذا ما يستهدفه علم المعاني احترازاً من الوقوع في الخطأ.

ومن مظاهر عناية "السكاكي" بفكرة مقتضى الحال أو المقام، ربطه الصياغة اللغوية (صرفية ونحوية) بالسياق والمقام، مما جعل مقياس الكلام عند "السكاكي" في باب الحسن والقبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به (مقتضى الحال) «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوّة. وإذا كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصاً بشيء من التخصيصات، فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها»² فالمستخلص من حديث "السكاكي" السابق هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام وتنوعها، فالمتكلم ينتج خطابه على منوال السامع متوسّلاً بما تضعه البلاغة بين يديه من تراكيب بليغة وتصوّرات فنيّة تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال.

كما يقول "السكاكي" وهو بصدد الحديث عن المتكلم وتفاوت مقتضى الحال لديه: «فتارة تقتضي (أي الحال) ما لا يفتقر في تأديته إلى مزيد من دلالات وضعيّة، وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التّأليف بينها يخرجها من حكم التّعيق، وهو الذي سمّيناه في علم النّحو أصل المعنى، ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات وأخرى ما يفتقر في تأديته إلى مزيد. وظاهر أنّ الخطأ الذي نحن بصدده لا يجمع في الأوّل أدنى التّمييز، فضلاً أن يقع من العاقل المتفطن، وإمّا مثار الخطأ هو الثاني»³

¹ - منال محمد هشام سعيد النّجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، تق: نهاد الموسى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ - 2011م، ص: 41.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 256 - 257.

³ - المصدر نفسه، ص: 250.

"فالسكاكي" ينزل مستوى أصل المعنى منزلة أصوات الحيوانات ما لم يتم النحو بالتعليق فيما بينها، فتحقق على أساسها الدلالات الوضعيّة في مقابل خروج الكلام على مقتضى ظاهره، وهو المستوى البلاغيّ الذي سبقت دراسته ضمن مباحث الخبر والإنشاء.

كما يشيد "السكاكي" بضرورة امتلاك المتكلم لكفاءة لغويّة وأخرى تداوليّة تحوّله لاختيار الألفاظ والكلمات والتراكيب التي تتوافق مع مقتضيات الأحوال، وهو ما يتّضح في تفسيره لآيتين كريمتين وفق معطيات السياق، يقول: «ولله درّ أمر التنزيل، وإحاطته على لطائف الاعتبار في إيراد المعنى على أنحاء مختلفة، بحسب مقتضيات الأحوال، ولا ترى شيئاً منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف، إلا عثرت عليه مراعى فيه من أطف وجوه، وأنا ألقى إليك من القرآن عدّة أمثلة ممّا نحن فيه لتستضيء بها. قال عزّ من قائل في سورة القصص في قصّة موسى ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَفْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾¹ فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في يس في قصّة رسل عيسى عليه السلام ﴿وَجَاءَ مِّنْ أَفْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾² فقدّم لما كان أهمّ، بيّن ذلك أنّه حين أخذ في قصّة الرّسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية الرّسل وأهمّ أصرّوا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنة أن يعلن السّامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلاً: ما أنكدها تربة وما أسوأها منبتاً»³ فالقصد من تأخير الفاعل في الآية الثانية لفت انتباه السّامع إلى سوء معاملة أهل القرية للرّسل وتكذيبهم لهم بإصرار، وبالتالي فإنّ القصد هو بيان سوء منبت أهل القرية وبغضها.

وقد لعب السياق اللّغوي الدّور البارز في الكشف عن المعنى وتبليغ القصد للمتلقّي. وهذا ما ظلّت تكرّسه التداولية في كثير من مبادئها إذ يرى "أوستين" «أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن

¹ - سورة القصص، الآية: 19.

² - سورة يس، الآية: 19.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 344.

نرجع في بيان معانيها ولغاية تأويلها إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التخاطب اللساني أو وروده فيه على وجه مخصوص¹ وإيلاء التداوليين لقضية السياق كل هذا الاهتمام لم يكن من باب العبث، فأغلب أفكارهم في هذا الجانب وأغلب مباحثهم انبتت على أساس مفهوم السياق.

ومن الشواهد التي تؤكد أهمية الكفائتين اللغوية والتداولية في جعل الكلام منابا لمقتضى الحال ما أفاده "السكاكي" أنه «وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك، المنتصب لاقتداح زناد عقلك، المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل - أن ترجع إلى فكرك الصائب، وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشأن، ناظرا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها، فهو الزهان الذي يجرب به الجياد، والنضال الذي يعرف به الأيدي الشداد، فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره، وأيما حال يقتضي خلاف ذلك، وأيما حال يقتضي تعرفه: مضمرا أو علما، أو موصولا.. وأيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير، وأيما حال يقتضي قصره على الخبر² وشفوة القول أنه لا بد من مراعاة مقتضى الحال في إيراد الكلام لأن ذلك شرط في تحقيق الغرض منه.

ب- السامع:

أما من جهة السامع فإنه يستند أيضا إلى المقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، «وذلك في عملية عكسية يقوم بها، يكون للسياق دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلم من

¹ - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، مصدر سابق، ص: 120 - 121.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 265.

خطابه»¹ والملاحظ أنّ "السكاكي" يفضّل استخدام مصطلح السّامع أو المخاطب دون سواهما، ولعلّ هذا راجع إلى تغليب عنصر المشافهة والتّخاطب في التّدارس ونقل المعارف. هذا وقد أولى "السكاكي" السّامع عناية بالغة في عملية إنتاج الخطاب، كما اعتبره مكوّنًا هامًا من مكوّنات الموقف التّخاطبي أو سياق الحال، بل جعل قيمة ما ينتجه المتكلّم، مرتبطة بما يقدّمه من إفادة لسامعه، وما يحدثه عمله من أثر في نفس مخاطبه أو سلوكه، وهذا توجّه تداوليّ صريح، فبالعودة إلى تحديده لعلم المعاني نلغيه بحث المتكلّم على توحّي جانب الفائدة وجانب الاستحسان، وهذا الأخير دليل على تأثر السّامع واستجابته.

كما يمكن أن تأخذ هذه الاستجابة أو ردّة الفعل أشكالًا مختلفة كالإمتاع والإقناع.. الخ، فقد أشار "محمد العمري" أنّ المقصود من كلمة (وغيره) الواردة في تعريف "السكاكي" لعلم المعاني «اعلم أنّ علم المعاني، هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره»² هي «الوظيفة الإقناعيّة»³ وهي من أهمّ الوظائف التّداولية. فكلّما راعى المنتج للخطاب مقامات الخطاب، كان أقوى إلى الإقناع والإمتاع، وما المقامات «إلا جملة الظروف الحافّة بالتّصّ بما في ذلك السّامع نفسه»⁴ وسيأتي الحديث عن وظيفتي الإمتاع والإقناع وما تشتملان عليه من أبعاد تداوليّة، في الفصل الموالي، المتعلّق بالحجاج.

وفيما يخصّ إفادة السّامع، يشير "السكاكي" إلى أنّ أيّ كلام لا يحقّق فائدة دلاليّة لدى السّامع فهو مجرد لغط ولغو لا خير فيه و«من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يفرغ

¹ - باديس لهويل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، متابعة تداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 09، 2013م، ص: 167.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 247.

³ - محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشّرق، المغرب، أفريقيا الشّرق، بيروت، لبنان، 1999م، ص: 492.

⁴ - حمّادي صمود، التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981م، ص: 302.

المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية»¹ كما أنّ "السكّائي" لم يجعل هذه الإفادة على درجة سواء، بل أكّد تفاوتها تبعا لتفاوت أحوال السّامع ومنزلته، ومن ثمّ وجب على المتكلم أن يراعي ذلك فيفيد السّامع بقدر حاجته، فلا يزيد عنها فيصبح هذرا وعبثا، ولا ينقص عنها فيمنع الغرض حقّه ومستحقّه، يرى "السكّائي" أنّ المتكلم «إذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذلك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار.»² أي أن يكون قدر الكلام بقدر ما يحتاجه السّامع ووفق ما يتناسب مع أحواله.

وهذا ما يتداخل مع مفهوم مبدأ التعاون في الدرس التداولي الحديث، الذي ينسب - كما ذكرنا - إلى "جرايس" وفحواه «أنّ على أطراف الخطاب أن تتحاور فيما بينها لتحصيل المطلوب. بمعنى أنّه يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محدّدا قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام»³ وقد اشتمل هذا المبدأ على أربعة قواعد هي:⁴ قاعدة الكم - قاعدة الكيف - قاعدة المناسبة - قاعدة الطّريقة. وبمطابقة هذه القواعد بما قدّمه "السكّائي" في هذا المجال يتّضح ما يلي:

- قاعدة الكم ← من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية.
- قاعدة الكيف ← الإفادة أي أن يكون الكلام ذا جودة.
- قاعدة المناسبة ← حسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب.
- قاعدة الطّريقة ← فمقام الشكر يباين مقام الشكّاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذمّ.. ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر.

¹ - السكّائي، مفتاح العّلم، مصدر سابق، ص: 258.

² - المصدر نفسه، ص: 258.

³ - العياشي أدرابي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، مرجع سابق، ص: 97 - 98.

⁴ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 34.

ثمّ يضيف "السكاكي" في ضوء المبدأ البلاغي لكلّ مقام مقال*، مبيّنا دور السياق بنوعيه في تحقيق الغرض من الكلام وتحصيل الإفادة لدى السّامع، أنّه «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكّاية، ومقام التّهنة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام التّريغيب يباين مقام التّرهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام، بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثمّ إذا شرعت في الكلام فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسّميه مقتضى الحال»¹ فمن الأبعاد التداولية التي انطوى عليها هذا الطّرح تلك الأغراض أو المقاصد التي ينتج وفقها الخطاب، والتي يجب أن تتناسب وتتلاءم مع المقام أو الحال الذي أنتجت فيه.

ثمّ إنّ مقامات الخطاب حسبته تعدّد وتنوّع تبعاً لاختلاف أحوال السّامع ومستوياته، حيث يتعيّن على المتكلّم أن ينتج كلامه على منوال المتلقّي/السّامع والحال الموجود فيه بغية إفادته شيئاً ما أو التأثير في سلوكه أو تغييره، فالمخاطب مثلاً لا يستطيع أن يخاطب بكلام التّهنة وهو في مقام التعزية. ومن الأبعاد التداولية التي اشتمل عليها هذا الطّرح أيضاً، ما تمثّل في تلك العناصر اللّغوية التي تتشكّل وتتعلق تبعاً لظروف المقام، وتلك العناصر غير اللّغوية سواء ما يرتبط منها بالمتكلّم ومقاصده أو ما يرتبط بالسّامع وأحواله.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 256.

* وقد كانت عبارة الأقدمين (لكلّ مقام مقال) جامعة مانعة تكفي دارسي الدلالات السياقية، إذ إنّ «المعنى الدلالي يعتمد في تكوينه على عنصرين: معنى المقال: وهو المعنى الحرفي أو المعنى الظاهري للنص، ومعنى المقام: وهو مكوّن من ظروف أداء المقال، وهي التي تشتمل على القرائن الحالية. وهذا ما عبّروا عنه بالمعنى الخارجي والمعنى الداخلي للجملة، ويعبّر عنه بعضهم بالمعنى القصدي والمعنى التوسعي» نعمان سلطاني، تجلّيات النظرية السياقية من خلال نظرية النظم للجرجاني، مجلّة الباحث، ع: 08، ديسمبر 2011م، ص: 50.

وما هو جدير بالملاحظة في قول "السكّاكي" هذا أنّ مفهوم المقام شهد تطوّراً «حيث تجاوز دائرة الطّبقيّة إلى تفاصيل جزئيات المقام»¹ وفي ضوء ما قدّمه "السكّاكي" عن فكرة مقتضى الحال يمكن أن نستخلص فيها جوانب ثلاثة:²

1- تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده: مثل التشكّر والتّهنئة والتّعزية والمدح والترغيب والترهيب.. الخ ثمّ إنّ هذه «الأغراض الكلامية التي يساق لها الكلام تكون ضمن أفعال كلامية منها: أفعال كلامية إنجازية متضمّنة في القول نحو: الشكّر والشكّاية والتّعزية.. الخ ومنها أفعال تأثير بالقول، نحو: الترغيب والترهيب.. الخ»³ فأغراض الكلام تتنوّع تبعاً لتنوّع مقامات الكلام.

2- تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطب: وهو ما أشار إليه "السكّاكي" في نصّه من أنّ مقام الكلام مع الذكيّ يباين مقام الكلام مع الغبيّ.. الخ حيث إنّ تحقيق الإفادة بالمفهوم البلاغيّ أو التأثير بالمفهوم التداولي، مرهون بمدى مراعاة المخاطب/ المتكلّم أحوال مخاطبه.

3- تفاوت مقامات الكلام بحسب سياق المقال: وهو ما يتّضح في نص "السكّاكي" السّابق أنّ لكلّ كلمة مع صاحبها مقام، أي أنّ مقاصد المتكلّمين وأغراضهم لا تتجسّد إلّا عن طريق اللّغة من خلال ما توقّره لهم من خواص تركيبية، معجمية، صوتية.. الخ تتلاءم مع مقاصدهم، ومثال ذلك ما ذكره "السكّاكي" أنّه «إن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً من ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصاً بشيء من التخصيصات،

¹ - منال النّجار، مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللّغة، مرجع سابق، ص: 76.

² - سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربيّة والأسلوبيات اللّسانية، آفاق جديدة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، 2003م، ص: 78 - 79.

³ - باديس لهوئل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، متابعة تداولية، مرجع سابق، ص: 172.

فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها.. فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»¹. ومطابقة الكلام لمقتضى الحال أساس حسن الكلام وتحقيق مقاصده وأغراضه.

والأولان من هذه الثلاثة هما من طبيعة غير لسانية، أو مما يمكن أن نسميه «باللسانيات البرانية - Meta linguistique، أما الثالث فلسائي خالص - linguistique propre»². ومن مظاهر اهتمام "السكاكي" بدور السياق في كشف قصد المتكلم وتحديد، أن جعل وظيفة علم البيان تقوم على أساس شيء من ذلك، وهو ما يتضح من خلال تعريفه لعلم البيان على أنه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالتقصان ليحتز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»³ فعلى الرغم من أن المعنى يرد على أوجه مختلفة إلا أنه يتوخى في كل ذلك مطابقة الاعتبار المناسب.

3-5- السياق عند الجاحظ (255هـ):

يعدّ "الجاحظ" من الدارسين الأوائل الذين طرّقوا فكرة المقام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال من خلال كتابه: البيان والتبيين، ومؤلفه: الحيوان، حيث عُدّ مفهوم المقام «محور تأليفه في البيان ومنطلق تصوّراته لبلاغة النصّ ولهذا عدّت مؤلفاته أهمّ مصدر لدراسة الخطابة العربية إلى القرن الثالث»⁴ فهو يعتبر المبدأ القائل: بوجود مطابقة الكلام لمقتضى الحال قيمة بلاغية لا بدّ من مراعاتها في بناء مختلف أشكال الخطاب، والمقصود بمطابقة الكلام لمقتضى الحال في هذا الموضع، «هو مطابقة اللفظ

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 256 - 257.

² - سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مرجع سابق، ص: 79.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 249.

⁴ - حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوّراته إلى القرن السادس، مرجع سابق، ص: 233.

على المعنى ومراعاة حال السامع أو القارئ، أي مطابقة الكلام للفظه ومقامه والمستمع إليه»¹ أي أن هذا المبدأ يشمل عدّة جوانب في تشكّله.

ومن مظاهر ذلك أنّه عندما سئل "ابن المقفّع" عن معنى البلاغة أجاب: «البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة. فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جواباً، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعراً، ومنها ما يكون سجعا وخطباً، ومنها ما يكون رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز هو البلاغة، فأما الخطب بين السّماطين وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطل، والإطالة في غير إملا، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أنّ خير أبيات الشعّر، البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته.. قال فقيّل له: فإن ملّ السّامع الإطالة التي ذكرت أنّها حقّ ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالّذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ»² حيث إنّ نصّ "الجاحظ" يشتمل على بعض المبادئ التّداولية «إذ ينقل اللّغة من مجالها الصّوري إلى المجال التّداولي الاستعمالي المحكوم بحركيّة المقام وتغيّراته، باعتبار أنّ هذا الأخير هو الّذي ينبنى عليه الفعل الكلامي الذي يظهر جلياً في ضبط مواضع الإيجاز ومواضع الإطناب والسكوت والاستماع.. الخ»³ وغيرها ممّا يظهر من خلال الموقف الكلامي الفعلي الذي يتّصل في سياق الحال والسّامع.

كما نلّف في فكرة المقام حاضرة عند "بشر بن المعتمر" في صحيفته المشهورة، التي أوردها "الجاحظ" في كتابه: البيان والتّبيين، حيث أشار إلى أنّ "بشراً" ألقى بها إلى مجموعة من فتیان المعتزلة حينما مرّ

¹ - ينظر: صالح بلعيد، نظرية التّظم، دار هومه، بوزريعة، الجزائر، 2002م، ص: 117.

² - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 115 - 116.

³ - أحمد واضح، قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربيّة وقيمتها التّداولية، مجلّة العربيّة، مج: 06، ع: 01، جوان 2019م، ص: 47-48.

عليهم وهم بمجلس يتعلّمون فيه أصول الخطابة، فدعاهم إلى ضرورة إقامة توافق/تناسب بين المقام والمقال قال: «فكن في ثلاث منازل، فإنّ أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معنك ظاهرا مكشوفاً، وقريبا معروفاً، إمّا عند الخاصّة إن كنت للخاصّة قصدت، وإمّا عند العامّة إن كنت للعامّة أردت. والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامّة. وإمّا مدار الشّرف على الصّواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام من المقال»¹ وزيادة على ضرورة موافقة الكلام للاعتبار المناسب، فإنّه يشترط فيه أيضا العذوبة والطلاوة والفخامة والبعد عن الغرابة والتّعقيد، ويشترط في المعنى الوضوح والقرب إلى أذهان السّامعين مهما اختلفت مستوياتهم وتنوّعت مراتبهم.

كما أنّ الكلام لا ينبل ويشرف لأنّه موجّه إلى خاصّة النّاس، ولا يتّضع وينزل لأنّه موجّه إلى دهمائهم، وإمّا الأمر بتبليغ القصد وإفهام السّامع، أي تحقيق الغرض أو الإفادة، «ولعلّ هذه الخاصيّة تتماهى إلى حدّ بعيد مع المنحى الذي تنحوه التداولية، في جني الفائدة والمنفعة من الكلام، لدرجة أنّها ترجمت في العديد من التّجمات العربيّة بالتّفعية»² فليست الغاية من إنتاج الخطاب في البلاغة العربيّة هي ذاته وإمّا تبليغ المقاصد وتحقيق الفائدة التي من أشكالها التّأثير في المتلقّي بشكل من الأشكال.

ويضيف "الجاحظ" في السياق ذاته أنّه «كما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا سوقيا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا، إلّا أن يكون المتكلّم بدويا أعرابيا فإنّ الوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من النّاس، كما يفهم السّوقي رطانة السّوقي»³ وفي هذا القول تأكيد على ضرورة مناسبة

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 136.

² - ينظر: سعد البازعي، ميحان الرويلي، دليل النّاقّد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثّقافي الأدبي، لبنان، ط2، 2000م، ص: 100.

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 144.

الكلام لأحوال المتلقين، فلكل طبقة من الناس ألفاظها الخاصة، فالبدو لهم ألفاظهم وعامة الناس كذلك، ولهذا فعلى المتكلم أن يراعي هذه الفوارق.

وهو ما يؤكده عندما أشار إلى أن «كلام الناس طبقات كما أن الناس أنفسهم طبقات، فمن الكلام، الجزل والسخيف، والملح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل.. وبكل قد تمادحوا وتعايوا. فإن زعم زاعم أنه لم يكن في كلامهم تفاضل، ولا بينهم في ذلك تفاوت، فلم ذكروا العي والبكي، والحصر والمفحم، والحطل والمسهب، والمتشدق، والمتفيهق، والمهمار، والترثار والمكثار والهمار، ولم ذكروا الهجر والهذر، والهديان، والتخليط وقالوا: رجل تلقاة وفلان يتلهيع في خطبته. وقالوا: فلان يخطئ في جوابه، ويحيل في كلامه، ويناقض في خبره. ولولا أن هذه الأمور قد كانت تكون في بعضهم دون بعض لما سمي ذلك البعض الآخر بهذه الأسماء»¹ فعلى المتكلم أن يكون كيساً فطنا ويعرف من يخاطب، فكلام الطالب مع أستاذه مثلاً يختلف كل الاختلاف عن كلامه مع أحد أصدقائه، فهذا مقام وذلك مقام، ولكل مقام مقالته الخاص به، لأنه من واجب المخاطب أن يعطي كل مقام حقه من سياسة وحداقة حتى يعطي مقالاً له دلالة بالنسبة للمستمع فخصائص الكلام تختلف تبعاً لاختلاف طبقات الناس ومستوياتهم.

ومن مقولات البلاغة التي تنوّه بضرورة مراعاة حال المخاطب وتؤكد علاقته بالمقام، ما جاء على لسان "الجاحظ" عندما ربط البيان بأن يفضي السامع إلى حقيقته، إذ يرى أن «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب، دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محموله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام»² وفي سياق بيان مراعاة أحوال المخاطب وعن أثر ذلك في العملية التواصلية وعلاقتها بالسياق الذي تجري فيه، يوجّه "الجاحظ" المتكلم أن

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 144.

² - المصدر نفسه، ص: 76.

«حدّث الناس ما حدجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك»¹ ويضيف أنه «كان مطرّف بن عبد الله يقول: لا تطعم طعامك من لا يشتهيهِ. يقول: لا تقبل بحديثك على من لا يقبل عليه بوجهه»² وفي هذا الشأن أشار بعض الحكماء إلى أنه «من لم ينشط لحديثك فارفع عنه مؤونة الاستماع»³ ولا شك أنّ الكلام إذا وافق مقتضى الحال جلب انتباه السامع وحقّق القصد منه.

ثم إنّ عبارة لكلّ مقام مقال، «هي عبارة شهيرة تصدق على دراسة المعنى في كلّ اللغات لا في اللغة الفصحى فحسب، فهي تصلح للتطبيق على كلّ الثقافات على حدّ سواء، "فماليونفسكي" لم يكن يعلم وهو يصوغ مصطلحه الشهير: Le contexte de situation: أنّه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها»⁴ ولسنا هنا في مقام إثبات السبق وإثما من باب الإشادة بالأبعاد التداولية التي انطوى عليها تراثنا البلاغي.

وفي سياق عناية البلاغيين العرب القدامى بفكرة المقام فقد تفتّنوا إلى أنّ المعنى الدلالي في بعض الأحيان لا يتّضح بمجرد النظر إلى معنى المقال، فلا يمكننا بأيّ حال من الأحوال تناسي أو نسيان المقام الذي أنتج فيه الخطاب، والذي يعتبر عاملاً مهماً في تحديد فحوى الخطاب، «وكلمّا كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحاً في النهاية حين تصبح كلّ عبارة من عبارات النص واضحة بما يجليها من القرائن الحالية التاريخية والقرائن المقاليّة التي في وصف المقام»⁵ أي أنّ تحقيق الهدف من الخطاب مرهون بتفاعل السياقين المقالي والمقامي.

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 104.

² - المصدر نفسه، ص: 103 - 104.

³ - المصدر نفسه، ص: 105.

⁴ - تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 372.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 346.

كما يضيف "بشر بن المعتز" في موضع آخر، حديثاً يوصي من خلاله المتكلم، إلى ضرورة انتقاء الألفاظ والكلمات التي تتناسب مع حالات المستمعين، إذ «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»¹ وفي هذا نجد أنّ "الجاحظ" قد تناول المقام من زاوية التخاطب حيث ربط بين المخاطب والسامع من ناحية انتقال المعنى بينهما، وتحقيق العمليّة التبليغيّة، فيرى أنّه لبلوغ الرّسالة إلى ذهن السّامع يتعيّن على المخاطب مراعاة أحوال المستمع. بل إنّ بناء الخطاب وتداوله، مرهون إلى حدّ بعيد، بمعرفة أحواله، أو بافتراض أحواله، وأمام هذا الحد «يمكن اعتبار الافتراض المسبق Le présupposition الدّعامة الأساسيّة التي يبنى عليها النّظام البلاغي العربي»² حيث يثبت السّامع حضوره في ذهن المخاطب حتّى قبل إنتاج الخطاب.

ويّتضح من هذا أيضاً أن البلاغة تقوم على أركان ثلاثة هي:³ اللفظ والمعنى ومطابقة مقتضى الحال، فبمعرفة أقدار الحالات والمستمعين، يتمّ انتقاء معاني وألفاظ تتناسب مع تلك الحالات، وبالتالي «منح الخطاب صبغة تداولية تأثيريّة، باعتبار أنّ المطابقة هي علّة التأثير وتحقيق الغاية من الأدب»⁴، كما يؤدّي بنا هذا الطّرح إلى استحضار عنصر تداوليّ أساسيّ في الدّرس التّداولي «اعتبره "سيرل - Searle" من بين الشّروط الملائمة، التي تكفل تحقيق الأفعال الأدائيّة الموقّعة، والمتجسّد في الشّروط الأساسيّة L'essentiel ويتحقّق حين يحاول المتكلم التأثير في السّامع لينجز الفعّل»⁵ ولن يتحقّق هذا الشّروط إلّا بمراعاة أقدار الحالات والمستمعين.

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، 138 - 139.

² - عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 47.

³ - أحمد واضح، قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربيّة وقيمتها التّداوليّة، مرجع سابق، ص: 49.

⁴ - بدوي طبّانة، البيان العربي، دار المنار، جدّة ودار الرّافعي، الرياض، ط7، 1988م، ص: 74.

⁵ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 48.

وفي خضمّ فكرة المقام يفضي "الجاحظ" إلى تفسير «قضية الفهم والإفهام»¹ التي جاءت عنده مرادفة للبيان والتبيين، ونجد ذلك حينما طرق مفهوم البيان الذي هو «اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع»² ولم يجعل البيان قاصرا على اللغة بل يمكن اعتباره نمطا تواصليا كليا يجمع ما هو لغوي وغير لغوي.

ومن مظاهر قضية الفهم والإفهام أنّه «إذا كان الخطيب متكلمًا تجنّب ألفاظ المتكلمين، كما أنّه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى به ألفاظ المتكلمين، إن كانوا لتلك العبارة أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحنّ وأشغف»³ وهنا يشير "الجاحظ" في سياق مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أنّه يتعيّن على المتكلم أن يختار من اللفظ ما يناسب مقام المتكلمين، فإذا كان متكلمًا ينتقي من الألفاظ ما يناسب مقام المتكلمين وإذا كان خطيبا يختار من اللفظ ما يتناسب مع مقام الخطبة، حتى يتحقّق الفهم والإفهام. ومن جهة المتلقّي، فإنّ هذه المطابقة تمكّنه بوساطة مجموعة من العمليات الذهنية والاستدلالية من الظفر بالمعنى المراد (المقصدية) من أيّ شكل خطابي. ولعلّ هذه المطابقة ذات البعد التداولي تفضي بنا إلى استحضار المرتكز الذي تقوم عليه نظرية الملاءمة La théorie de pertinence في الدرس التداولي المعاصر، بحكم أنّها تنطلق من فكرة جوهرية أرسى معالمها كما أسلفنا بالذّكر، كل من "سبربر" و "ولسن" مؤدّاهما «أنّ القول المناسب هو

¹ - جمال عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص: 22.

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 76.

³ - المصدر نفسه، ص: 139.

الذي يكون فيه جهد المتلقي - وهو يحاول تأويله - أقل، وتضعف درجة المناسبة كلما كبر جهد التأويل¹ وكلما كانت المناسبة أقوى كلما كان تحقيق القصد أقرب.

وفي السياق نفسه يضيف "الجاحظ" في موضع من كتابه "الحيوان" «وأرى أن ألفظ بألفاظ المتكلمين ما دمت خائضا في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام، فإن ذلك أفهم لهم عني وأخف لمؤنتهم عليّ. ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مُشاكلا بينها وبين تلك الصناعة. وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة، أو رسالة، أو في مخاطبة العوام والتجار، أو في مخاطبة أهله وعبدته وأمته، أو في حديثه إذا تحدّث، أو خبر إذا أخبر. وكذلك فإنّه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب، وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل. ولكلّ مقام مقال، ولكلّ صناعة شكل² فليحقق المتكلم الغاية التي أنتج الخطاب لها، لا بدّ أن يطابق كلامه مقتضى الحال، وفق استراتيجية تداولية انتقائية للكلمات والعبارات التي تناسب كلّ طبقة من المتلقين مع مراعاة مختلف الظروف والملابسات التي تلفّ عملية التواصل وبناء الخطاب. وهذا ما يمدّد خطوط التماهي والتعالق بين الدرس البلاغي العربي والدرس التداولي المعاصر، حيث يعتبر هذا الأخير أنّ «تحقيق عملية تواصلية ناجحة مرهون بإعطاء الأهمية لوظيفة المقام الاجتماعي Le contexte sociale وبالتالي فإنّ الكفاءة اللغوية La compétence pragmatique، وحدها تعتبر غير كافية لإقامة تواصل حقيقي³ وهو ما أشرنا إليه سابقا بأنّ المعنى الدلالي وحده يبقى عاجزا عن تحقيق القصد والإفادة من الخطاب إذا لم يتّوجّ بسياق الحال أو المقام.

¹ - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 40.

² - الجاحظ، الحيوان، ج3، تح وشر: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1385هـ - 1965م، ص: 368 - 369.

³ - « Pour communiquer, la compétence linguistique ne suffit pas, il faut aussi parler en fonction des contextes sociaux » Patrick Charudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse de discours, édition du seuil, Paris, 2002, p : 113.

فالجاحظ يؤكد على ضرورة التقيّد بمقتضى الحال من قبل المتكلم حتى يكون كلامه مفيدا، ويرى أنه «من علم حقّ المعنى أن يكون الاسم له طبعا، وتلك الحال له وفقا، ويكون الاسم له لا فضلا ولا مفضولا، ولا مقصرا ولا مشتركا ولا مضمنا، ويكون مع ذلك ذاكرة لما عقد عليه أول كلامه، ويكون تصفحه لمصادره، في وزن تصفحه لموارده، ويكون لفظه مونقا، وهول تلك المقامات معاودا. ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم»¹ ومن هنا يبدو "الجاحظ" واعيا بدور وأهمية سياق المقام في بناء الخطاب وفق نظام لغوي تركيبى له معنى، وهو بهذا يتقاطع مع نظرة "فيرث - Firth" الذي يرى «أنّ إنتاج الملفوظات اللسانية يتم في إطار سياق الموقف الاجتماعي والثقافي، وبذلك يبرز المتكلم - المستمع - للغته دوره وشخصيته في البيئة اللسانية المتجانسة»² فقد اعتمد في تحليله اللغوي على سياق المقام مركزا على كل ما يتصل به من ظروف وملابسات.

وحسب ما أورده "الجاحظ" يتضح أنّ المطابقة عنده تتحقّق على مدى أربعة مستويات هي:³

- **مطابقة بين اللفظ والمعنى:** حتى يصبح شيئا واحدا، وهو ما اصطلح عليه بالمشكلة، في قوله: «ومتى شاكل أبقاك الله ذلك اللفظ معناه وأعرب عن فحواه، وكان لتلك الحال وفقا، ولذلك القدر لفقا، وخرج عن سماجة الاستكراه، وسلم من فساد التكلّف، كان قمينا بحسن الموقع، وبانتفاع المستمع..ومتى كان اللفظ أيضا كريما في نفسه، متخيّرا من جنسه، وكان سليما من الفضول، بريئا من التعقيد، حبّب إلى النفوس، واتّصل بالأذهان، والتحم بالعقول،

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 93.

² - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ - 2013م، ص: 98.

³ - أحمد واضح، قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربية وقيمتها التداولية، مرجع سابق، ص: 49.

وهشت إليه الأسماع وارتاحت إليه العقول»¹ فكلمًا كان اللفظ مطابقا لمعناه كان المعنى أوضح والتأثير أجمع.

- **مطابقة بين الكلمة والكلمة:** وهو ما يتحقق داخل التركيب أو الجملة، من خلال تعلق الكلمات بعضها ببعض في نسق من التأليف.

- **مطابقة بين الكلام والمستمع/المتلقي:** من خلال مراعاة المتكلم لأحوال السامع أثناء إنتاج الخطاب بغية التأثير فيه أو تبليغه قصدا معينا.

- **مطابقة بين الكلام وبين مقتضى الحال:** تتمثل في الظروف والملابسات التي يجري فيها الخطاب، والتي يسميها "الجاحظ" الحال أو المقام، وهي «المطابقة بين الأصناف الثلاثة الأولى (اللفظ والمعنى، الكلمة والكلمة، الكلام والمستمع) وبين الظروف الخاصة لكل خطاب والتي تتجدد في كل لحظة»² وفي ضوء هذه المطابقات تظهر إنجازية الأفعال الكلامية وتتحقق تأثيراتها في المتلقين.

ومن جهة أخرى نجد "الجاحظ" يدرج ضمن هذا المفهوم (المقام) حركات الشخصوخ وإشاراتهم في التواصل اللغوي في قوله: «فأما الإشارة باليد، وبالرأس، وبالعين، والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف.. والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط.. ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب البتة.»³ وفي هذا إشارة إلى البعد التداولي للإشارة أو الخطاب غير اللغوي، بل إن التداولية في إحدى تعريفاتها كما أشرنا تعني ذلك الفرع من السيميائية الذي يدرس العلاقة القائمة بين العلامات ومستعملها.

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، مصدر سابق، ص: 7 - 8.

² - محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط12، 1994م، ص: 157.

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 77 - 78.

ثمّ يذكر "الجاحظ" أنّ «جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العُقد* ثمّ الخطّ، ثمّ الحال التي تسمّى نِصْبَةً. والنّصبة هي الحال الدّالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصّر عن تلك الدلالات»¹ ثمّ يفصّل في موضع آخر «وأما النّصبة فهي الحال النّاطقة بغير اللفظ والمشيّرة بغير اليد»² ثمّ يوضّح الحال على أنّه «لو كان النّاس يعرفون جملة الحال في فضل الاستبانة، وجملة الحال في صواب التّبيين، لأعربوا عن كلّ ما تخلّج في صدورهم، ولوجدوا من برد اليقين ما يغنيهم عن المنازعة إلى كلّ حال سوى حالهم.. ولكنّهم من بين مغمور بالجهل، ومفتون بالعجب، ومعدول بالهوى عن باب التّثبت، ومصروف بسوء العادة عن فضل التّعلّم»³ فعنصر الحال هو ما يجب يراعى قبل الشّروع في أيّ خطاب والعلم به مطيّة كلّ قصد وسبيل كلّ إنجاز أو أثر.

وفي الختام نوّكد على أنّ نجاح العمليّة التّواصلية مرهون بربطه بسياق الحال وكذا بحسن الكلام وجودته حتّى يسهل على السّامع أو القارئ فهم الرّسالة الموجهة إليه سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد، ولن يتسنى ذلك إلّا إذا وعى كل من المتكلّم والمتلقّي بمجموع العناصر اللّغوية وغير اللّغوية، ومفهوم السياق أو المقام يعدّ أحد هذه العناصر، فالعنى الدّلالي كما تبيّن لا يمكن أن يتحدّد أو يتّضح بالرّكون إلى معنى السياق اللّغوي فحسب، بل لا بدّ من استحضار عناصر خارج لغويّة لها دورا بارزا في تحقيق المقصدية من الخطاب.

¹ - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 76.

² - المصدر نفسه، ص: 81.

³ - المصدر نفسه، ص: 84.

* العقد: ضرب من الحساب باليد.

الفصل الثالث: الحجاج بين الدرس التداولي الحديث

والتراث البلاغي العربي.

المبحث الأول: الحجاج بين الإقناع والإبلاغ والإمتاع.

المبحث الثاني: آليات الحجاج التداولي.

المبحث الثالث: الحجاج بين الاستدلال والموضع

والاقتضاء.

توطئة:

الحجاج مفهوم قديم يُنسب في الغالب إلى الفلسفة الأرسطية، لكن جذوره في الحقيقة تمتد إلى السفسطائيين «فهم الذين قبل المعلم الأول "أرسطو" نبهوا إلى أنّ كلّ خطاب يقابله خطاب معاكس»¹ وقد درس "أرسطو" هذا المفهوم ضمن مصنّفه الخطابية الذي اشتمل على كلّ مباحث الحجاج، واعتبره مقومًا أساسيًا من مقوماتها، وعلى أساسه قامت دراسات الحجاج الحديثة والمعاصرة. غير أنّ التحليل الحجاجي اتخذ مسارات مختلفة، وفي هذا السياق نُميّز بين:

أ- التحليل الحجاجي المنطقي "بيرلمان - تيتيكا"

حيث أعاد "شايم بيرلمان-Chaime perelman" و"ألبريخ تيتيكا-Olbrechts-Tyteca" على خطى أرسطو صياغة نموذج منطقي للحجاج، في ضوء مؤلّفهما: مصنّف في الحجاج الخطابية الجديدة - la nouvelle rhétorique المنشور سنة 1970م، إذ عدّ مجدداً للبلاغة في أوروبا مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، بعد فترة ركود طويلة، إلا أنّ منتوجه العلمي هذا، لم يستطع التخلص من سيطرة وهيمنة المنطق الأرسطي.

فمن المعلوم أنّ "أرسطو" قد أرسى معالم البلاغة الحجاجية منذ القديم من خلال مصنّفه: الخطابية، إلا أنّ مسار الدرس البلاغي الحجاجي بعده انخرّف «ليوجّه إلى العناية بالصياغة والبحث في المحسنات اللفظية، أي التّركيز على الطّابع الجمالي على حساب الجانب الحجاجي»² حيث يعتبر كتابهما محاولة للعودة إلى الأصل، حيث كانت البلاغة حجاجية، أي معقولة وحرية وحوار، بغية بناء توافق بين الأطراف المتحاورة ومن أجل حصول التسليم برأي آخر بعيد عن الاعتباطية، «وحيث كانت المزيّنات الجمالية مجرد روادف لغوية ودعامات تسعى إلى بعث الإقناع والفعل، لا إلى

¹ - كريستيان بلانتان، الحجاج، مصدر سابق، ص: 07.

² - ينظر: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، تر: عمر أوكان، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1994م، ص: 23 - 24.

الاستمتاع الجماليّ غير العائبي بالتأثير وتعديل الرّأي والسلوك.¹ من هنا نلّفني أنّ المقصود بالبلاغة الجديدة أنّها «نظريّة عامّة للمحاجة بكلّ أشكالها الشرعيّة والسياسيّة والأخلاقيّة والجماليّة والفلسفيّة»² هذا وقد جدّد كل من "بيرلمان وتيتيكا" آراء "أرسطو" حينما حاولوا أن يعيدا إليها طابعها الفلسفيّ الحقيقيّ.

ومن أهمّ ما جادت به البلاغة الجديدة أيضا، اعتبارها الإقناع الوظيفة الأساسيّة للبلاغة وليس التأثير، وفي هذا السياق يشير "بيرلمان" أنّنا «نقصد بالتحجّاج المؤثّر ذلك المتوجّه إلى مستمع خاص، وبالإقناعي المصوّب نحو كائن عاقل. فالفرق دقيق، ورهين بمفهوم الخطيب للعقل أساسا»³ وقد تبلورت هذه الرّؤية أيضا مع "ستيفان تولمان - Stephen Toulmin" في كتابه: استعمالات الدليل أو الحجّة - Les usages de l'argumentation الذي قارب فيه نظريّة التحجّاج من منظور منطقيّ، إذ حاول بناء نماذج نظريّة تنطلق من مقدّمات وتصورات معيّنة، فكان عمله هذا «أقرب إلى صناعة البرهان في المنطق، حيث يقصد بالبرهان إثبات الحق لا لإقناع الغير به»⁴، وهذا أهمّ فرق بينه وبين "بيرلمان" الذي كان يهدف إلى إقناع المستمع، ولعلّ هذين الأمرين عجّلا ب بروز المقاربة اللّسانية للتحجّاج التي أثّرت نظريّة التحجّاج في اللّغة.

¹ - محمد الولي، مدخل إلى التحجّاج أفلاطون وأرسطو وشام بيرلمان، مجلة عالم الفكر، ع: 02 مج: 40 أكتوبر - ديسمبر 2011م، ص: 33.

² - أوزوالد ديكر، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عيّاشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007م، ص: 163.

³ - « Nous nous proposons d'appeler (persuasive) une argumentation qui ne prétend valoir que pour un auditoire particulier et d'appeler (convaincante) celle qui est censée obtenir l'adhésion de tout être de raison » Chaim Perelman et Lucie Olbrechts-Tyteca , Traité de l'argumentation la nouvelle rhétorique, Bruxelles, Edition de l'Université de Bruxelles, 2009, P: 36.

⁴ - عبد الله صولة، التحجّاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، منوبة، ط1، 2001م، ص: 29 - 30.

ب- التحليل العجاجي اللساني "ديكرو - أنسكومبر":

انبثقت نظرية العجاج في اللغة من نظرية الأفعال اللغوية التي بنى صرحها الفيلسوف اللغوي "جون لانجشو أوستين - Jhon Lanshaw Austin" ضمن مؤلفه: "How to things with words ? - كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟ وهو كما أسلفنا بالذكر، عبارة عن مجموعة من المحاضرات التي ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1955م ثم جاء تلميذه "سيرل - Searle" وواصل على خطى أستاذه بناء مشروعهما (التداولية). وعلى هديهما قام "ديكرو - Ducrot" بتطوير أفكار هذه النظرية مقترحا إضافة فعلين لغويين آخرين هما: «فعل الاقتضاء وفعل العجاج»¹ ومن صلب هذا الأخير انبثقت نظرية العجاج في اللغة، فما الفعل العجاجي إلا نوعا من الأفعال الإنجازية التي يحققها الفعل التلقضي في بعده الغرضي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ "ديكرو - Ducrot" ألف بمعية "أنسكومبر - Anscombe" كتابا بعنوان: العجاج في اللغة - L'argumentation dans la langue أسسا في ضوئه مفهوما جديدا للعجاج يختلف عن مفهوم "بيرلمان وتيتيكا" ويقوم أساسا على اللغة، بخلاف مفهوم "بيرلمان" القائم على تقنيات وأساليب في الخطاب، تكون شبه منطقية، أو شكلية أو رياضية.

فالعجاج عندهما يكمن في اللغة وليس فيما يتأسس عليه الخطاب من منطق رياضي أو شكلي أو صوري، خلافا لما هو عند "بيرلمان و تيتيكا". كما يريان أنّ «لكثير من الأفعال القولية وظيفه حجاجية تتمظهر في بنية الجمل، وتحمل الجمل مؤشرات تحدّد قيمتها التداولية داخل البنية التركيبية، باستقلال عن المحتوى الإخباري»² فهما يؤكّدان أنّ أيّ خطاب له وظيفة حجاجية، فالعجاج عندهما يتمثل في «تحقيق عمليين اثنين هما: فعل التصريح بالحجة من جهة، وفعل النتيجة من جهة أخرى،

¹ - أبو بكر العزاوي، اللغة والعجاج، العمدة في الطبع، ط1، 1426هـ - 2006م، ص: 15.

² - محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة، ط1، 2005م، ص: 106.

سواء أكانت هذه النتيجة مصرّحا بها أو مفهومة من طرف ق1*¹ «علما أنّ (ق1) تمثل حجة ينبغي أن تؤدي إلى ظهور (ق2) ويكون (ق2) هذا قولاً صريحاً أو ضمناً.

إنّ الحجاج عند "ديكرو" قائم على تقديم الطرف المحاجج جملة من الأقوال تمثل مجموعة حجج تفضي إلى نتيجة معيّنة يفهمها المخاطب تصرّحاً أو تلميحاً، وهذه الأقوال تتدرّج في حجيتها في إطار ما يسمّيه "ديكرو" بالسلم الحجاجي إذ إنّ الرّابط بين هذه الأقوال هو اللّغة نفسها وما تحمله من خصائص، ولا وجود للرّوابط المنطقية، وفي هذا الصّدّد يرى "شكري المبخوت" «أنّ ترابط الأقوال لا يستند إلى قواعد الاستدلال المنطقي، وإنّما هو ترابط حجاجي، لأنّه مسجّل في أبنية اللّغة بصفته علاقات توجّه القول وجهة دون أخرى وتفرض ربطه بقول دون آخر، فموضوع الحجاج في اللّغة، هو بيان ما يتضمّنه القول من قوّة حجاجية تمثّل مكوّنًا أساسيًا لا ينفصل عن معناه يجعل المتكلّم في اللّحظة التي يتكلّم فيها، يوجّه قوله وجهة حجاجية ما»² فالحجاج اللّغوي من خلال مفاهيمها عبارة عن خطاب مُبْنَيْنٍ من طرف المتكلّم، مشروط بطرح مجموعة من الحجج متعلّقة بمجموعة من القضايا تؤدي في الأخير إلى التسليم بالنتائج المتوصّل إليها.

ت - التحليل الحجاجي التداولي:

في إطار تحديد خصائص التحليل الحجاجي التداولي يتبادر إلى الذّهن سؤال حول مناهج المقاربة الحجاجية التداولية، هل نلتمسها في اللسانيات أم في البلاغة أم في الأسلوبية أم في مباحث وحقول معرفية أخرى؟

*ق1 و ق2 هي عبارة عن حجج وق1 تؤدي إلى ق2.

¹ - « Décrire l'argumentation comme l'accomplissement de deux actes l'énonciation de l'argument d'une part, et d'autre par un acte d'inférer opéré lorsque l'on exprime ou sous-entend la conclusion. » J.c.anscomber et Oswald ducrot, L'argumentation dans la langue, 3 éme Edition - Belgique- 1997, P: 11.

² - شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللّغة، ضمن مؤلف: حمادي صمود، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والعلوم الإنسانيّة، كلية الآداب، منوبة، تونس، دط، دت، ص: 252.

هذه المقاربة الحجاجية L'approche argumentative تركز اهتمامها على الجانب التداولي في الخطاب، بمختلف «صوره البنائية والكلامية وخضوعه لشروط القول والتلقي والمقام والرغبة في التأثير والفعل.. الخ»¹ إذ إنّ لفظ التداولية يبعث على «استحضار نظرية أفعال الكلام في الخطاب ورصدها فيه بغرض إقناع المخاطب، على الرغم من اختلاف الأبعاد التداولية التي تتيح توجيه الخطاب الحجاجي والإجابة عن التساؤلات والإشكاليات التي تحيط بالعملية التخاطبية والحجاجية»² وهذا ما يؤكد انتماء هذه المقاربة إلى المجال التداولي، «حيث إنّ هذا المجال يضع من أولوياته الإجابة عن عدّة أسئلة حجاجية مهمّة مثل: من يتكلّم؟ وإلى من يتكلّم؟ وماذا نقول بالضبط حين نتكلّم؟ وكيف نتكلّم بشيء ونريد قول شيء آخر؟»³ فهذه الأسئلة وأخرى، تتطلب استحضارا جيّدا لأفعال اللغة ومقاصد المتكلّم وظروف المقام.. الخ وهو ما سنوضّحه في ضوء المباحث القادمة.

هذا ويعتبر الحجاج من أبرز الآليات التداولية التي ينبغي على المتكلّم أن يتسلّح بها نظرا لأهميتها البالغة وضرورتها التواصلية في مختلف السياقات والاستعمالات الكلامية، «إذ قد تعتري المرسل بعض المواقف التي يحتاج فيها حتما - بجانب التواصل - إلى إثبات فكرة أو الدّفاع عن رأي أو إقناع طرف بشيء ما، وقد لا يكون ذلك ممكنا إلا بوسائل لغوية ذات طابع حجاجي تدفع بالمتلقّي إلى الاستجابة لما يصبو المرسل إلى تحقيقه بناء على ما يقدمه من أدلة عقلية وبراهين منطقية»⁴ وهو ما سنبيّنه في خضمّ هذا الفصل من خلال دراسة جوانب الحجاج التداولية كالإقناع، والإمتاع، والإبلاغ وكذلك آليات الحجاج ووسائله المنتجة لهذه الخصائص. غير أنّ ما يجب أن نؤكّده في سياق تعدّد

¹ - محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة التقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدّة، ط1، 2008م، ص: 176.

² - هاجر مدقن، آليات تشكل الخطاب الحجاجي بين نظرية البيان ونظرية البرهان، مجلة الأثر، الجزائر، ع: 05، 2005م، ص: 173.

³ - محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة التقد المعاصر، مرجع سابق، ص: 176.

⁴ - عبد العزيز مصباحي، الحجاج والوظائف التداولية، مجلّة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي، مج: 08، ع: 10، ديسمبر 2016م، ص: 200.

وتنوع المقاربة الحجاجية للخطاب، من التحليل المنطقي إلى التحليل اللغوي إلى التداولي، غير أن أكثر ما يشغلنا في هذه الدراسة هو التحليل الحجاجي التداولي.

1- الحجاج بين الإقناع والإبلاغ والإمتاع:

لا يمكن الفصل بين البلاغة والحجاج في التراث البلاغي العربي، إذ إنهما اتخذت منحنيين اثنين:¹ أولهما أنهما استقرت في الأفهام خطاب إمتاع وجمال، وثانيهما أنهما امتدت خطاب برهان وحجاج، فالمنحى الأول يخاطب لاوعي المتلقي لإمتاعه، والثاني يتجه إلى وعيه لإقناعه، فنتج عن ذينك المنحيين بلاغتان: بلاغة الأسلوب، ثم بلاغة الحجاج، هذا ناهيك عن خاصية الإبلاغ التي تعدّ ميزة أساسية في اللغة. وفيما يلي بيان لأوجه التعلق والتواشج بين الحجاج والإقناع، والحجاج والإبلاغ، والحجاج والإمتاع.

1-1- الحجاج والإقناع:

قبل الخوض في مناقشة العلاقة بين الحجاج والإقناع، ارتأيت أن أقدم قراءة في مصطلح الإقناع ومفهومه، حتى تتسنى لنا مقارنته في ضوء مفهوم الحجاج وبيان أوجه التعلق والتواشج بينهما.

1-1-1- الإقناع:

أ- لغة: جاء في لسان العرب: « قنع (بالكسر) فُنوعاً وقناعة إذا رضي، والمقنع (بفتح الميم) العدل من الشهود، يقال: فلان شاهد مقنع، أي يقنع به ويرضى برأيه وقضائه.»² فمعنى الإقناع هنا القبول بالرأي والاطمئنان إليه.

¹ - محمد يطاوي، أصول نظرية الحجاج عند العرب بين الممارسة والتنظير، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، ع: 21، شعبان 1439هـ - ماي 2018م، ص: 154.

² - ابن منظور، لسان العرب، مج: 05، ج: 05، مادة (قنع)، مصدر سابق، ص: 3753.

ب- اصطلاحا:

هو في اصطلاح الغربيين «حمل الإنسان على اعتقاد رأي للعمل به»¹ ويتم ذلك وفق استراتيجيات معينة ويعدّ الإقناع استراتيجية من استراتيجيات الخطاب، ومن الأهداف التي يرمي المرسل إلى تحقيقها من خلال خطابه إقناع المرسل إليه بما يريده ويراه، أي أنّ الإقناع هو «عملية خطابية يتوخى بها الخطيب تسخير المخاطب لفعل أو ترك بتوجيهه إلى اعتقاد قول يعتبره كل منهما أو يعتبره الخطيب شرطا كافيا ومقبولا للفعل أو التّرك»² وليس هناك خطاب يولد من العدم، فلا بدّ أن تكون له سوابق افتراضية، سواء ما تعلّق منها بمنهج الخطاب أو بالمتلقّي أو بالخطاب ذاته أو ما يحيط بهذه العملية التخاطبية من ظروف وملابسات (السياق)، وهو ما يؤكّده "روبول" بأنّ «الخطاب ليس أبدا حدثا معزولا، بل على العكس من ذلك، فإنّه يقابل خطابات سبقته أو ستليه والتي قد تكون ضمنيّة.. فالقاعدة الأساسيّة للبلاغة هي أنّ الخطيب الذي يخطب أو يكتب بهدف الإقناع، ليس أبدا وحيدا، وإنّه يعبر دائما عن ذاته مع أو ضدّ خطباء آخرين، أي أنّ هناك دائما ارتباطا بخطابات أخرى»³ فبالإضافة إلى ميزة التناص المشكّل لأنواع الخطاب يكتسب ميزة التفاعل التي تتمّ عبرها استراتيجية الإقناع.

ومن دوافع استعمال هذه الاستراتيجية في الخطاب، «أنّ تأثيرها التداولي في المتلقّي أقوى، لأنّها تخلص به إلى حدّ الإذعان والتّسليم، ومن الدوافع أيضا أنّها تذكي الخطاب وتنميّه بين طرفيه عن طريق استعمال الحجاج»⁴، فالحجاج شرط في ذلك، لأنّ من شروط التداول اللغوي شرط الإقناعيّة.

¹ - «Persuasion. N.F action de persuader, don de persuader. Obtenir par la persuasion, non par le contraire. Elle a beaucoup de persuasion/conviction». Philippe Auzou, dictionnaire encyclopédique, édition Auzou, Paris, 2012, p: 1533.

² - عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغويّة تداوليّة، مرجع سابق، ص: 451.

³ - أوليفي روبول، طبيعة البلاغة ووظيفتها، تر: الغروس المبارك، مجلّة نوافذ، النادي الأدبي بمجدة، ع: 16، ربيع الآخر 1422هـ - يونيو 2001م، ص: 75.

⁴ - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 445 - 446.

ما يدفعنا إلى استنتاج مفاده أنّ هدف الخطاب هو الإقناع ولا إقناع دون حجاج «فالمرسل عندما يطالب غيره بمشاركته اعتقاداته، فإنّ مطالبته، لا تكتسي صبغة الإكراه، ولا تدرج على منهج القمع، وإنما تتّبع في تحصيل غرضها سبلا استدلالية متنوّعة تجرّ الغير جرّاً إلى الاقتناع برأي المحاور»¹ كما أنّ سبل هذه الاستراتيجية ووسائلها متنوّعة ومتعدّدة على الرّغم من أنّ هدفها واحد.

والحقّ أنّ استراتيجية الإقناع تستخدم لأغراض نفعيّة، إذ يعتمد المرسل إلى الظّفر بإقناع المرسل إليه (الجمهور المتلقّي) بواسطة الإيطوس* كما يسمّيه "هنريش بليث" «فقد يكون الإقناع هنا خارج النّص كالذي يمارسه المرشّح للانتخابات والفلاح والتاجر والطفل والمرأة.. الخ. أو في جميع النصوص الأخلاقية مثلاً: الكوميديا، النّص الإشهاري.. الخ كما قد يكون كامناً في إحالة النّص على نفسه (الفنّ للفنّ) وهدفه خلق المتعة الجماليّة للجمهور»² بمعنى أنّه «بالإمكان أن تزوج أساليب الإقناع بأساليب الإمتاع، فتكون إذ ذاك أقدر على التأثير في اعتقاد المخاطب وتوجيه سلوكه لما يهبها هذا الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء ونفوذ في إشهادها للمخاطب، كأنّه يراها رأي العين»³ فاجتماع هذين الأسلوبين يزيد من قوّة الحجاج ومن درجة الإذعان لدى المتلقّي.

ومن نافلة القول أنّ استراتيجية الإقناع هي السّلطة التي يستخدمها المرسل في خطابه دون الاستراتيجيات الأخرى كالاستراتيجيات الإكراهيّة، ولا تتحقّق قولاً أو فعلاً إلاّ عند تسليم المرسل إليه بالخطاب الملقى، و«لتحقيق المراد يتوسّل المرسل الحجاج بالتعويل على أساليب أو آليات لغويّة، أو فعاليات استدلالية خطابيّة مشيّدّة على عرض رأي أو الاعتراض عليه، وممرهاها إقناع الغير بصواب

¹ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، مرجع سابق، ص: 38.

* الإيطوس: هو استعطاف المستمع والتأثير فيه بحال الخطيب أو بقضيته، والباطوس: هو إثارة انفعالاته بوقائع أو أحداث مؤلّة (المترجم) هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النّص، تر: محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999م، ص: 26.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص: 26.

³ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، مرجع سابق، ص: 38.

الرّأي المعروض أو ببطان الرّأي المعترض عليه»¹ ولهذا بالتّحديد كان الإقناع هو مجال البحث الحّجاجي نظراً إلى كونه محدّد المقام والمخاطب والمخاطب والإطار القوي.

وفي التّقاليد الغربيّة كانت تعرّف الخطابة على «أثما دراسة فنّ الإقناع بالخطاب»² على حدّ تعبير "أوركيبوني-Orecchioni" فيعدّ كتاب: الخطابة لأرسطو، من أقدم الكتب التي اهتمّت بالإقناع وأدواته، إذ يعرّف "أرسطو" الخطابة على أنّها «قوة تتكلّف الإقناع الممكن في كلّ واحد من الأمور المفردة»³ ويعرّفها أيضاً «على أنّها صناعة مدارها إنتاج قول تبني به الإقناع في مجال المحتمل والمسائل الخلافية القابلة للنّقاش، بمعنى أنّها علاقة بين طرفين تتأسّس على اللّغة والخطاب، يحاول أحد الطرفين فيها أن يؤثّر في الطرف الآخر»⁴ باستخدام استراتيجيات معيّنة.

هذا وقد كان "أرسطو" ينطلق من كون الخطابة، إنّما هي «الكشف عن الطّرق الممكنة للإقناع، وهذا الإقناع يتوقّف عنده على ثلاثة أركان هي: أولاً، أخلاق القائل وهو ما يمكن أن نسمّيه بحجّة الإيتوس Ethos وثانياً، تصدير السّامع في حالة نفسيّة ما، وهو ما يمكن أن نسمّيه بحجّة الباتوس Pathos وثالثاً، القول نفسه من حيث هو يثبت أو يبدو أنّه يثبت وهو ما يمكن أن نعتنه بحجّة اللّوغوس Logos أي الكلام والعقل»⁵ أمّا عن مكوّنات الخطابة فقد حلّصها "أرسطو" في ثلاثة عناصر هامة بقوله: «أمّا اللّاتي ينبغي أن يكون القول فيهنّ على مجرى الصّناعة فثلاث: إحداهنّ الإخبار من أي الأشياء تكون التّصديقات، والثّانية، ذكر اللّاتي تستعمل في الألفاظ، والثّالثة، أنّه

¹ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مرجع سابق، ص: 66.

² - منى فهمي محمّد غيطاس، الخطابة والتّداوليّة نحو أداة إجرائيّة لتلقّي النّص الخطابي، مجلّة الدّراية، كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، القاهرة، ع: 15، 2015م، ص: 107.

³ - أرسطو طاليس، الخطابة، تح وتع: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، لبنان، 1979م، ص: 09.

⁴ - حمادي صمود، أهم نظريات الحّجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والعلوم الإنسانيّة، كلية الآداب، منوبة، تونس، دط، دت، ص: 12.

⁵ - ينظر: أرسطو طاليس، الخطابة، مصدر سابق، ص: 16.

كيف ينبغي أن ننظّم أو ننسّق أجزاء القول»¹ وما يستخلص من هذا الطّرح الأرسطيّ أنّه شكّل عناصر الخطابة على أساس المبادئ الآتية:

- الإقناع أو البراهين.
- الأسلوب أو التّنظيم.
- ترتيب أجزاء القول.

وإذا كانت البلاغة هي فنّ الإقناع بالخطاب حسب المقامات والأحوال، فإنّ أوجه المقاربة بين مصطلحيّ الإقناع والحجّاج تتلاشى في الأفق، على اعتبار أنّ كلا المصطلحين يميلان غاية استمالة المتلقّي نحو فكرة معيّنة أو بناء اتجاهات جديدة عنده أو تعديلها باستخدام أفضل السّبل وأقلّها كلفة ووقتاً وجهداً في الوصول إلى الغاية المنشودة. فالإقناع بهذا يعدّ بمثابة الوجه الآخر للحجّاج، فهدف استخدام الحجّاج في الخطاب، هو إقناع المتلقّي بفحوى ذلك الخطاب، وجعله يدعّن لما يطلبه المتكلّم.

فمفهوم الإقناع يقترب من مفهوم الحجّاج الذي هو طرح الحجج والبراهين التي تجعل المتلقّي يدعّن بدون إكراه أو قسر، وهو ما يؤكّده "أوستين فري" من أنّ «الحجّاج والإقناع جزآن من عمليّة واحدة ولا اختلاف بينهما إلّا في التّوكيد»² فيجعل الفرق بينهما متمثّل في درجة التّوكيد فقط، كما أنّ قضيّة الإقناع لا تتحدّد في ذاتها، إنّما هي مرهونة بمدى نجاعة الحجّاج، فنجاعة الحجّاج تكمن في إقناع الطرف الثاني بما يطرحه الطّرف الأوّل في العمليّة الحجّاجية، ونجاعة الإقناع تكمن في مدى وصول الخطاب إلى ذهن المتلقّي وإذعانه لما يطلبه المتكلّم أو المحتجّ. وهكذا نجد أنّ الإقناع يمثّل قاعدة الحجّاج التي يسعى إليها، وبذلك يكون هو محور الدّراسة في الحجّاج، ولذلك عدّ الإقناع

¹ - أرسطو طاليس، الخطابة، مصدر سابق، ص: 181.

² - آمال يوسف المغامسي، الحجّاج في الحديث الشريف، دراسة تداولية، الدّار المتوسّطيّة للنشر، ط1، 1437م - 2016م، ص: 30.

«الوجه العائم للحجاج ومرادفه الآخر عبر المواضع المنطقية»¹ أي أنّ الحجاج والإقناع خطّان متوازيان يتغيان وجهة واحدة.

ويرى كلُّ من "هوارد مارتين وكينيث أندرسين" أنّ كلّ اتّصال هدفه الإقناع، ذلك أنّه يبحث عن تحصيل ردّ فعل على أفكار القائم بالاتّصال، فسلطة الإقناع مرهونة بمدى توافر الشروط اللازمة لنجاح الخطاب الحجاجي، فكلّما كان الخطاب الحجاجي ناجحاً كلّما امتلك قدرة أكبر على الإقناع. وبهذا التّصور يكون هناك ارتباط وثيق بين المصطلحين والمفهومين وهو تصوّر موجود أيضاً في الخطابة الجديدة عند "بيرلمان وتيتيكا" فالإقناع والافتناع هما جوهر العمليّة الحجاجية وأساسها عندهما، «فالإقناع هو الأثر المتولّد عن التلقّظ، والدّافع إلى مبادرة المتلقّي بتحقيق مقاصد المرسل إقداماً أو إحجاماً»² وهو بهذا بمثابة الغرض التداولي من الحجاج.

كما أنّ "بيرلمان وتيتيكا" يسجّلان في نظريتهما بأنّ «إذعان العقول بالتّصديق لما يطرحه المرسل، أو العمل على زيادة الإذعان، هو الغاية من كل حجاج، فأبجع حجّة هي التي تنجح في تقوية حدّة الإذعان عند كلّ من يسمعها، وبطريقة تدفعه إلى المبادرة، سواء بالإقدام على العمل أو الإحجام عنه، أو هي على الأقلّ ما تحقّق الرغبة عند المرسل إليه في أن يقوم بالعمل في اللّحظة المناسبة»³ وإن كانت أغلب الآراء تتفق على أنّ الإقناع والحجاج وجهان لعملة واحدة وأنّ الارتباط بينهما هو ارتباط الغاية بالوسيلة.

إلا أنّ هناك من يفرّق بينهما، «على اعتبار أنّ الإقناع يكون بمخاطبة الخيال والعاطفة، ممّا لا يدع مجالاً لإعمال العقل، وحرية الاختيار، وهذا ما يجعله ذاتياً محضاً. بخلاف الحجاج الذي يتميّز بكونه يقع في دائرة وسط بين الموضوعيّة والدّاتية، لأنّه يقوم على حرية الاختيار على أساس عقليّ، دون

¹ - عز الدين التّاجح، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، مجلة الخطاب، دار الأمل، الجزائر، ع1، 2007م، ص: 271.

² - آمال يوسف المغامسي، الحجاج في الحديث الشريف، مرجع سابق، ص: 30.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب، مرجع سابق، ص: 456 - 457.

إغفال التأثير في العواطف»¹ وهناك فرق آخر، وهو أنّ «الإقناع يقصد التأثير في مستمع سلبي، بينما الحجاج يشرك مستمعا فعّالا ونشيطا في عملية البحث عن الأفضل، ذلك أنّه فضاء للحوار والنقاش مع الآخر مع الآخر، لا فضاء للإلزام والإرغام»² كما أنّ الحجاج يستهدف مستمعا عامّا بالإضافة إلى المستمع الخاص، أمّا الإقناع، فإنّه يستهدف مستمعا خاصّا ومقصودا، وذلك عند من يفرّق بين الإقناع والاقناع فيجعل غاية الحجاج الاقناع وليس الإقناع.

ولقد ميّز "بيرلمان - Perleman" و"أولبريشت تيتيكا - Olbretch Tyteca" فعلا بين مستويين من التسليم أو القبول بالرأي المعروض:³ التسليم الآتي من الخارج حسب المقام وترجمه كلمة Persuasion والتسليم المنبعث من داخل النفس باطمئنان وترجمه كلمة Conviction وهذا النوع الثاني هو الذي ينتج عن مخاطبة مستمع كوني Auditeur universel حيث تلتقي أفهام العقلاء. وهو موضوع الحجاج بمعناه الحقّ في نظرهما، ففي إطاره تتحقّق الحرية، أي الإفلات من الإكراهات الخارجية.

1-1-2- عناصر الإقناع:

ذكر "أرسطو" أنّ هناك ثلاثة أنواع من التصديقات التي قد يلجأ إليها المتكلّم من أجل الإقناع، «فأمّا التصديقات التي نحتال لها بالكلام فإنّها أنواع ثلاثة، فمنها ما يكون بكيفية المتكلّم وسمته، ومنها ما يكون بتهيئة السامع واستدراجه نحو الأمر، ومنها ما يكون بالكلام نفسه قبل التثبيت»⁴

¹ - عبد الله صولة، في نظرية الحجاج، دراسات وتطبيقات، دار الجنوب للنشر والتوزيع، ط1، 2001م، ص: 15.

² - عبد العزيز لحويديق، الأسس النظرية لبناء شبكات قرآنية للنصوص الحجاجية (مقال)، ضمن كتاب: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، حافظ إسماعيلي علوي، ج3، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م، ص: 346.

³ - فتيحة لعلاوي، الوظيفة الإقناعية للحجاج في الدراسات العربية والغربية، حوليات جامعة الجزائر 2، ع: 22، جويلية 2012م، ص: 327.

⁴ - أرسطو طاليس، الخطابة، مصدر سابق، ص: 10.

أي أنّها تجري على مستوى العناصر الثلاثة الأساسية في العملية التخاطبية (المتكلم - المتلقي - الكلام).

تتمثل عناصر الإقناع على النحو التالي:¹

- المرسل: وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص أو مؤسسة تريد أن تؤثر في الآخرين واتجاهاتهم النفسية وأحاسيسهم ومشاعرهم وسلوكهم ومعتقداتهم، وهناك دوافع تؤثر في الاتجاه الذي تأخذه عملية الإقناع والتأثير، فقد يكون الدافع اجتماعي مثل حب البروز، أو دافع اقتصادي مثل ترويج بضاعة، أو دافع سياسي كحملات انتخابية. الخ
- الرسالة الإقناعية: وهي فكرة أو مجموعة من الأفكار والأحاسيس والقضايا أو الاتجاهات والخبرات التي يريد المرسل نقلها إلى المستقبل والتأثير عليه سواء بخطاب مباشر أو إيجاز أو اتصال اجتماعي.
- المتلقي: هو الفرد أو جمهور المتلقين الذين يستقبلون الرسائل الصادرة عن المرسل.

1-1-3 - علاقة الحجاج بالإقناع:

إنّ المتمعّن في ماهية المصطلحين يجد أنّهما يسلكان مسلكا واحدا إلى درجة التداخل، وذلك أنّ أحدهما هو غاية الآخر والثاني هو وسيلة الأول في بلوغ غايته، فغاية الحجاج هي الإقناع وهذا يعني «أنّ قضية الإقناع لا تتحدّد في ذاتها، إنّما هي مرهونة بمدى نجاعة الحجاج»² إذ إنّ نجاعة الحجاج مرهونة بمدى اقتناع الطرف الثاني بطرح الطرف الأول، وهو ما لا يتسنّى إلّا بألية الحجاج، فالحجاج هو الآلية الأبرز من آليات الإقناع وتقنياته، وأنّ حدود هذه الآلية لا تتوقف عند مجرد إيهام المتلقي وإتقان إقناعه من خلال التغيير في موقفه أو سلوكه، وهذا يكسبها أبعادا تداوليّة.

¹ - عامر مصباح، الإقناع الاجتماعي خلفيته النظرية وآلياته العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006م، ص: 26 - 27.

² - عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006م، ص: 22.

ومن الباحثين واللغويين الذين أكدوا على الطبيعية الحجاجية للإقناع، نلفي "بيرلمان - Perlman" في إطار ما عرف بمصطلح الخطابة الجديدة La nouvelle rhétorique «حيث اعتبر الحجاج خطابة تستهدف استمالة عقل المتلقي والتأثير في سلوكه، أي الإقناع Persuasion»¹ وهو ما يؤكده "بيرلمان وتيتيكا" بأن الحجاج «إذعان العقول بالتصديق لما يطرحه المرسل، أو العمل على زيادة الإذعان هو الغاية من كل حجاج، فأجمع حجة هي التي تنجح في تقوية حدة الإذعان عند من يسمعها وبطريقة تدفعه إلى المبادرة سواء بالإقدام على العمل أو الإحجام عنه، أو هي على الأقل ما يحقق الرغبة عند المرسل إليه في أن يقوم بالعمل في اللحظة الملائمة»² فالإقناع بهذا هو لب العملية الحجاجية وغايتها المنشودة.

وإن هدف المتكلم من خطابه الحجاجي ليس إبراز مهاراته اللغوية فحسب، وليس هدفه مجرد إيهام المتلقي بما هو مهياً لفهمه، وإنما غايته أن يكون خطابه غائياً «غايته القصوى إقناع المتلقي بما يحمله من أفكار وما يعرضه من مواقف أو إغرائه بهذه الأفكار وتلك المواقف ليحدث في نهاية المطاف أثراً واضحاً في المتلقي لا من حيث أفكاره فحسب، بل من حيث مواقفه وما قد يكون له سلوك واقعي ملموس»³ وهذا يؤدي بنا إلى نوعين من الحجاج حسب "بيرلمان وتيتيكا" هما:⁴

- حجاج إقناعي: وهو يرمي إلى إقناع الجمهور الخاص.
- حجاج اقتناعي: وهو حجاج غايته أن يسلم به كل ذي عقل.

¹ - ينظر : جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000م، ص: 105 وما بعدها.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 457.

³ - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر بنيتة وأساليبه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2007م، ط2، 2001م، ص: 35.

⁴ - عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال: مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة، لبرلمان وتيتيكا، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 301.

فلاقتناع عندهما «يرتبط بما هو عقلي على اعتبار أنه إذعان نفسي مبني على أدلة عقلية، أكثر من الإقناع الذي قد يرتبط بما هو ذاتي باعتباره يتضمّن السّماح للمتكلّم باستعمال الخيال والعاطفة في حمل الخصم على التسليم بالشيء»¹ ومفهوم الإقناع يقترب أكثر من مفهوم الحجاج الذي هو طرح الحجج والبراهين التي تجعل المتلقّي يدعن دون إكراه أو قسر.

إذاً إنّ «للظواهر الحجاجية أهمية كبيرة في عملية الإقناع لكونها تقدّم الحجج والبراهين وتربطها بالنتيجة، والحجاج المبني على براهين صادقة حتماً يؤدي إلى نتائج صادقة، أمّا الحجاج المبني على براهين كاذبة فمآله الدحض والنقض. فالحجة الصادقة تعبّر عن شخصيّة صاحبها، ذلك أنّ السامع إذا علم أنّ الخطاب صادر عن قلب منافق وضمير مخادع لا يلقي له بالا، بل سيكون ذلك أدعى للنفور عمّا يريد المتكلّم إقناع السامعين به والانصراف عنه إلى ما يراه أفضل. وبذلك فإنّ الصدق في القول ومطابقة الظاهر للباطن أساس مهم من أسس الإقناع»² إلاّ أنّه وعلى الرّغم من التداخل الكبير بين المصطلحين، وعلى الرّغم من اعتبار الإقناع الوجه الآخر للحجاج فإنّه يمكن فصل الحجاج والإقناع بالنظر إلى الحجج المعتمدة ذلك «لأنّ الحجاج عملية اتصالية، تعتمد الحجة المنطقية بالأساس وسيلة لإقناع الآخرين والتأثير فيهم»³ إضافة إلى وظيفة التأثير في هذه الحجج.

وكذلك بالنظر إلى طبيعة المتلقّي، «فإن كان المتكلّم يخبره بكلام جديد فهو يقنع، أمّا إن كان المتلقّي رافضاً أو منكراً للكلام، فيتحوّل الخطاب من إقناعي إلى حجاجي»⁴، لأنّ المتلقّي متى سلّم بالمقدمات التي قدّمها المتكلّم فهو مقتنع من طرفه، ومتى ردّها أو رفضها فهو محاجج، ويتمثّل ردّ ورفض المتلقّي في استخدامه لحجج قد تعيق حجج المتكلّم في بلوغ هدفه. وعلى العموم فإنّ

¹ - عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال: مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة، لبيرلمان وتيتيكا، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 301.

² - آمنة بلعلی، الإقناع المنهج الأمثل للتواصل والحوار، نماذج من القرآن والحديث، مجلّة التراث العربي، ع: 89، محرّم 1424هـ - 23 مارس 2003م، ص: 225.

³ - جميل عبد الجيد، البلاغة والاتصال، مرجع سابق، ص: 105.

⁴ - عباس حشّاني، مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المخبر، ع: 09، 2013م، ص: 275.

الاستدلال والبرهان والإقناع هي مصطلحات تمثل وجوه الحجاج من جهة وتعرف سمات الخطاب الحجاجي بهم من جهة أخرى، بالنظر إلى المتكلم أهو يستدل؟ أو يبرهن؟ أم أنه يقنع؟

1-1-4- وسائل الإقناع:

يمكن تصنيف وسائل الإقناع اعتباراً بما ترتبط به، فمنها الوسائل النفسية الاجتماعية، اللغوية، البلاغية، المنطقية وشبه المنطقية وهو ما سيكون مجال التطبيق خاصة في حقل تراثنا البلاغي وما اشتمل عليه من أشكال بلاغية. ثم إن المقصود بالوسائل النفسية الاجتماعية كل ما له علاقة بالمتكلم، ويساهم مساهمة فعالة في أداء دوره أداء ناجحاً كمحاجج مقنع لغيره قادر على تهيئة مستمعه كما يقصده من خطابه «فالحجاج في النهاية ليس سوى دراسة لطبيعة العقول، ثم اختيار أحسن السبل لمحاورتها والإصغاء إليها، ثم محاولة حيازة انسجامها الإيجابي، والتحامها مع الطرح المتقدم، وإذا لم توضع هذه الأمور النفسية والاجتماعية في الحسبان، فإن الحجاج يكون بلا غاية وبلا تأثير»¹ أي أن العملية الحجاجية عملية شاملة لمجموعة من العوامل ولا تتحقق نجاعتها إلا بمراعاتها.

أما الوسائل اللغوية والبلاغية والمنطقية، فتمثل في دور لغة الحجاج المتعمدة أثناء التخاطب «فاللغة في الخطاب الحجاجي تقوم بدور جوهري وفاعل في تحقيق التأثير والاستمالة، فالمفردات والتراكيب التي يختارها المتكلم لوصف حدث ما، تعكس موقفه اتجاه ذلك الحدث»² وبالتالي تؤثر في المتلقي بالسلب أو الإيجاب أي بالقبول لذلك الموقف أو برفضه. إذ لا بد من تضافر كل هذه الوسائل حتى يؤدي الحجاج وظيفته ويحقق الإقناع المنشود.

وفي تراثنا البلاغي «راح زعماء المذاهب الكلامية وخاصة المعتزلة يهتمون بتدريبهم وتلقينهم تقنيات الإقناع واستعمال الحجج للظفر بالمنازرات وكيفية إقحام الخصم وكيف يحسنون البيان ويصوغون

¹ - بيرلمان وتيتيكا، مصنف في الحجاج، البلاغة الجديدة، ج1، المطابع الجامعية، ليون، فرنسا، 1981م، ص: 18.

² - جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، مرجع سابق، ص: 118.

كلاما يستولي على عقول السامعين وقلوبهم»¹ وتكشف أمام هذه العتبة، أنّ البليغ المتكلم، وهو بصدد بناء خطابه الإقناعي ينحو منحاً استراتيجياً حجاجياً (يقوم على الحجج) يضمن له الوصول إلى ما يسطّره من أهداف مسبقة.

ويعدّ "الجاحظ" أكبر معترلي زحرت كتبه بمسائل دقيقة في الحجاج والإقناع، وفي هذا الصدد يرى "محمد العمري" «أنّ تحليل استراتيجية كتاب البيان والتبيين للجاحظ، تكشف بكلّ وضوح أنّ هذا الكتاب محاولة لوضع نظرية لبلاغة الإقناع، مركزها الخطاب اللغوي الشفوي، وهامشها كلّ الوسائل الإشهارية والرمزية، وأساس الإقناع الخطابي مراعاة أحوال المخاطبين»² وهذا ما نلغيه مؤكّداً في جوابه عن سؤال طرحه فحواه: «ما البلاغة؟»³ فأجاب «وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة. ثمّ قال: ومن البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعر طريقة. وربّما كان الإضراب عنها صفحاً أبلغ في الدرك، وأحقّ بالظفر»⁴ فهذا يؤكّد أنّ الأهمّ في البلاغة هو العلم بالحجة ساعة التخاطب، مع تحيّر اللحظة المناسبة لإيرادها، فالهدف من البلاغة لم يكن التزيين والتّجميل والزخرفة في الكلام، وإن وجد فهو بهدف الإمتاع لغاية الإقناع كما سيأتي في مطلب الحجاج والإمتاع.

إذاً فالمتصحّ لأهمّ المصادر البلاغية القديمة، يكتشف أنّ الهدف منها هو الإقناع، فالغاية من البلاغة العربية، هي غاية حجاجية بالدرجة الأولى. ويضيف "الجاحظ" في معرض الإجابة عن سؤاله، ما يؤكّد العلاقة الوطيدة بين الحجاج والإقناع، أنّ «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخيّر اللفظ، لا يكلم سيّد الأمة بكلام الأمة

¹ - ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، ط9، 1965م، ص: 33.

² - إرود إيش، وآخرون، نظرية الأدب في القرن العشرين، تر: محمد العمري، مقال محمد العمري، المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1996م، ص: 125.

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 88.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 88.

ولا الملوك بكلام السوقة. ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة.. وقد نظر في صناعة المنطق على جهة الصناعة والمبالغة»¹ وبما أنّ الناس طبقات فعلى الخطيب/المتكلم أن يتعين ما يناسب كل طبقة من لفظ حتى يحقق الإقناع الذي هو غايته.

ويتضح الجانب الحجاجي الإقناعي في البلاغة العربية أكثر، فيما أورده "الجاحظ" عن "ابن المقفع" حيث «قال إسحاق بن حسان بن قوهي: لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط. سئل ما البلاغة؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جواباً، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعراً، ومنها ما يكون سجعا وخطباً، ومنها ما يكون رسائل»² فالمستنتج أنه ما من شكل من أشكال الخطاب إلا وتظهر فيه لمسات ونفحات بلاغية ذات أبعاد تداولية تسهم في إقناع السامع بفحوى ذلك الخطاب. وبهذا يتأكد أنّ الحجاج غاية البلاغة وقرينها، وهو الرأي الذي يؤكده "ابن الأثير"، فعنده أنّ «مدار البلاغة كلّها على استدراج الخصم إلى الإذعان»³ عن طريق استخدام مجموعة من الاستراتيجيات.

وما يلفت النظر التقارب الكبير بين ملامح الوظيفة الإقناعية عند "الجاحظ" ومبادئ الحجاج عند "ديكرو" وأشد ما يبدو عليه التقارب «هو في دعوتهما إلى التقنين لخطاب مثالي، وإلى احترام إنسانية الإنسان، وفي ذلك يلتقي معهما "مايير"، كما يبدو من خلال توظيفهما المهارات الأسلوبية والبلاغية في خدمة الإقناع»⁴ كما يبدو التقارب بين "بيرلمان" و"الجاحظ" من خلال دعوتهما إلى «عدم

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 92.

² - المصدر نفسه، ص: 115 - 116.

³ - ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج1، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة النهضة، مصر، ط1، 1959م، ص: 94.

⁴ - عامر خليل الجراح، الإجراءات التداولية التأثيرية في التراث البلاغي العربي بين التأويل والحجاج والإنجاز، دار سنابل للطباعة والنشر، ط1، 1441هـ - 2019م، ص: 132.

التلاعب بمشاعر المتلقي»¹ غير أنّ "الجاحظ" أشار إلى الموقف الأخلاقيّ في معرض كلامه عن حديث - النبيّ عليه الصّلاة والسّلام - ووجوب التّأسيّ به، فيدعو فيه المحاجج إلى أن «لا يلتمس إسكات الخصم إلّا بما يعرفه الخصم ولا يحتجّ إلّا بالصدق ولا يطلب الفلج إلّا بالحقّ ولا يستعين بالخلابة ولا يستعمل المواربة ولا يهمز ولا يلمز ولا يبطئ ولا يعجل»² ولعلّ هذا ما يتقاطع مع مبدأ تداولي في الخطاب، أعني به مبدأ التّأدّب.

أمّا "أبو هلال العسكري" فقد خصّص للحجاج فصلا من كتابه: الصّناعتين، هو الفصل الحادي والثلاثون، تحت عنوان: في الاستشهاد والاحتجاج وقد شرّحه «وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن ما يُتعاطى من أجناس صنعة الشّعْر، ومجراه مجرى التّذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثمّ تؤكّده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأوّل، والحجّة على صحّته»³ ثمّ يضرب لذلك مثلا من النثر وآخر من الشّعْر، فمثاله من النثر «ما كتب به كافي الكفاة في فصل له: فلا تقس آخر أمرك بأوله، ولا تجمع من صدره وعجزه، ولا تحمل خوافي صنّعك على قوادمه، فالإناء يملؤه القطر فيفعم، والصّغير يقترن بالصّغير فيعظم، والدّاء يلمّ ثمّ يصطلم، والجرح يتباين ثمّ ينفثق، والسيف يمسّ ثمّ يقطع، والسهم يرد ثمّ ينفذ»⁴ أمّا مثال الشّعْر ما ذكره على لسان أحد الشّعراء:⁵

إمّا يعشق المنايا من الأقد ***
وإمّ كان عاشقا للمعالي

وكذاك الرّماح أوّل ما يك ***
سرسر منهنّ في الحروب العوالي

¹ - عامر خليل الجراح، الإجراءات التّداوليّة التّأثيريّة في التراث البلاغي العربي بين التّأويل والحجاج والإنجاز، مرجع سابق، ص: 132.

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص: 17.

³ - أبو هلال العسكري، الصّناعتين، مصدر سابق، 416.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 416.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 416.

ومهما اختلفت صفة المتكلّم خطيب، شاعر.. الخ إلّا أنّه محتاج إلى ما يؤكّد به كلامه ويستميل به قلوب السّامعين. ومن النّصوص التي أوردها "الجاحظ" في مؤلفه: البيان والتبيين، والتي تنمّ عن الوظيفة الإقناعية/الحجاجية للخطاب، أنّ «الله سأل موسى بن عمران - عليه السّلام - حين بعثه إلى فرعون بإبلاغ رسالته، والإبانة عن حجّته، والإفصاح عن أدلّته»¹ فوردت ميزات الإبلاغ والإبانة والإفصاح مقرونة بالحجّة وشرطا لنجاحها وتحقيق الإقناع لدى المتلقّي، وكلّما انتفت هذه الشّروط أضحّت الحجّة واهية وأضحى تحقيق الإقناع مستحيلا.

وهو ما يؤكّده "الجاحظ" أنّ «ليس حفظك الله، مضرة سلطنة اللسان عند المنازعة، وسقطات الخطل يوم إطالة الخطبة، بأعظم ممّا يحدث عن العي من اختلال الحجّة، وعن الحصر من فوت درك الحاجة»² فاختلال الحجّة يفوّت تحقيق الغاية من إيرادها «وقال موسى صلى الله عليه وسلّم: ﴿وَأَخِي هَرُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾³. وقال: ﴿وَيَضِيحُ صَدْرِي وَلَا يَبْطَلِي لِسَانِي﴾⁴، رغبة منه في غاية الإفصاح بالحجّة، والمبالغة في وضوح الدّلالة، لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة، ويبلغ أفهامهم على بعض المشقّة»⁵ فكّلما ازدادت الحجّة فصاحة والدّلالة وضوحا، كان الإذعان إليه أقوى وميل القلوب إليها أكثر.

ويضيف في السّياق ذاته أنّ «الله عزّ وجلّ ذكر لنيّه عليه السّلام حال قريش في بلاغة المنطق، ورجاحة الأحلام، وصحّة العقول، وذكر العرب وما فيها من الدّهاء والتّكرار والمكر، ومن بلاغة

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 07.

² - المصدر نفسه، ص: 12.

³ - سورة القصص، الآية: 34.

⁴ - سورة الشعراء، الآية: 13.

⁵ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 07.

الألسنة، واللدد عند الخصومة، فقال تعالى: ﴿بِإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَفُكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾¹. وقال ﴿وَتُنذِرَ بِهِ فَوْماً لَّدَا﴾². وقال: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِيهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾³. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾⁴ ثم ذكر خلاصة ألسنتهم، واستمالتهم الأسماع بحسن منطقتهم، فقال: ﴿وَإِنْ يَفْؤُلُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾⁵ «⁶ إن من جملة ما تنطوي عليه هذه الأقوال من أبعاد تداولية أن البيان عند "الجاحظ" لا يقتصر على مستوى الفهم والإفهام، وإنما يتعدى ذلك إلى مستوى آخر، هو المستوى الحجاجي/الإقناعي، وهو مستوى شائع في البلاغة العربية وفي مختلف أشكال الخطاب التي دأب عليها العرب (مناظرة، سجال، شعر، فخر... الخ) وجاء القرآن الكريم حاملاً لهذا المستوى حتى تدعن العقول له وتستمال القلوب.

وبهذا يظهر حضور الحجاج في تناول "الجاحظ" لمفهوم البيان، فالبيان حسب «اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع»⁷ ففي هذا التعريف نجد "الجاحظ" يتناول البيان من ناحيتين:⁸ الأولى: من ناحية إفهام المتلقي، فلا يحصل البيان عنده إلا إذا فهم المتلقي، وهو بهذا «يكتسي بعدا تداوليا ذا

¹ - سورة الأحزاب، الآية: 19.

² - سورة مريم، الآية: 97.

³ - سورة البقرة، الآية: 202.

⁴ - سورة الزخرف، الآية: 58.

⁵ - سورة المنافقين، الآية: 04.

⁶ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 09.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 76.

⁸ - هامل لخضر، حجاجية الخطاب الثري، المقابسات للتوحيدي أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة وهران

وهران 1، أحمد بن بلة، قسم اللغة العربية وآدابها، 1440هـ - 2019م، ص: 171.

وظيفة تواصلية¹ والثانية: من ناحية إقناعه. وتحقيق هذا الشرط لا يرتبط بعوامل ينبغي على المخاطب أن يلتزم بها، بل كل شيء يبلغ الفهم، ويوضح المعنى، فهو المطلوب في ذلك الموضوع.

فتحقيق الفهم ومن ثم الإقناع يكون عن طريق اللفظ أو غيره من العلامات كالإشارة مثلا، وهو المفهوم الذي بدا حاضرا عند "الجاحظ" في سياق «حديثه عن الإشارة»² خاصة إذا تزامنت مع ممارسة اجتماعية أو فنية، يذكر "الجاحظ" في هذا الصدد «أن إبراهيم بن هانئ قال: من تمام آلة القصص أن يكون القاصّ أعمى، ويكون شيخا بعيد مدى الصوت. ومن تمام آلة الرّمز أن تكون الرّامة سوداء. ومن تمام آلة المغني أن يكون فاره البرذون، براق الثياب، عظيم الكبر، سيئ الخلق. ومن تمام آلة الخمار أن يكون ذميا.. ويكون أرقط الثياب، محتوم العنق. ومن تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرايا، ويكون الداعي إلى الله صوفيا. ومن تمام آلة السؤدد أن يكون السيد ثقيل السمع، عظيم الرأس»³ وعليه فإنّ هذه المظاهر السلوكية المرافقة للخطاب لا تقل أهمية عن تركيبته الداخلية والفنية، في زيادة القوة التأثيرية على المتلقين.

وزيادة في تأكيد العلاقة بين الحجاج والإقناع في ضوء الأشكال البلاغية العربية القديمة نجد أنّ "السكاكي" ينحو نحو "الجاحظ" في ربط علم البيان بالحجاج، لأنّ فروعه بمثابة الدليل الإقناعي للآخر، إذ يرى أنّه «من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة، ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على نظم الدليل»⁴ فكلما تمكّن المتكلم من ضروب البيان واكتسب مهارة استعمالها وفق ما تقتضيه الأحوال، كان أقرب إلى الإقناع. ولو أخذنا الاستعارة على سبيل توضيح ما تنطوي عليه من أبعاد تداولية وما تشتمل عليه من طاقة

¹ - عادل عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1434هـ - 2013م، ص: 63.

² - واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، إشراف: لزعر مختار، جامعة وهران، 2011 - 2012م، ص: 174.

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 93 - 94.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 182.

حجاجية، لألفينا «أنّ قوّة الحجاج في المفردات تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى ممّا نحسّه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي، فالسمات الدلالية المحتفظ بها في عملية التخيّر الدلالي الذي تقوم عليه هذه الاستعارات، هي سمات قيمية»¹ وتكمن حجاجية الاستعارة في «ادعاء وجود المعنى الحقيقي للخطاب، أي المطابقة بين المستعار منه والمستعار له»² حتّى لا يحسّ المتلقّي بوجود فروقات بين ما يُطلب منه الاقتناع به، وما يستدلّ به لذلك، فهي ترتفع بالمعنى الحقيقي إلى أرفع درجاته عن طريق المجاز، فيتحقّق بذلك بعد النظر لدى المتلقّي وتتمّ لديه الحجّة فيقتنع.

أمّا "حازم القرطاجني" فقد جعل الحجاج وجهها من أوجه الكلام «ولما كان كلّ كلام يحتمل الصدق والكذب إمّا أن يرد على جهة الإخبار والاقتصاص، وإمّا أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال»³ فجانب الحجاج والإقناع ركيزة أساسية في بناء الخطاب إذ لا خطاب دون قصد ومن أوجه القصد جعل العقول تدعن لما يلقي إليها.

والملفت للانتباه أيضا في خصمّ بيان أوجه الحجاج والإقناع التي انطوت عليها الأشكال البلاغية العربية القديمة أنّ الكثير من عناوين المؤلفات اشتملت على استراتيجية إقناعية ذلك «أنّ العنوان أوّل المفاتيح النصية التي تستوجب توقّف المتلقّي عندها، حتّى تحسن قراءتها ويتقن تأويلها، إنّه مقطع مكثّف تتعدّد وظائفه الدلالية، لا تقلّ أهميته عن النص ذاته»⁴ ويمكن أن نمثّل لذلك بعنوان الإيضاح وقوفا عند قول "القرظيني" «هذا كتاب في علم البلاغة، ترجمته بالإيضاح، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سمّيته تلخيص المفتاح، وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المشكّلة، وفصلت معانيه المحملة، وعمدت إلى ما خلا منه المختصر ممّا تضمّنه مفتاح العلوم وإلى ما خلا عنه

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 495.

² - المرجع نفسه، ص: 496.

³ - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008م، ص: 55.

⁴ - قوتال فضيلة، حجاجية الشّروح البلاغية وأبعادها التداولية، دار كنوز المعرفة للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 1438هـ -

2017م، ص: 392.

المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القادر الجرجاني - رحمه الله - في كتابه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهدبته ورببتها حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري»¹ وهو ما يؤكد الغاية من تأليف الكتاب ألا وهي الإيضاح وفي الإيضاح بيان وإقناع.

ومن هنا فإننا لا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ غاية البلاغة هي الإقناع، ولتحقيق هذه الغاية فإنها تتوسل بأساليب لغوية وبلاغية ومنطقية وأخرى نفسية واجتماعية. وليست غايتها التزيين والزخرفة كما يتوهم للبعض، ولا أحد ينكر اشتغال البلاغة العربية القديمة على أسمى الحلل الفنية المزخرفة والمرصعة التي تتمتع زائرها وتبهره، لكنّها متعة غايتها إقناعه وجعله يدعن لما يلقي عليه من معنى.

1-2-1 الحجاج والإبلاغ:

1-2-1-1 الإبلاغ:

جاء في معجم لسان العرب لصاحبه "ابن منظور" في مادة (بلغ): «بلغ الشيء يبلّغ ببلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى، وأبلغه هو إبلاغاً وبلّغه تبليغاً. وتبلّغ بالشيء: وصل إلى مراده»² نستخلص من التعريف أنّ مادّة (ب ل غ) في اللّغة العربيّة تنتهي إلى معانٍ من قبيل: الوصول والانتهاء والإيصال والكفاية.. الخ. أمّا من المنظور التداولي «فإنّ عمليّة الإبلاغ هي إيصال رسالة جيّدة وكافية، تصل وتنفذ وتنتهي إلى متلقٍ، مع جهد مبذول وفصاحة من المرسل»³ أي رسالة ذات معنى وأثر هادف في المتلقّي.

¹ - القزويني، الإيضاح، ضمن شروح التلخيص، مصدر سابق، ص: 02 - 03.

² - ابن منظور، لسان العرب، مج: 01، ج: 01، مصدر سابق، ص: 345 - 346.

³ - عبد الكريم حاقّة، إبلاغية الخطاب القرآني من منظور لسانيات النص، دراسة في سورة البقرة، رسالة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية، تخصص: علوم اللسان العربي، إشراف: محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 1437هـ - 2016م، ص: 65.

الإبلاغ والبلاغ:

يتبيّن أنّ نموذج الإبلاغ «يُفضّل نموذج البلاغ بكونه يُبنى على تصوّر للقائل يجعله قاصداً، لا الخبر وحده كما هو الشّأن في نموذج البلاغ، وإمّا أيضاً إبلاغه إلى الغير»¹ فإنّ تقصد الخبر غير أنّ تقصد إبلاغه، حيث ينتج عن الإبلاغ التّأثير في المتلقّي بشكل ما، وهو ما ليس من خصائص الخبر.

1-2-2- الإبلّغية:

يعرّف أحد الكتّاب المعاصرين الإبلّغية على أنّها «مجموع الشّحن النّفسيّة المتوارية في نص أدبي ما، وذات القوّة التّأثيرية على المتلقّي: القارئ المستمع»² ثمّ يشير إلى «أنّ القيم الانفعاليّة في اللّغة، وتناغم الأصوات، والإيقاع، وإبراز عناصر محدّدة في العبارة، وتداعي الأفكار، والاتّجاه إلى التّذكر، والأساليب والتّعابير الأدبية المتّسمة بالفصاحة والبلاغة، كل ذلك يدخل في نطاق الإبلّغية التي هي جوهر البلاغة»³ فالملحوظ أنّ غرض الإبلّغية هو التّأثير في المتلقّي، فتقفز بذلك فوق الجانبين الموضوعي والفكري للكلام، وتقفز أيضاً فوق عمليّة توصيل الأفكار لتتجه نحو جوانب أخرى، لتحقّق قيمة انفعاليّة توقظها في نفس القارئ. ويعوّل - للوصول إلى ذلك - على قدرة المحلّل في استنطاق العناصر اللّسانية للكلام المراد تحليله، شريطة أن يرقى هذا الأخير إلى مستوى الإبلّغية، وفي هذه الصّدّد تلوح في الأفق المقاربة بين الحجاج والإبلاغ فالحجاج خاصية في اللّغة تنمو في مهدها وتقوم بين الذوات المتفاعلة، وهذا ما يجعلنا نجزم بأنّ اللّغة ليست مجرد وسيلة لنقل المعلومات بل تتعدى ذلك بكثير.

ثمّ إنّ الإبلاغ والتّبليغ وظيفيّة رئيسية للّسان البشري، وهو ما تشير إليه "خولة طالب الإبراهيمي" بأنّ «التّبليغ والتّواصل هو التّخاطب المتبادل بين أفراد جماعة ما.. تلك هي إذن الوظيفة الرئيسيّة التي

¹ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مرجع سابق، ص: 44.

² - سمير أبو حمدان، الإبلّغية في البلاغة العربيّة، منشورات عويدات الدّولية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص: 158.

³ - المرجع نفسه، ص: 158.

تؤديها الألسنة البشرية»¹ كما تشير في موضع آخر إلى أنّ «الوظيفة التّبليغية التي تشمل الدّورة التّخاطبيّة بجميع عناصرها وهي وظيفة الإخبار والتّواصل والإفادّة وهي في الحقيقة أساس الوظائف الأخرى»² والإبلاغيّة في رأي "عفيف دمشقيّة" «كلّ ما يجاوز الجانبين الموضوعي والفكريّ للكلام، وكلّ ما يجاوز عمليّة إيصال الوقائع والأفكار عن طريق الإخبار والإعلام إلى عناصر أخرى كتناغم الأصوات، وإيقاع العبارة، والقيم الانفعالية، والأساليب المتميّزة بالفصاحة والبلاغة»³ وهي بهذا تقترب من مفهوم الحجّاج.

أمّا "سمير أبو حمدان" فقد ركّز في تعريفه للإبلاغيّة على ربطها بالأسس التّفنسية في العمل الأدبيّ شعره ونثره، إذ ذهب إلى أنّها «مجموع الشّحنات التّفنسية المتوارية في نصّ أدبيّ ما»⁴ وتعدّ الإبلاغيّة وظيفة في النّص وخاصية من خصائصه، حيث إنّ كلّ نصّ منجز إنّما أنجز لقصد إبلاغه، وفي هذا الصّدّد ترى "عايدة حوشي" بأنّ «الإبلاغيّة بوصفها خاصية في النّص، لا تجعله مستخدما وسيلة دون غاية بل تلحقه بعناصر القصد»⁵ والمستنتج أنّه قد تعدّدت نظرة الدّارسين إلى مفهوم الإبلاغيّة، فمنهم من اعتبرها من مباحث الأسلوبية لأنّه العلم الذي يبحث في الشّحنات التّفنسية التّعبيرية، وما يريد الكاتب إبرازه من القيم الصّوتية والتّعبيرية التي يشحن بها نصه، فالإبلاغيّة ترتبط بالحالة التّفنسية عند المبدع وما يريد أن يوجّهه إلى المتلقّي. والإبلاغيّة عند بعضهم تشمل كلّ ما يجاوز الجانب العاطفي والفكري من الكلام وكلّ ما يجاوز كذلك إيصال الوقائع والآراء إلى الآخرين وموطنها الأسلوب.

¹ - حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، مرجع سابق، ص : 25.

² - المرجع نفسه، ص : 30.

³ - ينظر: عفيف دمشقيّة، الإبلاغيّة فرع من الألسنية، مجلة الفكر العربي، ع: 68، 1979م، ص: 203.

⁴ - ينظر: سمير أبو حمدان، الإبلاغيّة في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 07.

⁵ - عايدة حوشي، الإبلاغيّة بين اللّسانيات والسّمياء، مجلّة التبيين، الجاحظية، ع: 24، الجزائر، 2005م، ص: 64.

كما ترتبط الإبلاغيّة بالانفعاليّة «فالإبلاغيّة هي الأثر الانفعالي والتعبيري الأساسي للرسالة وتقوم على استخدام المرسل لتقنيات لغويّة وأسلوبية وبيانيّة تجعل المستقبل يتأثر بالخطاب الموجه له ويتفاعل معه»¹ والإبلاغيّة ليست موجودة في السياق اللغوي فحسب بل تظهر أيضا في السياق غير اللغوي وفي هذا الشأن لا يستبعد "الجراح والهزيمة" السياق غير اللغوي من دائرة العمليّة الإبلاغيّة، كما يشير إلى مسألة هامّة في الإبلاغيّة، وهي مسألة التأثير في المتلقّي، «فالإبلاغيّة تشمل جميع الإمكانيات اللغوية والأدبيّة والدلالية والأسلوبية التي ينتجها المبدع سعيا إلى التأثير في نفسية المستقبل»² ولعلّ هذا التعريف يشمل جميع الجزئيات المذكورة في التعاريف السابقة ويظهر أكثر اتساعا وشمولا.

إلا أنّه ومن خصائص الإبلاغيّة أيضا، ارتباطها بمسألة القصد حيث ترى "عايدة حوشي" أنّ «الإبلاغيّة بوصفها خاصية في النصّ، لا تجعله مستخدما وسيلة دون غاية بل تلحقه بعناصر القصد»³ والمستخلص من هذا التعريف أنّه يفسّر خاصية القصد في الإبلاغيّة بناء على عناصر العمليّة التخاطبية: من مرسل منشئ للخطاب ومبلّغه للآخر، ومتلقّي هو الذي يتلقّى الخطاب الذي أنتج بغية تبليغه إليه، وخطاب هو مضمون رسالة الإبلاغ، وهذا الأخير يحتوي على عناصر لغويّة وسياقيّة، وقد أعدّه المرسل ليكون وسيلته في التأثير على المتلقّي وإقناعه.

ثمّ إنّ خاصيّة التأثير والقصد هي من الأوجه المشتركة بين الإبلاغيّة والحجاجية، فكلّ خطاب إبلاغيّ هو خطاب حجاجيّ والعكس صحيح، وبهذا تكون كلّ الخطابات الإبلاغيّة خطابات حجاجية ما دام قصدها هو الوصول إلى المتلقّي والتأثير فيه بشكل أو بآخر. أمّا "كلاوس برينكر" فيفسّر الإبلاغيّة على أنّها علاقة بين ثلاثة عناصر حيث «يفهم الباث المتلقّي أنّه يوفّر له معرفة، وأنّه

¹ - ينظر: عبد الكريم حاقة، إبلاغيّة الخطاب القرآني من منظور لسانيات النصّ، دراسة في سورة البقرة، مرجع سابق، ص: 73.

² - ينظر: عبد المهدي الجراح وخالد الهزيمة، عوامل تشكيل الأبعاد الإبلاغيّة النصّية في قصيدة (يا شعر) للشّابي، مجلّة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج: 04، ع: 01، 1428هـ - 2007م، ص: 3 - 4.

³ - عايدة حوشي، الإبلاغيّة بين اللّسانيات والسّمياء، مرجع سابق، ص: 64.

يريد أن يبلّغه شيئاً، ويمكن أن توضّح وظيفة الإبلّاغ بالعبارة المفسّرة الآتية: أنا (البّاث) أبلّغك (المتلقّي) الحالة / الواقعة س (مضمون النّص)¹ فالخاصّيّة الإبلّاغيّة الحجاجيّة تتّضح في ضوء التّفاعّل الحاصل بين أقطاب العمليّة التّخاطبيّة (مرسل - متلقّي - خطاب).

وفي تراثنا البلاغيّ شكّل هذا التّعالق بين الحجاج والإبلّاغ نواة جوهريّة في بناء الخطاب الإقناعي وفق أشكال خطابيّة وغير خطابيّة مختلفة، وما دامت العلاقة بين الحجاجيّة والإبلّاغيّة تشكّل مجالاً واسعاً متعدّداً الجوانب والرؤى، فكما أسلفنا بالذّكر أنّ الإبلّاغيّة تشمل جميع الأبعاد اللّغويّة والفنيّة والاجتماعيّة والأسلوبيّة.. الخ وعليه ارتأيت أن أركّز في بيان أوجه التّواشج بين الحجاجيّة والإبلّاغيّة، وما تشتمل عليه من أبعاد تداوليّة، على بعض الأشكال البلاغيّة كالكناية والاستعارة والتّشبيه والمجاز والالتفات.. الخ.

فزيادة على ثنائيّة الخبر والإنشاء وما تتقابل معه من المفاهيم التّداوليّة الحديثة كنظريّة الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة، نلّفي أنّ شكلاً من أشكال البيان في البلاغة العربيّة أعني به الكناية يمكن أن يتمثّل مع الخصوصيات التي بني عليها الفعل الكلامي عند "سيرل" ويتّضح ذلك من خلال حاجة المتلقّي إلى الوصول إلى المعنى الحقيقيّ المخبوء وراء المعنى المجازي، وهو ما يقابل المعنى المخبوء وراء المعنى الحرفيّ في الفعل الكلامي غير المباشر.

وعليه «تعدو المحاولة التي تنبثق من المتلقّي/المخاطب بمثابة عامل فعّال في إعطاء القيمة الإبلّاغيّة التّأثيرية (الإقناعيّة) للكناية»² وقد أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى دور الكناية في زيادة التّأثير والإقناع في السّامع، «فقد أجمع الجميع على أنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقع من التّصريح.. فإذا قلت: بلغني أنّك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، كان أوقع من صريحه الذي هو قولك:

¹ - كلاوس برينكر، التّحليل اللّغوي للنّصوص، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط1، مصر، 1425هـ - 2005م، ص: 154.

² - ينظر: سمير أبو حمدان، الإبلّاغيّة في البلاغة العربيّة، مرجع سابق، ص: 159.

بلغني أنّك تتردّد في أمرك»¹ وقد أشار "الجرجاني" إلى الجانب الحجاجي/الإبلاغيّ للكناية «فالكناية أبلغ من التصريح، ذلك أنّك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنّك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشدّ، فليست المزيّة في قولهم "جمّ الرّماد" أنّه دلّ على قرى أكثر، بل أنّك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبه إيجاباً هو أشدّ، وادعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتّها أوثق»² وفي السياق ذاته أشار "العسكري" «أنّه من البصر بالحجّة أن يدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها»³ وبهذا تعدّ الكناية من ألوان البيان التي تحمل قدرات إبلاغيّة خلاقة وتؤثّر في المتلقّي فنيّاً وعقليّاً ووجدانيّاً.

كما يعدّ التشبيه من الأشكال البلاغيّة التي تحتوي على طاقة حجاجيّة/إبلاغيّة بما تحدّثه من أثر في المتلقّي، حيث يرى "العسكري" «أنّ التشبيه يزيد المعنى وضوحاً ويكسبه تأكيداً، ولهذا ما أطبق جميع المتكلّمين من العرب والعجم عليه، ولم يستغن أحد منهم عنه، وقد جاء عن القدماء وأهل الجاهليّة من كلّ جيل ما يُستدل به على شرفه وفضله وموقعه من الكلام بكلّ لسان»⁴ ويرى "محمد بركات أبو علي" أنّ «الإنسان يعجب عندما ينظر في كتب البلاغة العربيّة من شواهد التشبيه لكثرتها، ويُرجع سبب ذلك أنّ شواهد التشبيه والإشعاع والظهور، وإثّما تحرك في المتلقّي روح المشاركة، فهي قيمة خاصّة يحرص عليها المتفنّن لإثارة المتلقّي»⁵ والتشبيه بعد ذلك في جميع الكلام يجري على وجوه:⁶

منها تشبيه الشّيء بالشّيء بصورة، نحو قول امرئ القيس:

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 103.

² - المصدر نفسه، ص: 81.

³ - العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، مصدر سابق، ص: 15.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 243.

⁵ - أبو علي محمد بركات، بلاغتنا اليوم بين الجماليّة والوظيفيّة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2004م، ص: 77 - 81.

⁶ - العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، مصدر سابق، ص: 245.

كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا *** لدى وكرها العنّاب والحشف البالي

ومنها تشبيه الشّيء بالشّيء لونا وحسنا، كقول حميد بن ثور:

والليل قد ظهرت نحيّزته *** والشّمس في صفراء كالورس

ومنها تشبيهه به لونا وصورة، نحو قول النّابغة:

تجلو بقادمي حمامة أيكة *** جفّت أعاليه وأسفله ندى

وكذا تشبيه الشّيء بالشّيء معنى وصورة، كقول النّابغة:

فإنّك كالليل الذي هو مدركي *** وإنّ خلّت أنّ المتأى عنك واسع.

فكلّ هذه الشّواهد عملت على إخراج الغامض إلى الوضوح وتقريب القصي إلى الدنيّ، وإعمال الأثر في المتلقّي «حيث إنّ مرجع التأثير ليس مرتبطا بمقدار المعاني، وإنّما مرتبط بكيفية بروزه، ووسيلة إدراك النّفس له، فإدراكه في الصّورة المشاهدة يزيد النّفس أنسا به وقبولا له»¹ ولعلّ هذا من الأبعاد التداولية التي ينطوي عليها التشبيه.

وإذا توقّفنا عند الاستعارة نلفي أنّ إبلاغيتها تكمن في تأكيد المعنى وتوضيحه، حيث تقود الصّورة الاستعارية المتلقّي إلى نوع من التّصوّر العقليّ الخياليّ للصّورة التي رسمها المتكلّم بحثا عن النّقائص وبالتالي بحثا عن الاقتناع، وقد تنبّه البلاغيون القدامى إلى أهميّة الاستعارة ودورها في التّعبير، وجعلوا أهمّ ركن في قيمتها الفنيّة الأثر النّفسيّ الذي تتركه، ومن هؤلاء "المرجاني" الذي شكّلت الاستعارة عنده آلية من آليات الحجاج فقد وسمها بأنّها «أمدّ ميدانا، وأشدّ افتنانا، وأكثر جريانا، وأعجب حسنا وإحسانا، وأوسع سعة، وأبعد غورا، وأذهب نجدا في الصّناعة وغورا، من أن تجمع شُعبها

¹ - أبو موسى محمد، التّصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، دار التّضامن للطباعة، القاهرة، مصر، ط2، 1980م، ص:

وشعوبها، وتحصر فنونها وضروبها، نعم، وأسحر سحرا، وأملاً بكلّ ما يملأ صدرا، ويمتّع عقلا، ويؤنس نفسا، ويوفّر أنسا.. وهي أجلّ من أن تأتي الصّفة على حقيقة حالها، وتستوفي جملة جمالها»¹ ولعلّ من أبرز الأمثلة عن الاستعارة قول الأعشى:²

يضاحك الشّمس منها كوكب شرق *** مؤرّر بعميم النّبت مكتهل

لقد أظهر الشّاعر ما لا حياة فيه في صفة الحيّ، فنقل الجامد إلى المتحرّك والميت إلى الحيّ، فارتفعت بذلك القيمة الإبداعية للصّورة من خلال دفعها المتلقّي إلى التّحليق في فضاء الخيال، بشكل فنيّ يثير الإعجاب ويهزّ الوجدان.

أمّا عن المجاز المرسل فهو الآخر شكل بلاغيّ تظهر في كنهه العلاقة بين الحجاج والإبداعية من ما يثيره في نفس المتلقّي من فضول نحو البحث عن العلاقة بين معناه الحقيقي ومعناه المجازي، حيث يعدّ بذلك وسيلة يسعى المتكلّم من خلالها إلى تأكيد المعنى وترسيخه في نفس المتلقّي، ومن شواهد المجاز المشهورة قول معاوية بن مالك:³

إذا سقط السّماء بأرض قوم *** رعيناه وإن كانوا غضابا

إنّ الطّاقة الإبداعية الحجاجية لهذه الصّورة الفنيّة تتجلّى في إثارة خيال المتلقّي ودفعه للبحث عن وجه العلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي، كما ساهمت اللّغة الفنيّة في الرّفيع من مستوى الشّحنات الإبداعية.

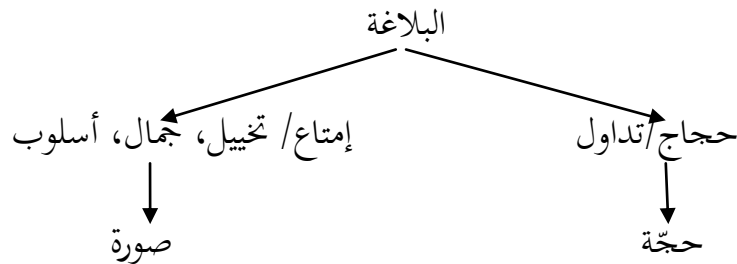
¹ - الجرجانيّ، أسرار البلاغة في علم البيان، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م، ص: 39.

² - العسكريّ، الصّناعتين، مصدر سابق، 276.

³ - المصدر نفسه، ص: 276.

1-3- الحجاج والإمتاع:

إذا كانت غاية الحجاج هي الإقناع فإنّ البلاغة هي الأخرى لا تحيد عن هذه الغاية وإنما تهدف إلى التأثير في المتلقي بجلب انتباهه وإقناعه من خلال مراوغته واستمالتة بلغة جميلة وفكرة جديدة، ونظراً لأنّ الحجاج يظهر حضوره جلياً في البلاغة العربيّة التي شكّل البرهان والإقناع أحد أهمّ مباحثها، فإنّ "عبد السلام مسدي" يرى «أنّ البلاغة العربيّة يتجاوزها جانبان أساسيان: جانب التّواصل والإبلاغ أي الدلالة بما يعنيه من دقّة ومباشرة ووضوح وإقناع، وجانب الفنّ والجمال بما يفرضه من غموض وتخيل وإمتاع»¹ ولتوضيح أوجه المقاربة بين الحجاج والإمتاع يرى "محمد العمري" أن «نقترح كلمة حجة - Argument وكلمة صورة - Figure باعتبارهما الآليتين الأساسيتين في الحجاج من جهة، والتّخيل أو الإمتاع من جهة أخرى»². وهو ما يمكن توضيحها بالمخطط التالي:



ولما كانت أوجه الإمتاع في البلاغة العربيّة كثيرة ومتعدّدة (تمثيل، بيان، تخيل، بديع، أسلوب، فن... الخ) فهل يمكن أن تنسجم وظيفتها الإمتاعية مع الوظيفة الحجاجية؟ لقد قدّم البلاغيون القدامى تصوّراً عن هذا الإشكال، وهو ما توضّحه دراسة "عبد السلام مسدي" لمدلولات البلاغة عند "الجاحظ" التي تحدّدت في ستّة محاور هي:³

¹ - ينظر: عبد السلام مسدي، المقاييس الأسلوبية في النّقد العربيّ من خلال البيان والتّبيين للجاحظ، حوليات الجامعة التونسية، ع: 13، 1976م، ص: 157.

² - محمد العمري، البلاغة العربيّة بين التّخيل والتّداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012م، ص: 13

³ - ينظر: عبد السلام مسدي، المقاييس الأسلوبية في النّقد العربيّ من خلال البيان والتّبيين للجاحظ، مرجع سابق، ص: 150

- 1- استعمال لسانيّ عام، مفاده مجرد الحدث اللغوي يقتصر على مجال البث.
- 2- استعمال فيزيولوجيّ فكري، وهو الانسجام الزمنيّ بين الدال والمدلول .
- 3- استعمال منطقيّ لساني يهدف على إقناع المتلقّي.
- 4- استعمال لغويّ نفسي يهدف إلى التأثير والاستمالة.
- 5- استعمال أسلوبيّ، يدور حول تضمين الكلام لخصائص تمييزية يتحوّل بها من مجرد إبلاغ إلى أسلوب فنيّ وجمالي.
- 6- استعمال لا لساني، يتمثل في تنوع الأداء كالسكوت والإشارة وغيرها.

فالمستنتج من هذا التّحديد اجتماع الجانبين: الإقناعيّ والإمتاعيّ في البلاغة العربيّة، وقد اكتشفنا مع "الجرجاني" كيف يغدو النّظم والأساليب البلاغيّة طاقة حجاجيّة، و«إن كان تصوّره البلاغيّ جماليًا يركّز على بلاغة الأسلوب، فإنّ للجماليّة البلاغيّة عنده أثر بليغ في القرائح، وقدرة على استمالة العواطف، واستقطاب الجوارح، وما الاقتدار على التأثير إلّا إمتاع للإقناع»¹، وعلى الرّغم من اعتقاد الكثير من الدّارسين بأنّ الإمتاع موجّه إلى الوجدان وأنّ الإقناع موجّه إلى العقل، إلّا أنّ علاقتهما بالحجاج تنفي هذا الفارق، فإذا أخذنا الاستعارة على سبيل المثال، نجدها تؤدّي إلى جانب الوظيفة الإقناعيّة وظيفّة إمتاعيّة إذ «هي الوسيلة التي يجمع الدّهن بوساطتها أشياء مختلفة لم توجد بينها علاقة من قبل، وذلك لأجل التّأثير في المواقف والدّوافع، وينجم هذا التّأثير عن جمع هذه الأشياء التي تنشئها الدّهن بينها»² فلا متعة أكبر من الجمع بين المتفرّقات وتقريب المتباعدات. ومزيّة الاستعارة وفضلها أيضًا، ينبعان - بحسب البلاغيين - من قدرتها الخاصّة على التّصوير والتّحليل ونقل المشاعر والإيحاءات، «فإنّك لترى بها الجماد حيًا ناطقًا والأعجم فصيحًا، والأجسام الخرس

¹ - محمد يطاوي، أصول نظريّة الحجاج عند العرب بين الممارسة والتّنتظير، مرجع سابق، ص: 159.

² - بشرى موسى صالح، الصّورة الشعريّة في النّقد العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص: 93.

مبينة، والمعاني الخفية بادية جلية»¹ وإن لكل هذا المزايا أبعاداً تداولية تتجلى في التأثير على السامع واسترعاء انتباهه.

ويعدّ التمثيل من الأشكال البلاغية التي تحدث أثراً في نفس المتلقّي إقناعاً وإمتاعاً، ويعدّ "الجرجاني" «أول من أفرد التمثيل من التشبيه وجعله قسماً منه، ومازه عن التشبيه الصريح، وأبرز خصوصيته في الدلالة، واهتم ببيان هذه الخصوصية، وأنها تدور حول أعمال العقل والتفتيش في الطرفين، والتفاد إلى الشبه الخفي، الذي لا تراه في المشبه على حد رؤيتك له في المشبه به، وهذا بخلاف التشبيه الصريح الذي ترى فيه الوجه قائماً في الطرفين على حدّ واحد، كالجمرة التي تراها في الورد وتراها في الخد»² وقد راح يعلّل سرّ المتعة الناجمة عن التمثيل، فأنس النفوس - كما يراه "الجرجاني" - ناجم من «أنّ التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني، أو برزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصلية إلى صورته، كساها أبهة، وكسبها منقبة، ورفع من أقدارها، وشبّ من نارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، واستثار لها من أقاصي الأفئدة صباية وكلفاً، وقسر الطباع على أن تعطىها محبةً وشغفاً. فإن كان مدحاً، كان أبهى وأفخم، وأنبل في النفوس وأعظم، وأهزّ للعطف، وأسرع للإلف، وأجلب للفرح، وأغلب على الممتدح، وأوجب شفاعته للمادح، وأقضى له بغير المواهب والمنائح، وأسير على الألسن وأذكر، وأولى بأن تعلقه القلوب وأجدر. وإن كان ذمّاً، كان مسّه أوجع.. وإن كان حجاجاً، كان برهانه أنور.. وإن كان افتخاراً، كان شأوه أمدّ.. وإن كان اعتذاراً، كان إلى القلوب أقرب، وللقلوب أخلب، وإن كان وعظاً، كان أشفى للصدر،

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 43.

² - محمد محمد أبو موسى، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ - 1998م، ص: 371.

وأدعى إلى الفكر»¹ فهذا من فضيلة متعة التّمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو خلالها، وكذلك يُردّ أنس التّفوس واقتناع العقول بالتّمثيل في رأيه إلى:²

1- إقامة الحجّة:

حيث يكون التّمثيل حجّة تثبت صحّة المعنى إذا كان في أعقاب المعاني الغريبة (في مظنة شك من قبل السّامع)، ويمثّل لذلك بقول "المتنبّي"³:

فإن تفق الأنام وأنت منهم *** فإنّ المسك بعض دم الغزال

ويفسّر "الجرجاني" «ذلك أنّه أراد أنّه فاق الأنام وفاتهم، إلى حد بطل معه أن يكون بينه وبينهم مشابهة ومقاربة، بل صار كأنّه أصل بنفسه، وجنس برأسه، وهذا أمر غريب..وبالمدّعي له حاجة إلى أن يصحّ دعواه في جواز وجوده على الجملة، إلى أن يجيء إلى وجوده في الممدوح، فإذا قال: فإنّ المسك بعض دم الغزال، فقد احتجّ لدعواه، وأبان أنّ لما ادّعاه أصلاً في الوجود»⁴ فمثل هذا التّمثيل ينفى الرّيب والشك، ويؤمن صاحبه من تكذيب المخالفة وتهجّم المنكر وتهكّم المعترض.

2- المشاهدة:

يكتسي التّمثيل متعة يصاحبها اقتناع وإذعان لما يعكسه من مشاهدة، هي بمثابة الاختبار العمليّ للفرضيّة أو الادّعاء، مثال ذلك أنّه لو أراد أحدهم أن يضرب لك مثلاً في تنافي الشّيئين فقال: هذا

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 115.

² - مصطفىاوي جلال، ظاهرة التّمثيل بين الإمتاع والإقناع، مجلة دراسات، المركز الجامعي، عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر، 2015م، ص: 122 - 123

³ - المتنبّي، ديوانه، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، ج3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ - 1986م، ص: 151.

⁴ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 123.

وذاك، هل يجتمعان؟ وأشار إلى ماء ونار حاضرين، وجدت لتمثيله من التأثير الممتع ما لا تجده إذا أحرّك بالقول وحده.

3- إبداع الخيال:

قد يكون سرّ المتعة في تلقّي التّمثيل، اكتشافنا لفطنة الشّاعر، هذه الفطنة التي تحوّل له القبض بإحكام على خواطر دقيقة وعلى علاقات غامضة بين الأشياء، فالشّعر وثبة في الظّلام، ورقص مجنون باللّغة. إنّ الجمع بين شيئين متباعدين متناظرين حتّى ليظهر متعانقين في اتّساق وانسجام بفعل تمثيل الشّاعر، يولّد فينا متعة تبهرننا، وكلّما كان التّباعد بين طرفي التّمثيل أشدّ، كان إلى النفوس أعجب، وهو المعنى الذي يؤكّده "الجرجاني" أنّه «إذا استقرت التشبيهات، وجدت التّباعد بين الشّيئين كلّما كان أشدّ، كانت إلى النفوس أعجب، وكانت النفوس لها أطرب، وكان مكانها إلى أن تُحدث الأريحية أقرب. وذلك أنّ موضع الاستحسان، ومكان الاستظراف، والمثير للدّفين من الارتياح، والمتألّف للنّافر من المسرّة، والمؤلّف لأطراف البهجة، أنّك ترى بها الشّيئين مثلين متباينين، ومؤتلفين مختلفين»¹ ثمّ إنّ هذه المتعة تمثّل جانباً حجاجياً وتداولياً من خلال ما تحدّثه من أثر في السّامع.

ويعدّ الشّعر من أبرز أشكال الخطاب التي تظهر فيها هذه المقاربة، حيث يعدّ الحجاج توطيد للعلاقة بين الكلمة والفعل، والشّعر الحجاجي يحرك المتلقّي للفعل والإنجاز فيصنع رأيه وموقفه ويغيّر فكرته، إذ يشير "ابن رشيق" «أنّ الشّعر ما أطرب وهزّ النفوس وحرك الطّباع»²، فالشّعر هو كلّ تعبير مؤثّر، إنّنا حين نسمع قصيدة بها حكمة تهتّر لها نفوسنا وتطرب لها مشاعرنا فنقول إنّها تحفة أو درّة رائعة، فهذا حكم نابع ممّا تركه في نفوسنا من أثر قويّ واضح، فيعطي للشّعر أبعاداً فكرية إقناعية إنجازية وإمتاعية تسمو به آفاق الشّعر المؤدّي لرسالة الفكر والجمال معا.

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 130.

² - ابن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، مصدر سابق، ص: 128.

والشعر يحدث في السامع سحرا يسلب لبه بفعل التخيل، و«التخيل أن تتمثل للسامع من لفظ الشاعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيّلها وتصوّرُها أو تصوّرُ شيء آخر انفعالا من غير رويّة إلى جهة من الانبساط أو الانقباض»¹ فهذه الملكة الفنيّة (الخيال) تمكّن المخاطب من التغلغل إلى نفس المتلقّي بالتخيل عليه ومن ثمّة حملة على الإقبال على أمر وتبنيّه أو رفضه والفرار منه. وفي هذا الصدد يرى "جابر عصفور" «أنّ التخيل عملية إيهام موجهة، تهدف إلى إثارة المتلقّي إثارة مقصودة سلفا والعملية تبدأ بالصّور المخيِّلة التي ينطوي عليها الخطاب (قصيدة مثلا).. وتحدث العملية فعلها عندما تستدعي خبرات المتلقّي المختزنة والمتجانسة مع معطيات الصّور المخيِّلة، فتحدث الإثارة المقصودة، ويلج المتلقّي عالم الإيهام المرجو، فيستجيب لغاية مقصودة سلفا»² فمن هذا الطّرح نخلص إلى أنّ غاية الدّور الحجاجي الذي يتبناه الأديب عبر وسيلة الخيال ووسائل أخرى كاللغة الفنيّة، قاصدا بهذه الوسائل إقامة الحجّة والقبول بها في نفسية المتلقّي.

وعلى مقدار هذا السّحر والسّلب، «وكلّما كانت الإثارة الشعريّة التي يحدثها التخيل أقوى وأعلى درجة، وبقدر ما حصل الإمتاع في نفس السامع، بقدر ما حصل تجاوبه وانفعاله واتّفاقه»³ وهنا اجتمع الإمتاع مع التأثير أو ما يمكن أن نسميه تأثير إمتاعيّ من شأنه أن يقيم جسرا إقناعيا يستميل المتلقّي، لأنّ الشّعر «تدفع به العظام، وتسلبّ به السّخائم، وتجلب به العقول، وتسحر به الأبواب، لما يشتمل عليه من دقيق اللفظ ولطيف المعنى»⁴ ومن هنا كان الرّبط بين الشّعر والسّحر الذي يحدث إمتاعا وتأثيرا. «فدور الشّعر العربي في التّداول والإقناع والتأثير في السّلك أمر مشهور معروف، أي

¹ - سعد مصلوح، حازم القرطاجني ونظريّة المحاكاة والتخيل في الشّعر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1980م، ص: 179.

² - جابر عصفور، مفهوم الشّعر، دراسة في التراث التّقدي، الهيئة العامّة للكتاب، ط5، 1995م، ص: 197.

³ - خليفة بوجادي، الشّعر من (فعل القول) إلى (مبدأ التعاون) نحو مدخل تداولي، (مقال)، مجلّة الدنا، ص، مجلة علمية محكّمة تصدر عن جامعة جيجل، ع: 10، ديسمبر 2011م، ص: 215.

⁴ - ابن طباطبا، عيار الشّعر، شرح وتحقيق: عباس عبد السّاتر، مراجعة: نعيم زرزور، منشورات دار الكتب العلميّة، لبنان، ط2، 1436هـ - 2005م، ص: 125.

أنّه يتخطّى حدود الإمتاع إلى الإنجاز، بل كان الإمتاع في جلّ نماذجه سبيل الإنجاز¹ ففي ساحة الحجاج تنصهر تلك المقابلة بين الإمتاع والإقناع إذا كانا سبيلا إلى الإنجاز.

وهذا ما يدفعنا إلى استنتاج مفاده أنّ عمليّة التأثير والإقناع، لا تتمّ على مستوى العقل فقط، وإمّا تتمّ على مستوى القلب والشعور أيضا. و«عنصر الأسلوب يحتلّ الصدارة في البلاغة العربيّة، وربّما يعود ذلك إلى هيمنة الشّعور على قلوب العرب، فالعرب أمة شاعرة، وكذلك امتلاكهم لخاصية البيان، تبعا لهذا، فقد اعتمد القرآن على هذه الوسيلة في التأثير على القلوب»²، وقد ورد في السيرة أنّ الكفّار استمعوا للرّسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو يتلو سورة النّجم فلمّا وصل إلى قوله تعالى: ﴿بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾³ سجدوا جميعا تأثرا بقوة أسلوبه وبلاغة عباراته. فبلاغة الأسلوب وجمال العبارة شكّلا وجها للإمتاع المفضي إلى الإقناع بفحوى الرّسالة ومضمون الخطاب.

كما لا ننسى أنّ الإيقاع الدّاخلي المتوقّف في كثير من صور البديع كالجناس والسّجع والطّباق وغيرها، ينتج موسيقى داخلية من شأنها أن تجذب المتلقّي وتستميله، وفي الوقت نفسه تؤدي وظيفة حجاجية، فالمقابلة والطّباق مثلا، من أظهر أشكال التّضاد الدّلالي، وتبرز قيمتهما فيما يثيرانه من مشاعر ودلالات داخل السّياق الأسلوبية ومجازية الشّعور واستمالاته نحو قصد معيّن، فحين نتأمّل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾⁴ ونجد أنّ الآيتين تعكسان تقابلا معجميا بين الإضحك والإبكاء وبين الإحياء والإماتة لعب دورا في تأكيد المعنى وتثبيتته وفي إيضاحه أو تقريبه إلى ذهن المتلقّي حتّى يقتنع.

¹ - محمّد عبد الباسط عيد، في حجاج النّص الشعريّ، أفريقيا الشّرق، المغرب، 2013م، ص: 34.

² - ينظر: محمّد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربيّة، أفريقيا الشّرق، المغرب، أفريقيا الشّرق، لبنان، ط2، 2002م، ص: 99.

³ - سورة النّجم، الآية: 62.

⁴ - سورة النّجم، الآية: 42 - 43.

ومن هذه الأشكال البلاغية أيضا نجد السجع، نحو ما ذكره "البدیع الهمذاني": «إنّ بعد الكدر صفوا، وبعد المطر صحوا»¹ وقول أبي الفتح البستي: «ليكن إقدامك توّكلا وإحجامك تأملا»² فبالإضافة إلى استمالة السامع إلى القول من خلال تساوي قرائنه، فقد شكّلت مطيئة إلى الاقتناع بمضمونه.

وخلاصة القول: إنّ الأشكال البلاغية في حقل البيان أو البديع أو الأسلوب وسيلة هامة تجمع بين البعدين الإمتاعى والإقناعى (الحجاجي)، وأنّ التأثير والإقناع في البلاغة لا يقتصر على الظواهر العقلية كالمثل والقياس والشاهد وغيرها، بل تتعدّها إلى مظاهر هي في حقيقتها ذات طابع إمتاعى كجمال الأسلوب وبلاغة العبارة وبعض صور البيان وألوان من البديع. ثم إنّ الإقناع والتأثير لا يتمّ على مستوى العقل فقط، بل هناك إقناع وتأثير قد يكون أعمق وهو الذي يتمّ على مستوى القلب، إذ إنّ الاستعارة والمقابلة والطباق وجمال الأسلوب وبلاغة العبارة ونبرة الصّوت وهيئة المتكلّم، من شأنها جميعا أن تؤثر في قلب المتلقّي وتحمله على المشاركة الوجدانية.

2- آليات الحجاج التداولي:

2-1- السّلالم الحجّاجية – Les échelles argumentatives:

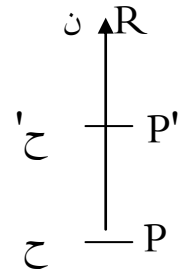
يقرّ "ديكرو - Ducrot" قبل خوضه في تعريف السّلم الحجّاجي، أنّ «الفرق بين الحجج وترتيبها ضمن القسم الحجّاجي الواحد، هو الذي اضطرّه إلى إدماج مفهوم السّلم الحجّاجي الذي به يميّز بين قوّة الحجّة وضعفها عن غيرها، وأقدرها على الإيصال إلى النتيجة»³ ويعرّف "ديكرو" السّلم

¹ - محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتشبيهات في علم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، مصر، 1418هـ - 1997م، ص: 271.

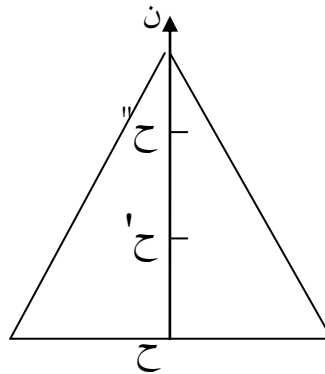
² - المصدر نفسه، ص: 271.

³ - « Cette distinction va nous permettre d'envisager un ordre parmi les argument, en parlant d'argument plus forts et plus faible que d'autre. Tel sera l'objet de la définition qui suit » Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, éd de Minuit, 1980, Paris, p: 17.

الحجاجي من خلال القسم الحجاجي إذ يقول: نسمي القسم الحجاجي الذي يقوم على علاقة تراتبية سلما حجاجيا، واختصاره هو "س.ح" (E.A) ومثله في الشكل التالي:¹



وبعد هذا التعريف الموجز يصف "ديكرو" علاقة المحجّين بالنتيجة، وذلك عندما يقرّ بأنّ « "ح" أقوى حجاجيًا في الوصول إلى النتيجة "ن" وأيسر إقناعا بها من "ح" فكلاهما موصل إلى النتيجة، لكن ليس بنفس الطاقة الحجاجية»² فالحجة الأولى في قاعدة السلم مساعدة للثانية، بل إنّها أصل لها ومنطلق للأخذ بها، ولتتمثيل لعلاقة الحجج في السلم بالنتيجة ونجاعة بعضها في سرعة الظفر بالنتيجة نورد الشكل التالي:³



¹ – « Dans la mesure où une (C.A.) comporte une telle relation d'ordre, nous l'appelons (échelle argumentative E.A. et nous la représentons par le schéma: (p – p' – r) » Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, op, cit, p: 18

² – « Supposons qu'un locuteur place P et P' dans la (C.A) déterminée par R. Nous dirons qu'il tient P' pour un argument supérieur à P (ou plus fort que P) » Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, Op, cit, p: 18

³ – حمدي منصور جودي، السّلام الحجاجية وقوانين الخطاب، مقارنة تداوليّة، جامعة بسكرة (الجزائر)، مجلّة مقاليد، ع: 13، ديسمبر 2017م، ص: 1.

ومنه نستنتج أنّ الحجّة كلّما كانت أقرب إلى رأس الهرم أي قمة السلم تكون أجمع وأقوى في نفس المتلقّي، والعكس صحيح، أي أنّه كلّما كانت الحجّة أقرب إلى القاعدة كانت أقلّ حجاجيّة وأقلّ تأثيراً في المتلقّي.

2-2-1- القسم الحجّاجي:

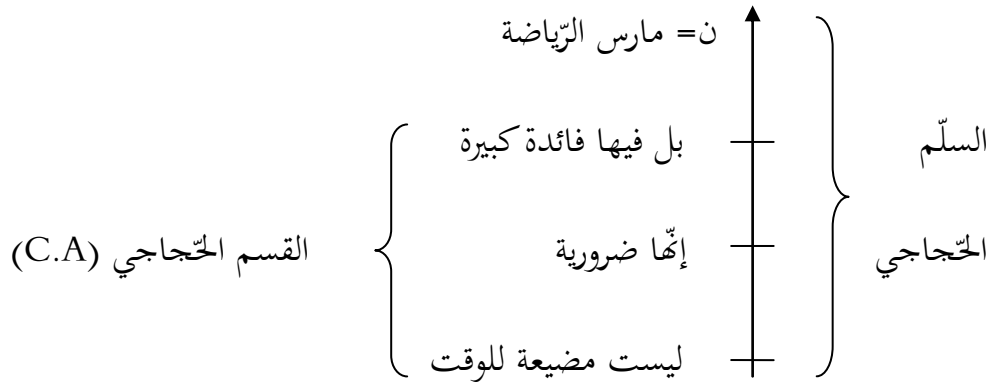
أقرّ "ديكرو" بأنّه يجب الوقوف عند مفهوم القسم الحجّاجي لكونه مصطلحاً مركزيّاً، وعنصراً مهمّاً في نظريّة السّلام الحجّاجية، ويتّضح عنده من حيث «إنّ المتكلّم في وضعية خطاب محدّدة، يمكن أن يضع ملفوظين في قسم حجّاجي واحد، يفضي إلى نتيجة "ن" بشرط أن يكون الملفوظان يقودان ويخدمان نفس النتيجة "ن"»¹ والمفهوم من كلام "ديكرو" أنّ القسم الحجّاجي هو مجموعة من الملفوظات أو الأقوال التي تأخذ محلّ "ق1" في المعادلة الحجّاجية وتقود هذه المجموعة من الحجج إلى نتيجة واحدة تثبتها وتؤكّدها.

ويرى "ديكرو" «أنّ العمليّة الحجّاجية تتلخّص لغويّاً في أن يقدم المتكلّم قولاً أو مجموعة أقوال هي "ق1" تقود إلى "ق2" هي بمثابة النتيجة "ن"»² ويمكن أن نضرب مثلاً عن القسم الحجّاجي، فلنتيجة مثل: مارس الرياضة. يمكن أن توضع في السلم التّالي:

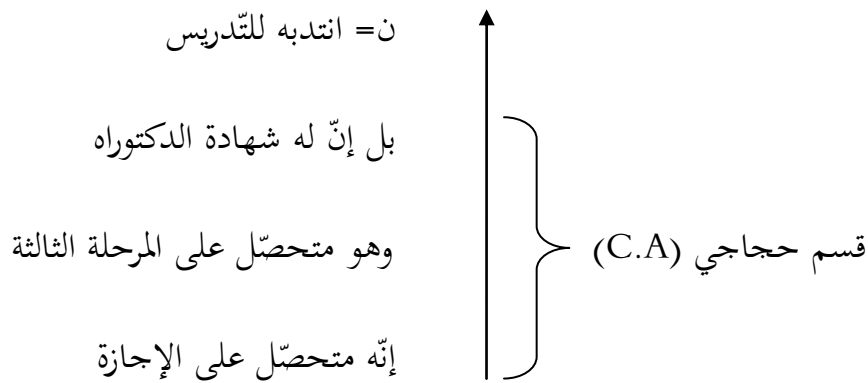
¹ - « Nous dirons qu'un locuteur -en entendant par ce mot un sujet parlant inséré dans une situation de discours particulière- place deux énoncés P et P' comme des arguments en faveur de R » Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, Op, cit, p: 17.

² - « Un locuteur fait une argumentation lorsqu'il présente un énoncé E1 (ou un ensemble d'énoncés) comme destiné à en faire admettre un autre (ou un ensemble d'autres) E2 ». J.C. Anscombe et Ducrot: l'argumentation dans la langue, philosophie et langage, troisième édition, MARDAGA, BRUXELLES, 1997, p: 08

* (C.A) : Est une abréviation de l'expression: classe d'arguments. Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, éd de Minuit, 1980, Paris, p: 17



فالحجج (ق1: ليست مضيعة للوقت، وق2: إنّما ضرورية، وق3: بل فيها فائدة كبيرة). كلّها حجج يكمل بعضها بعضا في سبيل دفع المتلقّي للإذعان والتّسليم بـ: (ن). إلّا أنّ الحجج التي تنتمي إلى قسم حجاجي واحد، «إنّما تحكمها علاقة تراتبية بعضها قويّ وبعضها الآخر ضعيف، ليكن القولان ق و ق' متممين إلى قسم حجاجي واحد، سنقول عن ق' إنّ المتكلم قدّمه على أنّه حجّة أقوى من ق إذا كانت النتيجة المستخلصة من ق تستلزم النتيجة المستخلصة من ق' ولا يصحّ العكس»¹ وللدّهنة على هذا الكلام نوضّحه بالمثال التّالي:

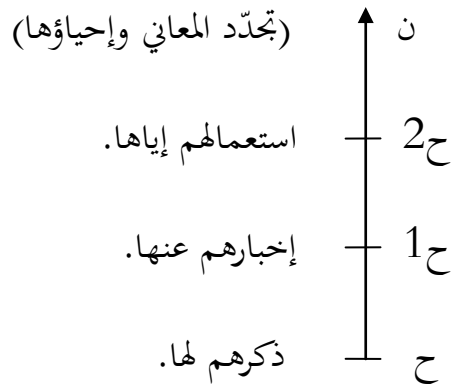


2-2-2- سلمية التقسيم البلاغي:

نقصد بسلمية التقسيم البلاغي «ما يوفّر المكوّن البلاغي للملفوظ من قيمة مضافة عبر تبدّلات جهازه، ليحتلّ درجة مهمّة من السلم الحجاجي، وبالتالي ذو طاقة حجاجيّة تدفع المتلقّي إلى

¹ - آن ريبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، مرجع سابق، ص: 298.

الإذعان والتّسليم»¹ وفي تراثنا البلاغيّ يتأكّد حضور هذا المفهوم من خلال مؤلّفات البلاغين العرب القدامى وعلى رأسهم "الجاحظ" الذي يرى أنّ «ما يجيبي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها»² ففي هذا المثال نجد "الجاحظ" يتدرّج في استعمال الحجج، فقد بدأ بالحجّة الضّعيفة حتّى وصل إلى أقوى الحجج، وهذا كلّه ليخدم نتيجة واحدة، هي أهميّة البيان، والذي من خلاله تتجدّد المعاني وتحيى، ويمكن أن نمثّل لذلك بالشّكل التّالي:



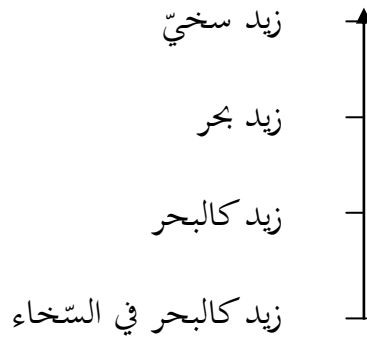
حيث تمثّل (ح، ح1، ح2..الخ) حججا، وتمثّل (ن) نتيجة. والملاحظ أنّ كلّ هذه الحجج تخدم نتيجة واحدة، وهي أنّ المعاني تتجدّد من خلال ذكرها كما يذكر "الجاحظ"، ثمّ الإبانة عنها والإفصاح بها وذلك من خلال الإخبار عنها، ثمّ استعمالها، وهي أقوى الحجج الواردة في أعلى السّلم الحجاجي.

والحقيقة أنّ «سلمية النّظام البلاغيّ ندركها بادئ الأمر من خلال درجتي الخطاب (حقيقة/مجاز) والمجاز في حدّ ذاته قائم على التّراتبية، وحسبنا دليلا أنواع التّشايه وأضرب الاستعارات وصروف الكنايات»³ فلو أخذنا التّشبيه مثلا على ذلك، لألفينا أنّه رغم تنوّعه لا يقوم بنفس الدور والوظيفة الحجاجيّة.

¹ - عز الدّين التّاجح، العوامل الحجاجية في اللّغة العربيّة، مكتبة علاء الدّين، صفاقس، ط1، 2011م، ص: 127.

² - الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 75.

³ - عز الدّين التّاجح، العوامل الحجاجية في اللّغة العربيّة، مرجع سابق، ص: 127.



وأنواع التشبيه نفسها يختلف نظامها وتتفاوت سلميتها، ولو أجز لنا أن نضع أصناف التشبيه ضمن سلم من الأضعف إلى الأقوى، لتحصلنا على السلم التالي:¹



فدرجة الحاجية تتفاوت تبعاً لخفاء المعنى وظهوره في أنواع التشبيه، فالمعنى في التشبيه التام مثلاً أكثر جلاء منه في التشبيه الضمني أو التمثيلي وما قيل عن التشبيه ينطبق على الاستعارة فهي أيضاً على درجات من القوة والضعف.

ويمكن أن نبين آلية ترتيب الحجج من خلال الأقوال التالية:¹

¹ - بوسلاح فايذة، السلام الحاجية في القصص القرآني، مقارنة تداولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، (الجزائر)، 2014 - 2015م، ص: 131.

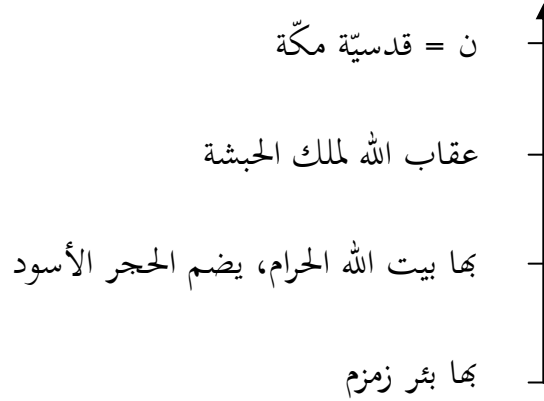
- أ- من صفات قريش سموّ الخلق ورجاحة العقل والحلم.
- ب- ومن صفات قريش البعد عن الجفاء والغلظة، وطيب المآكل.
- ث- ومن صفات قريش أنّها أعزّ العرب وأقواها، لذلك لا نجد سبية من قريش، ولم تنهزم قريش في المعارك التي خاضتها مثل معركة الفجار وذات كهف.

لقد تضمّنت هذه الأقوال حججا تنتمي إلى الفئة الحجاجية نفسها، وتنتمي كذلك إلى السلم الحجاجي نفسه، فكّلها تؤدي إلى نتيجة مضمرة من قبيل أفضلية قريش على سائر القبائل العربية، ولكنّ القول الأخير، هو الذي يتصدّر المجموعة بمعنى أنّه سيرد في أعلى درجات السلم الحجاجي، فالعزة والقوة أقوى الحجج على أفضلية قريش على باقي القبائل العربية، ولتأكيد القول ضرب "الجاحظ" مثالين يعتبران من الشواهد التاريخية هما معركة الفجار وذات الكهف.

و ذكر "الجاحظ" في معرض تفضيله لمكة على سائر المدن الأخرى، أنّ «مكة هي المدينة المقدسة، وفيها بيت الله الحرام الذي يضمّ الحجر الأسود، وفيها أيضا بئر زمزم الذي يشرب منها البدو والحضر، وبسبب قدسيّتها لم يطأها عدوّ ظالم إلاّ قهره الله، فصاحب الحبشة رام تدنيسها، فأرسل الله على جيشه جماعات الطير ترميهم بحجارة من سجيل، ولذا عاش أهلها أحرارا لم يخضعوا لطاغية أو غاز ولا يؤدّون الأتاوة لأحد»² لقد قدّم المتكلم حججا تجعل من مكة تتصدّر طليعة المدن. والحجج جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي أفضلية مكة عن سائر مدن المعمورة، وهذه الحجج تقع في نفس السلم الحجاجي، ويمكن ترتيبها كالتالي:

¹ - الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج4، رسالة الأوطان والبلدان، مصدر سابق، ص: 114.

² - المصدر نفسه، ص: 118.



خضعت هذه الحجج إلى علاقة ترتيبية، والحجة: عقاب الله لملك الحبشة، وقعت في أعلى السلم لأنها دليل قاطع على المكانة التي تحظى بها مكة على باقي المدن الأخرى.

2-2-3- قوانين السلم الحجاجي:

صاغ "ديكرو" ثلاثة قوانين ضمن كتاباته حول السلم الحجاجي، وعدّها بمنزلة قواعد تدعّم هذا السلم وهي:¹

1- قانون تبديل السلم (التنفي) La loi de négation:

يقتضي هذا القانون أنه إذا كان القول دليلاً على مدلول معيّن، فإنّ نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله، بمعنى أننا لو استعملنا الملفوظ (ب) للدلالة على مدلول ما، فإنّ نفيه (ليس ب) سيكون دليلاً على نقيض المدلول، بمعنى إذا كانت (ب) تنتمي إلى الفئة الحجاجية المحددة بالمدلول (ج) فإنّ (ليس ب) تنتمي إلى الفئة الحجاجية المحددة بالمدلول (ليس ج). ويمكن أن نمثّل لهذا بالمثلين التاليين:

- زيد حاضر، لقد استيقظ باكراً.
- زيد ليس حاضراً، إنّه لم يستيقظ باكراً.

¹ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص: 278.

فإن قبلنا الحجاج الوارد في المثال الأول، وجب أن نقبل كذلك الحجاج الوارد في المثال الثاني. ومن ذلك ما ذكره "ابن الأثير" في ذم الدنيا «أنكاد الدنيا مشوبة بالأشياء التي جُبلت النفوس على حبها، وكل ما تستلذه الأبدان من مأكلاها فإنه يضرها من جهة طبها»¹ فإذا قبلنا الحجاج الوارد في الجزء الأول من القول: تستلذه الأبدان من مأكلاها، وجب أن نقبل كذلك الحجاج الوارد في الجزء الثاني: يضرها من جهة طبها. فالنفس البشرية تستلذ المأكلا وإن كانت هذه اللذة مضرة أحيانا.

2- قانون القلب La loi d'inversion:

يرتبط هذا القانون أيضا بالنفي، ومفاده «أنّ السلم الحجاجي للأقوال المنفية هو عكس سلم الأقوال الإثباتية»² وتعبير آخر، إذا كانت إحدى الحججتين أقوى من الأخرى في الدلالة على نتيجة معينة، فإنّ نقيض الحجّة الثانية أقوى من نقيض الحجّة الأولى في الدلالة على النتيجة المضادة، ويمكن أن نرمز لها بوساطة السلمين الحجاجين التاليين:³



ولتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي:

- فاز الفريق في المباراة فتحصل على لقب البطولة.
- لم يفز الفريق في المباراة ولم يحصل لقب البطولة.

¹ - ابن الأثير، المثل السائر، ج1، مصدر سابق، ص: 129.

² - مثنى كاظم صادق، أسلوبية الحجاج التداولي والبلاغي، تنظيم وتطبيق على السور المكية، منشورات الاختلاف، ط1، 2015م - 1436هـ، ص: 119.

³ - المرجع نفسه، ص: 119.

ففوز الفريق في المباراة دليل قوي على قوته وعزيمته، في حين يعدّ عدم فوزه في المباراة حجة قوية على ضعف عزيمته وإرادته. ومما يجري على هذا النهج «ما يحكى عن "أفلاطون" أنه قال: ترك الدواء دواء، فذهب بعض الأطباء أنه أراد أن لطف المزاج انتهى إلى غاية لا يحتمل الدواء، فتركه حينئذ والإضراب عنه دواء، وذهب آخرون إلى أنه أراد بالتّرك الوضع، أي وضع الدواء على الداء دواء، يشير بذلك إلى حذق الطّبيب في أوقات علاجه»¹ إنّ لطف المزاج اعتبر حجة لترك الدواء أي الإضراب والعدول عن تناوله، إلا أنّ الحجّة المنافيّة المتمثّلة في تفسير التّرك بالوضع إشارة إلى حذق الطّبيب في أوقات علاجه، أقوى من الأولى.

3- قانون الخفض La loi d'abaissement:

يقتضي هذا القانون أنّه إذا صدق القول في مراتب معيّنة من السّلم، فإنّ نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها وأنّ التّراتب بين الحجج يمكن أن يعدل أو يتغيّر من زيادة أو نقصان من لحظة إلى أخرى، بحسب تدخل عوامل معيّنة وبحسب المدلول وقوته، إذ يمكن أن يتغيّر الموقف من حجة معيّنة تعدّ صادقة بعد أن كانت كاذبة، والعكس صحيح وعليه فإنّ مفهوم القوّة يظهر جلياً في السّلام الحجاجية، لتكوّنه من حجج متدرّجة في القوّة والضعف منذ «أن تحدّث "أوستين" عن القوّة الإنجازية و"سيرل" عن القوّة التكلّمية و "ديكرو" عن القوّة الحجاجية ضمن هذا التّكلم»² ويذهب "العزّاوي" إلى أنّ «قانون الخفض الفكرة التي ترى أنّ النّفي اللّغوي الوصفي يكون مساوياً للعبارة: (moins que)»³ فعندما نستعمل جملاً من قبيل:

- اليوم ليس عطلة.

- لم يحضر كثير من العمال إلى الشركة.

¹ - ابن الأثير، المثل السائر، ج1، مصدر سابق، ص: 69.

² - مثنى كاظم صادق، أسلوبيّة الحجاج التداولي والبلاغي، تنظير وتطبيق على السّور المكية، مرجع سابق، ص: 119.

³ - أبو بكر العزّاوي، اللّغة والحجاج، مرجع سابق، ص: 24.

فنحن نستبعد التّأويلات التي ترى أنّ اليوم للراحة أو العطلة (المثال الأول). أو أنّ العمّال كلّهم حضروا إلى العمل (المثال الثاني). وسيؤوّل القول الأوّل على الشّكل التّالي:

- إذا لم يكن اليوم عطلة، فهو يوم عمل أو دوام.

وسيؤوّل المثال الثاني على الشّكل الآتي:

- لم يحضر إلا القليل من العمال إلى الشركة.

وعندما نستعمل جملا من قبيل: «ومّا بانت قريش أنّها لم تلد في الجاهليّة ولدا قطّ لغيرها»¹ ففي هذا القول نستبعد التّأويلات التي ترى أنّ لقريش أولاد من غيرها، أي أنّ قريشا تمتاز عن غيرها من القبائل بنقاء نسبها، وصفاء عرقها، وسيؤوّل القول على الشّكل التّالي:

- إذا لم تلد قريش في الجاهليّة ولدا لغيرها، فإنّ أولادها كلّهم قرشيين دون استثناء.

ويردّف "العزّاي" مفسّرا صعوبة صياغة هذه الوقائع، في «أنّ الخفض الذي ينتج عن التّقي لا يتموّع في السّلم الحجاجي، ولا يتموّع في أيضا في سلمية تدريجية موضوعيّة يمكن تعريفها بواسطة معايير فيزيائية»² وتبرز أهميّة نظريّة السّلام الحجاجية في كونها تسهم في «إخراج قيمة القول الحجاجي من حيز المحتوى الخبري للقول»³ ممّا يعني أنّ القيمة الحجاجية للقول مرتبطة بالتنظيم الداخلي للغة، وليس بمعيّار الصدق أو الكذب. وننبّه هنا كذلك إلى أنّ السّلم الحجاجي مقترن بمحدّد لوجهته هو الاتجاه التّداولي.

¹ - الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج4، رسالة الأوطان والبلدان، مصدر سابق، ص: 115.

² - أبو بكر العزّاي، اللّغة والحجاج، مرجع سابق، ص: 24.

³ - شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، ضمن كتاب، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 370.

2-2- Les connecteurs et les opérateurs - العوامل والحجاجية

:argumentatifs

تلعب المكونات اللغوية من أدوات وأساليب دورا حجاجيا كبيرا، وقد قسم "ديكرو" هذه المكونات إلى نوعين هما:

2-2-1- الرباط الحجاجية:

يعرف "باتريك شارودو - Patrick Charaudeau ودومينيك مانغونو - Dominique Maingueneu" الرابطة في معجمهما بأنه «يوسّع مفهوم العاطف التقليدي بجمع عبارات تنتمي إلى مقولات نحوية متنوعة من نوع أدوات العطف، وأدوات وعبارات الربط التعلّقي والردائف. وتحليلها يبرز الوظيفة المشتركة بين هذا القسم من الكلمات وهي الربط الذي تحدّثه بين السياق اللغوي يمين الملفوظ الذي يتصل به، وذلك الملفوظ نفسه.. والتأويل الحجاجي للرباط المكوّنة لقسم الرباط الحجاجية، هو ناتج ثلاث شبكات تأويل متفاوتة في الأتحاد ترجع إلى الاستلزام المنطقي والعلاقة المادية سبب-نتيجة، والعلاقة حجة-نتيجة»¹ وبهذا فقد أضاف هذان الباحثان للرباط ميزة أخرى هي تقوية الحجج، وتضييق دائرة التأويلات.

والرابطة «كلمة تستعمل للربط والتوجيه، وهي تبين المعلومات والحجج التي يحتويها نصّ ما، وتجعل المعلومة المحتواة في النصّ في خدمة المقصد الحجاجي له»² أي أنّ الرباط تتخذ مفهومًا أوسع من الوظيفة النحوية حيث تكتسب معان جديدة تملئها السياقات المختلفة، فالمخاطب يلقي مجموعة من الحجج، ترك أثرا معينا لدى المتلقي، هذا الأثر هو نتيجة لتوجه الكلام وجهة معينة، وهذا التوجه يأتي

¹ - باتريك شارودو ودومينيك مانغونو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمّادي صمود، مر: صلاح الدين الشّريف، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م، ص: 127.

² - بن أعراب زهرة، دور الأساليب والرباط اللغوية في العملية الحجاجية من خلال البيان والتبيين للجاحظ، مجلّة الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع: 06، جانفي 2010م، ص: 185.

نتيجة فاعلية الروابط الحجاجية داخل النسيج اللغوي، و«القيمة الحجاجية لقول ما بالنتيجة التي يمكن أن يؤدي إليها، أي بتتمته الممكنة والمحتملة، ولا ترتبط بتاتا بالمعلومات التي يتضمنها»¹ وعلى هذا الأساس يكون الرابطة الحجاجي معطى لغويًا، من بنية الكلام، يربط بين قولين أو أكثر، ولكل رابطة من الروابط دور محدد داخل هذه الوظيفة، ويميز "ديكرو" بين نوعين من الروابط التي تتحقق بها الوظيفة الحجاجية:²

- النوع الأول: وتقوم به الأدوات التحوّية مثل: الواو، الفاء، لكن، إذن، بل، حتى، لاسيما، لأن، بما أن، إذ..الخ.
- النوع الثاني: وهي روابط لا تربط بين الأقوال أو الحجج ونتائجها على نحو مباشر، ولكنها تقيد أو تحصر الإمكانيات الحجاجية المختلفة لقول ما، مثل: الحصر والتفني، ربّما، تقريبا، قليلا، كثيرا، منذ..الخ.

ثمّ إذا راقبنا هذه الروابط الحجاجية في محيطها المادّي أو من خلال المتغيّرات الحجاجية التي تطرأ عليها فإنّ ذلك سيسفر عن خاصيتين لهذه الروابط الحجاجية:³

- أ- **الخاصية الموقعية:** تميّز الخاصية الموقعية بين الروابط الحجاجية للمحمولات ذات الموضوعين (إذن، حينئذ، نتيجة لـ، لأنّ، بما أنّ، لأجل)، وبين الروابط الحجاجية للمحمولات ذات الموضوع الثلاثة (حتمًا، مع ذلك، لكن، حتى، زد على، على أن..الخ)
- ب- **الخاصية الوظيفية:** أي الخاصية الوظيفية الحجاجية للعبارة التي يدخلها الرابطة، فتكون الروابط مدخلا للحجج (لأنّ، زد على، حتى، لكن) أو مدخلا للنتيجة (إذن، حتمًا، أخيرا، مع ذلك). وقد تعطي الروابط للحجج وجهة واحدة (حتمًا، زد على، حتى) أو وجهة متناقضة (مع ذلك، لكن، أخيرا).

¹ - أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، مرجع سابق، ص: 26.

² - محمد عبد الباسط عيد، في حجاج النص الشعري، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013م، ص: 25.

³ - محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، مرجع سابق، ص: 112.

2-2-2- العوامل الحجاجية:

يتحدّث "ديكرو" عن نوع ثانٍ من المؤشّرات اللغوية التي تساعد في تثبيت الوظيفة الحجاجية للغة، وتبرز بوضوح أنّ الحجاج مسجّل في بنية اللغة، هذا النوع هو العوامل الحجاجية، يرى فيه "ديكرو" «أنّه ما يكون داخل القول الواحد، من عناصر تدخل على الإسناد، مثل: الحصر والتّفي، أو مكونات معجميّة تحيل في الغالب إحالة غير مباشرة، مثل: منذ الظرفيّة وتقريباً وعلى الأقل.. الخ، ويسمّيه عوامل حجاجية»¹ وتتعامل الرّوابط والعوامل الحجاجية فيما بينها «أحيانا على صور شتى في الأقوال ممّا يتطلّب أحيانا النّظر في الوجوه والفروق للوقوف على أيّها أقوى حجاجياً، أو ما يتولّد عن تعاملها من فروق حجاجية»² وسنرى فاعليّة العوامل الحجاجية في تحديد وحصر التّأويلات الخاصّة بخطاب ما وزيادة القوّة الحجاجية، من خلال الأمثلة التّالية:

- أ- تقريباً أنجزنا العمل.
- ب- تناول حبة تفّاح على الأقل.
- ت- إنّما الدّنيا متاع الغرور.

يقوم العامل (تقريباً) في المثال (أ) بتقليص عدد التّأويلات، فإذا نزعناه فإنّنا نكون أمام مجموعة من التّأويلات التي من بينها المعنى الإخباري وهو إنجاز المشروع حقيقة، أو قد يُحمل الخطاب على صيغة السّؤال: أنجز العمل؟ فيأتي العامل (تقريباً) ويختزل على المتلقّي هذه التّأويلات. وفي المثال (ب) جاء العامل الحجاجي (على الأقل) مرتبطاً بمحمول واحد، حيث جاء متعلّقاً بفعل الأمر (تناول) فمنحه قوّة حجاجية إضافية، وهي التّشجيع على الأكل، كما ساهم هذا العامل بتقليص الاحتمالات التّأويلية للخطاب، فعند قولنا: تناول حبة تفّاح، قد يؤوّل الخطاب على أنّ المخاطب صحيح الشهية ليس له مشكل مع الأكل، أو أنّه جائع يريد الأكل ولم يجد إلّا حبة تفّاح.. الخ وعليه فقد جاء العامل (على الأقل) ليحصر التّأويل في نطاق تأويل واحد وهو أنّ المخاطب مريض فقد شهية الأكل فطلبنا

¹ - شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج من أرسطو إلى اليوم، حمادي صمود، مرجع سابق، ص: 377.

² - المرجع نفسه، ص: 377.

منه أن يتناول تفّاحة على الأقل. أمّا في المثال الثالث نجد العامل (إنّما) الذي يعدّ من أهمّ العوامل الحجاجيّة التي تقوم بقصر وحصر التّأويلات الممكنة للخطاب، حيث تبرز معه الوظيفة الحجاجيّة بصفة جليّة، مع دور هامشيّ للوظيفة الإخباريّة، فهي تؤكّد بطريقة قويّة الحجج التي تأتي بعدها، وعملها يشبه عمل (ما..إلا) حيث نستطيع القول: ما الدّنيا إلاّ متاع الغرور. قام العامل (إنّما) بوظيفتين في هذا التّركيب، أولاهما، قصر النتائج على نتيجة واحدة، وثانيهما، تقوية المعنى من خلال عمليّة التّوكيد فيها.

مزبّة العامل في الحجاج: يلحق "عزّ الدّين التّاجح" بالعامل في الحجاج مزايا عدّة منها:¹

1- العامل قاذح للموضع:

على الرّغم من إدراج الموضع في الحجاجيات اللّسانيّة هو التّراجع الملموس لدور العوامل والرّوابط «حيث أصبحت تقتصر على مجرّد الإشارة إلى الكيفيّة التي ينبغي وفقها إعمال الموضع»² وأنّ الموضع جيء به ليعضد وظيفة العامل إلاّ أنّه يخضع لسلطانه فيخرجه ويفصح عنه كي تتمّ عمليّة استرسال الخطاب وتناسقه وتسلسله L'enchainement لأنّه إذا لم يقده الموضع فلا سبيل لمواصلة المحادثة، ويمكن الاستعانة بالعامل (إنّما) لتوضيح هذا الطّرح في ضوء المثالين:

أ- الدّنيا متاع الغرور.

ب- إنّما الدّنيا متاع الغرور.

نلاحظ أنّ القول (أ) سيق على سبيل الإبلاغ، إذ يمكن للمتكلّم أن يسكت بعد إنتاج هذا الملفوظ، بينما اشتمل القول (ب) على طاقة حجاجيّة جامحة تدفع المتكلّم إلى مواصلة الحديث، وما يحرك

¹ - عزّ الدّين التّاجح، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، مرجع سابق، ص: 104.

² - رشيد الرّاضي، مفهوم الموضع وتطبيقاته في الحجاجيات اللّسانية لأنسكومبر وديكرو، عالم الفكر، ع: 2، مج: 40، أكتوبر

- ديسمبر 2011م، ص: 217.

هذه الطاقة هو الموضوع الذي يقدحه العامل (إنما) فقولنا: إنَّما الدُّنيا متاع الغرور، تتناسل منه مجموعة من الأقوال من قبيل: فاغتنم عمرك/ فانظر ما أنت فاعل فيها/ فادّخر لآخرتك.. الخ

2- العامل مبطل للموضع:

يرى "أنسكومير" أنه يمكن للعامل أن يتدخل في إبطال بعض المواضع ويبرهن على طرحه هذا بالمثال: الساعة الآن الثامنة. ثمّ يقحم عليه بعد ذلك العامل (إن...إلا) ليصبح: إن الساعة إلا الثامنة. ما يتيح إمكانية تناسل مجموعة من الأقوال من قبيل: إذن فأسرع استنادا إلى موضعين هما: م1: كلما كان أماننا متسع من الوقت أكبر أسرعنا أكثر (+ +). م2: كلما كان أماننا وقت أقل أسرعنا أكثر (- +).

2-3- الطاقة الحجاجية في بلاغة السؤال:

إنّ كلّ عمليّة إقناعية تتطلّب وجود طرفين على الأقل، «وهذا يقتضي من كل طرف إدراك طبيعة السؤال وتدبرّ الجواب ومن ثمّ الالتزام بكلّ ما يقتضيه الحوار المشروع من كلّ السائل والمجيب»¹ ولن يتحقق هذا إلا باستحضار اللغة التي «تشكّل أقوى الأدوات التي يستخدمها المتكلم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب، وللتأثير فيه بحسب هذه المقاصد وبقدر ما تكون هذه الأسباب مألوفة للمخاطب وموصولة بزاده من الممارسة اللغوية، فهما وعملا، يكون التبليغ أفيد والتأثير أشدّ»² وإذا كان الحجاج والإقناع الذي يهدف إلى التأثير في المتلقّي هو غاية كلّ قول أو خطاب فإنّ لتحقيق هذه الغاية آليات ووسائل لغوية - في المقام الأوّل - تؤدّي إلى النتيجة المطلوبة، وكلّ محاجّ يختار في خطابه ما يلائمه من وسائل وآليات لغوية تساعد في بلوغ غايته من حجاجه.

¹ - حسن الباهي، تهافت الاستدلال في الحجاج المغالط، مجلة فكر ونقد، ع: 61، سبتمبر، 2004م، ص: 66.

² - طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، مرجع سابق، ص: 245.

ويعدّ السؤال من أبرز هذه الوسائل والآليات اللغوية ذات البعد الحجاجي، لكن أيّ مصطلح نستعمل؟ الحجاج أم السؤال؟ يبدو أنّ "أبا هلال العسكري" قد تنبّه إلى الفرق بين الاستفهام والسؤال فذكر «أنّ الاستفهام لا يكون إلّا لما يجهله المستفهم أو يشكّ فيه»¹ وفيما يتعلّق بالسؤال فذكر أنّه «يجوز أن يسأل فيه السائل عمّا يعلم وعمّا لا يعلم»² وما ذكره "السكاكي" يعدّ منطلقاً في ترجيح مصطلح المساءلة على الاستفهام في دراسة الحجاج، هذا ويحتلّ السؤال مكانة هامة بناء الخطاب وتحقيق التّواصل وتبليغ المقاصد، لما يشتمل عليه من طاقة حجاجية حوارية ذات إيجابيات دلالية، فقد رأى "بلونتين" - وهو من منظري الحجاج - «أنّ الاستفهام الحجاجي ليس استخباراً أو طلباً أو جواب بل هو وسيلة حجاجية»³ يحصل بموجبه إقرار المتلقّي بصحّة ما يطرحه الخطيب.

كما ذهب "موريس بلانشو" إلى اعتبار «السؤال رغبة الفكر»⁴ والسؤال فعل كلامي ينتجه المتكلّم، بل هو «الفعل الأكثر أهميّة ضمن الأفعال اللغوية»⁵ ولكلّ فعل لغوي غاية يتوجّه إليها ويوجّهها، من هنا عدّ الحجاج فعلاً لغويّاً مؤثراً من خلال آليات لغوية توجيهية يُعدّ السؤال من أهم آلياتها، واستراتيجية من استراتيجياتها من خلال التّوجيه «فإنّ المرسل يستعملها للسيطرة على مجريات الأحداث، بل للسيطرة على ذهن المرسل إليه، وتسيير الخطاب اتّجاه ما يريد المرسل لا حسب ما يريد الآخرون»⁶ فالمتكلّم يعمد في كلامه إلى استعمال آليات لغوية توجّه المتلقّي إلى ما يريد المتكلّم منه، فإذا بلغ ذلك منه فقد حقّق غايته من خلال التّأثير والإقناع، وكتلتاهما عماد الدرس الحجاجي،

¹ - أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح وتع: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، 1418هـ - 1997م، ص: 27.

² - المصدر نفسه، ص: 27.

³ - ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، مرجع سابق، ص: 425.

⁴ - موريس بلانشو، أسئلة الكتابة، تر: نعيمة بن عبد العالي وعبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال ضمن سلسلة المعرفة الفلسفية، الدار البيضاء، المغرب، 2004م، ص: 13.

⁵ - محمد أديوان، نظرية المقاصد بين حازم القرطاجي ونظرية الأفعال اللغوية المعاصرة، مجلّة الوصل، معهد اللّغة العربيّة وآدابها، تلمسان، ع: 01، 1994م، ص: 41.

⁶ - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 122.

تبعاً لهذا فإنّه من أهمّ مميّزات السّؤال عند "عيد بلبع" «البعد النّفسي الذي يتّخذه أو يكشف عنه، يتّخذه في طريق التّأثير في المتلقّي إقناعيّاً وجماليّاً، ويكشف عنه بالنّسبة للمبدع توتّراً وانفعالا»¹ وقد قسّم "أمين حلمي" الأسئلة عند المحاجّة والجدال إلى أربعة أسئلة هامة:²

- السّؤال عن الرّأي أو الحكم.
- السّؤال عن الدّليل.
- السّؤال عن وجه الدّليل.
- السّؤال على وجه الدّليل.
- السّؤال على سبيل الاعتراض.

فلما كان الحوار إثارة لتساؤل أو استدعاء له، لزم أن يتولّد عن ذلك نقاش يولّد بدوره حجاجاً لأنّ الكلام يتضمّن بالقوّة سؤالاً يستمد منه دلالاته، فهذه الأسئلة إذاً متّصلة بتحديد طبيعة الكلام ووظيفته التّداولية، ومن هنا تأتي أهميّة التّداولية لكونها تهتمّ بمختلف الأسئلة الهامة والإحاطة بها من قبيل ما حدّدته "أرمينكو - Arminco" «من يتكلّم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلّم؟ ما هو مصدر التّشويش والإيضاح؟ كيف نتكلّم بشيء ونريد قول شيء آخر؟»³ ومن ثمّ تستدعي التّداولية الإجابة عن الأسئلة باستحضار المقاصد والأفعال والسّياق لذلك وجد مفهوم الفعل والسّياق والإنجاز في التّداولية.

¹ - عيد مهدي بلبع، أسلوبية السّؤال رؤية في التّنظير البلاغي، دار الوفاء، الإسكندرية، د ط، 1999م، ص: 66.

² - أمين حلمي أمين، الحوار الفكري في القرآن المناظرة والجدال والمحاجة، دار النهضة الإسلامي، ط1، 1998م، ص: 45.

³ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداولية، مرجع سابق، ص: 05.

2-3-1- نظريّة المساءلة عند "ميشال ماير - Michel Mayer" La :problématique

تعدّ نظريّة المساءلة عند "ماير"، إحدى النظريات المعاصرة التي قامت بمعالجة الخطاب بصفة عامّة، والخطاب الذي يتمّ خلال عمليات التّخاطب خاصّة، سواء كان تواسلا عاديا أم حجاجيا يهدف إلى الإقناع. وقد ألغى "ماير" «كلّ المحاولات والنّظريات اللّغويّة، لأنّها لم تجب عن السّؤال الجوهرية: ماذا يعني أن نتكلّم؟ والسّؤال في نظره، هو الإمكانية الوحيدة التي يسمح بها السّؤال عن جوهر الكلام، أمّا بقيّة الأحداث الكلاميّة فهي فرع من السّؤال. ومن هذه النّتيجة تتفرّع نظريته حول المساءلة وطبيعة السّؤال والفرق بين السّؤال والجواب وطبيعة الكلام الاستفهاميّة والحجاجيّة»¹ كما استطاع "ماير" - اعتمادا على منطلقات معرفيّة ومرتكزات فلسفيّة - أن يؤسّس منهجا تساؤليا يقوم على مبدئين اثنين هما:²

1- المبدأ الافتراضي في تحليل الأقوال:

تقوم كل الأقوال في العمليّات الخطائيّة على مبدأ الافتراض المؤسّس على السّؤال والجواب المفترضين، انطلاقا من مجموعة من المقوّمات التي تحكم العمليات التّواصلية، كالسياق والمعلومات الموسوعيّة والتّجربة الدّاتية والقدرات التّفكيرية والتّأويلية والتّخييلية، إذ يصبح كل قول سواء كان (خبرا، إنشاء، تعجّبا، نهما، أمرا.. الخ) افتراضا لشيء ما داخل سياق تخاطبي معيّن، أي جوابا عن سؤال سابق، وسؤال لجواب لاحق، وبهذا يعبر الافتراض عن انتظارات متعدّدة ومختلفة تقتضيها العلاقات الإنسانيّة لتحقيق أهدافها.

¹ - حسن المودن، أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة، جذور، ج: 18، مع: 08، شوال 1425 هـ - ديسمبر 2004م، ص: 80.

² - عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التّواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007م، ص: 196.

2- مبدأ الاختلاف الإشكالي داخل الأقوال:

يقوم هذا المبدأ على طرح الاختلافات القائمة بين الأقوال، ويهدف إلى تحقيق وظيفة القول تواصلًا أو إقناعًا، وهذه الاختلافات هي الميزة الحقيقية في العمليات التخاطبية، ليس باعتبارها تنوعات قولية في الشكل والمضمون، بل باعتبارها اختلافات تحكمها ضرورات ترتبط بالمعارف والخلفيات السياقية والثقافية التي يتوقّر عليها الذهن البشري. إنّ الإنسان يتواصل ليحلّ المشكلات المتعلقة، أو لي طرح أسئلته ومشكلاته، إنّ يتواصل كي يبحث ويوجد القواسم المشتركة التي تفرضها الطبيعة التواصلية الإنسانية، فالتفكير الإنساني هو دوماً مساءلة. وفي خضمّ هذين المبدأين يمكن أن نلخص أهمّ الركائز التي قامت عليها نظرية المساءلة:

- المصريح به والضمني:

فمفهوم الحجاج عند "ماير" «ينبني على قسمين قد سبق وأن تطرّقنا إليهما في نظرية "ديكرو" أحدهما صريح والآخر ضمني، فالمصريح به هو ظاهر السؤال، أمّا ما هو ضمني فتلك الإمكانيات المختلفة للإجابة عن السؤال الواحد. أمّا القسم الذي يختصّ به في صياغته لمفهوم الحجاج فهو القسم المتعلّق بربط الحجاج بنظرية المساءلة، فما الحجّة عنده إلّا جواب أو وجهة نظر يجاب بها عن سؤال مقدّر يستنتجه المتلقّي ضمنيًا من ذلك الجواب، ويكون ذلك بطبيعة الحال في ضوء المقام ويوحى منه.¹ كما أنّ الطّاقة الحجاجية في السؤال تنبع من «مدى عمقه وذكائه من جهة، والجواب المنتظر من جهة أخرى»² والعمق هنا لا يعني الإلغاز والتعمية، لأنّ من شأنهما تشتيت انتباه المتلقّي والتشويش على تركيزه، وهو ما يجب أن يحذره المحاجج ويتعد عنه وإزالة كل ما قد يؤدي إليه، وإتّما المقصود بالعمق هنا الطرافة والجاذبية والدقة.

¹ - عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص: 37 - 38.

² - محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، مرجع سابق، ص: 116.

ويؤكّد "ماير" في كتابه: المنطق، اللّغة والحجاج، «فكرة المطابقة بين المسألة - Le questionnement والإشكال Le problème على أنّ «السؤال والمشكل يتماهيان، وإذا رغبتم في تعريف بسيكولوجي قلنا إنّ كل سؤال هو حاجز أو صعوبة أو ضرورة اختيار، وبالتالي فهو نداء إلى اتّخاذ القرار»¹ يتمّ تجسيده على أرض الواقع. ويثير هذا التّصوّر فكرة مهمّة وهي أنّ "ماير" يشترط في السّؤال الحجاجي أن يكون حاملاً لطرافة فكرية يكون بحثُ المخاطب عن دلالاتها مصدر متعة له من جهة، وتأييداً منه لمضمون الفرضيات المقدّمة من جهة أخرى.

- المجاز والبلاغة:

ينسب "ماير" للصّورة البلاغية دور لفت انتباه السّامع وإثارة خياله حتّى يستوعب الأفكار والصّور المقدّمة إليه. ومن أبرز هذه الصّور البلاغية عنده: المجاز، إذ هو «الذي يخلق المعنى ويصدم كلّ من لا يشاطر المتكلّم وجهة نظره، وهو إلى ذلك طريقة التّعبير عن الأهواء والانفعالات والمشاعر التي هي صور من الإنسان، مثلما يكون المجاز صورة من الأسلوب»² والمجاز لدى "ماير" «يؤدّي إلى خلق تساؤل لدى المتلقّي، ويبحث عبر المسافة التّأويلية إلى احتمال مطروح كما في زيد أسد، فما هي العلاقة بين زيد والأسد، ومن أيّ جهة تتمّ المشابهة؟»³ وتبعاً لهذا الطّرح فإنّ الصّورة البلاغية تكتسب طبيعة حجاجية تساؤلية لأنّها تلمّح إلى المقصود وإلى الإجابة عن الإشكال المطروح ومن ثمّ ردود فعل المتلقّي من خلال التّأويلات والاحتمالات التي يضعها، وتفاعلها هذا يعتبر مؤشراً على تحقّق الرسالة التي بعثها المتكلّم والعكس صحيح.

إنّ هذا المستوى البلاغيّ يخضع بدوره لنظريّة "ماير" العامّة في المسألة حيث إنّ الصّورة البلاغية إذا ما طرحت في الخطاب، فذلك «يعني أنّ سؤالاً طرح فيه والسؤال يستدعي بالضرورة جواباً

¹ - محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، مرجع سابق، ص: 135.

² - المرجع نفسه، ص: 136.

³ - ينظر: محمّد علي القارصي، البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المسألة لميشال ماير، بحث ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمّادي صمود، مرجع سابق، ص: 396.

(بروبليماتولوجيا: إشكاليًا) يستفهم السامع ويدعوه إلى الإجابة عن السؤال المطروح، وتتأتى الإجابة بتجاوز ظاهر اللفظ الحامل، فالجواب سؤال في حد ذاته لأنه يحدّد وجهًا واحدًا من الجواب وتبقى بقيّة الوجوه متعلّقة بأسئلة جديدة تطرح.¹ ومن الأمثلة التي تتضح في ضوئها علاقة السؤال بالجواب ودورها في تأسيس الصّورة البلاغيّة، قول المتنبي وقد قابله ممدوحه:²

فلم أر قبلي من مشى البحر نحوه *** ولا رجلا قامت تعانقه الأسد.

لا ريب أنّ ظاهر اللفظ في هذه الجملة لا يفيد الحقيقة و خاصّة عندما يتساءل المخاطب عن مقصد المتكلّم وعن سبب اقتران المشي بالبحر والعناق بالأسود؟ إذ إنّ الاختلاف القائم بين المسند والمسند إليه هو أصل هذا التساؤل ومصدره ولا يكون الحلّ إلّا في الجواب المفسّر للتّماهي الصوري (البلاغيّ) بين الطرفين ويؤكد "ماير" أنّ هذا التّماهي البلاغيّ هو الفضاء البروبليماتولوجي الذي يواجهه المخاطب.

ويحاول "ماير" أن يعمّق الفكرة أكثر مشرّعًا لقراءة المجاز هذه القراءة البروبليماتولوجية حيث إنّ حركة الفكر عند انتظام المجاز تجمع حسب "ماير" بين ثلاثة مستويات:³

مستوى الإنسان المراد وصفه (الممدوح) ومستوى (البحر) و (الأسود) والمستوى المشترك (القوّة والشجاعة)، لكنّ الانجاز البياني المكتوب أو المنطوق به، يسكت عن الحلقة الوسطى، وهي (الشجاعة والقوّة، ويفضي المجاز إلى تمام بلاغي بين (الممدوح) و(البحر - الأسود) وهنا يلوح في الأفق السؤال الرّامي إلى عوامل التّماهي والاختلاف. وفي ضوء هذه المستويات تبرز العلاقة بين

¹ - محمد علي القارصي، البلاغة والتّجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال ماير، بحث ضمن كتاب: أهم نظريات التّجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمّادي صمود، مرجع سابق، ص: 396.

² - المتنبي، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنّشر، بيروت، 1403 هـ - 1983 م، ص: 50.

³ - محمد علي القارصي، البلاغة والتّجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال ماير، بحث ضمن كتاب: أهم نظريات التّجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمّادي صمود، مرجع سابق، ص: 397.

المتخاطبين ويظهر دور السؤال في بناء هذه العلاقة من خلال ما يشتمل عليه من أبعاد فنية وطاقية حجاجية.

وإذا ما رمنا البحث عن حجاجية السؤال في تراثنا البلاغي ألفيناها حاضرة في عديد من المسائل البلاغية، كمسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى، والعلاقة بين الحقيقة والمجاز، بل إننا نلفي أغلب الخطاب البلاغي، ينم عن أسئلة تضر طاقية حجاجية، وأن هذه الأسئلة تستوجب حضور آليات أخرى كاللزم المنطقي والاستدلال، وفي هذا السياق يشير "السكاكي" أنه «إذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني»¹ ثم إن هذا التلازم ناتج أساساً عن السؤال الذي تشكل في ذهن المتلقي فدفعه إلى استخدام مجموعة من الآليات كالأستدلال مثلاً، للحصول على إجابة مقنعة، فيكتسب بذلك السؤال ميزة حجاجية.

- سؤال - جواب:

يمثل الزوج سؤال - جواب، الوحدة الأساسية للغة «فالكلام يعني إثارة السؤال أو التصدي له ولو باسم الحلّ أو على صورته»² وبين قطبي السؤال والجواب وفي ضوء التبادل الحاصل بينهما، تنمو الدلالة وتوهج الطاقة الحجاجية من خلال النقاش والتحاوّر الحاصل بين المتخاطبين والذي بدوره يمثل الحجاج، وفي هذا السياق يشير "ديكرو" إلى أنه «ما يمكن أن يقال، يمكن أن يعارض، بحيث إننا لا يمكن أن نعلم رأياً أو رغبة دون أن نعرضه مباشرة لاعتراضات المتخاطبين المحتملة، وكما لوحظ

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 438.

² - ميشيل ماير، اللغة والمنطق والحجاج، تق وتر: محمد أسيداه، ضمن مؤلف: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، ج2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010م، ص: 343.

ذلك دائما، فإنّ صياغة فكرة ما تمثل مرحلة أولى، وبالتالي فهي حاسمة في وضعها قيد السؤال¹ ومن خلال هذا الطرح نجد أنّ تطبيق "ماير" لنظرية المساءلة على الخطاب قد وصل إلى نتائج إيجابية من ناحية إقناع القارئ، فلولا تساؤلنا عن العلاقة بين اللفظ والمعنى وعن العلاقة بين الحقيقة والمجاز، لما توصلنا إلى المعنى ولما تحققت إنجازية الفعل الكلامي. وهذا يؤكد أنّ لظاهرة المساءلة المتصلة ببنية الوجوه البلاغية جانب حجاجي مهمّ في بناء الخطاب وتحقيق مقاصده.

3- الحجاج بين الاستدلال والموضع والاقتضاء:

3-1- الحجاج والاستدلال البلاغي:

إذا كانت الحاجة هي عملية يمارسها الإنسان يوميا في حياته لإثبات فكرة معينة أو نقضها أو الدفاع عن الرأي أو وجهة نظر باستعمال مختلف الأساليب اللغوية والبلاغية «مثل التشبيه والاستعارة والكناية أو الاستفهام الذي يخرج عن كونه استفهاما حقيقيا إلى معنى آخر مجازي وكل الأساليب البلاغية التي من شأنها تقريب وتجسيد وجهة نظر القائم بالاتصال»² وكذلك باستعمال الاستدلالات المنطقية كالاستنتاج والقياس والاستقراء، فما وجه العلاقة بين الحاجة والاستدلال البلاغي؟ وقبل أن نشرع في بيان أوجه هذه العلاقة ينبغي لنا أولا تحديد مفهوم الاستدلال.

3-1-1- الاستدلال: هو «استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدّة قضايا معلومة. أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة»³ فهو إذاً عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدّة قضايا، إلى قضية أخرى تستخلص

¹ - ميشيل ماير، اللغة والمنطق والحجاج، تق وتر: محمد أسيداه، ضمن مؤلف: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، ج2، مرجع سابق، ص: 344.

² - معتصم بابكر مصطفى، من أساليب الإقناع في القرآن الكريم، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ط1، 2003م، ص: 54.

³ - عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1414هـ - 1993م، ص: 149.

منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة. وقد «يكون الاستدلال استنتاجيا ويسمى استنباطا أو استقراء، أو يسمى الاستدلال من مقدمة واحدة استدلالا مباشرا ومن مقدمتين استدلالا قياسيا»¹ وينظر بعض الباحثين إلى مفهوم الاستدلال والحاجة كمترادفين على أساس أنّ الحاجة مجموعة من المقدمات التي نستدلّ منها على نتيجة ثبت صحّة ما ندّعيه، أي إنّها عبارة.

عملية الاستدلال تقوم على معطيات من المعارف تصنعها اللّغة في صيغتها فالتداولية «تعتمد على اللّغة في تأويل المنطوق مع الاستعانة بعنصر الاستدلال ليتمّ فهمه»² فالتداولية وفق هذا الطّرح تجمع بين اللّغة والاستدلال الذي نستنتجه منها لتخرج خارج نطاق اللّغة أي: من التفسير الحرفي للّغة إلى تفسير مضامين الكلام.

ثمّ إنّ تحديد العلاقة بين الحجاج والاستدلال البلاغيّ، تقتضي منّا الرّجوع إلى نظريّة الموضوع ومقاربة هذه العلاقة في ضوءها، فعن طريق نظريّة الموضوع تميّزت نظريّة الحجاج عند "ديكرو وأنسكومبر" عن نظريّة الاستدلال L'inférence عند "جرايس" فيما يتعلّق بطرائق الحصول على النتيجة الضّمّنية في الكلام - La conclusion implicite - وفي هذا الصّدّد عقد "موشلار" فصلا كاملا في كتابه: النظريّة التداولية والتداولية التّخاطبية، عنوانه: الاستدلال والحجاج، وأشار إلى أنّه على الرّغم من التشابه الكبير بينهما إلّا أنّهما يفتقان في كون «الحجاج قائم في الخطاب في حدّ ذاته والاستدلال يحوم حول الاعتقادات المرتبطة بالواقع»³ وافتراقهما هذا لا ينتهي إلّا بالتلاقي والتداخل،

¹ - جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة، بيروت، لبنان، 1971م، ص: 17.

² عطية سليمان أحمد، التداولية العصبية (التداولية التي لم نعرفها)، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط1، 2020، ص: 61.

³ - « L'argumentation existent dans le discours lui-même..et l'inférence aborde les aspects entourant la production du discours » Moeschler (jacques), Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Ed. Armand colin, 1996, P: 41.

وبغض النّظر عن فكرة العموم والخصوص، فإنّ الاستدلال آليّة حجاجية والحجاج مظهر للعمليّة الاستدلاليّة.

ويذهب "جالوتي - Galott" مذهباً مغايراً حيث ينظر إلى «المحاجة على أنّها تقييم للحجج عن استدلال كجزء من العمليّة الاستدلاليّة»¹ وعلى الأرجح أنّهما مفهومان مستقلّان «فعلى الرّغم من أنّ المهارات الاستدلاليّة من العناصر الرّئيسة المستخدمة في المحاجة وبوجه خاص في عمليات دعم الأدلّة الشّخصية والدّفاع عنها وإقناع الآخر بها من خلال الحجج الاستنباطية والاستقرائية والاستنتاجية، إلّا أنّ وجه استقلاليتها أنّ المحاجة تتضمّن بجانب المهارات الاستدلاليّة استخدام الأسئلة بأنواعها الاستفهامية والاستنكارية والتعجّبية فضلاً عن الاستشهاد الدّيني والتاريخي والعبارات الانفعالية لتحقيق أهداف الفرد في المحاجة»² ووجه استقلالها لا ينفي تلك العلاقة القويّة بينهما.

وقبل أن نسهب في المقاربة بين الحجاج والاستدلال البلاغيّ، لا بأس أن نشير إلى أنّ الاستدلال وإن كان معناه «طلب الدليل بحيث يكون المطلوب عند الطلب غير حاصل بالضرورة، فإنّه لفظ جارٍ في ما وقع به الدليل»³ ومهما اختلفت تصنيفات الفلاسفة للأدلّة، فالاستدلال في الأصل قول كأخبر واستخبر واستفسر واغتاب. فجميعها أعمال قولية تصدر من فاعلها لأجل ما فيها من الطّلب أو اقتضاء اللفظ. ونظراً لتداخل الاستدلال الكبير مع مفاهيم كثيرة من قبيل الدليل والدلالة واللّزوم والاستنتاج والاستنباط والاقتضاء والبرهان والقياس والحجّة، فإنّه يصعب بمكان أن نصل إل تعريف للاستدلال.

وإذا كان «الاستدلال أحد الأنساق المنطقيّة التّداولية التي يبنى بها الخطاب الطّبيعي ويتكاثر به، وكان الخطاب الطّبيعي يتضمّن عدداً من العلاقات الحجاجيّة التي تبنى وفق أنساق منطقيّة، وحب

¹ - أكرم صالح محمود خوالدة، اللّغة والتّفكير الاستدلالي، دار الحامد للنشر والتّوزيع، الأردن، 2016م، ص: 284.

² - المرجع نفسه، ص: 285.

³ - شكري المبحوت، الاستدلال البلاغيّ، دار الكتب الجديدة المتحدّة، ط1، 2006، ط2، 2010م، ص: 05.

أن يكون الاستدلال أحد هذه الأنساق التي يعتمدها الخطاب الحجاجي¹، ذلك أنه «إنجاز تسلسلات استنتاجية، داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال والجمل بعضها بمثابة، الحجج، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها»² ومثال ذلك قول جرير:³

فغضّ الطرف إنك من نمير *** فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نتيجة حجة

فالحجة استلزمت نتيجة، لأنها خاضعة لمنطق اللغة، ويمكن الحصول على صيغ عديدة من خلال استخدام روابط حجاجية مختلفة نحو:⁴

- إذا كنت من نمير فغضّ الطرف (شرط واستلزام).
- غضّ الطرف، لأنك من نمير (شرط واستلزام).
- أنت من نمير، إذن غضّ الطرف (استنتاج).
- بما أنك من نمير، فغضّ الطرف (تبرير).

واعتماد الحجاج على التقنيات الاستدلالية، إنما هدفه الإقناع، وهو استراتيجي تعتمدها الخطابات لإحداث تغييرات في الأفكار أو توجيهها أو لتحقيق أغراض تداولية أخرى، ويبني الإقناع عادة على «اقتراحات سابقة بشأن عناصر السياق خصوصاً المرسل إليه، والخطابات السابقة، والخطابات المتوقعة»⁵ لأنه أحياناً قد لا يتوصل إلى الغرض الأصلي من القول الذي يخرج عن معناه الحقيقي

¹ - خديجة كلانمة، آليات الاستدلال الحجاجي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني، مجلّة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 08، 2012م، ص: 186.

² - أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوة الكلمات، المناهل، منشورات وزارة الثقافة المغربية، ع: 63/62، ص: 142.

³ - جرير، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د ط، 1406هـ - 1986م، ص: 63.

⁴ - أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوة الكلمات، مرجع سابق، ص: 243.

⁵ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 444.

فتتسع قوته الزّومية إلى حد يعجز المتلقّي عن الإحاطة به، وكلّ هذا من أجل إدراك المقاصد الحقيقيّة للمخاطب.

ومن مميّزات وخصائص الاستدلال الحجاجي «احتواؤه على مقدّمات لا يشترط التّصريح بها كاملة، كما لا يمكن صياغتها وفق نموذج علمي صارم، وهي مقدّمات ظنيّة افتراضية قابلة للتّقاش»¹ وللاستدلال الحجاجي وظائف أهمّها إثبات صدق القضايا لأنّه توجد بعض القضايا التي لا يتمّ التّعرف إليها إلا بصورة غير مباشرة وذلك بفضل العلاقات المنطقية التي تربطها ببعض القضايا التي سبق ثبوت صدقها، وقد يقوم الاستدلال بوظيفة أخرى «كإثبات كذب قضية ما أو ما يسمّى بالتّفنيد وهي طريقة يكثر استعمالها في البرهنة الجدلية»² إضافة إلى هاتين الوظيفتين.

3-1-2- الاستدلال البلاغي:

من الآليات الإنتاجية التي اشتغل بها علماءنا لإنتاج معارفهم آلية الاستدلال، حيث جاءت أغلب نصوصهم وخطاباتهم مبنية بناء استدلالياً معتمدين في ذلك على أدوات وقواعد وضوابط عقلية وأخرى نقلية، من أجل إقامة الحجّة لإثبات قضاياهم ودعواهم، فقد راحت مختلف العلوم العربية كأصول الفقه، وعلم الكلام، والنحو، والبلاغة توظّف هذه الآلية من أجل بناء نصوصها وإنتاج معارفها. فالبلاغة العربية في تحديدها لمواضيعها ومنهج اشتغالها تعتمد على تصوّر استدلال يبرز بوضوح من خلال تعريف البلاغة مع "القزويني" حيث عرّفها بما يلي: «وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته»³ فموضوع البلاغة - إذن - عند "القزويني" يتجسّد في تلك العلاقة القائمة بين الكلام ومقتضى الحال ومن تحليل هذه العلاقة نجد أنّ:⁴

¹ - ينظر: حبيب أعراب، التّجاج والاستدلال الحجاجي، عالم الفكر، ع: 01، مج: 30، 2001م، ص: 97.

² - روبر بلانشي، الاستدلال، تر: محمد اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1424هـ - 2003م، ص: 64.

³ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، مصدر سابق، ص: 20.

⁴ - شكري المبحوت، الاستدلال البلاغي، مرجع سابق، ص: 18.

- أ- الكلام، في عرف القدامى، هو التركيب التام الذي يحقق عملاً لغوياً.
 ب- مقتضى الحال هو الاعتبارات التي تدعو المتكلم إلى صوغ كلامه على صورة تركيبية ما.
 ت- المطابقة هي العلاقة الرابطة (أ) و (ب) لا تعني المطابقة المنطقية القائمة على الصدق رغم احتمالها له بل تعني الاشتمال.

تبعاً لهذا فإنّ موضوع البلاغة هو تحليل ما يشتمل عليه القول من اعتبارات مقامية، وهذه العناصر الثلاثة قابلة للصياغة الرياضية التالية:¹

نموذج 1: ق (م)

حيث (ق) رمز للمقام و (م) رمز للكلام ويكتسب المتغيّر (م) دلالة من الوظيفة (ق). وتقوم بينهما علاقة تلازم تجعل خصائص (م) مقتضية لخصائص (ق) وتجعل (ق) مستلزمة لخصائص معينة في (م).

ويمكن توضيح هذا النموذج بضرب الأمثلة التالية:

(2) أ. زيد تلميذ مجتهد.

ب. إنّ زيدا تلميذ مجتهد.

نلاحظ من خلال المقارنة بين المثالين في (2) أنّ أحدهما مؤكّد والآخر غير مؤكّد وإذا كان في الكلام توكيد فمقامه المناسب هو التردّد أو الإنكار ومن البين أنّ مفاهيم (التوكيد والتردّد والإنكار) شأنها شأن الكلام والمقام والمناسبة تتحدّد داخل النظرية التحويلية والبلاغية وليست مجرد تعابير طبيعية. وما يعيننا هنا، على افتراض أنّ جهاز المفاهيم ومكونات النظرية وطرق الاستدلال فيها حاضرة في الدّهن.

¹ - شكري المبحوت، الاستدلال البلاغي، مرجع سابق، ص: 19.

ويظهر أيضا حضور هذا المفهوم في ترانثا البلاغي عند "السكاكي" الذي تناول مفهوم الاستدلال تناولاً « اجتثته من دائرة المنطق، وجعله ضابطاً من ضوابط المنطق»¹ مشيراً في هذا السياق إلى أنه «من تكملة علم المعاني في الاستدلال، وهو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ، أو نفيه بوساطة تركيب جمل، تنبيه على ما عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجةً واستدلالات، مع اكتساب إثبات ونفي بوساطتهما»² بل يذهب "السكاكي" إلى أن الاستدلال ضروري في البلاغة ولازم لصاحب علم المعاني وعلم البيان «وإذا قد تحققت أن علمي المعاني والبيان هو: معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني، ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها، بحسب ما يفى به قوة ذكائه، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها، علمت أنه تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي، ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»³ فحتى يكون الكلام في علمي المعاني والبيان شاملاً، لا بد من أن ينبنى على استدلالات منطقية، حيث شكّلت هذه الأنواع الاستدلالية أدوات النقد العربي.

وهكذا حاول "السكاكي" «أن يوظف الاستدلال، وغيره من الآليات المنطقية، توظيفاً منطقياً وفي أرضية بيانية تعتمد الاستعارة والتشبيه والمجاز.. الخ وعلى هذا الأساس اعتبر الاستدلال في البلاغة العربية حجة ودلالة عقلية بيانية، وهذا ما جعله يرتبط بالدائرة اللسانية، ويؤسس على أسس بيانية، ويعتبر بمنزلة معيار يحصل به التبيين أو إظهار الحق وصدق الخبر»⁴. وللاستدلال الحجاجي في البلاغة العربية أساليب كثيرة منها:⁵

¹ - رضوان الرقي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، عالم الفكر، الكويت، ع: 2، مج: 40، أكتوبر - ديسمبر 2011م، ص: 76.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 548.

³ - المصدر نفسه، ص: 542 - 543.

⁴ - رضوان الرقي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، مرجع سابق، ص: 76.

⁵ - البشير عزوزي، الاستدلال البلاغي في ديوان المتنبي، مقارنة حجاجية، مجلة الآداب واللغات، جامعة برج بوعريج، مجلة الآداب واللغات، ع: 5، ديسمبر 2016م، ص: 139 - 142 - 143.

1- المذهب الكلامي:

يعرّفه "القزويني" «أن يورد المتكلم حجّة لما يدّعيه على طريق أهل الكلام»¹ فهو بذلك انتحاء طريقة المتكلمين في إثبات المواقف والاحتجاج للآراء، وقد اشترط فيه "ابن الأثير" الثقافة الموسوعيّة، «فصناعة هذا الأسلوب موضوعة للخوض في كلّ معنى، وصاحب هذه الصناعة يجب أن يتعلّق بكلّ علم وكلّ صناعة»² وهو من الأساليب الاستدلاليّة الحجاجية التي وظّفت في الدرس البلاغيّ العربيّ القديم، إذ نجد له حضوراً واستعمالاً لدى العديد من البلغاء والمتكلمين والشعراء، نحو ما جاء على لسان "المتنبي":³

ولقيتُ كلّ الفاضلين كأنّما *** ردّ الإله نفوسهم والأعصرا

نسقوا لنا نسق الحساب مُقدّما *** وأتى فذلك إذ أتيت مؤخّرا

في هذا الأسلوب يتكلّف الشاعر الإتيان بالبرهان والحجّة الدامغة، «يقول: إنّ هؤلاء الفاضلين قد تتابعوا متقدّمين عليك في الزّمان، فلمّا أتيت بعدهم جمعت ما كان فيهم من الفضائل فكنت منهم بمثابة إجمال الحساب الذي تذكر تفاصيله أوّلاً ثمّ تجمل تلك التفاصيل فيكتب في آخرها: فذلك كذا وكذا»⁴ واستعمالها لكلمة ذلك دليل على إتقانه لهذا العلم. ومن أمثلة سلوك مذهب المتكلمين في القول، قول بشّار بن برد:⁵

يا قوم أذني لبعض الحيّ عاشقة *** والأذن تعشق قبل العين أحياناً

¹ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، مصدر سابق، ص: 276.

² - ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج1، مصدر سابق، ص: 47.

³ - عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج2، مرجع سابق، ص: 278.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 278.

⁵ - بشّار بن برد، ديوانه، ج4، نشر وتقديم وشرح: محمد الطاهر ابن عاشور، مراجعة وتصحيح: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة، القاهرة، 1386هـ - 1966م، ص: 194.

قالوا بمن لا ترى تهذي فقلت لهم *** الأذن كالعين تؤتي القلب ما كانا

فالشاعر «يدعو في البيت الأول أن الأذن تعشق الجمال وتدركه، وفي البيت الثاني نجد خصمه ينتقد هذه الدعوى ويصفها بالهذيان، وهنا يلجأ إلى البرهان، فيذكر أن الأذن كالعين تماما في معرفة الجمال وإبلاغه إلى القلب، وقد اعتمد في هذا البرهان على التشبيه الذي يفيد اشتراك الطرفين في معنى يجمع بينهما»¹ وقد شكّل التشبيه أرضية خصبة لهذا الشكل الاستدلالي.

2- الاستدلال التمثيلي:

التمثيل «عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بآخر في العلة التي هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره، واعتبار هذا الشبه كافيا لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته»² ويحتل التمثيل مكانة عالية ودرجة رفيعة بين فنون البلاغة، لما يؤديه من قدرة على الجمع بين المتناقضات والتقريب بين المتباعدات، فيكتسب القول قوة وثراء دلاليا، «فالعلاقات غير الظاهرة تتمثل فيما يسميه "السكّاكي" (الجامع) الذي لا سبيل إلى تحقّقه إلا بإشراك المتلقّي في الخطاب عن طريق إعمال عقله واستفزاز خياله»³ ويرى "السكّاكي" أن هذا الجامع متنوع:⁴

- **الجامع العقلي:** ويكون عن طريق الاتحاد في التصوّر أو التماثل في التصوّر أو التضاييف، كالسبب والمسبّب. ومثاله قوله تعالى: «إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَارْتَبَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا وَعَلَيْهَا أَتَتْهَا أَمْرٌ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا

¹ - محمد الواسطي، أساليب الحجاج في البلاغة العربية، مجلّة كلىة الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرار، فاس، المغرب، ع: 12، 2001م، ص: 24.

² - عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، مرجع سابق، ص: 288.

³ - البشير عوّزي، الاستدلال البلاغي في ديوان المتنبي، مقاربة حجاجية، مرجع سابق، ص: 144.

⁴ - محمد خطابي، لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص: 119.

حَصِيداً كَانَ لَمْ تَغْرَ بِالْأَمْسِ¹ فالتمثال الحاصل بين الحياة الدنيا والماء المنزل من السماء

عدّ جامعا عقليا دفع السامع إلى استدلال وجه العلاقة الحاصلة بين أطراف هذا التمثال.

- **الجامع الوهمي:** وهو أن يكون بين تصوّراتهما، شبه تماثل، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثاني لون صفرة. أو تضاد كالسواد والبياض، أو شبه تضاد كالسما والأرض. ومثاله «كأن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه شيئا وهميا»² كما في قوله:³ ومسنونة رزق كأنياب أغوال.

ففي هذين النوعين يظهر دور المتلقي في إدراك العلاقة بين التّصوّرات عن طريق أعمال ذهنه وتحريك فكره، فإذا ذكر السبب، سعى إلى إيجاد المسبب، وإذا غابت العلة وجدها عن طريق التفكير في المعلول، أمّا الوهم، فإنه ينزل المتضادين أو الشبهين بهما منزلة المتضايين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن، ولذلك نجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد.

- **الجامع الخيالي:** يرى "السكاكي" أنّ الناس يختلفون في إدراكه وتصوره على اختلاف ثقافتهم ومعارفهم ومستوياتهم الاجتماعية.. الخ. كما في قول الصنوبري:⁴

وكانَّ محمّر الشقيق *** إذ تصوّب أو تصعد

أعلام ياقوت نُشر *** ن على رماح من زبرجد

¹ - سورة يونس، الآية: 24.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 461.

³ - أورده "القزويني" في الإيضاح ص: 275 ونسبه لامرئ القيس، وذكر صدر البيت: أيقطني والمشرقي مضاجعي.. (السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 461).

⁴ - أورده الجرجاني في أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 173، وهو للصنوبري، السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 461.

3- حسن التعليل:

يعدّ التعليل بمختلف ألفاظه وتراكيبه من الأدوات اللغوية التي يستعملها المرسل لتركيب خطابه الحجاجي، وبناء حججه فيه، وتلعب الحجاجية دور تحقيق الملاءمة من خلال بناء بلاغة الخطاب وكذا تحقيق الموافقة بتبرير الرأي وتعليله بإقامة الحجّة عليه كقوة دافعة للعقل، وهو الطرح الذي أكدّه "بلانشيه" من «أنّ كلّ تفكير عقلائيّ هو عمل مبنيّ على التعليل، وليس للعقل دور آخر، سواء بطريقة مباشرة أو بوسيط نظري، سوى توجيه الفعل»¹ ويعدّ حسن التعليل في البلاغة من أهمّ أساليب الاحتجاج، وذلك لإظهار العلة هو عين الحجّة، بل قد «تأتي العلة بمعنى الحجّة، وفي هذا اختزال لقوة العلاقة بينهما، خاصّة إذا جاءت العلة لبيان الأسباب المقنعة بالمعاني المطروحة»² ويستمدّ التعليل طابعه الحجاجي «من أنّ المخاطب يسعى إلى إقناع المخاطب برأي اعتقده أو فعل اقترفه، كما يستمدّ حجاجيته من كونه يربط بين النتائج وأسبابها»³ وقد تناول البلاغيون التعليل وفق اتجاهين اثنين:⁴

1- اتجاه علمي: ينظر إلى التعليل نظرة علمية، مفادها أنّه وسيلة عقلية للبيان والتفسير، أو للاحتجاج والتدليل، إمّا إثباتا للحقائق الغائية، وإمّا تقريراً للحقائق الثابتة، وفي هذا يقترب التعليل من المذهب الكلامي، وقد غلب على شواهد هذا الاتجاه، الشواهد القرآنية، ومن شواهد في الشعر العربي، قول المتنبي:⁵

يا أعدل الناس إلّا في معاملي *** فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

¹ - عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، مرجع سابق، ص: 85.
² - ناصر السعيد، الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفية)، متطلّب تكميلي لنيل الدكتوراه في تخصّص البلاغة والنقد، إشراف: محمد إبراهيم شادي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م، ص: 105.
³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص: 481.
⁴ - ناصر السعيد، الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفية)، مرجع سابق، ص: 114 وما بعدها إلى 119.
⁵ - عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج4، مرجع سابق، ص: 83.

حيث علل جور سيف الدولة في التعامل معه بطريقة منطقيّة سليمة، فإذا كان المدعي هو القاضي وهو الخصم، فإنّ الحكم سيكون لصالحه، ومن جهة أخرى وعلى طريقة أهل الكلام يجمع المتنّي ثلاث متناقضات في ذات واحدة إثباتا للحجّة وإغالا في العقليّة، وهذا ممّا يكثر في شعر الفلاسفة.

2- اتّجاه فني: وهو اختراع علّة غير حقيقيّة مناسبة للوصف، ويعرّفه "الجرجاني" «بأن يكون للمعنى من المعاني والفعل من الأفعال علّة مشهورة من طريق العادات والطّباع، ثمّ يجيء الشّاعر فيمنع أن تكون لتلك المعروفة، ويضع له علّة أخرى»¹ نحو قول المتنّي:²

ما به قتل أعاديته ولكن **** يتّقي إخلاف ما ترجو الذّئاب

فالمعارف عليه أنّ الرّجل يبيد أعاديته ليذود عن حماه ويعصم نفسه وأهله منهم، وهذه علّة ذلك، غير أنّ "المتنّي" يدّعي أنّ علّة قتل الممدوح لأعدائه غير ذلك.

3-2- الموضوع التّجاجي Le lieu argumentatif:

يعود مصطلح الموضوع في أصله إلى الأدبيات الفلسفيّة وهو في معناه الأوّل «مقولة Catégorisation وتقسيم لمختلف أنواع الميادين، وأنواع الحجج المستعملة عادة في الخطاب»³ وهذا هو المعنى العام الذي لأجله صاغ "أرسطو" كتابا كاملا في هذا المنطق وشأنه، أعني به كتاب: الطوبيقا - Topique. وهذه المواضع عنده «ما تلتقي فيه أغلبيّة الاستدلالات الخطابيّة»⁴ وهي كما يرى "بور - رويال" «بعض العناصر العامّة التي يمكن أن نرجع إليها كل الأدلّة المستعملة في مختلف

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 296.

² - عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنّي، ج1، مرجع سابق، ص: 262.

³ - عزّ الدين التّاجح، العوامل التّجاجية في اللّغة العربيّة، مرجع سابق، ص: 82.

⁴ - رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، مصدر سابق، ص: 59.

المواد التي نعالجها»¹ وعليه فهي تمثل دعامة رئيسية وقارة تؤكد حجاجية الملفوظ ونجاعة الفكرة أثناء الدفاع عنها.

ولتقريب مفهوم المواضع أكثر استعان "هشام الزيفي" بشاهدين ورد أولهما في كتاب المواضع وفيه يشير "أرسطو" أنه «عليك أن تحاول امتلاك المواضع أحسن امتلاك، فتحتها تقع الحجج في الغالب وورد ثانيهما في كتاب الخطابة وفيه قال: أرى أنّ العنصر والموضع شيء واحد لأنّ العنصر أو الموضع باب يندرج تحته كثير من الضمائر»² لكن لماذا الموضع؟ الموضع ليس حجة وإنما «هي مخازن للحجج أو مستودعات حجج Magasins des arguments»³ على حدّ تعبير "شيشرون - Cicéron" في كتابه: المواضع. أي أنّها ليست الحجج في حدّ ذاتها وإنما تلك الغرف أو البؤر في ذهن المتكلم التي تحفظ فيها الحجج ويستدعيها المتكلم كلما أراد التشريع لمطلبه من الخطاب لما فيها من صبغة استدلالية.

هذا وتمثّل المواضع رافدا للقيم وهرميتها عند عملية الإقناع التي يروم الخطيب تحقيقها، فهي بمثابة المقدمات الثواني أو المعاني التي يركن إليها الخطيب وبدونها لا يستمدّ خطابه أيّ شرعية عند الجمهور، وعليه نعتها "بيرلمان" «بالمقدمات العامة.. وهي متمخّصة للاستدلال الجدالي»⁴ وزيادة عن وظيفتها المادية هذه أي الاستدلال الحجاجي في الخطاب، فإنّها تؤدّي وظيفة معنوية تتمثّل في كونها «تحدّد

¹ - رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، مصدر سابق، ص: 59

² - عبد الله البهلول، الحجاج الجدلي، خصائصه الفنية وتشكلاته الأجناسية في نماذج من التراث اليوناني والعربي، قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2013م، ص: 92.

³ - حمادي صمود، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 311.

⁴ - « Prémisse d'ordre très générale... traités consacrés au raisonnement dialectique » Perlman et Tyteca, Traité de l'argumentation, Op, cit, p :112

خصائص الأمم والجماعات الفكرية والأدبية وغير ذلك»¹ ممّا دفع بعضهم إلى ترجمة مصطلح المواضع إلى مصطلح المعاني.

غير أنّ الذي يهّمنا نحن في هذا المقام هو القول الأرسطي في هذا المستوى الماديّ من الاستدلال الخطابي، إذ يطالعنا في سياق هذا القول مفهوم الموضع (أو المواضع) ويميّز فيها "أرسطو" بين ضربين اثنين:²

أ- مواضع خاصة Les lieux spéciaux:

هي تلك القضايا والأحكام العملية العامّة المتعلّقة بمجموعة المحاميل الخطائية السّداسية الموزّعة زوجين زوجين على الأجناس الثلاثة للخطابة الاستشارية والقضائية والمحفليّة، ولننظر على سبيل المثال في الجنس الاستشاري من الخطابة والذي يكون محمول الدّعوى فيه صفة دائرة بين الزوج: الضرر/النّفع. يمكننا استنادا إلى المقدّمة/الموضع التّالي: إنّّه لخير ما كان مفضلا من المرء المحتاط أو الفاضل (وهو واحد من مواضع هذا الجنس) أن نبني على كون فاضل من الفضلاء فعلا من الأفعال لنستخلص حكما عمليّا مفاده: ينبغي أن نفعل هذا الفعل لأنّه نافع، وهكذا بالنّسبة إلى بقية المواضع الأخرى سواء في هذا الجنس الاستشاري (الضرر/النّفع) أو الجنس الشرعي (العدل/الظلم) أو الجنس المحفليّ (الحسن/القبح).

ب- مواضع عامّة Les lieux généraux:

إلى جانب هذه القواعد التّجّاجية الخاصة، يتحدّث "أرسطو" عن مواضع عامّة، وهي عامّة بالنّظر إلى كونها تتعلّق بجميع أنواع الأقيسة الإضماريّة المثبّته منها والمبطلّة الظاهرة والحقيقيّة، أي أنّها لا تختصّ بجنس خطابي بل تمتدّ لتشمل جميع أجناس الخطاب، حيث نجد "أرسطو" ضمن هذا التّمط

¹ - عبد الله صولة، التّجّاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في التّجّاج - الخطابة الجديدة - لبيلمان وتيتكا ضمن مصنّف، أهم نظريات التّجّاج في التقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 311.

² - رشيد الرّاضي، مفهوم الموضع وتطبيقاته في التّجّاجيات اللّسانية لأنسكومبر وديكرو، مرجع سابق، ص: 197.

من المواضع يدرج على سبيل المثال: موضعي التداخل ومواضع الفصل التخييري وموضعي المقدم والتالي وموضع المخالفة وموضع الأكثر والأقل والمساوي. وعلى هذا النهج تقريبا سار "بارت" في كتابه: قراءة جديدة للبلاغة القديمة إذ يرى أنّها مشتركة وهي «ليست قوالب مليئة ولكنها على العكس مواضع شكلية. وباعتبار أنّها عامة.. فهي مشتركة بين كلّ الموضوعات»¹ وأما المواضع الخاصة فهي المواضع «الصالحة لموضوعات محدّدة.. إنّها حقائق متميّزة واقتراحات خاصة مقبولة من طرف الجميع.»² فالمواضع نوعان:³

نوع أوّل وهو متى كان فكرة عامّة *Idée générale* وتعرّف "روث أموسي - Ruth Amossy" هذا الصّنف من المواضع بأنّه «ما يحيل على المواقف المختصّة التي على درجة كبرى من العمومية»⁴ والمواضع متى كانت أشكالا عامة كانت بمثابة القانون الذي تواضع عليه الجمهور.

وأما النوع الثّاني المتعلّق بالشّكل الفارغ *La forme vide* فالغاية منه هو شكله وصورته ومنواله المنطقيّ الخطابي، وبهذا عرّفت "أموسي" هذا الصّنف من المواضع على أنّه «بنية شكلية ومنوال منطقيّ خطابيّ، إنّّه صورة بدون محتوى محدّد تساعد على تنسيق الحجاج»⁵ فدورها في الخطاب شكلي فقط لأنّها تحضر بينيتها لا بمحتواها.

¹ - رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، مصدر سابق، ص: 65.

² - المصدر نفسه، ص: 66.

³ - عز الدين التّاجح، العوامل الحجاجية في اللّغة العربية، مرجع سابق، ص: 89.

⁴ - « Le premier se référait aux opinions entérinées considérées comme dotées d'un degré maximal de généralité » Ruth Amossy : l'argumentation dans le discours, 2 éd , Armand colin, 2006, P : 110.

⁵ - « Au plus proche de la conception aristotélicienne du lieu commun se trouve le topos comme structure formelle, modèle logico – discursif : c'est un schème sans contenu déterminé qui modèle l'argumentation » Ruth Amossy : l'argumentation dans le discours, op, cit, p: 110.

3-2-1- أهمية المواضع في الحجاج:

للمواضع قيمة بارزة فيما تؤدّيه من وظائف في الخطاب إذ تعدّ بمثابة الأوتاد تشدّ الملفوظ إلى مرجعية لها سلطة دامغة تجعل من المتقبل يدعن ويسلم بما في الخطاب ولهذا فقد اعتبر "بيرلمان" المواضع بمثابة «الخانات أو الأقسام التي نرتب فيها الحجج»¹ وزيادة في أهمية المواضع باعتبارها منطلقا حجاجيا يرى "أنسكومبر" «أنّه بالاعتماد على المواضع وعلى المواضع فقط يرتكز الاستدلال.. لذلك يمكن القول بأنّ المواضع تلعب في حيوية الخطاب دورا تحليليا كالذي تقوم به المسلّمات في النظام الرّمزي.»² إذا فالمواضع أو هذه المبادئ العامة على حدّ تعبير "ديكرو وأنسكومبر" هي التي تشدّ من أزر العامل وتقوي سلطانه على الملفوظ بفضل ما تفرضه بذلك النمط المخصوص من الاستدلال.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّ مقارنة "ديكرو وأنسكومبر" لهذا المفهوم غير بعيد عن مفهومه عند "بيرلمان" «فلنن استعمله "ديكرو وأنسكومبر" مزوجين بينه وبين العامل الحجاجي في اللعبة الحجاجية للوصول إلى المفهوم فإنّ بيرلمان استعمله كعنصر من قضايا الانطلاق - Les propositions de départ»³ ومثلما لا تقوم للمنطق قائمة إلاّ بالأقيسة التي يقوم عليها فإنّه أيضا لا يمكننا الحديث بحال من الأحوال عن الحجاج دونما حديث عن المواضع إذ نلفي "أرسطو" يلحّ على أنّها «ما يجب حسن امتلاكه»⁴ لكي يصلح الحجاج ويحقق الملفوظ وظيفته الحجاجية.

ما هي المواضع الكبرى التي يستند إليها الحجاج؟

¹ - « Les lieux désignent des rubrique sous lesquelles on peut classer les arguments » Perlmane et Tyteca, Traité de l'argumentation, op, cit, p: 112.

² - عز الدّين الناجح، العوامل الحجاجية في اللّغة العربية، مرجع سابق، ص: 87.

³ - المرجع نفسه، ص: 88.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 98.

أ- مواضع الكم *Lieux de quantité*:

«وهي المواضع التي تثبت أنّ شيئاً ما أفضل من شيء آخر لأسباب كمية»¹ كقولنا: (الكلّ خير من الجزء) ومن هنا جاء تفضيل الديمقراطية لكونها رأي الأغلبية. وقولنا: الحقيقة خير من الزيف لأنّها تحظى بإجماع الناس، ويرى "أرسطو" في التوبيقا Topique أنّ العدل والعفة أفضل من الشجاعة لا تصلح إلّا في أوقات معيّنة.

ب- مواضع الكيف *Lieux de qualité*:

وهي «ضدّ الكم من حيث إنّها نسيج وحدها فهي واحدة ضدّ جمع، وتستمدّ قيمتها من وحدانيّتها تلك»² مثل نبوة الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - التي ضمنها الله واختلفت حولها آراء البشر، ومثل الحق الذي لا يمكن إلّا أن يعلو ولا يعلو عليه مهما كان عدد خصومه وأعدائه كثيراً وهكذا يتّضح أنّ موضع الكيف واحد من أهمّ مدارات التّجّاج.

ج- مواضع أخرى *Autres lieux*:

أفرد لها "بيرلمان" فقرة ضمن مؤلّفه ضرب فيها أمثلة على موضعيّ الرتبة أو الأوليّة من قبيل اعتبار أنّ ما سبق أفضل ممّا لحق وأنّه ليس بالإمكان أحسن ممّا كان أو موضع الموجود L'existant الذي يقوم على تمجيد الواقع والمعيش الرّاهن ويفضّله على الطّارئ الذي قد يكون غير محصّل. وتجدد الإشارة إلى أنّ تقسيم المواضع متعدّد من ذلك مثلاً، تقسيم "أرسطو" عندما اعتبرها نوعين: «مواضع عامّة هي التي تستعمل في شتّى العلوم، ومواضع خاصّة هي التي تكون حكراً على علم واحد من العلوم»³ وعلى نهجه تقريباً سار "رولان بارت" في كتابه: قراءة جديدة للبلاغة القديمة. إذ يرى أنّها

¹ - حمادي صمود، أهم نظريات التّجّاج من أرسطو إلى اليوم، مرجع سابق، ص: 311.

² - المرجع نفسه، ص: 312.

³ - «Aristote distinguait les lieux communs qui peuvent servir indifféremment en n'importe quelle science et ne relèvent d'aucune. Et les lieux spécifique qui sont propres soit à une science

«إما مشتركة وهي ليست قوالب مليئة ولكنها على العكس مواضع شكلية. وباعتبار أنها عامة.. فهي مشتركة بين كل الموضوعات. وأما المواضع الخاصة فهي المواضع «الصالحة لموضوعات محددة.. إنها حقائق متميزة واقتراحات خاصة مقبولة من طرف الجميع»¹ فلا وصول إلى النتيجة إلا عبر الموضوع الذي يميز الفاسد من الصالح من الحجج.

3-2-2- خصائص الموضوع: يمكن أن نجمل خصائص الموضوع في النقاط التالية:²

أ- الموضوع أساس التأليف الخطابية:

تتمثل وظيفة الموضوع في أنه أساس التأليف الخطابية، فالترابط الحجاجي بين الملفوظات إنما يتم على قاعدة الموضوع، فإذا أمكن التنقل من الملفوظ م1 إلى الملفوظ م2 فإن ذلك يتم بتدخل حدث ثالث هو الموضوع الذي يعمل على إقامة ارتباط بين الملفوظين، فمثلا إذا نظرنا إلى التأليف الخطابي التالي:

- هذا الطريق خطر، ركز في القيادة.

يمكننا القول إنه محكوم بالموضوع الذي يمكن صياغته على النحو التالي:

- إذا كان الطريق خطرا، يكون التركيز في القيادة ضروريا.

فهذا الموضوع هو الذي يكسب النقلة التي تمت من الشطر الأول (هذا الطريق خطر) إلى الشطر الثاني (ركز في القيادة) قوتها ومشروعيتها.

particulière soit à un genre oratoire bien défini» Perlmane et Tyteca: Traité de l'argumentation. p: 112.

¹ - رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، مصدر سابق، ص: 65 - 66.

² - رشيد الراضي، مفهوم الموضوع وتطبيقاته في الحجاجيات اللسانية لأنسكومبر وديكرو، مرجع سابق، ص: 200.

ت- الموضوع قاعدة عامة مشتركة:

قد يخص الموضوع ضمن الحاجيات بكونه قاعدة عامة تمكّن من إنجاز نشاط حاجي مخصوص، وهو ما نوضّحه بالمثل: الإنسان ما أجهله، وهبه الله نعمًا كثيرة فاستغلها في عصيانه. فحالة الاغتيال هنا مسوّغها، وفق المتكلم، هو قضية لم يصرّح بها في كلامه، إنّها عبارة عن مبدأ، أي موضع يفترض المتكلم أنّه من قبيل المسلمّات، ويمكننا أن نصوغ هذا الموضوع كما يلي: ما دام الله منعمك، فأنت مدين له بالحمد والشكر

ث- الخاصية المتدرّجة للمواضع الحجاجية:

لتوضيح هذه الخاصية لا بأس أن نعود إلى المثال الذي سقناه سابقا: الطّريق خطر لا بدّ من التّركيز في القيادة. فبقدر ما يكون الطّريق خطرا يكون التّركيز في القيادة ضروريا. فهذا الموضوع يربط بين سلّمين متدرّجين: سلّم خطورة الطّريق، وسلّم التّركيز في القيادة، وذلك عبر وصل كل درجة من السلّم الأوّل، بدرجة موافقة لها من السلّم الثاني.

وفي تراثنا البلاغي بدا تركيز البلاغيين على هذا المفهوم وما ينطوي عليه من بعد حاجي واضحاً، "فالجرجاني" طرق هذا المفهوم في سياق تناوله لفكرة النّظم حيث أشار إلى أنّ هذا الأخير «ليس إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي هُجّت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك، فلا تُخلُ بشيء منها. وذلك أنّنا لا نعلم شيئاً يبتغيه التّأظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه..وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلّاً من ذلك في خاصّ معناه..وينظر في الجمل التي تُسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثمّ وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل، ويتصرّف في التعريف، والتّكبير، والتّقديم، والتّأخير، في الكلام كلّ وفي الحذف، والتّكرار،

والإضمار، والإظهار، فيضع كلّاً من ذلك مكانه ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي¹ فالموضع أساس كلّ إنتاج خطابي، وكلّما وافق الخطاب موضعه كان أدعى إلى تحقيق قصده أو إحداث أثر ما في سامعه.

3-3- الحجاجية والاقتضائية:

تعتبر مسألة الاقتضاء من المسائل التي جرت حولها العديد من البحوث في مجالات علمية عديدة، من علم الإعراب إلى التداولية مروراً بعلم الدلالة، حيث تعدّ مركز الدّرسين الدّلالي والتّداولي في اللّغات الطبيعية، على الرّغم من تراجع البحث في هذه المسألة في السّنوات الأخيرة، إذ حلّت محلّها قضايا أخرى مثل «قضيّة الطّراز والتضمينات»² ويرجع هذا التّراجع إلى التّحوّلات التي عرفتتها نظريّة الاقتضاء من فضاء المنطق إلى فضاء الدّلالة. ويعدّ الاقتضاء - كما أشرنا - من أبرز المفاهيم التي تقوم عليها التّداولية، حيث يوصف «بأنّه المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة. وهكذا فإنّ القائل إذا قال: كفّ زيد عن ضرب زوجته. فإنّه قال صراحة أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن، وهذا هو المحتوى المقرّر أو الإخبار، كما أنّه أبلغ بكيفيّة غير صريحة أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى وهذا هو المحتوى المقتضى أو الاقتضاء»³ وإن شئت عبارة موجزة تحدّد لك ماهية الاقتضاء قل: إنّهُ يعني عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنّهُ شيء يعنيه المتكلم ويوحى به ويقترحه ولا يكون جزءاً ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفيّة.

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، 81 - 82.

² - بسمة بلحاج رحومة الشكلي، الاقتضاءات الدّلالية والتّداولية، ضمن: القاموس الموسوعي للتّداولية، آن روبول وجاك موشلار، مرجع سابق، ص: 237.

³ - آن روبول وجاك موشلار، التّداولية اليوم علم جديد في التّواصل، مرجع سابق، ص: 47.

كما يعرف "فيلمور" المقتضى البراغماتي Le présupposé pragmatique على أنّه «محمل الشروط التي ينبغي توافرها عند الكلام لكي يتحقّق عمله اللاّقولي (أي المتضمن في القول)»¹ ومن هذه الشّروط حسب "فيلمور":²

- شرط الاستعمال - Le condition d'emploi :

كأن تكون هناك نافذة وأنّ هذه النافذة مغلقة حين تطلب من مخاطبك فتحها بقولك: افتح النافذة. فما يستفاد من تعريف "فيلمور" أنّ المقتضى البراغماتي هو محمل الشّروط الموضوعيّة الحاصلة في الواقع أو المقام خارج الملفوظ، المساعدة على تحقيق العمل اللاّقولي مهما اختلفت أشكاله وتنوّعت (أمر، استعطاف، نهي، الخ) سواء أكان لاّقوليًّا أوليا Acte illocutoire primitif كالأمر الصّريح (أغلق النافذة) أم لاّقوليًّا مشتقا Acte illocutoire dérivé كقولنا: (الجو بارد) بدلا عن قولنا (أغلق النافذة).

- أن يكون المتكلّم في وضع يسمح له بأمر مخاطبه:

فهذا المقتضى مرتبط بشروط إنجاح الملفوظ، ويتمثّل ذلك، على وجه الدّقة، في وجود نوع من العلاقات مخصوص بين المخاطب والمخاطب يسمح للأوّل أن يتوجّه بالأمر إلى الثّاني.. وأن يكون الثّاني في وضع يسمح له بتنفيذ ذلك الأمر. وعلى هذا الأساس كانت نقطة البدء لدى "جرايس - Grice" هي أنّ النّاس، في محاوراتهم، قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كلّ همة إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، «فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمتها اللفظيّة، وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه السّامع

¹ - عبد الله صولة، التّجّاج في القرآن، مرجع سابق، ص: 102 - 103.

² - المرجع نفسه، ص: 103.

على نحو غير مباشر، اعتماداً على أنّ السّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال»¹ تبعاً لهذا يقترح "جرايس" في ضوء هذا المفهوم ما يلي:²

- معنى الجملة المتلفّظ بها من قبل متكلّم في علاقته بمستمع.

- المقام الذي تنجز فيه الجملة.

- مبدأ التعاون Le principe de coopération.

وللاقتضاء مميّزات عديدة منها: «أنّه يقدّم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلّم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر ممّا يعبر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة»³، فعلى سبيل المثال: إذا سألت أحدهم عن الوقت فأجاب قائلاً: الشّمس تشرق، فالجواب الحقيقي هو أن يجيب: الساعة السادسة أو السابعة صباحاً مثلاً، أمّا جوابه: (الشّمس تشرق) فهو جواب تداولي فيه اقتضاء، لأنّه جواب تقديري، ولأنّ وقت الشروق معلوم عند كلّ شخص إلى جانب أنّ الشخص ربّما لم يكن عنده ساعة حتّى يجيب، ولكن لم يجب إجابة صريحة، وتبعاً لهذا فالجواب يحمل اقتضاء تداولياً.

3-3-1- قانونا التعرّف على الاقتضاء: من أجل التعرّف على اقتضاءات القول لا بدّ من اتّباع

قانونين تخاطبيين اثنين هما:⁴ قانون الاختصار وقانون حفظ المقتضى.

أ- **قانون الاختصار:** يقضي هذا القانون بأن يُضمّر الملقّي في كلامه ما دلّت عليه القرائن،

مقالية كانت أو مقامية، بحيث قد يفضي التّصريح به للمتلقّي إلى أن يطلب فيه هذا

الأخير معنى غير المعنى الذي سيق له هذا الكلام.

¹ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 29.

² - العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التّداول اللّساني، مرجع سابق، ص: 18.

³ - عادل فاحوري، الاقتضاء في التّداول اللّساني، مجلة عالم الفكر، مج: 20، ع: 03، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م، ص: 141.

⁴ - طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التكوّن العقليّ، المركز الثّقافي العربي، ط1، 1998م، ص: 112 - 113.

ب- **قانون حفظ المقتضى**: يوجب هذا القانون أن يبقى المقتضى محفوظا في القول متى تقلبت عليه أساليب الكلام، إن خبرا أو إنشأ، إيجابا أو سلبا، بحيث يبقى في مقدور المتلقي أن يجد لكل صيغة أسلوبية يرد فيها القول المقتضى تأويلا يلزم منه وجود المقتضى، أي أنّ هذا القانون يقوم على افتراض أنّ لكل صيغة تعبيرية وجهاً فأكثر لفهم معناها.

وبعد التعرّف على مفهوم الاقتضاء وتحديد طبيعته وخصائصه، نأتي الآن إلى بيان وجه العلاقة بين هذا المفهوم ومفهوم الحجاج في ضوء الأشكال البلاغية التي انطوى عليها تراثنا البلاغي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم أثبت حضوره في الدرس البلاغي العربي القديم، كما تجلّى ذلك عند "السكاكي" باعتباره إشكالا دلاليًا يبرز من حين لآخر أثناء التّخاطب، وارتبط ذلك عنده بالبنية التركيبية للحدث اللساني المفوظ ومطابقتها لمقتضى الحال، إذ يرى «أنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب.. وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»¹ "فالسكاكي" بكلامه هذا يقرّ بالاختلاف البيّن بين دلالة تركيب الكلام نظرا للطبقات المقامية المختلفة التي يتنزّل فيها ودلالة خواصه، على اعتبار أنّ كثيرا من الخطابات اللغوية يتغيّر معناها بحسب السياق الذي تنتج فيه، الأمر الذي يجعلها تفيد معنى إضافيا جديدا إلى دلالتها الأصلية، ممّا يوحي بأنّ "السكاكي" في معالجته لمقولة لكلّ مقام مقال، إنّما ينمّ عن وعيه البالغ بكلّ مستويات التّحليل اللساني في علم المعاني.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 251.

لقد حلّل "السكاكي" «ظاهرة الاستلزام الحواري على أساس أنّها تتولّد عن خرق لأحد شروط إجراء معاني الطلب الخمسة نتيجة إجراء هذه المعاني في مقامات غير مطابقة»¹ الأمر الذي يجعل مبدأ الخرق مبدأ مشتركاً بين التداوليين والبلاغيين العرب القدامى. كما نلّفني حضور هذا المفهوم أيضاً عند "الشّريف الجرجاني" الذي ذهب إلى أنّ «مقتضى النص هو الذي لا يدلّ اللفظ عليه ولا يكون ملفوظاً ولكن يكون من ضرورة اللفظ أعمّ من أن يكون شرعيّاً أو عقليّاً. وقيل هو عبارة عن جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق، مثاله: فتحريم رقبة وهو مقتضى شرعاً لكونها مملوكة إذ لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم فيزيد عليه ليكون تقدير الكلام فتحريم رقبة مملوكة»² فتحقيق الفهم الذي ينبغي عليه الكلام المنطوق هو الدّاعي إلى ضرورة الاقتضاء ومن ثمّ يصبح قاسماً مشتركاً بين جلّ الدّارسين لفهم مضمونه، من أصوليين ومناطقية ونحاة ولسانيين.

ومن مظاهر التّعالق بين الحجاجيّة والاقتضائيّة في ضوء الأشكال البلاغيّة العربيّة، وأهميّة ذلك في بناء الخطاب وتحقيق القصد منه، أنّ البلاغيين العرب القدامى أولوا أهميّة كبيرة «للمسكوت عنه في الخطاب باعتباره جانباً من جوانب التّأثير والإقناع في أبعاده الفنيّة المختلفة»³ وقد نقلوا قصّة الرّجل الأعمى «الذي كان يستجدي النّاس بكلام منطوق، ويستعطفهم سائلاً متكفّفاً أن يسدّوا حاجته ويرحموا فاقته، ولكن لا أحد تفتنّ لحاله، ولا أذن صغت لكلامه. فلجأ بعد فكر وتدبّر إلى وسيلة أخرى لجلب الانتباه إليه. فانزوى إلى جانب، وقد بدت عليه أمارات الحزن والكآبة فوضع أمامه عبارة مكتوبة: جاء الرّبيع ولم أره، وكلّ من قارن المقال بالمقام والنّاس في فسحة الرّبيع.. أدرك قصديّة العبارة، ومقتضى طلبها وأنّ معناها أعمى لم يستفد ممّا استفاد منه غيره، فأسبلوا عليه العطاء وتمّ له

¹ - أحمد المتوكّل، الاستلزام التّخاطبي بين البلاغة العربيّة والتداوليات الحديثة، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص: مرجع سابق، 299.

² - محمّد الشّريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م، ص: 244.

³ - أحمد كروم، أدوار الاقتضاء وأغراضه الحجاجية في بناء الخطاب، ضمن كتاب: التّجاج مفهومه ومجالاته، دراسة نظريّة وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ج1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010م، ص: 163.

المراد»¹ فقوّة المقتضى الحجاجيّة تكمن في أنّه مسكوت عنه، يفهم بوساطة القرائن وإيحاءات الكلام وهو ما يستلزم عملاً فكريّاً مكثّفاً لاستخراجه والوقوف عليه.

تبعا لهذا ينظر إلى الاقتضاء بصفته وكونه رابطا مشتركا بين المتخاطبين، «فالاقتضاء غالبا ما يقدّم حجّة متّفق على وجودها بين الباث والمتلقّي، بمعنى أنّ الباث يقدّمها كمسلّمات والمتلقّي يستلمها من دون معارضة، فهي دليل على الفعالية الحجاجيّة للمقتضى»² فهو على هذه الحقيقة، واقعة مؤكّدة لا يمكن مراجعتها «لذا كانت التّداولية المدججة ذات ارتباط كبير بالاستراتيجية الاقتضائية، لأنّها تعتمد على العماد اللّساني الذي تعتمده الاقتضاءات في الاستدلالات»³ فالقصدية «هي التي تحكم الاقتضاءات التي تنطلق من مبدأ الاقتناع الذي يؤسّس ويؤصّل نتيجة الحجاج»⁴، ولهذا كان الاقتضاء «مظهرا مهمّا في اللعبة الحجاجية بين المتخاطبين، فهو ييسّر إدخال المخاطب ضمن عالم اعتقادات المتكلّم أو الإيهام بذلك بغية فرض قوله وما يستلزمه حجاجيّاً من طرق في مواصلته»⁵ فهو الوسيلة الضّاغطة والموجّهة التي يلجأ إليها الباث في تعديل فهم المتلقّي وتغيير اعتقاده بما يعتقد، ويظفر بالقوّة الخطابية ومضمار التّحاجج. ومن الأشكال البلاغية التي يمكن أن نبين في ضوءها العلاقة بين الحجاجيّة والاقتضائية بشكل أدقّ:⁶

¹ - أحمد كروم، أدوار الاقتضاء وأغراضه الحجاجية في بناء الخطاب، ضمن كتاب: الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسة نظريّة وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ج1، مرجع سابق، ص: 163.

² - أحمد قادم، سعيد العوادي، التّحليل الحجاجي للخطاب، كنوز المعرفة، ط1، 2016م، ص: 97.

³ - المرجع نفسه، ص: 99.

⁴ - مرتضى عباس فالح، يعرب فرج حاجم، المضمرات القولية وفعاليتها الحجاجية، الاقتضاء اختياراً، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع: 3(ب)، مج: 43، 2018م، ص: 374.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 374.

⁶ - سليم حمدان، مبادئ الخطاب في التراث البلاغي، مقارنة تداوليّة، جامعة الشّهد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، مجلة علوم اللّغة العربيّة وآدابها، ع: 14، ج: 2، 15 جوان 2018م، ص: 27 وما بعدها إلى غاية 30.

- التقديم والتأخير:

يعدّ التقديم والتأخير - كما ذكرنا - من أهمّ الآليات التي يستخدمها المتكلم في الخطاب، ويندرج ضمن مباحث علم المعاني، وقد فسّر "الجرجاني" هذا المفهوم راداً إياه إلى نيّة المتكلم وهو ما يرادف مصطلح القصد، حيث يشير إلى «أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التأخير، وذلك في كلّ شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك: منطلق زيد وضرب عمراً زيد..وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحمّل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث نقول مرّة: زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيد»¹ وأنّ هذا التقديم والتأخير ينم عن أبعاد تداوليّة.

فالجرجاني يقدّم تفسيراً لظاهرة التقديم والتأخير من منطلق «أنّ التقديم كيفما كان شكله لا بدّ أن يترك أثراً في المعنى في أيّ نصّ كان»² ومن أجل ذلك أورد في هذا الغرض مثالا وضّح من خلاله الغاية التي يؤدّيها التقديم والتأخير وفق ما تقتضيه الأحوال، «المثال: قتل الخارجي زيد، حيث نلاحظ عدول المتكلم عن القاعدة (فعل + فاعل + مفعول به) وهذا وفقاً لمقتضى الحال، لأنّ السياق يدلّ على مكانة الخارجي ونفور الناس منه، فمعرفة مقتله أولى من معرفة قاتله»³. وهنا يظهر البعد الحجاجي للتقديم والتأخير وعلاقته بالمقتضى، وإذا «كانت الكفاية التحوّية تقتضي بناء نوع من التّركيب ينبي على التّرتيب، ويشترط فيه أن يقوم على الإسناد، وقد يكون اسمياً أو فعلياً.. فإنّ الكفاية الحجاجيّة الاقتضائيّة، تقتضي القدرة على إحداث تغييرات وتعديلات بقصد تمكين التّركيب من

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 106 - 107.

² - سمير بو عبد الله، دلائل الإعجاز بين المعيارية والشّعريّة، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، ط1، 2012م، ص: 112.

³ - ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 107 - 108.

التوليد الدلالي الذي لا تخفى فعاليته وتأثيره في الأسماع والنفوس»¹ ومما ربطه "الرجاني" بالتقديم والتأخير في مبدأ الاقتضاء، «استعمال همزة الاستفهام سواء أكان ذلك للشك أم للتقرير، فإذا قال المتكلم مخاطباً: أفعلت كذا؟، كان الشك في الفعل ذاته، لأنه قد بدأ به، ولو قال: أنت فعلت كذا؟ كان الشك في الفاعل»² وفي هذا تأكيد على الأثر الحجاجي الذي يتركه التقديم والتأخير وفقاً لمقتضيات الأحوال.

- الحذف:

يتقابل الحذف عند البلاغيين مع ما يعرف في الدرس التداولي الحديث بمضمرات القول، وللحذف - كما أسلفنا بالذكر - مزية جمالية وأخرى تداولية، وفي هذا الصدد يرى "حسن المودن" أن الحذف «ظاهرة بلاغية تمكن التركيب من أن يقول أكثر مما يبدو أنه يقوله حرفياً أو سطحياً.. وبهذه الخاصية يتحوّل إلى لغة ثانية لا تقول كل شيء للمتلقّي بل تدعوه إلى القيام بمجهود في التأويل والاشتراك في بناء التركيب، واكتشاف المعنى الذي يعنيه حذف محدد في مقام معين»³ وللحذف جانب جمالي وآخر تداولي، ولهذا كان "الرجاني" «يدعو المتدوّق (المتلقّي) إلى إعمال عقله وفكره في تأمل تلك الفراغات التي يتركها الشاعر حتى يقف على أسرارها ويعيش حالته الشعورية، لتتحقق بذلك المشاركة الوجدانية والتفسيّة التي هي مقصد كل أديب»⁴ وبذلك يصبح الحذف «بنية لغوية مفتوحة تدفع المتلقّي إلى المشاركة والاستمتاع بمتعة ملء الفراغات»⁵ وهذه المتعة واللذة لا تتحقق إلا في ضوء التأويل وفق المقتضى، والوقوف على بعض الأسرار من خلال الاستدلال، ومن هنا يبرز البعد الجمالي

¹ - حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 1435هـ - 2014م، ص: 230 - 231.

² - ينظر: الرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 111.

³ - حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، مرجع سابق، ص: 234.

⁴ - نجاح أحمد الظهار، نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتطبيق وتحليل، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 2005م، ص: 173.

⁵ - حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، مرجع سابق، ص: 234.

للحذف إضافة إلى البعد الحجاجي المرتبط بالتأثير الذي يحدثه في المتلقي. والحذف عند البلاغيين يزيد المعنى قوة وتأثيراً، وهو ما يمكن أن نؤكد من قول بكر بن النطاح:¹

العين تبدي الحب والبغضا *** وتظهر الإبرام والتقصا

درة، ما أنصفتني في الهوى *** ولا رحمت الجسد المنضى

غضبي ولا والله يا أهلها، *** لا أطعم البارد أو ترضى

ثم يردف "الجرجاني" معلقاً «يقوله في جارية كان يحبها، وسعي به إلى أهلها فمنعوها منه. والمقصود قوله غضبي، وذلك أنّ التقدير هي غضبي أو غضبي هي لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحظة كيف تذهب إن أنت رمت التكلّم به؟»² فحذف المبتدأ جاء مقترناً بالجانب النفسي للمتكلّم كحالة الحزن مثلاً، وهي الحالة التي اقتضت حذف المبتدأ، هذا فضلاً عن الأثر في نفس المخاطب.

- الفصل والوصل:

يكون الفصل والوصل في الكلام من جهة الصياغة والأداء المرتبطين بالمتكلّم، وقد عرّفهما "القزويني" على أنّ «الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه. وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنّ منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ»³ وهذا ممّا يؤكّد ارتباط قيمة الفصل والوصل بمقتضيات الكلام، فمن الكلام ما يقتضي وصلاً ومنه ما يقتضي فصلاً، من باب البلاغة وجودة الكلام أو مراعاة لأحوال المقام أو ابتغاء لأثر ما في المتلقي.. الخ وفي هذا الصدد أشار "الجرجاني" إلى أنّ معرفة الوصل والفصل علامة لجودة الكلام ويؤكد على «أنّ العلم بما ينبغي أن يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تُستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة»⁴ وهذا السر جعل البلاغة تنعت به ومن ذلك ما

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 152.

² - المصدر نفسه، ص: 152.

³ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 118.

⁴ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 222.

ذكره "الجاحظ" و"العسكري" من قول الفارسي الذي سئل عن البلاغة فأجاب: «هي معرفة الفصل من الوصل»¹ وللوصل والفصل مواضع يقتضيها السياق، فمن مواضع الوصل:

- أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضي للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ بِهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾².

- أن تكون الثانية بدلا من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكته، كونه مطلوباً في نفسه، أو فظيلاً، أو عجيباً، أو لطيفاً.. نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾³ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ وَجَنَّتِ وَعَيُونَ⁴ فَإِنَّهُ مَسُوقٌ لِلتَّبِيهِ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ.

- أن تكون الثانية بيانا للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته، كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّبِعُ هَلْ آدُلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾⁴ فصل جملة قال عمّا قبلها، لكونها تفسيراً وتبييناً.

ومن مواضع الفصل:⁵

- أن يكون للأولى حكم لم يُقصد إعطاؤه للثانية، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَفُؤَ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾⁶ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ⁶ لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على قالوا قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالطرف المقدم، وهو قوله: (وإذا خلوا إلى شياطينهم).

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 56.

² - سورة البقرة، الآية، 01.

³ - سورة الشعراء، الآيات: 132 - 134.

⁴ - سورة طه، الآية: 117.

⁵ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 120.

⁶ - سورة البقرة، الآيتان: 13 - 14.

- أن تكون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، مثاله قول الشاعر:¹

وتظنّ سلمى أنّي أبغي بها *** بدلا، أراها في الضلال تميم

لأنّه لو عطف (أراها) على (تظنّ) لسبق الوهم إلى أنّها معطوفة على (أبغي) لقربها.

¹ - البيت من الكامل، وهو لأبي تمام في الإشارات والتنبهات، ص: 129.

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي تتمّ بنعمته الصّالحات، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، نبينا محمّد صلّى الله عليه وسلّم، أمّا بعد:

في ختام رسالتنا الموسومة بالعنوان: الأشكال البلاغيّة في الخطاب التّداولي. وبعد رحلة ممتعة من البحث تراوحت بين أهمّ ما جدّت به التّظريات اللّسانية الحديثة وعلى رأسها التّداوليات، وبين ما اشتمل عليه تراثنا البلاغيّ من ثراء معرفي وزخم فكريّ، كانت غايّتي من خوض غمارها هي تقصّي الأبعاد التّداوليّة التي انطوت عليها الأشكال البلاغيّة في تراثنا البلاغي. ونظرا لأنّ كلّ دراسة تسفر عن مجموعة من النّتائج تتماشى والغاية المتوخاة منها، فإنّ من جملة ما خلصنا إليه من نتائج:

- أ- التّداوليّة منهج لسانيّ جديد تعنى بدراسة اللّغة حال استعمالها وتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده بوصفه أحد الأركان الرّئيسة في العمليّة التّخاطبيّة، وبالمخاطب الذي له دور بارز في إنجاح التّواصل، وكذلك بجملة الظّروف والملابسات المحيطة بالتّواصل أو بعمليّة إنتاج الخطاب وتلقّيه.
- ب- تعتبر التّداوليّة سليلة الفلسفة، وبالتّحديد الفلسفة التّحليليّة التي تعتبر النّبع الأساسيّ الذي انبثقت منه التّداوليّة.
- ت- كما تعدّ السّيميائيّة رافدا من روافد هذا المبحث اللّساني، حيث ظهرت الملامح الأولى للدّرس التّداولي في أعمال الفيلسوف "بيرس".
- ث- ترفض التّداوليّة كلّ أشكال الوضعانيّة المنطقيّة وتدعو إلى دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، أي لغة الاستعمال اليوميّ.
- ج- تشكّل التّداوليّة حقلا معرفيًّا تتقاطع في خلاله العديد من الاتجاهات المعرفيّة.
- ح- فتحت التّداوليّة أمام دارس اللّغة آفاقا جديدة واتّجاهات متنوّعة وحرّرت من قيود التّسق الذي حصر الدّراسة اللّغويّة ردحا من الزّمن في حدود الشّكل، غير آبه بخصائص مستعملي اللّغة وما يلفّ عمليّة إنتاج الخطاب من ظروف وملابسات.

- خ- على الرغم من أنّ التداوليات تجاوزت حدود النسق، إلاّ أنّه لا يمكن أن ننكر بأيّ حال من الأحوال أنّ المناهج النسقيّة وعلى رأسها البنيويّة والتوليدية حملت بعض الإشارات حول التداولية وقضاياها.
- د- هذه النظرة الجديدة إلى اللّغة، اشتمل عليها تراثنا البلاغيّ، إذ لم تكن نظرة البلاغيين إلى اللّغة نظرة صوريّة تعتبر اللّغة أنساقاً مجرّدة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصليّة، بل قد بدت معالم الوظيفيّة والتداوليّة واضحة في نشأة مختلف الأشكال البلاغيّة. ومن أشهر مبادئهم التي انطوت على أبعاد تداوليّة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأنّه لكلّ مقام مقال.
- ذ- اهتمّ البلاغيون القدامى بطرفي التّخاطب (المتكلّم - السّامع) وطبيعة العلاقة بينهما وأدركوا أثرهما في تحقيق فائدة الكلام وبناء المعنى.
- ر- يزخر التّراث البلاغيّ العربيّ بكثير من المباحث والممارسات التي لها صلة وثيقة بمباحث الدّرس التّداولي، ومن أمثلة ذلك، التّقارب والتّواشج بين مبثحي الأفعال الكلاميّة ونظريّة الخبر والإنشاء فالمعايير التي اعتمدها "أوستين" وطوّرها تلميذه "سيرل" للتمييز بين الأفعال الإنجازيّة والأفعال التّقريريّة تشبه إلى حدّ بعيد المعايير التي اعتمدها البلاغيون العرب القدامى في التّمييز بين ثنائيّة الخبر والإنشاء وكذلك نظريّة السّياق ومفهوم المقام، وقضيّة خروج الكلام على مقتضى الظّاهر إلى أغراض تتجاوز المعنى الحرفي وهو ما يتوافق مع طروحات "سيرل" المتعلّقة بتقسيم الفعل الكلامي إلى مباشر وغير مباشر، أو ما عرف عند "جرايس" بالاستلزام الحواري. الخ
- ز- تعدّ نظريّة الأفعال الكلاميّة من أهمّ موضوعات التّداوليّة، لدرجة أنّ بعض الدّارسين يصطلح على التّداوليّة بنظريّة الأفعال الكلاميّة، وقد تبوّأت أفعال كلام هذه المنزلة في حقل النّظرية التّداوليّة لاهتمامها بالعملية التّواصليّة بمختلف أطيافها.
- س- استوى مفهوم أفعال الكلام على سوقه واتّضحت ملامحه أكثر على يد كل من "أوستين" و"سيرل" حيث استطاع "أوستين" أن يبرز الوظيفة الأساسيّة للّغة والمتمثّلة في التّأثير في العالم وصناعته، كما عدّت أفكاره منطلقاً للعديد من الدّراسات التي عقبته، خاصّة

دراسة تلميذه "سيرل" حيث استكمل ما شرع فيه أستاذه موسّعا مفهوم الأفعال الكلامية.

ش- يعتبر السياق مجالا واسعا يشمل العديد من العناصر منها ما يقع داخل اللغة ومنها ما يقع خارجها، كما يعدّ فضاء يشمل العديد من التخصصات والحقول المعرفية.

ص- يعتبر السياق من المبادئ الأساسية للانسجام، وعليه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند مواجهة أي دراسة تتعلق بالخطاب مهما اختلفت أشكاله وتعدّدت، لأنّه يلعب دورا بارزا في تأويل الخطاب ومن ثمّ تحقيق مقاصده.

ض- تعتبر إسهامات "فيرث" في حقل نظرية السياق أكثر موضوعية ووظيفية، والتي شكّلت قاعدة التداولين فيما بعد أثناء تعاملهم مع مختلف أشكال الخطاب.

ط- يعدّ الحجاج من أهمّ المواضيع التي أنتجتها الدراسات اللغوية الحديثة في الحقل التداولي، وهو استراتيجية إقناعية وعملية خطابية تعمل على عرض الحجج وتوظيفها توظيفا منطقيًا وفق تقنيات مخصوصة بغية إقناع المتلقّي أو التأثير فيه بشكل ما، مع اعتبار مقام كلّ من المتكلّم والسّامع، لأنّ تحقّق الغرض التّواصلي متعلّق بهما.

ظ- سعى "ديكرو" من خلال نظريته (نظرية الحجاج اللغوي) إلى إظهار البعد الحجاجي للغة في جميع مستوياتها وإلى إبراز سمة الخطاب التوجيهية التي يحرص المتكلّم فيها على توجيه المتلقّي إلى وجهة واحدة دون غيرها، وسعيا منه لتأكيد هذا الطّرح قام بوضع جملة من الآليات اللغوية لتحليل الخطاب الحجاجي، من أبرزها: السلام الحجاجية، الروابط والعوامل الحجاجية، المبادئ الحجاجية.

ع- إنّ النظرة التراثية لمفهوم الحجاج قامت على أساس الجدل والمناظرة وما ينتج عنهما من إبلاغ وإمتاع وإقناع، وهذا التصوّر يؤكّد لنا أنّ التراث العربيّ حافل بالممارسات الحجاجية التي تناولت هذا الموضوع تنظيرا وتطبيقا بل لا تكاد تخلو كتب التراث العربيّ - لاسيما كتب البلاغة - من تداول مصطلح الحجاج والمحاجة والاحتجاج وما يلحق بها، وهذا ما يؤكّد أنّ البحث الحجاجي كان ماثورا في كتب التراث العربيّ.

غ- إنّ التراث البلاغي العربيّ بمختلف مباحثه وقضاياه يشتمل على أبعاد الدرس التداولي الحديث، ما يؤكّد ذلك التّواشج والتّقارب بين الحقلين على الرّغم من تباعدهما الزّمنيّ.

خاتمة

وبعد عرض مختصر لأهمّ النتائج المستخلصة من هذا البحث، أمل أنّي قد حقّقت جزءاً من غايتي المتمثلة في تقصّي الأبعاد التداوليّة في تراثنا البلاغيّ الثريّ، وعلى أمل أن يفتح هذا البحث شهية قارئه أو يثير فضول دارسه إلى استكمال ما شرعت في نسجه وإتمام نقائصه حتّى تدوم صلتنا بتراثنا المعرفي وتشتدّ مواكبتنا لما تدرّ به الحقل المعرفيّة الحديثة والمعاصرة. هذا وإن أصبت فبتوفيق من الله وإن أخطأت فمن النّفس ومن الهوى والشيطان.

وفي الختام أسأل المولى العظيم أن يتقبل منّي هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يبارك في كلّ من أعانني على إنجازهِ.

والحمد لله ربّ العالمين

قائمة المصادر

والمراجع

مكتبة البحث:

أولاً: القرآن الكريم برواية ورش.

ثانياً: المصادر:

- 1- ابن الأثير، المثل السائر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة النهضة، مصر، ط1، 1959م.
- 2- ابن خلدون، المقدمة، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984م.
- 3- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2، دار القلم، بيروت، ط1، 1988م.
- 4- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط5، 1401هـ - 1981م.
- 5- ابن سناء الحفّاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ - 1982م.
- 6- ابن سينا، الشفاء المنطق العبارة، ج1، تح: محمود الخضيرى، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1377هـ - 1958م.
- 7- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، شرح وضبط وتصحيح: أحمد أمين، أمين الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1940م.
- 8- ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 9- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ - 1979م.
- 10- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، ج: 08، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ-1997م، ط2، 1430هـ-1999م.
- 11- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، 1401هـ - 1981م.

- 12- ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، لبنان (بيروت)، ط1، 1422هـ - 2001م.
- 13- أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1371هـ - 1952م.
- 14- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح وتع: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، 1418هـ - 1997م.
- 15- أرسطو طاليس، الخطابة، تح وتع: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، لبنان، 1979م.
- 16- الأعمش، ديوانه، ج1، القسم: 02، تح: محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط1، 2010م.
- 17- بشار بن برد، ديوانه، نشر وتقديم وشرح: محمد الطاهر ابن عاشور، مراجعة وتصحيح: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1386هـ - 1966م.
- 18- التفتازاني، المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
- 19- التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، منشورات دار الحكمة، د ت، د ط.
- 20- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط7، 1418هـ - 1998م.
- 21- الجاحظ، الحيوان، تح وشر: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1385هـ - 1965م.
- 22- الجاحظ، رسائل الجاحظ، رسالة الأوطان والبلدان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1399هـ - 1979م.
- 23- الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

- 24- الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمّد شاكِر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط1، 1991.
- 25- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008م.
- 26- الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، د ط.
- 27- سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ - 1988م.
- 28- السّكاكي، مفتاح العلوم، تح وتق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م.
- 29- السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 2000م.
- 30- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م - 1418هـ.
- 31- الشاطبي، الموافقات، ج: 05، ضبط وتعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997م.
- 32- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قر وتع: محمود محمد شاكِر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م.
- 33- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م.
- 34- المبرّد، المقتضب، تح: عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ - 1994م، الطّبعة الثّانية: 1399هـ - 1979م.
- 35- المتني، ديوانه، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، ج3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ - 1986م.
- 36- محمّد الشّريف الجرجاني، التّعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م.

37- محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبهات في علم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، مصر، 1418هـ - 1997م.

ثالثا: المراجع باللغة العربية:

- 38- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، ط1، 1426هـ/2006م.
- 39- أبو بكر العزاوي، اللغة والمنطق، مدخل نظري، طوب بريس، الرباط، المغرب، 2014م.
- 40- أبو علي محمد بركات، بلاغتنا اليوم بين الجماليّة والوظيفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2004م.
- 41- أبو موسى محمد، التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، ط2، 1980م.
- 42- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1989م.
- 43- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1405هـ - 1985م.
- 44- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرّفي التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995م.
- 45- أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2009م.
- 46- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ - 2013م.
- 47- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، دراسة في الدلالة والوظيفة، بحث في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية، (العربية بين نحو الجملة ونحو النص)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2005م.
- 48- أحمد عمّايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، ط1، 1414هـ - 1984م.

- 49- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديثة، إربد، ط1: 2015م.
- 50- أحمد قادم، سعيد العوادي، التحليل الحجاجي للخطاب، كنوز المعرفة، ط1، 2016م.
- 51- أحمد محمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996م.
- 52- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م/ط2، 1988م/ط3، 1991م/ط4، 1993م/ط5، 1998م.
- 53- أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م.
- 54- إدريس مقبول، الأسس الابدستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سبويه، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م.
- 55- إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م.
- 56- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993م.
- 57- أكرم صالح محمود خوالدة، اللغة والتفكير الاستدلالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.
- 58- آمال يوسف المغامسي، الحجاج في الحديث الشريف، دراسة تداولية، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 1437م - 2016م.
- 59- أمين حلمي أمين، الحوار الفكري في القرآن المناظرة والجدال والمحاجة، دار النهضة الإسلامي، ط1، 1998م.
- 60- البدر اوي زهران، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1993م.
- 61- بدوي طبانة، البيان العربي، دار المنار، جدة ودار الرفاعي، الرياض، ط7، 1988م.
- 62- بسام بركة، علم الأصوات العام، (أصوات اللغة العربية)، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، مركز الإنماء القومي، 1988م.
- 63- بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والتقدي، مؤسسة السياب، لندن، ط1، 2012م.

- 64- بشرى موسى صالح، الصورة الشعريّة في النّقد العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.
- 65- بشير خليفى، الفلسفة وقضايا اللّغة، قراءة في التصور التحليلي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431هـ - 2010م.
- 66- بلخير أرفيس، نظرية النّظم بين الأصل النّظري والبعد الفكري، البدر الساطع للطباعة والنّشر، الجزائر، د ط، د ت.
- 67- بهاء الدّين محمّد مزيد، تبسيط التّداولية، من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي، شمس للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2010م.
- 68- بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللّسانية، جامعة باجي مختار، عنّابة، الجزائر، 2006م.
- 69- تمام حسّان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.
- 70- تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1994م.
- 71- جابر عصفور، مفهوم الشّعر، دراسة في التّراث النّقدي، الهيئة العامّة للكتاب، ط5، 1995م.
- 72- جميل حمداوي، التّداوليات وتحليل الخطاب، الألوكة، ط1، 2015م.
- 73- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 1971م .
- 74- جميل عبد المجيد، البلاغة والاتّصال، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.
- 75- حاتم الصّامن، نظرية النّظم، تاريخ وتطوّر، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، أيلول، 1979م.
- 76- حاتم عبيد، في تحليل الخطاب، دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2013م.
- 77- حافظ إسماعيل علوي، التّداوليات علم استعمال اللّغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2014م.
- 78- حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م.
- 79- حامد خليل، المنطق البراغماتي عند بيرس، مؤسس الحركة البراغماتيّة، دار الينابيع، مصر، 1996م.
- 80- حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النّقدي، أفريقيا الشّرق، المغرب، (د ط)، 2004م.

- 81- حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 1435هـ - 2014م.
- 82- حسن مصدق، هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التّواصلية، تقديم: برهان غليون، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
- 83- حفناوي رشيد بعلي، مسارات النّقد ومدارات ما بعد الحداثة، في ترويض النّص وتقويض الخطاب، دروب، ط1، 2011م.
- 84- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998م.
- 85- حمّادي صمّود، التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981م.
- 86- حمادي صمود، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، منوبة، تونس، دط، دت.
- 87- حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلقّظ وتداولية الخطاب، الأمل للطباعة والنّشر، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012م.
- 88- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة، المؤسّسة العربيّة للتّوزيع، تونس، ط1، 1421هـ - 2001م.
- 89- خليفة بوجادي، في اللسانيات التّداولية، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م.
- 90- خليل أحمد عمّاية، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، السّعودية، ط1، 1414هـ - 1984م.
- 91- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، دار القصة للنّشر، الجزائر، ط2، 2000/2006م.
- 92- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السّياق، مكتبة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- 93- رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، 2000م.
- 94- سامية الدريدي، الحجاج في الشّعْر بنيتيه وأساليبه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2007م، ط2، 2001م.

- 95- سعد البازعي، ميحان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، ط2، 2000م.
- 96- سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2003م.
- 97- سعد مصلوح، حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1980م.
- 98- سعيد بن كراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار، سوريا، ط3، 2012م.
- 99- سعيد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997م.
- 100- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، مطبعة دار السلام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.
- 101- سماح رافع محمد، المذاهب الفلسفية المعاصرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1973م.
- 102- سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.
- 103- سمير بوعبد الله، دلائل الإعجاز بين المعيارية والشعرية، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، ط1، 2012م.
- 104- سيد هاشم الططباي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.
- 105- سيزا قاسم، السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار إلياس العصرية، القاهرة، 1986م.
- 106- شحدة فارح، موسى عمايرة وآخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل، عمان، ط1، 2000م.
- 107- شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط1، 2006، ط2، 2010م.
- 108- شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، ط9، 1965م.

- 109- صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات، دمشق، سورية، ط1، 2011م.
- 110- صابر حباشة، لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2010م.
- 111- صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومه، بوزريعة، الجزائر، 2002م.
- 112- صائل رشدي، عناصر تحقيق الدلالة في العربية، دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
- 113- صلاح إسماعيل عبد الحق، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.
- 114- صلاح إسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون، القاهرة، مصر، 1426هـ - 2005م.
- 115- صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005م.
- 116- صلاح الدين اسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د10)، 2007م.
- 117- صلاح الدين اسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د10)، 2007م.
- 118- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992م.
- 119- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.
- 120- طاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكوبسون، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007م.
- 121- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م.
- 122- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2005م.

- 123- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000م.
- 124- عادل عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1434هـ - 2013م.
- 125- عامر خليل الجراح، الإجراءات التداولية التأثيرية في التراث البلاغي العربي بين التأويل والحجاج والإيجاز، دار سنابل للطباعة والنشر، ط1، 1441هـ - 2019م
- 126- عامر مصباح، الإقناع الاجتماعي خلفيته النظرية وآلياته العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006م.
- 127- عبد الحكيم ساحلية، التداولية امتداد شرعي للسميائية، الملتقى الدولي الخامس: السيمياء والنص الأدبي، المركز الجامعي الطارف، 15 - 17 نوفمبر 2008م.
- 128- عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1986م.
- 129- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1414هـ - 1993م.
- 130- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، ط3، دت.
- 131- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007م.
- 132- عبد العزيز خواجة، أنماط العلاقات الاجتماعية في النص، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، ط1، 2007م.
- 133- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009م.
- 134- عبد الفتاح أحمد يوسف، لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، فلسفة المعنى بين نظام الخطاب وشروط الثقافة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م.
- 135- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، دار المنار للطبع والنشر، 1991م.

- 136- عبد الفتاح قيود، علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 2015م.
- 137- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للطباعة والنشر، ط1، 2002م.
- 138- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، الأردن، دط، 1985م.
- 139- عبد الله البهلول، الحجاج الجدلي، خصائصه الفنيّة وتشكّلاته الأجناسيّة في نماذج من التراث اليوناني والعربي، قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2013م.
- 140- عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مؤسسة عمان، سلطنة عمان، ط3، 2002م.
- 141- عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته من خلا مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة، لبرلمان وتيتيكا، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمّادي صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإسلاميّة، سلسلة آداب، مجلّد: XXXIX، كليّة الآداب، منوبة، تونس.
- 142- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، منوبة، ط1، 2001م.
- 143- عبد الله صولة، في نظريّة الحجاج، دراسات وتطبيقات، دار الجنوب للنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
- 144- عبد المالك مرتاض، نظريّة البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010م.
- 145- عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طبعة نهاية القرن: 1420هـ - 1999م.
- 146- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2000م.
- 147- عبد النّعيم خليل، النّظرية السّياقية بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، ط1، 2007م.
- 148- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م.

- 149- عز الدين النَّاجح، العوامل الحجاجية في اللّغة العربيّة، مكتبة علاء الدّين، صفاقس، ط1، 2011م.
- 150- عطية سليمان أحمد، التّداولية العصبية (التداولية التي لم نعرفها)، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط1، 2020م.
- 151- علي الجارم، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف، ط1، 1999م.
- 152- علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1421هـ - 2000م.
- 153- علي عزّت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1996م.
- 154- علي محمود حجّي الصّراف، في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية في معجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1431هـ - 2010م.
- 155- عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، الجزائر، منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط1، 2009م.
- 156- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء التوليدية، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2003م.
- 157- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، ط1، 1432هـ - 2011م.
- 158- عيد مهدي بليغ، أسلوبيّة السّؤال رؤية في التّنظير البلاغي، دار الوفاء، الإسكندريّة، د ط، 1999م.
- 159- فضل عاطف، الخطاب وعلم اللّغة التّداولي، مجمع اللّغة العربية، الأردن، 2013م.
- 160- قوتال فضيلة، حجاجيّة الشّروح البلاغيّة وأبعادها التّداوليّة، دار كنوز المعرفة للتّشريح والتّوزيع، الأردن، ط1، 1438هـ - 2017م.
- 161- قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، 1402هـ - 1982م.

- 162- لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب، أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر) 2013م.
- 163- مثنى كاظم صادق، أسلوبية الحجاج التداولي والبلاغي، تنظير وتطبيق على السور المكية، منشورات الاختلاف، ط1، 2015م - 1436هـ.
- 164- محروس السيّد بُرّيّك، التّأويل التّداولي في كتاب سبويه، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النّحو والصّرف، سبويه إمام العربيّة، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة، ج2، 2010م.
- 165- محمد التّونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصّل في علوم اللّغة (الألسنيّات)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م.
- 166- محمد الصّغير بناني، التّنظيرات اللّسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتّبيين، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، ط12، 1994م.
- 167- محمد العمري، البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشّرق، المغرب، أفريقيا الشّرق، بيروت، لبنان، 1999م.
- 168- محمد العمري، البلاغة العربيّة بين التّخييل والتّداول، أفريقيا الشّرق، المغرب، ط2، 2012م.
- 169- محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، (المغرب)، بيروت (لبنان)، ط2، 2002م.
- 170- محمد بدرى عبد الجليل، تصوّر المقام في البلاغة العربيّة، دار المعارف الجامعيّة، القاهرة، مصر، د ط، 2005م.
- 171- محمد خطابي، لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
- 172- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة التّقّد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، 2008م.
- 173- محمد سبيلا، مدارات الحداثّة، الشبكة العربيّة للأبحاث والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
- 174- محمد سعد محمد، في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.
- 175- محمد شكري عياد، معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة، دط، الرياض، دار المريخ للنشر، 1984م.

- 176- محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة، ط1، 2005م.
- 177- محمد عبد الباسط عيد، في حجاج النص الشعري، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013م.
- 178- محمد عبد العزيز عبد الدائم، عرفات فيصل المناع، نظرية السياق بين التوصيف والتأصيل والإجراء، منشورات الاختلاف، مؤسسة السيّاب (لندن) - منشورات الاختلاف (الجزائر) - مكتبة ودار البصائر (بيروت)، ط1، 2015م.
- 179- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م.
- 180- محمد محمد أبو موسى، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 181- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001م.
- 182- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م.
- 183- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
- 184- محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليًا، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة الفتح، ليبيا، د ط، 1993م.
- 185- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، ط3، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1992م.
- 186- محمد يوسف حبص، البحث الدلالي عند الأصوليين، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991م.
- 187- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002م.
- 188- محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ملتقى الفكر، الإسكندرية، ط2، 1422هـ - 2001م.
- 189- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط.

- 190- محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
- 191- محمود سليمان ياقوت، علم الجمال اللغوي (المعاني، البديع، البيان)، دار المعرفة، مصر، ط1، 1995م.
- 192- محمود سمارة أبو عجمية، اللغة العربية، نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة، مطابع الدستورية التجارية، ط1، عمان، الأردن، 1409هـ - 1989م.
- 193- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، دط، دت.
- 194- محمود ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
- 195- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
- 196- معتصم بابكر مصطفى، من أساليب الإقناع في القرآن الكريم، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ط1، 2003م.
- 197- منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، تق: نهاد الموسى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ - 2011م.
- 198- منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 2002م.
- 199- منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، الكلمة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1996م.
- 200- المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، دراسة أسلوبية، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، ط1، 2011م.
- 201- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 1434هـ - 2012م.
- 202- ناظم عودة حضر، الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1979م.
- 203- نجاح أحمد الظهار، نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتطبيق وتحليل، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 2005م.

- 204- نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق، دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م
- 205- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط7، 2005م.
- 206- نعمان بوقرة، اللسانيات العامة اتجاهاتها وقضاياها الزاهنة، علم المكتبة الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ - 2009م.
- 207- هادي نحر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، ط1، 1988م.
- 208- هشام عبد الله خليفة، نظرية الفعل الكلامي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2007م.

رابعاً: المراجع المترجمة إلى اللغة العربية:

- 209- إرود إيش، وآخرون، نظرية الأدب في القرن العشرين، تر: محمد العمري، مقال محمد العمري، المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1996م.
- 210- إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، تر: محمد تنفو، ليلي أحمياني، مر: سعيد جبار، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018م.
- 211- أميرتو إيكو، القارئ في الحكاية، التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية، تر: أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ط1، 1996م.
- 212- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مر: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
- 213- آن روبول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولي، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.
- 214- أوريكويوني، المضمرة، تر: ريتا خاطر، مر: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008م.

- 215- أوزوالد ديكر، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007م.
- 216- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 1991م.
- 217- باتريك شارودو ودومينيك مانغونو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمّادي صمود، مر: صلاح الدين الشريف، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.
- 218- بريجيت نرليش ودافيد د. كلارك، التداولية قبل أوستين واقع أم تهيؤ؟، تر: حافظ إسماعيلي علوي، جامعة قطر، مجلة سمات، العدد: 02، ماي 2014م.
- 219- بول فاير، مدخل إلى الألسنية، المركز الثقافي العربي، 1992م.
- 220- بيرلمان وتيتيكا، مصنف في الحجاج، البلاغة الجديدة، ج1، المطابع الجامعية، ليون، فرنسا، 1981م.
- 221- جان سرفوني، الملفوظية، تر: خالد المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، المغرب، دط، 1998م.
- 222- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1417هـ - 1997م.
- 223- جوتس هنده لانج، مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 1433هـ - 2012م.
- 224- جورج موانان، علم اللغة في القرن العشرين، تر: د: نجيب غزوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.
- 225- جورج يول، التداولية، تر: قصبي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1431هـ - 2010م.
- 226- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م-1427هـ.
- 227- جون سيرل، القصدية، بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م.

- 228- جون لانشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 1991م.
- 229- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1987م.
- 230- جون لاينز، علم الدلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب مقدمة في علم اللغة النظري، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالخ، وكاظم حسن باقر، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1980م.
- 231- جون ليتش، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً، من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
- 232- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1992م.
- 233- جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2013م.
- 234- دان سبيرر، ديدري ولسون، نظرية الصلة أو المناسبة، في التواصل والإدراك، تر: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مرا: فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، مارس 2016م.
- 235- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 1428هـ - 2008م.
- 236- دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، ط1، 1985م.
- 237- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 238- روبر بلانشي، الاستدلال، تر: محمد اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1424هـ - 2003م.
- 239- رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، تر: عمر أوكان، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 1994م.

- 240- رومان جاكسون، قضايا الشعرية، تر: محمد الولي، حنون مبارك، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988م.
- 241- رومان جاكسون، موريس هال، أساسيات اللغة، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، منشورات كلمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2008م.
- 242- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تق وتر وتع: كمال محمد بشير، مكتبة الشباب، 1975م.
- 243- ف، ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، 1995م.
- 244- فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2000م.
- 245- فرانسوا مورو، البلاغة، المدخل لدراسة الصور البيانية، تر: محمد الولي وعائشة حرير، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003م.
- 246- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986م.
- 247- فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، تق: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، سلسلة ميراث الترجمة، طبعة 2014م.
- 248- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2007م.
- 249- كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمرة، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2008م.
- 250- كريستيان بلانتان، الحجاج، تر: عبد القادر المهيري، مر: عبد الله صولة، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.
- 251- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنصوص، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط1، مصر، 1425هـ - 2005م.
- 252- ليونارد جاكسون، بؤس البنيوية، تر: تائر ديب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م.

- 253- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر: حميد لحمداني، محمد العمري، عبد الرحمن طنكول، محمد الولي، مبارك حنون، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1987م.
- 254- ماري آن بافو، جورج إيليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الرّاضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، مارس 2012م.
- 255- موريس بلانشو، أسئلة الكتابة، تر: نعيمة بن عبد العالي وعبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال ضمن سلسلة المعرفة الفلسفية، الدار البيضاء، المغرب، 2004م.
- 256- هانس جورج غدامير وبول ريكور، السيرورة التأويلية في هرمينوسيا، تر: عبد الله بريحي، إصدارات دار الثقافة والإعلام، الشارقة، ط1، 2010م.
- 257- هانس سلوجا، فتجنشتين، تر: صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014م.
- 258- هيدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط2، 1990م.
- 259- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، تر: محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999م.

خامسا: المجلات والدوريات:

- 260- أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوة الكلمات، المناهل، منشورات وزارة الثقافة المغربية، ع: 63/62.
- 261- أحمد واضح، قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربية وقيمتها التداولية، مجلة العربية، مج: 06، ع: 01، جوان 2019م.
- 262- آمنة بلعلی، الإقناع المنهج الأمثل للتواصل والحوار، نماذج من القرآن والحديث، مجلة التراث العربي، ع: 89، محرم 1424هـ - 23 مارس 2003م.
- 263- أوزفالد دوكرو، نظرية الأفعال الكلامية من سوسور إلى فلسفة اللغة، مجلة العرب والفكر العالمي، لبنان، العدد: 10، ربيع 1990م.

- 264- أوليفي روبول، طبيعة البلاغة ووظيفتها، تر: الغروس المبارك، مجلّة نوافذ، النادي الأدبي بجدة، ع: 16، ربيع الآخر 1422هـ / يونيو 2001م.
- 265- باديس لهومل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، متابعة تداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 09، 2013م.
- 266- بخولة بن الدين، دور السياق في تحقيق التماسك النصي، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، مجلة جسور المعرفة، مج: 04، ع: 02(14)، 2018م.
- 267- البشير عزوزي، الاستدلال البلاغي في ديوان المتنبي، مقارنة حجاجية، جامعة برج بوعريج، مجلة الآداب واللغات، ع: 05، ديسمبر 2016م.
- 268- بن أعراب زهرة، دور الأساليب والروابط اللغوية في العملية الحجاجية من خلال البيان والتبيين للجاحظ، مجلّة الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع: 06، جانفي 2010م.
- 269- بوعلي مبارك، مسألة المعنى في فلسفة فيتغنشتاين من التصور الصوري إلى الطرح البراغماتي، مجلة سياقات، مج: 02، ع: 06، أغسطس 2017م.
- 270- جان ميشال آدم، قراءة في اللسانيات النصية، عرض خولة طالب الإبراهيمي، مجلة اللغة والأدب، ع: 12، شعبان 1418هـ - ديسمبر 1997م، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر.
- 271- جبريل محمد عثمان، نظرية السياق عند فيرث، كلية التربية، جامعة المرقب، مجلة العلوم الشرعية، ع: 02.
- 272- جميلة روقاب، نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي واللسانيات التداولية - أوستين وسيرل نموذجاً - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ قسم الآداب والفلسفة، ع: 15، جانفي 2016م.
- 273- حافظ إسماعيل علوي، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، عالم الفكر، ع 2، م 23، أكتوبر - ديسمبر، 2004م.
- 274- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي، عالم الفكر، ع 01، مج 30، 2001م.
- 275- حسام عبد علي الجمل، الدلالة السياقية للحذف في النصّ النحوي، جامعة بابل، كلية التربية الإسلامية، مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج: 04، ع: 01.

- 276- حسن الباهي، تهافت الاستدلال في الحجاج المغالط، مجلة فكر ونقد، عدد: 61، سبتمبر، 2004م.
- 277- حسن المودن، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، جذور، ج: 18، مج: 08، شوال 1425هـ - ديسمبر 2004م.
- 278- حكيمة بوقرومة، دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، مقارنة تداولية، منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل، ع: 03، ماي 2008م، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- 279- حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني، مجلة الأثر، العدد: 26، سبتمبر 2016م.
- 280- حمدي منصور جودي، السلام الحجاجية وقوانين الخطاب، مقارنة تداولية، جامعة بسكرة (الجزائر)، مجلة مقاليد، ع: 13، ديسمبر 2017م.
- 281- حمّو الحاج ذهبية، إشكالية النص في اللسانيات التداولية، مجلة سمات 03، ع: 1، جانفي، 2015م.
- 282- حورية رزقي، البعد التداولي في تأويل المعنى المضمّر، حوليات المخبر، العدد: 04/03، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2015م.
- 283- خديجة كلاتمة، آليات الاستدلال الحجاجي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 08، 2012م.
- 284- خليفة بوجادي، الشعر من (فعل القول) إلى (مبدأ التعاون) نحو مدخل تداولي، (مقال)، مجلة الذ(ا)ص، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة جيجل، ع: 10، ديسمبر 2011م.
- 285- خليفة خلف بشير العامري، السياق أنماطه وتطبيقاته في التعبير القرآني، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، مج: 9، ع: 2، 2010م، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.
- 286- ر. ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، الكويت، عالم المعرفة، 1997م، العدد: 227.

- 287- الربيع موساوي، تداولية أفعال الكلام في التراث العربي القديم، اليوم الدراسي الثامن حول: التحليل التداولي والدّرس البلاغي القديم، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014م.
- 288- رشيد الرّاضي، مفهوم الموضوع وتطبيقاته في الحجاجيات اللّسانية لأنسكومبر وديكرو، عالم الفكر، ع: 2، مج: 40، أكتوبر - ديسمبر 2011م.
- 289- رضوان الرقي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، عالم الفكر، الكويت، ع: 2، مج: 40، أكتوبر - ديسمبر 2011م.
- 290- الرّاوي بغورة، العلامة والرّمز في الفلسفة المعاصرة (التأسيس والتّحديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007م، مج: 35، ع: 03.
- 291- زكور نزيهة، غيلوس صالح، قضايا التداوليّة في التراث العربي، أفعال الكلام أمودجا، مجلّة العمدة في اللّسانيات وتحليل الخطاب، ع: 05، 2018م.
- 292- سامية شودار، البعد التداولي للإشارات في سورة التوبة، مجلّة المخبر، العدد الثاني عشر، 2016م.
- 293- سعيد بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النّص، مجلّة علامات، النّادي الأدبي الثقافي بجدة، الجزء الثالث، المجلد العاشر، 2000م.
- 294- سلطان الرّغول، المقصدية بين نظريّة المعرفة وآفاق اللّغة والأدب، علامات في النّقد الأدبي، النّادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية، مج: 19، ج: 74، يوليو 2011م.
- 295- سليم حمدان، مبادئ الخطاب في التراث البلاغي، مقارنة تداوليّة، جامعة الشّهد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، مجلّة علوم اللّغة العربيّة وآدابها، ع: 14، ج: 2، 15 جوان 2018م.
- 296- سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداولية والأسلوبية وعلم النص، مجلّة الواحات للبحوث والدّراسات، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة غرداية، العدد: 17، 2012م.
- 297- شيخة حفناوي، الوظائف التداولية لحروف التّنبية في شعر المتنبي، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي (الجزائر) مجلّة الآداب والحضارة الإسلاميّة، مج: 12، ع: 24، 2019م.
- 298- صابر حباشة، مقال الأسلوبية والتداولية، التجاور والتداخل، مجلة آفاق الثقافية، 2004م.

- 299- طاهر القحطاني، المعاني الثواني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال: الكناية والاستعارة والتّمثيل، مجلّة كليّة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع: 23، 2000م.
- 300- عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، مجلّة عالم الفكر، مج: 20، ع: 03، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م.
- 301- عاشور جميلة، نظريّة الأفعال اللّغوية، من التأسيس إلى التّنظير، (جهود أوستين وسيبرل)، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، (الجزائر)، مجلّة الحكمة للدراسات الأدبية واللّغوية، مج: 05، ع: 12، ديسمبر، 2017م.
- 302- عائدة حوشي، الإبلاغية بين اللّسانيات والسّمياء، مجلّة التبيين، الجاحظية، ع: 24، الجزائر، 2005م.
- 303- عائشة هدم، نظريّة الملاءمة: نظرية ثوريّة في التّواصل، المقولات والامتدادات المفهوميّة، مجلّة الخطاب، جامعة بومرداس (الجزائر)، مج: 13، ع: 02.
- 304- عباس حشاني، الوظائف التّداولية والتّراكيب اللّغوية، مبادئ وخصائص ومستويات وقوى، جامعة جيجل، مجلّة الند(ا)ص، ع: 18، ديسمبر 2015م.
- 305- عباس حشاني، مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلّة المخبر، ع: 09، 2013م.
- 306- عبد الرحمن بودرع، أثر السّياق في فهم النّص القرآني، مجلّة الإحياء، المغرب، العدد 25، 1428هـ - 2007م.
- 307- عبد السلام مسدي، المقاييس الأسلوبية في النقد العربي من خلال البيان والتبيين للجاحظ، حوليات الجامعة التونسية، ع: 13، 1976م.
- 308- عبد العزيز مصباحي، الحجاج والوظائف التّداولية، مجلّة علوم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الوادي، مج: 08، ع: 10، ديسمبر 2016م.
- 309- عبد الله بوقصّة، اللّغة العربية في ضوء اللّسانيات التّداولية، مجلّة الموروث، جامعة حسية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، ع: 03، 2014م.
- 310- عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، عوامل تشكيل الأبعاد الإبلاغية النّصية في قصيدة (يا شعر) للشّابي، مجلّة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج: 04، ع: 01، 1428هـ - 2007م.

- 311- عبيد بن حملة، أفعال الكلام البسيطة، جامعة باتنة (1)، الجزائر، مجلّة العربيّة، مج: 05، ع: 11، ديسمبر 2018م.
- 312- عفيف دمشقية، الإبلاغية فرع من الألسنية، مجلّة الفكر العربي، ع: 68، 1979م.
- 313- عماد عبد يحيى الحمالي، أشواق محمّد إسماعيل النّجار، الاقتضاء التداولي وأبعاده الخطائية في تراكيب القرآن الكريم، مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، مج: 15، ع: 01، كانون الثّاني 2008م.
- 314- عمر بلخير، نورة بوعايد، تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصّحفي الجزائري المكتوب باللّغة العربيّة، مجلّة الأثر، مج: 11، ع: 13، مارس 2012م.
- 315- عمر بوقمرة، التّداولية: الجذور والرّوافد (قراءة كرونولوجية)، م.ج. تمنغست، مجلّة آفاق علمية، ع: 13، أبريل 2017.
- 316- العيد جلولي، نظريّة الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، جامعة قاصدي مرباح، ورقة (الجزائر)، مجلّة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدّولي الرّابع في تحليل الخطاب، المجلد: 10، العدد: 12، 2011م.
- 317- غنية تومي، السّياق اللّغوي في الدّرس اللّساني الحديث، مجلّة المنخر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 06، 2010م.
- 318- فاطمة الزّهراء نهمار، الأسس الجرحانية لنظريّة النّظم، جامعة البليدة (02)، الجزائر، مجلّة اللّغة العربيّة وآدابها، مج: 06، ع: 01، ماي 2018م.
- 319- فتيحة لعلاوي، الوظيفة الإقناعية للحجاج في الدّراسات العربيّة والغربيّة، حوليات جامعة الجزائر 2، ع: 22، جويلية 2012م.
- 320- فطومة لحمادي، السّياق والنّص، استقصاء دور السّياق في تحقيق التّماسك النّصي، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع: 02 و 03، جانفي - جوان 2008م.
- 321- قويدر يوسف، التّمائل التّأويلي بين النّص الأصل والنّص الهدف في ضوء نظريّة الملاءمة، مجلّة الإشعاع، ع: 02، مج: 05، ديسمبر 2018م.

- 322- ليندة قياس، تداولية الإشارات في الخطاب النهضوي عند مالك بن نبي، مجلة أبوليوس، ع:09، مج: 05، جوان 2018م.
- 323- محمد أحمد محمد خضير، دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، علوم اللغة، مج: 05، ع: 03، 2002م.
- 324- محمد أديوان، نظرية المقاصد بين حازم القرطاجي ونظرية الأفعال اللغوية المعاصرة، مجلة الوصل، معهد اللغة العربية وآدابها، تلمسان، ع: 01، 1994م.
- 325- محمد إسماعيل بصل، فاطمة بلة، ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، ع: 18، 2014م.
- 326- محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية، مجلة فصول، ع: 65، 2004م.
- 327- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999م.
- 328- محمد الواسطي، أساليب الحجاج في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، المغرب، ع: 12، 2001م.
- 329- محمد الولي، مدخل إلى الحجاج أفلاطون وأرسطو وشايم بيرلمان، مجلة عالم الفكر، العدد 02 المجلد 40 أكتوبر - ديسمبر 2011م.
- 330- محمد حولة، تحليل الخطاب من المدرسة البنيوية إلى المنهج التداولي، جامعة مستغانم مركز البحث CRASC، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع: 09، ديسمبر 2014م.
- 331- محمد يطاوي، أصول نظرية الحجاج عند العرب بين الممارسة والتنظير، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، ع: 21، شعبان 1439هـ - ماي 2018م.
- 332- مختار درقاوي، نظرية أفعال الكلام تعريف بالمفاهيم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، مجلة اللغة العربية، ع: 41، الثلاثي الثالث، 2018م.
- 333- مرتضى عباس فالح، يعرب فرج حاجم، المضمرة القولية وفعاليتها الحجاجية، الاقتضاء اختياراً، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع: 3(ب)، مج: 43، 2018م.
- 334- مسعودة مرسللي، البعد التداولي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، ع: 09، مارس 2016م.

- 335- مصطفى الغزالي، الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلاغ وسراج الأدباء، عالم الفكر، ع: 01، مج: 40، يوليو - سبتمبر 2011م.
- 336- معمر حجيج، التداولية بين اللسانيات والدراسات الأدبية، الأثر، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 02، ماي 2003م.
- 337- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 04، جانفي 2009م.
- 338- المنحي القلطات، الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، جامعة منوبة، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، حوليات الجامعة التونسية، ع: 57، 2012م.
- 339- منى فهمي محمد غيطاس، الخطابة والتداولية نحو أداة إجرائية لتلقي النص الخطابي، مجلة الدراية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، ع: 15، 2015م.
- 340- مهين حاجي زاده، رقية صادقي نيري، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة حديثة، جامعة آذربيجان لإعداد المعلمين، تبريز، إيران، مجلة الباحث، ع: 13، أوت 2013م.
- 341- مومني بوزيد، الأسلوبية بين مجالي الأدب ونقده والدراسات اللغوية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع: 09، 2014م.
- 342- نائل محمد إسماعيل، الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج: 13، ع: 01، 2011م.
- 343- نبيل محمد صغير، الفكر التداولي عند جون سيرل، قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، جامعة مولود معمري، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، ع: 12، جوان 2015م.
- 344- نصيرة غماري، المضمرة والخطاب الأدبي، مجلة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع: 03، 2011م.
- 345- نعمان سلطاني، تحليلات النظرية السياقية من خلال نظرية النظم للجرجاني، مجلة الباحث، ع: 08، ديسمبر 2011م.
- 346- نور الهدى حسني، نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ودورها في إثراء اللغة وكشف المعنى، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع: 19، جوان 2016م.

- 347- هاجر مدقن، آليات تشكل الخطاب الحجاجي بين نظرية البيان ونظرية البرهان، مجلة الأثر، الجزائر، ع: 5، 2005م.
- 348- هشام صويلح، الافتراض المسبق في الدرس التداولي أنماط وتطبيقات، مجلة المقال، ع: 06، فيفري، 2018م.
- 349- هشام صويلح، القصدية مبحث فلسفي تداولي: من فلسفة العقل، إلى أفعال الكلام، جون سيرل نموذجاً، مجلة تاريخ العلوم، ع: 08، ج: 02، جوان 2017م
- 350- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل الخطاب، مجلة عالم الفكر، بيروت، م2، ط3، 1998م.
- 351- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج: 20، ع: 03، 1989م.
- 352- يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2005 - 2006م.
- 353- يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة (الجزائر)، ع: 10، 2014م.

سادساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- 354- إبراهيم بشّار، الأبعاد النصية والتداولية في التراث البلاغي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- 355- بوسلاح فايزة، السلام الحجاجية في القصص القرآني، مقارنة تداولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، (الجزائر)، 2014 - 2015م.
- 356- خلوفي قدور، مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2014 - 2015م.

- 357- خليفة بوجادي، خصائص التركيب اللغوي في بوابات النور للشاعر الجزائري عبد القادر بن محمد بن القاضي، دراسة في الوظيفة التداولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2005م - 2006م.
- 358- رحيمة شيتر، تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجاً، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه في علوم الأدب، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2008 - 2009م.
- 359- سامية بن يامنة، سياق الحال في الفعل الكلامي، مقارنة تداولية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية، إشراف: أحمد عزوز، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 1432هـ، 1433هـ - 2011م - 2012م.
- 360- عبد الكريم حاقة، إبلاغية الخطاب القرآني من منظور لسانيات النص، دراسة في سورة البقرة، رسالة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية، تخصص: علوم اللسان العربي، إشراف: محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 1437هـ - 2016م.
- 361- عبد الكريم حاقة، إبلاغية الخطاب القرآني من منظور لسانيات النص، دراسة في سورة البقرة، رسالة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية، تخصص: علوم اللسان العربي، إشراف: محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 1437هـ - 2016م.
- 362- عليّة بيبية، السياق ودلالته في القصص القرآني، قصّة موسى عليه السلام أنموذجاً، أطروحة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي، إشراف: محمد بوعمامة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 - 2013م.
- 363- ناصر السعيد، الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفية)، متطلب تكميلي لنيل الدكتوراه في تخصص البلاغة والتقد، إشراف: محمد إبراهيم شادي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م.
- 364- هامل لخضر، حجاجة الخطاب التثري، المقابسات للتوحيدي أنموذجاً، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، قسم اللغة العربية وآدابها، 1440هـ - 2019م.
- 365- واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، إشراف: لزعر مختار، جامعة وهران، 2011 - 2012م.

- 366- يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، 2005 – 2006م.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

- 367- Chaim Perelman et Lucie Olbrechts-Tyteca , Traité de l'argumentation la nouvelle rhétorique, Bruxelles, Edition de l'Université de Bruxelles. 2009
- 368- Ducrot Oswald: Les échelles argumentatives, éd de Minuit, 1980, Paris
- 369- Emile Benveniste , Problème de linguistique, générale 2 éd, Gallimard, France, 1974
- 370- Georges Kleiber, Contexte, interprétation et mémoire : approche standard vs approche cognitive, Langue Française n :103. Larousse. Paris 1994
- 371- J.c.anscomber et Oswald ducrot, L'argumentation dans la langue, 3 Eme Edition – Belgique- 1997
- 372- Jean Dubois : Dictionnaire de linguistique Librairie Larousse – Bordas/VUEF 2002
- 373- John R Searle, Sens et expression-études de théorie des actes du langage, traduit par Joëlle Proust, les éditions de minuit, Paris, 1982.
- 374- Moeschler (jacques), Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Ed, Armand colin, 1996.
- 375- Patrick Charudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse de discours, édition du seuil, Paris, 2002.
- 376- Philippe Auzou, dictionnaire encyclopédique, édition Auzou, Paris, 2012.
- 377- Ruth Amossy : l'argumentation dans le discours, 2 éd , Armand colin, 2006.

فهرس الموضوعات

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....أ

مدخل: التداوليات

- 1- التداوليات: قراءة في المصطلح والمفهوم والإجراء.....4
- 1-1- عند الغرب.....5
- 1-2- عند العرب.....9
- 2- أصول التداوليات.....13
- 2-1- الفلسفة التحليلية.....13
- 3- أهمية التداوليات.....19
- 4- مهام التداوليات.....21
- 5- الجانب العلائقي للتداولية.....23
- 5-1- التداولية والفلسفة.....23
- 5-2- التداولية واللسانيات.....25
- 5-3- التداولية والبنوية.....26
- 5-4- التداولية والنقد الأدبي.....28
- 5-5- التداولية والبلاغة.....29
- 5-6- التداولية والسيميائية.....31
- 5-7- التداولية والتأويل.....34

36.....	التداوليّة وعلم الأسلوب	5-8-
38.....	التداولية وعلم الدلالة	5-9-
40.....	التداوليّة والنحو	5-10-
41.....	التداوليّة والنحو الوظيفي	5-11-
43.....	التداوليّة وعلاقتها باللسانيات التعلّيميّة	5-12-
45.....	التداوليّة واللسانيات الاجتماعيّة	5-13-
46.....	التداوليّة والمدرسة التوليدية التحويليّة	5-14-
47.....	التداوليّة وتحليل الخطاب	5-15-
49.....	أبرز قضايا التداوليّات	6-
50.....	أفعال الكلام	6-1-
52.....	التضمين	6-2-
52.....	الافتراض المسبق	6-2-1-
54.....	القول المضمر	6-2-2-
55.....	أولاً: الاقتضاء	
56.....	ثانياً: المفهوم	
56.....	الاستنزام الحواري	6-2-3-
58.....	نظريّة الملاءمة	6-3-
61.....	الإشارات	6-4-
63.....	القصدية	6-5-
65.....	السّياق	6-6-

- 67..... التلفظ -7-6
 69..... الإحالة -8-6
 71..... الوظائف التداوليّة -7
 72..... الحجاج -8

الفصل الأول: نظريّة الأفعال الكلاميّة بين الدرس التداولي والتراث البلاغي العربيّ.

- 76..... نظريّة الأفعال الكلاميّة في الدرس التداولي الحديث -1
 76..... الفعل الكلاميّ -1-1
 78..... الجذور الأولى للفعل الكلاميّ -1-1-1
 79..... الفعل اللغوي من الصوريّة إلى التداوليّة -2-1-1
 83..... المقصديّة والإنجازيّة في الفعل الكلاميّ -3-1-1
 85..... أوستين ونظريّة الأفعال الكلاميّة -2-1
 97..... سيرل ونظريّة الأفعال الكلاميّة -3-1
 109..... ثنائيّة الخبر والإنشاء وأبعادها التداوليّة -2
 110..... أقسام الكلام عند العرب وأبعادها التداوليّة -1-2
 116..... معايير تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء وأبعادها التداوليّة -2-2
 116..... معيار الصدق والكذب -1-2-2
 118..... معيار النسبة الخارجيّة -2-2-2
 120..... القصديّة -3-2-2
 124..... نقد المعايير التي اعتمدها العرب في تصنيف الخبر والإنشاء -3-2
 128..... بين الخبر والإنشاء والأفعال الكلاميّة -4-2
 132..... الخبر والأفعال الوصفية التقريريّة -1-4-2

- 133.....1-1-4-2- القوّة الإنجازيّة وأضرب الخبر
- 137.....2-4-2- الإنشاء والأفعال الإنجازيّة
- 137.....2-5- خروج الكلام على مقتضى الظاهر ومفهوم الاستلزام الحواري
- 141.....2-5-1- الخبر والأفعال الكلاميّة غير المباشرة
- 143.....2-5-2- خروج الخبر إلى الطّلب
- 144.....2-5-3- الأفعال المتضمّنة في أساليب الإنشاء الطّلي
- 147.....2-5-4- أنواع الطّلب
- 150.....2-5-5- الأفعال المتضمّنة في الإنشاء غير الطّلي

الفصل الثّاني: السّياق التّداولي والمقام البلاغي

- 159.....1- السّياق: قراءة في المصطلح والمفهوم والنّوع
- 159.....1-1- السّياق لغة
- 161.....1-2- السّياق اصطلاحاً
- 163.....1-3- أنواع السّياق
- 163.....1-3-1- السّياق اللّغوي
- 165.....أ- السّياق الصّوتي
- 166.....ب- السّياق الصّرفي أو المورفولوجي
- 166.....ت- السّياق النّحوي أو التّركيبي
- 167.....ث- السّياق المعجمي
- 168.....ج- السّياق الأسلوبي

- 169.....1-3-2- السّياق غير اللّغوي.
- 170.....أ- السّياق العاطفي.
- 171.....ب- السّياق الثّقافي.
- 171.....ت- سياق الموقف.
- 172.....ث- السّياق الاجتماعي.
- 173.....1-3-3- عناصر سياق الحال.
- 174.....أ- العناصر الدّاتيّة.
- 175.....ب- العناصر الموضوعيّة.
- 177.....1-4- أهميّة السّياق.
- 180.....2- منزلة السّياق في حقل النّظرية التّداوليّة الحديثة.
- 181.....2-1- السّياق قبل فيرث Firth.
- 181.....2-1-1- السّياق عند سوسير De Saussure.
- 183.....2-1-2- السّياق عند فنديريس Vendryes.
- 184.....2-1-3- السّياق عند جاكوبسون Jakobson.
- 186.....2-1-4- السّياق عند بلومفيلد Bloumfilde.
- 188.....2-1-5- السّياق عند مالنوفسكي Malinowski.
- 190.....2-2- النّظرية السياقيّة عند فيرث Firth.
- 198.....2-3- السّياق بعد فيرث Firth.
- 198.....2-3-1- السّياق عند فان دايك Van dich.

201.....Halidey et rokaya hassan	السّيق عند هاليداي ورقية حسن	-2-3-2
201.....Aulman	السّيق عند أولمان	-3-3-2
202.....Haymz	السّيق عند هايمز	-4-3-2
203.....Lodvig fidgenchteine	السّيق عند لودفيج فيتجنشتاين	-5-3-2
205.....	التداوليون ونظرية السّيق	-6-3-2
206.....Jon laynz	السّيق عند جون لاينز	-7-3-2
208.....	المقام في التراث البلاغي العربي وأبعاده التداولية	-3
210.....	المقام لغة	-1-3
210.....	المقام اصطلاحا	-2-3
211.....	تجليات النظرية السّيقية من خلال نظرية النّظم للجرجاني	-3-3
224.....	السّيق عند السّكاكي	-4-3
232.....	السّيق عند الجاحظ	-5-3

الفصل الثالث: التّجارج بين الدّرس التّداولي الحديث والتّراث البلاغي العربيّ

244.....	أ- التّحليل الحجاجي المنطقي "بيرلمان - تيتيكا"	
246.....	ب- التّحليل الحجاجي اللّساني "ديكرو - أنسكومبر"	
247.....	ت- التّحليل الحجاجي التّداولي	
249.....	1- الحجاج بين الإقناع والإبلاغ والإمتاع	
249.....	1-1- الحجاج والإقناع	
267.....	2-1- الحجاج والإبلاغ	
275.....	3-1- الحجاج والإمتاع	
282.....	2- آليات الحجاج التّداولي	

282.....	-1-2	السلام الحجاجية.....
284.....	-1-1-2	القسم الحجاجي.....
285.....	-2-1-2	سلمية التقسيم البلاغي.....
289.....	-3-1-2	قوانين السلم الحجاجي.....
293.....	-2-2	الروابط والعوامل الحجاجية.....
293.....	-1-2-2	الروابط الحجاجية.....
295.....	-2-2-2	العوامل الحجاجية.....
297.....	-3-2	الطاقة الحجاجية في بلاغة السؤال.....
300.....	-1-3-2	نظرية المساءلة عند ميشال ماير.....
305.....	-3	الحجاج بين الاستدلال والموضع والاقتضاء.....
305.....	-1-3	الحجاج والاستدلال البلاغي.....
316.....	-2-3	الموضع الحجاجي.....
324.....	-3-3	الحجاجية والاقتضائية.....
336.....		خاتمة.....
341.....		قائمة المصادر والمراجع.....
372.....		الفهرس.....

الملخص:

بين التداولية والبلاغة العربية أوجه تلاقٍ ونقاط، فإذا كانت الأولى تعنى بدراسة استعمال اللغة في إطار العلاقة بين المتكلم والمتلقي، بكل ما يلقها من ظروف وملابسات، فإن الثانية عُنيت بهذا الشأن أيضاً، وعلى أساسه بنيت الكثير من مقولاتها وشيدت العديد من أشكالها. تبعاً لهذا فإنّ لندرس لتراثنا البلاغيّ العربيّ يجد ملامح الدرس التداولي واضحاً، فالسكاكي يشير صريحاً إلى ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني في إطار الظاهرة لبلاغية المعونة بنظرية الخبر والإنشاء. كما أشار الجرجاني صريحاً إلى مفهوم الاستلزام الحواريّ في إطار دراسته للمعاني التواني أو المعنى المستلزم عن المعنى الحرفيّ، كما تعدّ عناية الجاحظ بفكرة المقام وضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال إشارة واضحة إلى مفهوم السياق وأهميته في تحليله لمعنى وتحقق إيجازية الأفعال الكلامية.

Abstract:

There is a great overlap between pragmatic and ancient Arabic rhetoric, and the evidence for this is that when we discussed many of the rhetorical forms that our rhetorical heritage included, we discovered that they involve pragmatic dimensions, and this is more evident through the correspondence that we found between the issues of the modern pragmatic lesson and the old Arab rhetorical lesson, such as the corresponding Between speech verbs, news theory, creation, and other issues .and topics

Résumé:

Il y a un grand chevauchement entre la pragmatique et la rhétorique arabe ancienne, et la preuve en est que lorsque nous avons discuté de nombreuses formes rhétoriques incluses dans notre héritage rhétorique, nous avons découvert qu'elles impliquaient des dimensions pragmatiques, et cela est plus évident à travers la correspondance que nous avons trouvée entre les questions de la leçon pragmatique moderne et de l'ancienne leçon rhétorique arabe, telle que la correspondance Entre les verbes vocaux, la théorie de l'actualité, la création et d'autres problèmes et sujets.